

أو الآلة أو أى من أدوات الإنتاج الأخرى أن تضيف قيمة مقدارها أكبر مما لهذه الأدوات ومستقلة عن عملية العمل التي تقوم بدور فيها .

لنفرض أن هذه تكلفت ١٥٠ جنياً أو ٥٠٠ يوم من أيام العمل ، فإنها لا تضيف إلى المنتج الكلى الذى تشترك في عمله أكثر من ١٥٠ جنياً . إن الذى يعين قيمتها ليس عملية العمل التي تدخل فيها كأداة إنتاج وإنما تعيينها عملية العمل التي تخرج منها على هيئة منتج . إن أداة الإنتاج تقوم في عملية العمل بدور قيمة استعمالية أى شيء ذو صفات نافعة ، ولهذا لا تستطيع أن تنقل إلى المنتج أية قيمة إن لم تكن لها هي ذاتها قيمة قبل دخولها في عملية العمل (١) .

التي يجري إصلاحها لم تعد تقوم بوظيفة أداة العمل ، والبال لا يستخدمونها لأداء عملهم نظراً لأن الفرض من عملهم أن يعيدوا إليها قيمتها الاستعمالية . ويكفي بصدد أعرافنا الحالية أن نعد مثل هذه التصليحات داخلة في مقدار العمل اللازم لإنتاج أدوات العمل . والتآكل الذى يقصده ( فى النص ) هو النوع الذى لا علاج له والذى ينتهى تدريجاً بالفناء أى ، ذلك النوع الذى لا يمكن إصلاحه من وقت لآخر ، ومثال ذلك السكين الذى تصل إلى حالة تصبح فيها لا تساوى فضلاً جديداً ، . . . أوضحتنا ( فى المتن ) أن الآلة تشترك بكليتها في كل عملية عمل ، أما في عملية خلق القيمة (وهي التي تحدث مع الأولى في نفس الوقت) فإنها تشترك جزءاً جزءاً . فإذا ما تذكر القارئ هذا أمكنه أن يدرك الاضطراب في العبارة التالية ، ، يقول المستر ريكاردو إن جانباً من عمل المهندس في صنع الجوارب (الآلات) تتضمنه قيمة زوج من الجوارب ، ، إلا أن العمل الكلى الذى أنتج كل زوج واحد . . . يتضمن كل عمل المهندس لاجزأ منه . لأن آلة واحدة تصنع عدة أزواج ولا يمكن أن يكون زوج منها قد تم صنعه دون أي جزء من الآلة ،

Observations on certain Verbal Disputes in Political Economy, particularly relating to Value and to Demand and Supply,

(لندن ١٨٢١ ص ٥٤) . وهذا الكاتب المدعى بالحكمة على حق إلى هذا الحد فقط حين يقول إن ريكاردو ومن سبقوه أو تبعوه من الاقتصاديين لم يميزوا بدقة مظهرى العمل هذين ، ولا الدور الذى يلعبه العمل في تكوين القيمة في ظل كل من المظهرين .

(١) وعلى ذلك يستطيع القارئ ادراك تهاوه وسخف ما يقوله ج . ب . ساي حين يحاول تدليل نشأة القيمة الفاضلة ( الفائضة ، الربح ، والربح ) على أنها نتيجة مرتبة على الخدمات الإنتاجية التي تؤدها أدوات الإنتاج ( الأرض ، العدد ، الجهد الخ ) بواسطة قيمتها الاستعمالية في عملية العمل . ويقول المر ولهم روشمر ، إن ج . ب ساي ( ج ١ ، فصل ٤ ) يلاحظ بحق أن القيمة التي ينتجها معمل للزيت شيء جديد يختلف تماماً عن العمل الذي تم بواسطته بناء المعمل ، وذلك بعد أن نخضع من هذه القيمة كافة التكاليف ، (مصدر سابق ص ٦٢ حاشية) — حقاً ! إن ، الزيت ، ، الذى أنتجه المعمل شيء يختلف تماماً عن العمل الذى بذل في بناء المعمل . حين يتحدث المر روشمر عن القيمة فإنه يفكر في مواد من أمثال ، الزيت ، ، لأن ، الزيت ، له قيمة بيننا الزيت المعدني ، موجود في الطبيعة —

حينما يحول العمل الانتاجى أدوات الانتاج إلى العناصر التى يتكون منها المنتج الجديد فإن نقل القيمة يكون مصحوباً بهجرة أرواح بمعنى أن روح الجسم القديم الذى استهلك ينقل إلى الجسم الذى تكون حديثاً ، ولكن هذا التحول الروحى إنما يقع من وراء ظهر العمل الفعلى دون أن يدرى به . فالعامل لا يستطيع أن يضيف عملاً جديداً أو بعبارة أخرى لا يستطيع أن يخلق قيمة جديدة دون أن يحفظ القيم القديمة إذ لا بد له من أن يضيف دائماً العمل بشكل نافع ومن نوع مخصوص ولا يتسنى له إضافته بشكل مفيد إلا باستخدام المنتجات كأدوات لإنتاج منتج جديد وبذا ينقل قيمة الأولى إلى الثانية . وعلى ذلك فهذه هبة من الطبيعة تستطيع بواسطتها قوة العمل العاملة أى العمل الحر المحافظة على القيمة بإضافة قيمة ، وهبة طبيعية لا تكلف العامل شيئاً ولكنها ذات نفع كبير للغاية بالنسبة للرأسالى إذ تحافظ على قيمة رأساله الموجودة من قبل (١) . وطالما كانت التجارة فى حال طيبة فإن انهماك الرأسالى فى تجميع المال يحول بينه وبين ملاحظة هذه الهبة الطبيعية ، ولكنه يحس بها حينما تنشأ اضطرابات تعرقل عملية العمل ، وبمعنى آخر حين تقع الأزمات (٢) .

---

== ولو أن ذلك ،، بكميات صغيرة نسبياً ،، . وهى الحقيقة التى يبدو أنه يشير إليها حين يقول ،، تكاد الطبيعة لا تنتج أى قيمة تبادلية ،، . وحسب رأى الرجل يشبه موقف الطبيعة من القيمة التبادلية موقف الفتاة التى تمتدح عن طفلها غير الشرعى بقولها انه ،، صغير ،، . ويواصل نفس ،، العالم المتبحر ،، كلامه قائلاً ،، جرت عادة مدرسة ريكاردو أن يجعل رأس المال نوعاً من العمل باسم عمل تجميع ، وهذا خطأ جسيم لأن صاحب رأس المال يفعل شيئاً أكثر من مجرد خلق نفس الشيء . والمحافظة عليه ، وهو يتمتع عن التمتع به ولهذا مثلاً يطالب بفائدة ،، ( شرح ) — حقاً لقد خلت من الأخطاء هذه الطريقة ،، التشرىحية الفسيولوجية ،، فى دراسة الاقتصاد المياسى ، وهى الطريقة التى تستطيع فعلاً ،، خلق ،، القيمة من مجرد ،، الرغبة ،، !

(١) يقول آدمند برك Thoughts and Details on Scarcity, originally presented to the Rt. Hon. W. Pitt in the Month of November 1795, London 1800 p. 10 — ،، ومن بين الأدوات التى تستلزمها حرفة الفلاح ، بعد عمل الانعنان .. الأداة التى عليه أن يعتمد عليها كي يحصل على ثمن استخدام رأس ماله . أما الأداة الأخرى وهما الماشية .. والعربات والمحاريث والمحارف الخ - فلا تعد شيئاً بدون جزء من الأداة الأولى ،، .

(٢) نجد فى عدد التيمس الصادر فى ٢٦ نوفمبر سنة ١٨٦٢ صاحب مصنع به ٨٠٠ عامل ويستهلك فى المتوسط ١٥٠ باقة من القطن الهندي أو ١٣٠ من الأمريكى ، يشكو من فداحة النفقات الدائمة حين يتوقف مصنعه عن العمل . وتشمل هذه النفقات عناصر لا تغنيها هنا مثل الأيجار والرسوم والضرائب والتأمين ومرتبات المدير وكاتب الحسابات والمهندس الخ . وقد حصب الرجل ١٥٠ جنيهاً ثمنياً للفحم المستهلك فى تدفئة المسكان وإدارة الآلات بضع دقائق بين وقت وآخر . يضاف إلى ذلك أجور العمال المشرفين على إدارة الآلات ، وأخيراً هناك ١٢٠٠ جنيه لاستهلاك المؤسسة —

وفما يختص بأدوات الانتاج فالذى يستهلك هو قيمتها الاستعمالية وعن طريق هذا الاستهلاك يصنع العمل المنتجات . غير أن قيمتها لا تستهلك في الواقع (١) ولذا لا يمكن القول بأنه يعاد إنتاجها من جديد . إنها تحفظ لا بسبب أى عمل تتعرض له في عملية العمل بل لأن القيمة الاستعمالية التي وجدت فيها من قبل تخنق لتعود إلى الظهور في قيمة استعمالية جديدة . وعلى ذلك فقيمة أدوات الانتاج ، تعود إلى الظهور ، في قيمة المنتج ، ولكن لا يعاد إنتاجها ، إذا شئنا الدقة في القول . إن الذى يتم إنتاجه هو القيمة الاستعمالية الجديدة التي تظهر القيمة التبادلية القديمة فيها ثانية (٢).

ويختلف الأمر في حالة العامل الموضوعي في عملية العمل ويقصد به قوة العمل وهي تؤدي مهمتها . فبينما أن العمل لكونه هدفاً مقصوداً ، ينقل قيمة أدوات الانتاج إلى المنتج ويحفظ تلك القيمة ، فإنه لا ينقطع عن خلق قيمة إضافية أى قيمة جديدة .

لنفرض أن عملية الانتاج توقفت في اللحظة التي أنتج فيها العامل معادلاً لقيمة قوته على العمل ، ولنفرض مثلاً أنه بواسطة عمل ست ساعات أضاف قيمة قدرها ٣ شلنات ، فهذه القيمة عبارة عن زيادة قيمة المنتج على القيمة التي يتضمنها بصفتها نقل من أدوات الانتاج . إنها المقدار الأصلي وحده من القيمة التي تكونت خلال هذه العملية ، أى الجزء الوحيد من قيمة

---

== نظراً لأن الطقس ومبادئ التأكل الطبيعية لا يتوقف فعلها لأن الآلة البخارية انقطعت عن الدوران . وقد صرح بأن مبلغ ١٢٠٠ جنيه ضئيل جداً لأن الآلات كانت قد بليت حينئذ .

(١) الاستهلاك الانتاجي حيث يكون استهلاك الساعة جزءاً من عملية الانتاج ... ففي هذه الأمثلة استهلاك للقيمة - س . ب . نيومان ص ٢٩٦ .

(٢) في كتاب أمريكى طبع عشرين مرة . تقرأ ما يلي ، ولا يهم الشكل الذى يظهر فيه رأس المال من جديد . وبعد أن عدد الكاتب كافة عناصر الانتاج الممكنة التي تعود قيمتها الى الظهور في المنتج ، قال مختصاً أقواله ، وتغير كذلك مختلف أنواع الغذاء والكساء . والمأوى بما لا بد منه لبقاء الانسان ورفاهيته ، فهذه جميعاً تستهلك من وقت لآخر وتعود قيمتها الى الظهور (ف . ويلاند : مصدر سابق ص ٣١-٣٢) وبغض النظر عن المظاهر البارزة الأخرى في هذه العبارات أقول ان ما يعود الى الظهور في الطاقة المتجددة ليس ثمن الخبز وإنما مواد التي تكون الدم . ومن جهة أخرى فالذى يعود الى الظهور كقيمة الطاقة ليس وسائل العيش بل قيمة هذه الوسائل ، وفسف وسائل العيش قد تنتج نفس المقدار من العضلات والعظام الخ اذا لم تتكاف سوى نصف ما تكلفه ، وبكلمة واحدة انها قد تنتج نفس القدر من الطاقة ولكنها لا تنتج طاقة لها نفس القيمة . هذا الاضطراب بين ، والقيمة ، و ، الطاقة ، الى جانب التعموض الواضح في كلام الكاتب ، عبارة عن محاولة ( عابثة في النهاية ) لتفسير القيمة الفائضة على أنها راجعة الى مجرد عودة قيم موجودة من قبل الى الظهور .

المنتج التي يتم إنتاجها فعلا بواسطة عملية العمل المخصوصة هذه . ورغم هذا فانها لا تصلح إلا لتحل محل مبلغ النقود الذي دفعه الرأسمالي في شراء قوة العمل ، أو مبلغ النقود الذي يتفقه العامل نفسه على ضروريات الحياة . وفيما يتعلق بهذا الإنفاق للشلنات الثلاث فإن القيمة الجديدة وقدرها ٣ شلنات تبدو على أنها مجرد إنتاج من جديد ولكن هذا المقدار من القيمة لا يعاد إنتاجه في الظاهر فحسب كما هو الشأن بالنسبة إلى قيمة أدوات الإنتاج . إن إبدال قيمة بأخرى يتم هنا عن طريق خلق قيمة جديدة .

ورغم هذا فإننا نعلم أن قوة العمل تدوم إلى ما بعد اللحظة التي أعادت فيها إنتاج مجرد معادل لقيمتها والتي أضيف فيها هذا المعادل إلى المادة التي يتناولها العمل . قد تكفي ست ساعات من العمل لهذا ولكن عملية العمل تدوم إثني عشرة ساعة مثلا ، وقيام قوة العمل بأداء وظيفتها لا يقف عن حد إعادة إنتاج قيمتها وإنما ينتج قيمة زيادة على ذلك . مثل هذه القيمة الفائضة تمثل زيادة قيمة المنتج على قيمة العناصر التي استهلكت في تكوينه وبعبارة أخرى زيادة على قيمة أدوات الإنتاج وقوة العمل .

حين نشرح الأدوار المختلفة التي تقوم بها مختلف عوامل عملية العمل في تكوين قيمة المنتج فإننا في الواقع نشرح الوظائف المتنوعة التي تتميز بها مختلف العناصر المكونة لرأس المال في العملية التي يعمل بواسطتها على امتداد قيمته . إن زيادة قيمة المنتج السكلية على مجموع قيمة العناصر التي يتكون منها ، عبارة عن زيادة رأس المال المتمدد على رأس المال الذي قدمه صاحبه في بداية الأمر ، وما وسائل الإنتاج من جهة وقوة العمل من جهة أخرى إلا أساليب الوجود المتنوعة التي اتخذتها قيمة رأس المال الأصلي حين خرجت من شكلها النقدي وتحولت إلى عوامل عملية العمل .

نتيجة لهذا لا يطرأ أي تغيير أثناء عملية العمل على حجم قيمة ذلك الجزء من رأس المال والذي يتحول إلى أدوات إنتاج أي إلى مواد أولية ومواد إضافية وأدوات عمل . ولهذا السبب أطلق عليه رأس المال الثابت constant .

ومن جهة أخرى تتغير قيمة ذلك الجزء الذي يتحول إلى قوة عمل ، فهو يعيد إنتاج معادل لذاته ثم قيمة فائضة متغيرة في مقدارها بمعنى أنها قد تكون أكبر أو أصغر . هذا الجزء يتحول بلا انقطاع إلى حجم متغير ولهذا تحدث عنه باسم رأس المال المتغير variable . وهكذا نرى أن نفس عنصر رأس المال اللذين يتميزان من وجهة نظر عملية العمل كعاملين أحدهما موضوعي والآخر ذاتي أي كأدوات إنتاج من جهة وقوة عمل من جهة أخرى ، يتميزان من وجهة نظر عملية

خلق فائض القيمة على أنهما رأس مال ثابت ورأس مال متغير .

ولا تستبعد فكرة رأس المال الثابت إمكانية حدوث تغيير في قيمة الأجزاء التي يتكون منها . لنفرض أن رطلا من القطن يساوي ست بنسات بالأمس أصبح اليوم يساوي شلناً بسبب عجز في المحصول ، فالقطن القديم الذي لا زال يغزل قد اشتريناه بسعر الرطل ست بنسات ولكنّه يضيف إلى المنتج قيمة قدرها شلن في الرطل . وعلاوة على هذا فالقطن الذي تم غزله والذي لعله في حالة تداول بالسوق ، يضيف إلى المنتج من القيمة ضعف ما كان يفعله قبل الارتفاع في الثمن . وسيرى القارئ أن هذه التغيرات في القيمة مستقلة عن ذلك القدر الزائد من القيمة الذي أضيف إلى القطن في عملية الغزل . فلو أن القطن القديم الذي اشتريناه بسعر الرطل ست بنسات لم يدخل في عملية العمل لآمكن بيعه اليوم بسعر الرطل شلن بدلاً من ٦ بنسات . بل وأكثر من هذا ، كلما قل عدد العمليات التي مر القطن خلالها عظم التأكد بإمكان بيعه بهذا السعر المرتفع . ونتيجة لهذا حينما تحدث هذه التغيرات في القيمة يفضل المضاربون أن يقامروا في المواد التي بذل فيها أقل قدر من العمل ، أي يقامروا في الغزل أكثر منه في القماش وفي القطن أكثر منه في الغزل . والتغيير في القيمة ينشأ عن العملية التي تنتج القطن وعن العملية التي فيها يؤدي القطن نفسه وظيفة أداة الإنتاج وبالتالي يقوم فيها بدور رأس المال الثابت . حقيقة تتحدد قيمة السلعة بواسطة مقدار العمل اللازم في ظل الأحوال الاجتماعية السائدة لإنتاجه (وحيث يسوء المحصول فإن نفس المقدار من القطن يمثل قدرأ من العمل أكبر مما لو كان المحصول طيباً ) فإن هذا يؤثر في ذلك الجزء من السلعة الذي تم إنتاجه في ظل الأحوال القديمة وهو الجزء الذي يعتبر دائماً عينة استثنائية من نوعه<sup>(١)</sup> نظراً لأن قيمة السلعة بصفة كلية إجمالية تقاس بالعمل اللازم اجتماعياً أي بالعمل اللازم في ظل الأحوال الاجتماعية السائدة في الوقت الحاضر .

وحتى إذا تغيرت قيمة المادة الخام تغيرت القيمة التي تنطوي عليها أدوات العمل التي تؤدي وظيفتها في عملية الإنتاج (كآلات الخ) ، وهذا يؤثر في ذلك الجزء من القيمة الذي تنقله أدوات العمل إلى المنتج . فإذا حدث مثلاً أن صار في الإمكان بفضل اختراع جديد إعادة إنتاج آلات من نفس النوع ببذل مقدار أقل من العمل لترتب على ذلك هبوط قيمة

---

(١) جميع المنتجات التي من نفس النوع عبارة عن كل aggregate واحد تميز ثمنه اعتبارات عامة دون

نظر إلى الظروف الخاصة ، ، Trosne ص ٨٩٣ .

الآلات القديمة وبذا تنقل إلى المنتج مقداراً أقل من القيمة . ولكن هنا كذلك ينشأ التغيير في القيمة خارج العملية التي تعمل فيها الآلة كأداة إنتاج ، فإذا لم تشتبك الآلة في تلك العملية فإنها لا تستطيع أن تنقل مقداراً من القيمة أكبر مما لها بغض النظر عن العملية ، أي بعيداً عنها . وكما أن أي تغيير في قيمة أدوات الإنتاج لا يؤثر في صفتها كرأس مال ( وإن كان لهذا التغيير رد فعل عليها بعد دخولها في عملية العمل ) فكذلك أي تغيير في النسب القائمة بين رأس المال الثابت والمتغير لا يؤثر في الفارق بينهما الناشئ عن وظيفة كل منهما . فمثلاً قد تتطور الأحوال الفنية إلى درجة كبيرة جداً بحيث أن عاملاً واحداً الآن بمساعدة آلة عالية الثمن يستطيع أن يصوغ من مادة أولية مقداراً أكبر مائة مرة مما كان يستطيعه عشرة عمال يستخدمون عشر أدوات قليلة الكلفة . ففي هذا المثل زيد رأس المال الثابت أي القيمة الكلية لأدوات الإنتاج إلى حد كبير بينما خُفض إلى حد كبير رأس المال المتغير الذي يدفع لشراء قوة العمل . ولكن مثل هذا التغيير يؤثر فقط في الحجم النسبي لرأس المال الثابت ورأس المال المتغير أي يؤثر فقط في النسب التي ينقسم إليها رأس المال الكلي إلى ثابت ومتغير ، ولكنه لا يؤثر في التمييز بين رأس المال الثابت ورأس المال المتغير .

## الفصل السابع

### معدل فائض القيمة

#### ١ - درجة استغلال قوة العمل

إن فائض القيمة الذي يولده أثناء عملية الانتاج رأس مال نرمل له بالحرف  $\mu$  أو بعبارة أخرى التمديد الذاتي لرأس المال المستخدم في هذه العملية ، يبدو لنا في أول الأمر عبارة عن مبلغ زيادة قيمة المنتج على مجموع قيم العناصر التي يتكون منها .

ويتكون رأس المال  $\mu$  من جزئين : مبلغ من النقود  $\nu$  ، ينفق على أدوات الانتاج ، وآخر  $\rho$  ، يصرف على قوة العمل ، ومن هنا يمثل  $\nu$  جزء القيمة المحول إلى رأس مال ثابت ويبدل  $\rho$  على ذلك الجزء الذي يحول إلى رأس مال متغير . وعلى ذلك فإن  $\mu = \nu + \rho$  أى أن رأس المال ومقداره  $500 = 410 + 90$  جنيه رأس مال ثابت  $= 90$  جنيه متغير . وفي ختام عملية الانتاج نجد لدينا سلعة قيمتها  $(\nu + \rho)$  و ( فائض القيمة ) ، وباستخدام الأرقام السالفة الذكر نجد قيمة السلعة  $( 410 + 90 )$  جنيه رأس مال ثابت  $+ 90$  جنيه متغير  $+ 90$  جنيه فائض قيمة ، فكأن رأس المال الأصلي تغير من  $\mu$  فصار  $\mu'$  أى من  $500$  جنيه إلى  $590$  جنيه ، والفرق بين الاثنين عبارة عن  $\nu$  وهى فائض القيمة ومقداره  $90$  جنيه . ولما كانت قيمة العناصر المكونة للمنتج مساوية لقيمة رأس المال المدفوع في الأصل ، فن اللغو القول بأن زيادة قيمة المنتج على قيمة عناصره التي يتكون منها مساوية لتمدد رأس المال الأصلي أو لفائض القيمة الذي تم إنتاجه .

ومع ذلك يستأهل هذا اللغو قدرأ أكبر من إمعان النظر والبحث . إن الشئتين اللذين نوازن بينهما هما قيمة المنتج وقيمة العناصر التي يتكون منها وتستهلك في عملية الانتاج . وقد رأينا أن ذلك الجزء من رأس المال الثابت والذي يتكون من أدوات عملية العمل لا ينقل إلا قسماً من قيمته إلى المنتج ، بينما تظل بقية تلك الأدوات محتفظة بشكلها القديم وهذه يمكن إغفالها مادامت لا تلعب دوراً في خلق القيمة ولأن إدخالها في الحساب لا يسبب أى اختلاف .

لنفرض أن  $b = ١٠$  جنيه مكونة من مواد خام بمبلغ ٣١٢ جنيه ومواد إضافية قدرها ٤٤ جنيه .  
 وبلي آلات قدره ٥٤ جنيه مع اعتبار أن القيمة الكلية للآلات المستخدمة ١٠٥٤ جنيه .  
 والذي يعيننا من المبلغ الأخير هو رأس المال المقدم بقصد اخراج المنتج ، ومبلغ ٥٤ جنيه .  
 الذي يضيع بسبب استهلاك الآلات خلال العملية والذي ينقل بناء على هذا إلى المنتج . ولو  
 شئنا حسابان مبلغ الألف جنيه الذي يظل موجوداً في شكله القديم على هيئة آلات بخارية الخ  
 لتعين علينا أن نذكر هذا البند في جانبي الحساب أى في جانب القيمة المقدمة وجانب قيمة  
 المنتج (١) وبذا نحصل على ١٥٠٠ ، ١٥٠٠ جنيه على التوالي . ولهذا حين نتحدث عن رأس  
 المال الثابت المقدم لإنتاج القيمة سنقصد بذلك دائماً (إلا إذا ذكر خلاف هذا) قيمة أدوات  
 الإنتاج التي تستهلك فعلاً في العملية ، ولا نقصد سوى تلك القيمة .

وإذ نتفق على هذا نعود إلى الصيغة  $a = b + c$  وهى التى تحولت كما رأينا فصارت  
 $a = (b + c) + d$  وفيها أصبحت  $a$  . ونعلم أن قيمة رأس المال الثابت تنقل إلى  
 المنتج وتعود إلى الظهور فيه ، وعلى ذلك فالقيمة الجديدة التى تخلق فعلاً في العملية أى القيمة  
 المنتجة أو منتج القيمة تختلف عن قيمة المنتج : وليست كما تبدو لأول وهلة  $(b + c) + d$   
 أو  $(١٠٠٤ جنيه ثابت + ٩٠ متغير) + ٩٠ فائض$  ولكنها  $(c + d)$  أو  $(٩٠ جنيه متغير  
 + ٩٠ فائض)$  أى أنها ليست ٩٥٠ بل ١٨٠ . وإذا كانت  $b =$  صفر أى بعبارة أخرى  
 إذا كانت هناك فروع من الصناعة يستطيع فيها صاحب رأس المال أن يستغنى عن جميع  
 أدوات الإنتاج التى هى ثمرة عمل سابق سواء كانت مادة خاماً أو مواد إضافية أو أدوات  
 عمل ، وإذا لم يستخدم ( إلى جانب قوة العمل ) سوى المواد التى تقدمها الطبيعة مجاناً ، ففي  
 هذه الحالات لما كان هناك رأس مال ثابت ينقل إلى المنتج ولاستبعد هذا العنصر من عناصر  
 قيمة المنتج أى مبلغ ١٠٤ جنيه فى المثل الذى ضربناه ولكن مبلغ ١٨٠ جنيه أى مقدار القيمة  
 المنتجة والتي تشمل ٩٠ جنيهاً من فائض القيمة تظل كما هى كما لو كانت  $b$  تمثل أعلى قيمة  
 يمكن تصورها . وإذن يكون لدينا  $a = (صفر + c) = c$  ،  $a$  (رأس المال المتمدد)  
 $= c + d$  وبذلك  $a = c$  كما كان الأمر قبلاً . ومن جهة أخرى إذا كانت  $d =$   
 صفر أو إذا كانت قوة العمل التى تقدم قيمتها على هيئة رأس مال متغير لا تنتج إلا معادها فقط

(١) ، وإذا حسبنا قيمة رأس المال الثابت الذى يستخدم كجزء مما سبق تقديمه لوجب أن نحسب القيمة الباقية

لمثل رأس المال هذا فى نهاية السنة على أنها جزء من الأرباح السنوية ، . ماثلت : مبادئ الاقتصاد السياسى ، الطبيعة



لكان  $١ = ب + ح$  ،  $١ = (قيمة المنتج) = (ب + ح) +$  صفر بمعنى أن  $١ = آ$  وفي هذه الحالة لما تمددت قيمة رأس المال الأصلي .

ونعلم مما سبق شرحه أن فائض القيمة ينشأ فقط عن التغيير في القيمة الذي يطرأ على  $ح$  وهو ذلك الجزء من رأس المال الذي تحول إلى قوة عمل ، ونعلم بذلك أن  $ح + ح = د + ح + \Delta ح$  (أي  $ح$  زائداً جزءاً منه) .

ولكن التغيير الحقيقي في القيمة والنسبة التي تتغير بها تخفيهما الحقيقة التالية وهي أنه بسبب ازدياد رأس المال المتغير يزداد كذلك المبلغ الكلي لرأس المال الأصلي ، فقد كان هذا ٥٠٠ ج فأصبح الآن ٥٩٠ ج . وعلى ذلك إذا كان تحليلنا صادقاً دقيقاً وجب علينا أن نتجاهل تماماً أمر ذلك الجزء من القيمة الذي يعود فيه رأس المال الثابت إلى الظهور ومعنى هذا أنه ينبغي لنا أن نجعل رأس المال مساوياً لصفر أي  $ب = صفر$  ، وليس هذا سوى تطبيق لقاعدة رياضية تستخدم في حالة الأحجام المتغيرة والثابتة التي يتصل بعضها ببعض برموز الجمع والطرح وحدها .

وتمت صعوبة أخرى تنشأ عن الشكل الأصلي لرأس المال المتغير . ففي المثال السابق  $١ = ٤١٠ ج$  رأس مال ثابت  $+ ٩٠ ج$  رأس مال متغير  $+ ٩٠ ج$  فائض قيمة ، ولكن  $٩٠ ج$  تتضمن حجماً محدوداً ثابتاً وعلى ذلك يبدو من السهولة أن نعامل هذا المبلغ على أنه حجم متغير ، والواقع أن عبارة  $٩٠ ج$  متغير إن هي إلا رمز للعملية التي تمر فيها هذه القيمة . فجزء رأس المال الذي يستثمر في شراء قوة العمل عبارة عن مقدار محدود من عمل ذي صورة مادية وبذا فهو قيمة ذات حجم ثابت مثل قيمة قوة العمل المشتراه .

ولكن في عملية الإنتاج تحل قوة العمل العاملة محل هذه الجنيئات التسعين أي أن عملاً ميتاً تحل محله قوة عمل حية أو حجم ثابت يحل محله حجم متغير ، والنتيجة إعادة إنتاج  $ح$  مضافاً إليه جزء منه . وسير الحوادث كله لا يتعدى في نظر الرأسمالي كونه حركة ذاتية من جانب القيمة الثابتة في الأصل والتي تحولت إلى قوة عمل ، وإلى هذا يعزى ما يحدث وكذلك النتيجة المترتبة عليه . وعلى ذلك إذا بدأ تناقض بين عبارات من أمثال  $د + ٩٠ ج$  رأس مال متغير ، و  $د$  قيمة تتمدد ذاتياً بمقدار كذا ، فالسبب راجع إلى أنها تكشف الغطاء عن التناقض السكامن في الإنتاج الرأسمالي .

وقد يبدو غريباً أن نجعل رأس المال الثابت مساوياً للصفر ، ولكن نفس الشيء يقع دائماً في الحياة اليومية . مثال ذلك أنه إذا أردنا أن نحسب مقدار الربح الذي يعود على التجار

من الصناعة الفطنية بدأنا باستقطاع المبالغ المدفوعة إلى الولايات المتحدة والهند ومصر وغيرها من البلدان ثمناً للتقطن الخام ، وبعبارة أخرى نجعل قيمة رأس المال الذى يقتصر أمره على الظهور ثمانية فى قيمة المنتج مساوية للصفر .

وعماله أهمية كبيرة جداً إذا تسكلمنا من الوجهة الاقتصادية نسبة فائض القيمة لا إلى ذلك الجزء من رأس المال الذى ينشأ عنه مباشرة والذى يمثل التغير فى قيمته بحسب ، بل وكذلك إلى المبلغ السكلى الذى يمثل رأس المال المقدم فى الأصل ، وسأعالج الموضوع بالتفصيل فى الكتاب الثالث .

فاذا كان لجزء من رأس المال أن يتمدد تمدداً ذاتياً عن طريق تحويله إلى قوة عمل ، لزم أن يتحول جزء آخر إلى أدوات إنتاج ، وإذا كان لرأس المال المتغير أن يؤدي وظيفته فلا بد من تقديم رأس المال الثابت بنسب ملائمة أى بالنسب التى تتغير تبعاً للطابع الفنى لعملية العمل التى نعى بأمرها . ولكن برغم أنه حين تقوم بإجراء تحليل كيمائى نستخدم أوعية فإننا نتجاهل أمرها حين نأخذ فى فحص نتائج التحليل ، كذلك حين نتأمل فى خلق القيمة وتغيير القيمة فى ذاتهما وبذاتهما (أى فى جوهرهما المجرد) فإن وسائل الانتاج أى الأشكال المادية لرأس المال الثابت لا تهيم لنا أكثر من المادة التى يمكن أن تنطوى فيها قوة العمل وهى تؤدى مهمتها ، أى قوة العمل التى تخلق القيمة . وعلى ذلك فهاهية هذه المادة ليست بذات بال فقد تكون قطناً أو حديداً أو أى شئ ، وكذلك قيمة المادة لا يؤبه لها ، والشئ الوحيد المهم هو وجود وجود قدر كافٍ منها ليمتص أى مقدار من العمل يبذل خلال عملية الانتاج . فإذا كان لدينا هذه الكمية فقد تعلق القيمة أو تهبط وقد تكون المادة عديمة القيمة كالأرض والبحر - ومع ذلك فهذه الاعتبارات لن تؤثر فى عملية إنتاج القيمة وتغييرها (١) .

بناء على ذلك نبدأ أولاً بأن نجعل رأس المال الثابت مساوياً للصفر ، فيتربط على هذا أن يهبط رأس المال المستخدم فى الأصل من  $B + C$  إلى  $C$  ، وتهبط قيمة المنتج  $(B + C)$   $+$  إلى القيمة المنتجة  $C + D$  . فلو فرضنا أن القيمة المنتجة ١٨٠ ج وهذا المبلغ يمثل العمل المبذول خلال عملية الإنتاج كلها ، وجب علينا أن نطرح من هذا مبلغ ٩٠ ج الذى يمثل قيمة رأس المال المتغير حتى يتسنى لنا التحقق من فائض القيمة وقدره ٩٠ ج . هذا المبلغ

(١) يقول لوكريتيوس ، ولا يمكن خلق شئ من لا شئ ، وهذا الأمر واضح وضوحاً ذاتياً . حين نتحدث عن ، خلق القيمة ، ، فإنا لا نقصد ، الخلق ، ، بمعناه الدقيق الذى تدل عليه العبارة ، وإنما نقصد تحويل قوة العمل إلى عمل . أن قوة العمل من جانبها نشاط ينتقل من مادة مغذية إلى جهاز انساني .

وهو ٩٠ ج أ أو ٩٠ يمثّل الحجم المطلق لفائض القيمة الذى تم إنتاجه . ولكن حجمه النسبى أى النسبة المئوية لزيادة رأس المال المتغير تعينه النسبة بين فائض القيمة ورأس المال المتغير ويمثلها الكسر  $\frac{٩٠}{١٠٠}$  . ففى المثال الذى ضربناه يعبر الكسر  $\frac{٩٠}{١٠٠} = \frac{٩}{١٠}$  عن هذه النسبة . هذه الزيادة النسبية فى قيمة رأس المال المتغير أو الحجم النسبى للقيمة الفائضة ، هو ما أطلق عليه عبارة معدل فائض القيمة (١) .

رأينا أنه خلال جزء واحد من عملية العمل لا ينتج العامل أكثر من قيمة ما يملك من قوة العمل ومعنى ذلك أنه ينتج قيمة وسائل العيش الضرورية له . وبما أنه يقوم بعمله بصفته منتجاً فى مجتمع يسوده التقسيم الاجتماعى للعمل لهذا لا ينتج ضروريات الحياة لنفسه مباشرة وإنما ينتج على هيئة نوع معين من السلع كالغزل مثلاً قيمة تعادل قيمة وسائل العيش أو قيمة النقود التى يشتري الأخيرة بها ، ويزداد أو يقل طول ذلك الجزء من يوم العمل والذى يبذل هذه الطريقة حسبما تكون قيمة متوسط مبلغ وسائل العيش التى يحتاج أكبر أو أصغر ، وبعبارة أخرى حسبما يطول أو يقصر متوسط وقت العمل اليومي اللازم لإنتاجها . فإذا كانت قيمة متوسط وسائل العيش التى يحتاجها فى اليوم تمثل ست ساعات عمل اضطر العامل أن يكسب فى المتوسط ست ساعات يومياً لكي ينتج هذه القيمة ، وإذا كان العامل يشتغل لنفسه مستقلاً وليس لصاحب رأس المال فإن عليه أن يشتغل فى المتوسط - مع فرض تساوى الأشياء الأخرى - نفس هذا الجزء من يوم العمل حتى يتسنى له أن ينتج قيمة قوته على العمل وبذا يحصل على وسائل العيش الضرورية لبقائه واطراد تكاثره . ولما كان العامل خلال ذلك الجزء من يوم العمل حيث ينتج القيمة اليومية لما يملك من قوة العمل ( ولتكن ٣ شلنات مثلاً ) لا ينتج أكثر من معادل قوة العمل التى دفع الرأسمال المقابل عنها ، ولما كانت القيمة الجديدة التى يخلقها لا تفعل أكثر من أن تحل محل قيمة رأس المال المتغير الذى أنفق ، لهذا يبدو على إنتاج القيمة أنه لا يعدو كونه إنتاجاً من جديد أى إعادة إنتاج ، ولهذا فإن ذلك القسم من يوم العمل الذى يتم فيه مثل هذا الإنتاج المعاد أطلق عليه اسم وقت العمل الضرورى كما أدعو العمل المبذول خلال هذه الفترة العمل الضرورى (٢)

(١) صفتنا هذا الاصطلاح كما يفعل الانجليز وعلى نمط « معدل الربح » ، و « معدل الفائدة » ، الخ . وسنرى فى الكتاب الثالث أن من السهل علينا فهم معدل الربح إذا عرفنا قوانين القيمة الفائضة . أما إذا حاولنا معالجة المشكلة بالطريقة المخالفة لعجزنا عن فهم الاثنين .

(٢) لقد استخدمت فى المؤلف الحالى حتى الآن عبارة « وقت العمل الضرورى » ، للدلالة على وقت العمل

وهو ضرورى للعامل لأنه مستقل عن الشكل الاجتماعى لعمله ، وضرورى لصاحب رأس المال ولعالم رأس المال لأن استمرار بقاء العامل الأساس الذى يقوم عليه .

أما الفترة الثانية من عملية العمل أى الفترة التى يتخطى فيها العامل حدود وقت العمل الضرورى ، فإنها تكلفه عملاً وتتطلب منه بذل قوة عمل ولكنها لا تصلح لخلق أية قيمة له . إلا أنها تخلق قيمة فائضة تشع بائسامة على الرأسمالى ولها سحر شبيه بسحر ذلك الشيء الذى يأتى من لاشئ . وإنى لأدعو هذا الجزء من يوم العمل وقت العمل الفائض وأطلق على جميع العمل المبذول فيه عبارة العمل الفائض .

فإذا كان علينا أن نفهم القيمة بوجه عام فمن الأهمية القصوى أن نتعلم أن ننظر إليها على أنها مجرد تجميد لوقت العمل أى أنها لا تزيد عن كونها عملاً اكتسب الصورة المادية . ولكى نفهم فائض القيمة من المهم كذلك أن نعلم كيف ننظر إليه على أنه مجرد تجميد لوقت العمل الفائض أى أنه لا يعدو كونه فائض عمل اكتسب الصورة المادية . وإن الذى يميز مختلف أوضاع المجتمع الاقتصادية ( كما يميز مثلاً بين مجتمع قائم على أساس العبودية وآخر مركز على العمل الآجير ) ليس سوى الطريقة التى ينتزع بها فائض العمل من المنتج الفعلى أى من العامل (١) .

==اللازم فى ظل أحوال اجتماعية لاتاج السلع بوجه عام . ومن الان فصاعدا سأستعمل العبارة كذات للدلالة على وقت العمل الضرورى اللازم لاتاج تلك السلعة الخاصة وهى قوة العمل . ان استعمال العبارات الفنية فى معان مختلفة قد يضل القارئ . ولكن لا يمكن تجنب ذلك فى أى علم من العلوم . أنظر مثلاً ارياضة العالية والبسيطة .

(١) وصل المر Wilhelm Thucydides Roscher إلى كشف باهر وهو أنه إذا كان تكوين فائض القيمة أو المنتج الفائض وما يقب ذلك من تجميع راجعين اليوم إلى روح انوفر فى نفس صاحب رأس المال ، الذى يحملنا على أن ندفع له فائدة ،، فن جهة أخرى مجرد ،، فى العهد الأولى المبكرة من الحضارة ،، أن الأقوياء هم الذين يرغبون الضعفاء على الاقتصاد . ص ٧٨ وما الذى يقتصدونه ؟ أهو العمل ؟ أم أنه ثروة زائدة عن الحاجة ولم توجه بعد ؟ ولماذا يحاول أمثال روشر تفسير نشأة فائض القيمة بعبارات لا تعدو أن تكون تلخيصاً لما يبرر به الرأسمالى استيلاءه على القيمة الفائضة ؟ يرجع بعض السبب إلى جبل هؤلاء الكتاب حقيقة ، ولكنة يتزى من جهة إلى أنهم عن يلتمسون الأعذار ولأنهم ينكصون عن التحليل العلمى للقيمة وفائض القيمة ، فهم يخشون الوصول إلى نتيجة لاتميل إليها السلطات القائمة مطلقاً . ولو أن معدل فائض القيمة تعبير مضبوط عن درجة استغلال قوة العبد إلا أنه لا يعبر عن المقدار المطلق للاستغلال . فمثلاً إذا كان العمل الضرورى = ٥ ساعات وفائض العمل = ٥ ساعات فان درجة الاستغلال ١٠٠ ٪ . ويقاس مبالغ الاستغلال هنا بنحس ساعات . هذا من جهة من ، ومن جهة أخرى إذا كان العمل الضرورى = ٦ ساعات وفائض العمل = ٦ ساعات فان درجة الاستغلال لا تراك ١٠٠ ٪ . بينما المقدار الفعلى للاستغلال زاد بنسبة ٣٠ ٪ . أى من ٥ إلى ٦ ساعات .

بما أن قيمة رأس المال المتغير مساوية لقيمة قوة العمل التي يشتريها ، وبما أن قيمة قوة العمل هذه تحدد طول الجزء الضروري من يوم العمل بينما القيمة الفائضة من ناحيتها يعينها طول القسم الفائض من يوم العمل ، لهذا تكون النسبة بين فائض القيمة ورأس المال المتغير متماثلة مع النسبة بين فائض العمل والعمل الضروري . وبعبارة أخرى معدل فائض القيمة وهو  $\frac{s}{c}$

$\frac{\text{العمل الفائض}}{\text{العمل الضروري}}$  ، وهاتان النسبتان  $\frac{s}{c}$  ،  $\frac{\text{فائض العمل}}{\text{العمل الضروري}}$  يعبران عن نفس الأمر الواحد بطريقتين مختلفتين : أحدهما بعبارة من العمل المتجسم ذى الصورة المادية ، والآخر بعبارة من العمل الحى أى العمل فى حالة سيولة أو حركة .

فعدل فائض القيمة إذن تعبير مضبوط عن درجة استغلال رأس المال لقوة العمل أو استغلال صاحبة للعامل .

لقد افترضنا أن قيمة المنتج كانت تساوى ( ١٠٠ ج رأس مال ثابت + ٩٠ ج رأس مال متغير ) + ٩٠ ج قيمة فائضة ، وأن رأس المال المستخدم ٥٠٠ جنيه وبما أن فائض القيمة ٩٠ ج ورأس المال ٥٠٠ ج يعين علينا ، طبقاً للطريقة المعتادة فى الحساب ، أن نستخلص أن معدل فائض القيمة ( والذى يخلط عادة بينه وبين معدل الربح ) كان  $\frac{٩٠}{٥٠٠} = ٠.١٨$  . وهى نسبة منخفضة لا تسر أفئدة أمثال كارى وغيره من المغرمين بالتحدث عن اسجام المصالح بين العمل ورأس المال .

ومع هذا فليس معدل فائض القيمة فى الواقع الفعلى عبارة عن  $\frac{s}{c}$  أو  $\frac{s}{c+d}$  ولكنه

$\frac{s}{c}$  وبذلك فهو  $\frac{٩٠}{٥٠٠}$  لا  $\frac{٩٠}{٥٩٠}$  بمعنى أنه  $\frac{٩٠}{٥٠٠}$  أى خمسة أمثال درجة الاستغلال الظاهرية . ومع

آتنا فى الحالة التى ندرسها لانعلم الطول المطلق ليوم العمل ولا التقسيم الفرعى الزمنى لعملية العمل ( إلى أيام أو أسابيع الخ ) أو عدد العمال الذين يقومون فى وقت واحد بإدارة رأس المال المتغير وقدره ٩٠ ج بواسطة قابليته للتحويل إلى  $\frac{\text{فائض عمل}}{\text{عمل ضرورى}}$  ، فإن معدل القيمة الفائضة وهو

$\frac{s}{c}$  يرينا بدقة النسبة بين جزئى يوم العمل وهذه النسبة  $\frac{٩٠}{٥٠٠}$  ، وهكذا نعلم أن العامل يشتغل النصف من كل يوم لنفسه والنصف الآخر لصاحب رأس المال .

وكى نضوغ المسألة فى صورة موجزة نقول إن طريقة حساب معدل فائض القيمة هى

كالاتى . نأخذ قيمة المنتج الكلية ونعامل ذلك الجزء من قيمته الذى لا يمثل سوى تجدد ظهور قيمة رأس المال الثابت على أنه شيء لا وجود له ، فيكون المتبقى عبارة عن القيمة الوحيدة التى خلقت فعلا فى أثناء عملية إنتاج السلعة . فإذا عرفنا مقدار فائض القيمة فاعلمنا إلا أن نظرحه من هذا المتبقى لكى تتأكد من رأس المال المتغير . ومن جهة أخرى إذا عرفنا رأس المال المتغير أمكننا بالعملية العكسية أن نعرف فائض القيمة . وإذا علمنا كلا من مقدارى رأس المال المتغير وفائض القيمة فعلمنا أن نقوم بالعملية الختامية وتنحصر فى حساب  $\frac{د}{ح}$  وهى نسبة فائض القيمة إلى رأس المال المتغير .

وبرغم بساطة هذه الطريقة يحسن بنا أن نقدم أمثلة قليلة ليتدرب القارىء على تطبيق هذه المبادئ الجديدة .

نبدأ أولاً ونفرض وجود مصنع للغزل يحتوى على ١٠,٠٠٠ مغزل تصنع الغزل رقم ٣٣ من القطن الأمريكى بمقدار رطل من الغزل لكل مغزل فى الأسبوع ، ونفرض كذلك أن ما يتبدد تبلغ نسبته ٠.٦٪ . فى هذه الظروف تحول ١٠,٦٠٠ رطل من القطن إلى ١٠,٠٠٠ رطل من الغزل فى الأسبوع مع استقطاع ٦٠٠ رطل وهى الجزء الذى يتبدد خلال هذه العملية . وكان ثمن الرطل من القطن فى إبريل ١٨٧١ عبارة عن  $\frac{٧}{٤}$  بنس أى أن ١٠,٦٠٠ رطل تساوى ٣٤٢ جنيتها . وكانت المغازل العشرة آلاف بما فيها آلات قتل الغزل والآلة البخارية تساوى ١٠,٠٠٠ ج على حساب ١ ج للغزل . ولنفرض أن المغازل تستهلك بنسبة ١٠٪ . أو ١٠٠٠ ج أو ٢٠ ج فى الأسبوع بصفة تقريبية ، وليكن إيجار مباني المصنع ٣٠٠ ج أو ٦ ج فى الأسبوع تقريباً ، ولتقدر الفحم على أساس ١١ طناً فى الأسبوع بثمن قدره أربعة جنيهات وعشر شلنات فى الأسبوع على اعتبار أن ثمن الطن الواحد ٨ شلنات و ٦ بنسات ، ويضاف إلى هذا أسبوعياً ١ ج للغاز و ١٠ شلن ٤ جزيت التشحيم الخ . فالتكاليف الكلية للمواد المساعدة المذكورة آنفاً ١٠ ج فى الأسبوع ، ويترتب على هذا أن مبلغ ٣٧٨ جنيه يمثل الجزء الثابت من قيمة المنتج الأسبوعى ، ولنفرض أن الأجور الأسبوعية ٥٢ ج ، وثمن الرطل من الغزل  $\frac{١٢}{٤}$  بنس بحيث تكون قيمة ١٠,٠٠٠ رطل منه ٥١٠ جنيه . فى هذه الحالة تكون القيمة الفائضة ٥١٠ ج - ٤٣٠ = ٨٠ ج . وإذا خصمنا الجزء الثابت من قيمة المنتج وهو الجزء الذى لا يلعب دوراً فى خلق القيمة كان لدينا ٥١٠ ج - ٣٧٨ = ١٣٢ ج وهى القيمة التى يتم إنتاجها فى الأسبوع . من هذا المبلغ ٥٢ ج تمثل رأس المال المتغير ، ٨٠ ج فائض القيمة ، وبذا يكون معدل القيمة الفائضة  $\frac{١٥٣}{١٣٢}$  أى أنه فى يوم عمل طوله ١٠ ساعات مع عمل متوسط تكون النتيجة هكذا : العمل الضرورى =  $\frac{٣}{١٣٢}$  ساعة والعمل

الفائض =  $\frac{2}{33} \times 6$  ساعة (١).

واليك مثال آخر حيث يعطينا يعقوب الحساب التالي عن سنة ١٨١٥ ، ورغم أن بعض البنود قد صحح لأغراض مختلفة فالجدول دقيق إلى الحد الكافي لمطالبتنا كما أن ثمن ربع القمح ٨ شلنات ومتوسط غلة الفدان ٢٢ بوشل بحيث أن الفدان يغل ما قيمته ١١ جنيهها .

### البنود الخاصة بالفدان الواحد

| بنس شلن جنيه |    | بنس شلن جنيه |    |
|--------------|----|--------------|----|
| ١            | ١  | ١            | ٩  |
| ١            | ٨  | ٢            | ١٠ |
| ١            | ٢  | ٣            | ١٠ |
| <hr/>        |    | <hr/>        |    |
| ٣            | ١١ | ٧            | ٩  |

وعلى فرض أن ثمن المنتج مساوٍ لقيمته ففائض القيمة هنا يخصص أنواع مختلفة وهي الربح والفائدة والعشور الخ . وليس لنا أن نعمل شيئاً إزاء هذه التفصيلات وإنما نكتفي بجمعها بنس ش = ٣ ١١ ويكون الناتج قيمة فائضة مقدارها - ٣ ١١ ومقدار رأس المال الثابت المدفوع ثمناً للبذور والسماد يبلغ - ٣/١٩ وإنا لنغفل أمره . بهذا يتبقى مبلغ ١٠ ش ٣ يمثل رأس المال المتغير المدفوع ونرى أن قيمة جديدة قدرها - ٣ ١٠ + ٣ ١١ أنتجت مكانه ، وعلى ذلك يعطينا  $\frac{3}{11} = \frac{1}{11}$  معدل قيمة فائضة تزيد عن ١٠٠٪ فالعامل يشتغل أكثر من نصف يوم العمل في إنتاج فائض قيمة يقسمه أشخاص مختلفون فيما بينهم ويأتمسون لذلك أعداراً متنوعة (١)

(١) هذه البيانات قدمها لي صاحب مصنع بمنشستر ولذا يمكن الاعتماد عليها وفي الأيام السابقة كانوا في إنجلترا يحسبون حسان الآلة البخارية من نصف قطر الأسطوانة ، أما الآن فهناك المشير الذي يوضح قوة الحصان البخارية الفعلية .

(٢) التقديرات الواردة في النص يراد بها التمثيل فقط ، والمفروض فيها أن الأثمان مساوية للقيم . وصنرى في كتابك الثالث أنه حتى في حالة متوسط الأسعار لا يمكن إجراء مثل هذا الفرض البسيط .

## (٢) تمثيل قيمة المنتج في أجزائه الفسيحة

لنرجع الآن إلى المثل الذي أرانا كيف يكون الرأس إلى رأس المال من النقود. لقد كان العمل الضروري الذي توفر عليه الغزال ٦ ساعات ، والعمل الفائض ٦ ساعات كذلك ، وبذا كانت درجة الاستغلال ١٠٠ ٪.

كان المنتج في يوم عمل طوله ١٢ ساعة ٢٠ رطلا من الغزل قيمتها ٣٠ شلناً ، ولا أقل من  $\frac{1}{3}$  قيمة الغزل أى ٢٤ شلناً كان يتكون من قيمة أدوات الإنتاج التي عادت إلى الظهور والتي استهلك ( وهى ٢٠ رطلا من القطن = ٢٠ شلناً ، والمغازل الخ ويقدر لها ٤ شلنات ) أو كان يتكون من رأس المال الثابت . أما الجزء الباقى وهو  $\frac{2}{3}$  فعبارة عن القيمة الجديدة التي خلقتها عملية الغزل، ونصف هذا المقدار يحل محل القيمة اليومية المدفوعة ثمناً لقوة العمل أى يحل محل رأس المال المتغير بينما النصف الآخر عبارة عن فائض قيمة قدره ٣ شلنات . وعلى هذا يكون تكوين القيمة الكلية للعشرين رطلا من الغزل هكذا : ٣٠ شلناً قيمة الغزل = ٢٤ شلناً رأس المال الثابت + ( ٣ شلنات رأس المال المتغير + ٣ شلنات القيمة الفائضة ) ولما كان المنتج الكلى وقدره ٢٠ رطلا من الغزل تمثل فيه هذه القيدة ، استتبع هذا وجوب تمثيل الأجزاء التي تتكون منها القيمة في أجزاء المنتج النسبية . فإذا كان في ٢٠ رطلا من الغزل قيمة قدرها ٣٠ شلناً وجب أن يكون في  $\frac{1}{3}$  المنتج أى في ١٦ رطل  $\frac{1}{3}$  هذه القيمة وهو المقدار الذى يمثل العنصر الثابت أى ٢٤ شلناً . من هذه الأبطال الست عشرة تمثل  $\frac{1}{3}$  رطل قيمة المادة الخام أى القطن المغزول الخ وهى ٢٠ شلناً تمثل  $\frac{2}{3}$  رطل قيمة المواد الاضافية وأدوات العمل والمغازل الخ وقدرها ٤ شلنات . ونتيجة لهذا تمثل  $\frac{1}{3}$  رطل من الغزل جميع القطن المستهلك في عمل ٢٠ رطلا من الغزل . حقيقة هذا المقدار  $\frac{1}{3}$  رطل من الغزل يحتوى فقط على  $\frac{1}{3}$  رطل من القطن قيمته  $\frac{1}{3}$  شان ، ولكن القيمة الاضافية وقدرها ثلثان وست شلنات عبارة عن المعادل للقطن المستهلك في غزل هذه الأبطال الاضافية من الغزل وهى  $\frac{2}{3}$  . والنتيجة واحدة كما لو أن هذه  $\frac{2}{3}$  من أبطال الغزل لم تحتو على قطن بالمره وكما لو أن جميع العشرين رطلا تركزت في  $\frac{1}{3}$  رطل من الغزل . ومن جهة أخرى لا يشمل الوزن الأخير ذرة من قيمة المواد الاضافية وأدوات العمل المستهلكة أو لا يشمل ذرة من القيمة الجديدة التي خلقت خلال عملية العمل .

وبنفس الطريقة فإن الكمية الاضافية من الغزل وهى  $\frac{2}{3}$  رطل والتي يستتر فيها بقية



رأس المال الثابت ( ٤ شلنات ) لا تمثل أكثر من قيمة المواد المساعدة وأدوات العمل المستهلكة في إنتاج العشرين رطلا من الغزل . وعلى ذلك برغم أن  $\frac{1}{3}$  المنتج أو ١٦ رطلا من الغزل تعد إذا نظرنا إليها كقيمة استعمالية كأنها مثل منتجات عمل الغزال شأنها في ذلك شأن بقية المنتج ، ولكنها من وجهة نظرنا الحالية لا تحتوي على أى عمل مبدول خلال عملية الغزل لأنها لم تمتص عملاً ما خلال هذه العملية فكأنها تحولت إلى غزل دون أن تغزل . وبالواقع حيناً يبيع صاحب رأس المال كمية الغزل هذه بأربعة وعشرين شلناً ثم يشتري بعدئذ حاجته من أدوات الإنتاج ، فهذه الأبطال الستة عشرة من الغزل لا تزيد عن أنها قطن خام ومغازل ونغم الخ زينت على هيئة غزل . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فبإقاي المنتج وهو  $\frac{1}{3}$  أى أربعة أبطال من الغزل لا يمثل سوى القيمة الجديدة أى الشلنات الست التي أنتجتها عملية الغزل الممتدة ١٣ ساعة . ومهما كان مقدار المواد الأولية المستهلكة ومهما كانت أدوات العمل الخافية فيها فإن هذا المقدار قد استخلص وأدج في الأبطال الست عشرة الأولى من الغزل إن عمل الغزال الذى تتضمنه العشرين رطلا من الغزل متركز في  $\frac{2}{3}$  من المنتج كأنما غزل الغزال ٤ أبطال في الهواء أو بما وهبته الطبيعة من قطن ومغازل لم يشترك فيها عمل أى إنسان — وبذا لا يضيف أى قيمة إلى المنتج .

إن الأبطال الأربعة من الغزل تتضمن جميع الغزل في يوم ، ومن هذه الكمية نجد النصف يمثل فقط القيمة التي تحمل محل قوة العمل التي استهلكك أو رأس المال المتغير البالغ ثلاث شلنات ، بينما النصف الآخر وهو رطلان من الغزل قيمة فائضة مقدارها ٣ شلنات .

بما أن ١٢ ساعة من عمل الغزال تتجسم في ٦ شلنات فيذن تتجسم ٦٠ ساعة عمل في قيمة غزل مقدارها ٣٠ شلناً أى توجد في ٢٠ رطلا من الغزل منها  $\frac{1}{3}$  أو ١٦ رطل عبارة عن التحقيق المادى الثمانية وأربعين ساعة عمل أنفقت في عملية الغزل أو للعمل المتجسم في أدوات إنتاج الغزل بينما  $\frac{2}{3}$  أو ٤ أبطال من الغزل من جهة أخرى هي التحقيق المادى لاثني عشرة ساعة عمل بذلت فعلاً في عملية الغزل .

وقد رأينا من قبل أن قيمة الغزل مساوية لمبلغ القيمة الجديدة التي تولدت أثناء إنتاجه وللقيمة السابق وجودها في أدوات إنتاجه . والآن نرى كيف أن الأجزاء المختلفة التي تتكون منها قيمة المنتج وهي الأجزاء التي اختلفت من حيث وظائفها أو تصورها ، يمكن تمثيلها بواسطة ما يقابلها من أجزاء المنتج نفسه النسبية .

هكذا نستطيع أن نقسم المنتج إلى أجزاء مختلفة يمثل أحدها رأس المال الثابت أى العمل

المبدول قبلا في أدوات الإنتاج ، بينما يمثل جزء آخر رأس المال المتغير أى العمل الضرورى المبدول خلال عملية الانتاج ، وكذلك هناك جزء آخر يمثل العمل الفائض المبدول في نفس العملية أى يمثل القيمة الفائضة فقط . وعند ما نأتى إلى تطبيق هذه الطريقة فيما بعد على مسائل معقدة لم نحل حتى الآن فسئرى أن هذا الإجراء لا تقل أهميته عن بساطته .

في المثال الذى ضربناه اعتبرنا المنتج الكلى النتيجة الكاملة ليوم عمل من ١٢ ساعة ، وفي إمكاننا تنبج هذا المنتج الكلى خلال كل مرحلة من مراحل إنتاجه بينما يمثل طيلة الوقت المنتجات الجزئية التى تتم في المراحل المختلفة على أنها أجزاء من المنتج النهائى أو الكلى من حيث عملها ووظيفتها .

بما أن الغزال ينتج ٢ رطل من الغزل في ١٢ ساعة فهو ينتج  $\frac{1}{6}$  رطل في الساعة الواحدة ،  $\frac{1}{3}$  رطل في ٨ ساعات ، وهذا منتج جزئى يعادل من حيث القيمة كل القطن المغزول في يوم عمل بأكمله . وبفس الطريقة يكون المنتج الجزئى للفترة الثالثة وقدرها ساعة وست وثلاثون دقيقة مساوياً لرطلين وثلثي رطل من الغزل وبذا يمثل قيمة أدوات العمل المستهلكة أثناء يوم العمل ذى الإثنى عشرة ساعة . وبالمثل ينتج الغزال رطلين من الغزل = ٣ شلنات في الفترة التالية وقدرها ساعة و١٢ دقيقة ، وقيمة هذا المنتج مساوية للقيمة كلها التى يولدها في ٦ ساعات من العمل الضرورى . وأخيراً في الفترة الأخيرة ( ساعة واثني عشرة دقيقة ) ينتج  $\frac{1}{2}$  رطل من الغزل قيمتها مساوية للقيمة الفائضة التى أنتجها في نصف يوم عمل . وهذه الطريقة في الحساب تحدم صاحب المصنع الانجليزى لأنها توضح أنه في الثمانية ساعات الأولى أى في ثلثي يوم العمل يسترد قيمة قطنه ، وهكذا نفس الأمر بالنسبة للساعات الباقية . والطريقة سليمة وتماثل الطريقة الأولى التى أسلفنا ذكرها مع هذا الفارق وهو أنه بدلا من تطبيقها في عالم المكان أى الفراغ حيث توجد مختلف أجزاء المنتج جنباً إلى جنب في الشكل الكامل فانها تطبق في عالم الزمن حيث يتبع كل جزء الآخر . وبرغم هذا فقد تكون مثل هذه الطريقة في الحساب مصحوبة بأدفع الآراء والنظريات وبخاصة في رؤوس الذين لهم مصاحبة قوية كصالحتهم في سوء إدراك تلك العملية في الميدان النظرى .

قد يخيل إلى أمثال هؤلاء أن صديقنا الغزال مثلاً ينتج خلال الساعات الثمانية الأولى من يوم العمل قيمة القطن . وفي الفترة التالية ( ساعة وست وثلاثون دقيقة ) قيمة أدوات العمل المستهلكة ، وفي الفترة التى بعد ذلك ( ساعة وإثنى عشرة دقيقة ) قيمة أجره . وأخيراً يخص « الساعة الأخيرة » المشهورة لإنتاج فائض القيمة . وهكذا فرض الغزال على نفسه

مهمة أداء معجزة مزدوجة ، فليس عليه فقط أن ينتج القطن والمغازل والآلة البخارية والفحم والزيت الخ في نفس الوقت الذى يغزل بواسطتها ، بل يجب عليه في نفس الوقت أن يحول يوم عمل واحد إلى خمسة ، لأنه في المثال الذى ندسه يتطلب إنتاج المادة الخام وأدوات العمل أربعة أيام عمل طول كل منها ١٢ ساعة ، ويتطلب تحويلها إلى غزل يوم عمل آخر طوله ١٢ ساعة . وسأضرب مثلاً صار مشهوراً يوضح كيف يؤدي الجشع إلى الاعتقاد بمثل هذه المعجزات وكيف أنه لن ينتهى أمثال هؤلاء النظريين الذين يحاولون إثبات حقيقة هذه المعجزات .

### — ٣ — نظرية سينيور عن « الساعة الأخيرة »

في صباح يوم جميل من عام ١٨٣٦ استدعى من أكسفورد إلى مانشستر أحد الاقتصاديين الإنجليز وهو نساو . سينيور وقد اشتهر بحسن أسلوبه . وكان الرجل يتولى تدريس علم الاقتصاد في المدينة الأولى وقدر له أن يتعلمه في الثانية . وقد اختاره أرباب المصانع ليقوم بالنيابة عنهم بمحاربة قانون المصانع الذى صدر إذ ذاك ، وكذلك مهاجم الحركة التى اتسع نطاقها بعد صدور القانون والرامية إلى تقرير يوم الساعات العشر . وقد أدرك أرباب المصانع أن الأستاذ العالم فى حاجة إلى « صقل جيد ، أما سينيور فقد قام من جانبه بإصدار

كتيب جعل عنوانه Letters on the Factory Act, as it affects Cotton

Manufacture, London. 1837.

ومن هذا المؤلف أقتطف القطعة الآتية :

« حسب القانون الحالى لا يمكن لأى مصنع يستخدم أشخاصاً دون الثامنة عشرة من عمرهم أن يشتغل أكثر من ١١ ساعة فى اليوم ، أى ١٢ ساعة خلال ٥ أيام فى الأسبوع ، ٦ ساعات يوم السبت . والآن سنرى من التحليل الآتى ( ١ ) أنه فى مصنع يشتغل على هذا النحو يأتى الربح الصافى كله عن طريق الساعة الأخيرة . أفرض أن أحد رجال الصناعة يستثمر ١٠٠,٠٠٠ ج : — ٨٠,٠٠٠ فى مصنعه وآلاته ، ٢٠,٠٠٠ فى المادة الخام والأجور . وبفرض دوران رأس المال مرة واحدة فى السنة مع ربح إجمالى قدره ١٥ ٪ . يجب أن ينتج المصنع بضائع تساوى ١١٥,٠٠٠ ج .. من هذا المبلغ وقدره ١١٥,٠٠٠ ج ينتج كل نصف من أنصاف الساعات الثلاث والعشرين  $\frac{3}{11}$  أو  $\frac{1}{4}$  من هذا الرقم  $\times \frac{1}{3}$  أى مبلغ ١١٥,٠٠٠ ج كله ) نجد أن ٢٠ قسماً فقط أى ١٠٠,٠٠٠ ج من ١١٥,٠٠٠ تحمل محل رأس المال المستثمر

في الأصل،  $\frac{1}{3}$  (أو ٥٠٠٠ ج من ١١٥٠٠٠٠ ج) عبارة عما يصيب المصنع والآلات من بلى. أما الباقي وهو  $\frac{2}{3}$  أى نصفاً الساعة الأخيران من يوم العمل وقدره ٢٣ نصف ساعة فينتج الربح الصافي وقدره ١٠٪. وعلى ذلك (مع بقاء الأثمان كما هي) إذا اشتغل المصنع ١٣ ساعة بدلاً من  $\frac{1}{3}$ ، بإضافة حوالى ٢٦٠٠ ج إلى رأس المال المتداول لزداد صافي الربح إلى أكثر من الضعف. ومن جهة أخرى إذا خفضت ساعات العمل بمقدار ساعة واحدة كل يوم (مع بقاء الأثمان كما هي) لقصى على الربح الصافي. وإذا كان الخفض  $\frac{1}{3}$  ساعة فإن الربح الإجمالى يقضى عليه،<sup>(١)</sup>.

وهذا ما يدعوه الأستاذ العالم و تحليلاً، ! لو أنه آمن بصحة الشكاوى التى يجار بها أصحاب المصانع الذين يصرحون أن العمال يبددون أفضل ساعات اليوم فى إنتاج — وبالتالى فى إعادة إنتاج قيمة المباني والآلات والقطن والفحم الخ. إذن لكان تحليلاً لا معنى ولا لزوم له. وكان من الواجب عليه أن يجعل رده كالاتى، سادى، لو أدار كل مشكّم مصنعه ١٠ ساعات بدلاً من  $\frac{1}{3}$  ساعة لترتب على ذلك، بفرض تساوى الأشياء الأخرى، أن هبط استهلاك

(١) Senior, op. cit., pp. 12—13 — لن أكلف تنسى مشقة التعليق على بعض آراء غريبة فى تلك القطعة التى انتبهاها ومن ذلك القول بأن أبواب المصانع يمدون من أجزاء ربحهم (الاجمالى أو الصافى) المقدار اللازم لتعويض بلى الآلات أو بعبارة أخرى للعلول على جزء من رأس المال، كما أنه لا يعيننا التأكد من دقة الأرقام التى أوردتها الكاتبة فقد أظهر ليونارد هورنز فى «خطاب إلى سينيور الخ، لندن ١٨٣٧ أن هذه الأرقام لا تماوى شيئاً شأنها فى ذلك شأن «التحليل، المزعوم». وكان هورنز أحد أعضاء لجنة التحقيق فى المصانع سنة ١٨٣٣ وصار مفتشاً للمصانع حتى سنة ١٨٣٩ وأدى خدمات لا تقدر للطبقة العاملة فى إنجلترا إذ شن الحرب طيلة حياته لا ضد أصحاب المصانع فحسب بل ضد الوزراء الذين كان عدده أصوات رجال المصانع فى مجلس العموم بالنسبة إليهم أكثر أهمية من عدد الساعات التى يشتغل خلالها العمال فى المصانع. — فضلاً عن الأخطاء فى المبدأ فان عبارة سينيور بسودها الاضطراب وإليك ما أراد فعلاً قوله «يستخدم صاحب المصنع العامل يوماً لمدة  $\frac{1}{3}$  ساعة أى ٢٣ نصف ساعة. فإذا كان متوسط يوم العمل ٢٣ نصف ساعة أمكن القول بأن سنة العمل تتكون من نفس العدد من أنصاف الساعات (بضربها فى عدد أيام العمل فى كل سنة). على هذا الأساس تنتج الانصاف الثلاث والدمبرين من وقت العمل منتجاً سنوياً قدره ١١٥٠٠٠ جنيه، وينتج نصف الساعة  $\frac{1}{3}$  × ١١٥٠٠٠ جنيه، وتنتج ٢٠ نصف ساعة  $\frac{2}{3}$  × ١١٥٠٠٠ = ١٠٠٠٠٠٠ جنيه وهو الذى يحل على رأس المال المستثمر أولاً. يبقى إذاً ٢ أنصاف ساعة تنتج  $\frac{2}{3}$  × ١١٥٠٠٠ = ١٥٠٠٠٠ جنيه وهذا هو الربح الاجمالى من هذه الانصاف ساعة وينتج  $\frac{2}{3}$  × ١١٥٠٠٠ = ٥٠٠٠٠ جنيه وهذا يحل على بلى المصنع والآلات. والنصفان الباقيان أى «الساعة الأخيرة»، ينتجان  $\frac{2}{3}$  × ١١٥٠٠٠ = ١٠٠٠٠٠٠ جنيه وهذا هو صافى الربح. وتجد فى النص أن سينيور يحول النصين الباقيين من المنتج إلى أجزاء من يوم العمل نفسه.

القطن والآلات الخ . اليومى بمقدار ساعة ونصف ساعة ، وبذا يكون كسبككم معادلاً لخسارتكم .  
ففى المستقبل سيبدل عمالكم وقتاً أقل بمقدار  $\frac{1}{4}$  ساعة فى إنتاج رأس المال الذى سبق استثماره  
أو فى إحلال شىء مكانه .

ومن جهة أخرى إذا لم يكن يؤمن بما يقولون بل رأى — كما يفعل الخبراء — ضرورة  
إجراء تحليل ، لكان لزاماً عليه فى مسألة متصلة بالعلاقات بين صافى الربح وطول يوم العمل ،  
أن يطلب من أرباب المصانع قبل كل شىء ألا يضموا سويماً الآلات ومباني المصنع والمادة  
الخام والعمل بطريقة جمع المتنوعات وإنما يتفضلون بأن يجعلوا رأس المال المستثمر فى المباني  
والآلات والمادة الخام الخ فى قائمة رأس المال الثابت ، وأن يضعوا رأس المال المدفوع كأجور  
تحت اسم رأس المال المتغير . فإذا وجب طبقاً لتقدير أرباب المصانع — أن العامل ينتج من  
جديد أجره فى ساعتين لوجب عليه أن يواصل تحليله على النحو التالى :

طبقاً للأرقام التى قدمتموها ينتج العامل أجره فى الساعة قبل الأخيرة ، وفى الساعة  
الأخيرة فائض القيمة لكم أو ربحكم الصافى . وبما أنه ينتج قياً متساوية فى فترات الزمن  
المتساوية ، فإن منتج الساعة قبل الأخيرة لا يختلف قيمته عنها فى حالة منتج الساعة الأخيرة .  
وأكثر من هذا فهو ينتج قيمة بقدر ما يبذل من عمل ، ويقاس مقدار العمل بوقت العمل  
وهذا عبارة عن  $\frac{1}{4}$  ساعة فى اليوم حسب البيانات التى أوردتموها . والعامل يتفق جانباً  
من هذه الساعات فى إعادة إنتاج أجره أو ما يحل محله ، ويبذل الباقى من الوقت فى إنتاج ربحكم  
الصافى . ولا يفعل خلاف هذا طيلة يوم العمل كله . وبما أن أجره ومقدار ما يغله عن قيمة  
فائضة قيم ذات حجم متساو وذلك حسب فرضكم ، فمن الواضح أن عليه أن ينتج جره فى  $\frac{1}{4}$  ه  
ساعة وصافى ربكم فى  $\frac{1}{4}$  ساعة . وعلى اعتبار أن قيمة الغزل الناتج فى ساعتين مساوية لقيم  
أجره وصافى ربكم ، وجب أن تكون  $\frac{1}{4}$  ساعة عمل مقياساً لقيمة هذا الغزل فيقاس  
منتج الساعة السابقة للأخيرة بالمقدار  $\frac{1}{4}$  ه ساعة عمل . والآن نصل إلى نقطة محرجة  
ولذا يتعين عليكم أن تصغوا بدقة . إن الساعة قبل الأخيرة ساعة عادية من وقت  
العمل شأنها فى ذلك شأن الساعة الأولى ، أى هى ساعة عادية لا أكثر ولا أقل . فكيف  
اذن يستطيع الغزال أن ينتج فى ساعة عمل واحدة على هيئة غزل قيمة تمثل  $\frac{1}{4}$  ه من ساعات  
العمل ؟ الواقع أنه لا يأتى بمثل هذه المعجزة . إن ما ينتجه على هيئة قيمة استعمالية فى  
ساعة عمل واحدة مقدار من الغزل محدود ، وتقاس قيمة هذا الغزل بواسطة  $\frac{1}{4}$  ه ساعة عمل  
منها  $\frac{1}{4}$  ه ساعة مستترة (دون تأهر من جانب الغزال) فى أدوات الإنتاج المستهلكة خلال

تلك الساعة - أى فى القطن والآلات الخ - بينما الساعة الواحدة الباقية يضيفها العامل نتيجة لهذا بما أن أجره يتم إنتاجه فى  $\frac{3}{4}$  ساعة كما أن مقدار الغزل الناتج فى ساعة واحدة من الغزل تتجسم فيه كذلك  $\frac{3}{4}$  ساعة ، فلا سحر إذن فى النتيجة وهى أن القيمة التى يخلتها الغزل مدى  $\frac{3}{4}$  ساعة ، مساوية لقيمة المنتجات المغزولة فى ساعة واحدة . إنكم تضلون الطريق تماماً إذا تصورتم أن العامل يضيع لحظة واحدة من يوم العمل حين يعيد إنتاج قيم القطن والآلات وما إليها . بل بالعكس إذ قيم القطن والمغازل تنقل ذاتها إلى الغزل عن رضاء منها بسبب أن عمله يحول القطن والمغازل إلى غزل أى بسبب أنه يقوم بعملية الغزل . ويتوقف النقل على صفة العمل لا على كميته . حقيقة ينقل إلى الغزل فى ساعة مقداراً من القيمة على هيئة قطن أكثر مما يفعل فى  $\frac{1}{4}$  ساعة ، ولكن السبب فى هذا راجع فقط إلى أنه يغزل فى ساعة قطناً أكثر مما يفعل فى نصف ساعة . وهذا ترون أنه فيما يختص بدعواكم أن العامل ينتج أجره فى الساعة قبل الأخيرة وينتج صافي الربح فى الساعة الأخيرة لا يتعدى الأمر الحقيقة التالية وهى أن ما ينتجه من الغزل فى ساعتى عمل سواء كانتا الساعتين الأوليتين أو الأخيرتين من يوم العمل ، تتجسم فيه  $\frac{1}{4}$  ساعة عمل أو أى عدد من الساعات فى يوم العمل بأ كمله . وقولكم إنه ينتج ما تدفعون له من أجر عن عمله فى  $\frac{3}{4}$  ساعة الأولى وينتج صافي ربحكم فى  $\frac{3}{4}$  ساعة الأخيرة نقول إن هذا الادعاء معناه أنكم تدفعون له مقابل الساعات الأولى ولا تدفعون له شيئاً عن الأخيرة .

إنى أتكلم عن دفع مقابل « العمل » بدلا من دفع مقابل « قوة العمل » ، لأنى أريد أن أستخدم أسلوبكم . والآن أيها السادة إذا عقدتم الموازنة بين وقت العمل الذى تدفعون عنه مقابل ذلك الذى لا تدفعون عنه شيئاً لوجدتها متساويين أى كتساوى نصف اليوم مع نصفه الآخر وهذا يساوى  $\frac{1}{100}$  . وهى نسبة مئوية بديعة حقاً . وفضلا عن هذا فليس تمت ريب أنكم إذا حملتم عمالكم على أن يكدوا ١٣ ساعة بدلا من  $\frac{1}{4}$  واعتبرتم - كما ينتظر منكم - العمل الذى يؤدى فى هذه الفترة الإضافية وهى ساعة ونصف الساعة على أنه عمل فائض بحت ، إذن لزداد العمل الفائض من  $\frac{3}{4}$  ساعة إلى  $\frac{1}{4}$  ولا ترتفعت نسبة فائض القيمة من  $\frac{1}{100}$  إلى  $\frac{1}{100}$  . وعلى ذلك فأنتم متفائلون أكثر مما يجب إذ تعتقدون إن إضافة  $\frac{1}{4}$  ساعة إلى يوم العمل يرفع معدل القيمة الفائضة من  $\frac{1}{100}$  إلى  $\frac{3}{100}$  . أو أكثر من هذا ، وبعبارة أخرى إذا اعتقدتم أنه يزيد أكثر من الضعف . ومن جهة أخرى (إن قلب الانسان شىء غريب وخاصة إذا جعل المرء قلبه فى جيبه ) انكم متشائمون إذا خشيتم أن خفض يوم العمل من  $\frac{1}{4}$  ساعة إلى  $\frac{1}{4}$  يذهب بصافي ربحكم تماماً إذ لن يحدث شىء من هذا القبيل ، لأنه

مع تساوى الأشياء الأخرى يهبط فائض العمل من  $\frac{5}{3}$  إلى  $\frac{3}{3}$  ، ساعة مما يدع لكم معدل قيمة فائضة طيب وهو  $\frac{1}{3} \cdot 0.83$  . وعلى ذلك فهذه الساعة الأخيرة الشبيرة والتي أكثرتم من السفه عنها أكثر مما فعل الناس عن يوم الحساب إن هي إلا دعابة لا أساس لها . إنكم إذا فقتم هذه الساعة الأخيرة فلن يكلفكم هذا كل ربحكم الصافي وإن يكلف من يشتغل لديكم من الصبيان والفتيات ما لديهم من صفاء الذهن<sup>(١)</sup> .

(١) بينا كرس سينيور نفسه لكي يثبت أن ، الساعة الأخيرة ، في ، يوم العمل ، الأساس الذى يقوم عليه صافي ربح أرباب المصانع ووجود صناعة القطن الإنجليزية ومركز إنجلترا المنفرد في السوق العالمية . نجد أن الدكتور اندرو يظهر من جهة أخرى أنه لو أن الأطفال والاحداث دون الثامنة عشرة من أعمارهم بدلا من إبقائهم الساعات الاثني عشرة بأكلها في جو المصانع الدافئ . والاخلاقى غادره إلى العالم الخارجى الذى لا قلب ، لا اخلاق له قبل ذلك الميعاد بساعة فانهم يجرمون من فرصة الخلاص الابدى وذلك بسبب الكسل والرذيلة . ومنذ سنة ١٨٤٨ لم ينقطع مفتشو المصانع عن الصخرية بأحجاب المصانع من أجل هذه ، الساعة الأخيرة ، ، أو هذه ، الساعة ذات الأهمية القصوى ، . فقد كتب المستر هوول في تقريره بتاريخ ٣١ مايو ١٨٥٠ بقول ، لو أن التقرير التالى ( ويقطف كلام سينيور ) صحیح لكان كل صاحب مصنع في المملكة المتحدة يشتغل بخسارة منذ سنة ١٨٥٠ ، ، ( تقارير مفتشى المصانع عن نصف السنة المنتهى في ٣٠ أبريل ١٨٥٠ ص ١٩ - ٢٠ ) . وفى سنة ١٨٤٨ بعد صدور قانون قانون العشر ساعات طاف بمض أحجاب معامل غزل الكتان خلال الأرياف الواقعة على حدود دورست وسمرست وضغطوا على عمالهم ليوثعوا على التماس ضد ذلك القانون وجاء في أحد مواد الانكاس ما يأتي . وأحجاب الانكاس بصفتهم والدين . ون أن إضافة ساعة إلى وقت الفراغ يميل إلى إفساد أخلاق الأطفال ذلك أن الكسل يولد الرذيلة . ويعلق على هذا تقرير مفتش المصانع ( ٣١ أكتوبر ١٨٤٨ ص ١٠٤ ) بما يأتي ، ، إن أطفال هؤلاء الاباء . والامهات الغفلاء الرقيقى العاطفة يعملون في جو مصانع الكتان المحمل بالغبار والالياف من المادة الخام بحيث أن الوقوف ١٠ دقائق في غرف النزول مؤذ للغاية إذ لا تستطيع أن تفعل ذلك دون أن تحس إحساساً مؤلماً بسبب سحب الغبار المتطاير من الكتان التي لا مهرب منها والتي .. عان ما تملأ الأعين والأذان والأنف والقم . والعمل ذاته بسبب سرعة الآلات الشديدة يتطلب بلا انقطاع استخدام المهارة والحركة تحت رقابة لا تمل ، ومن الصعب أن تسمح للوالدين باستخدام عبارة ، ، تكاسل ، ، بالنسبة لأطفالهم الذين يقيدون ١٠ ساعات كاملة إلى مثل هذا العمل في مثل هذا الجو ، مع استقطاع وقت وجبات الطعام ... وهؤلاء الأطفال يشتغلون وقتاً أطول من العال في القربى المحاوره ... مثل هذا الكلام الدال على القصور عن ، ، الخمول والرذيلة ، ، إن هو إلا نفاق لا يبرف الخجل ... إن ذلك الفريق من الجمهور الذى تأثر منذ ١٢ سنة مضت بما قاله حجة كبيرة من أن الربح الصافي كله ينشأ عن عمل الساعة الأخيرة وأن خفض يوم العمل بمقدار ساعة يقضى على هذا الربح الصافي - نقول إن هذا الفريق من الجمهور لن يصدق عينيه حين يجد أن هذا الكشف الخاص بفضائل ، ، الساعة الأخيرة ، ، قد تحسن منذ ذلك الوقت بحيث يشمل الاخلاق مع الربح سواء ، بحيث لو خفض وقت عمل الأطفال إلى ١٠ ساعات لزال أخلاقهم مع الأرباح الصافية لأن كليهما يعتمدان على هذه الساعة الأخيرة ، ، الساعة الخطيرة ، . ثم يواصل التقرير ضرب الأمثلة عما بلجأ إليه أرباب الصناعة من حيل

حين تدق ساعتكم الأخيرة بصفة جديدة فعليكم بالتفكير في ذلك الأستاذ من أكسفورد  
والآن وداعاً أيها السادة ولعلنا نلتقي في عالم أفضل!! (١).

لقد وصل سينيور إلى كشفه الشهير حوالي سنة ١٨٣٦ : وفي ١٥ ابريل سنة ١٨٤٨  
قرع جيمس ولسن الطبول في مجلة « الايكونوميست » من جديد لذلك المذهب حين كتب  
مقالاً هاجم فيه قانون العشر ساعات .

### المنتج ( الناتج ) الفائض

إني أطلق عبارة المنتج الفائض، على ذلك الجزء من المنتج الذي يمثل فائض القيمة ( وهو  
في المثال الذي ضربناه يـلـه من أرطال الغزل العشرين أي رطلان ) . وكما أن معدل فائض  
القيمة تعينه علاقته برأس المال المتغير لا رأس المال الكلي المستثمر ، فكذلك الحجم النسبي  
لفائض المنتج لا تعينه النسبة بينه وبين الباقي من المنتج الكلي وإنما يتحدد بواسطة نسبته إلى  
ذلك الجزء من المنتج الضروري . وبقدر ما يكون إنتاج فائض القيمة غاية الإنتاج الرأسمالي  
والهدف منه . فكذلك ينبغي أن تقاس الثروة لا بواسطة الحجم المطلق للنتج وإنما بواسطة

---

== وخذاع وتمديد وأباطيل ليحملوا أولاً بعض العمال الضعاف على تقديم الاتفاقات ، وثانياً لفرض هذه الاتفاقات  
على البرلمان على أنها تمثل وجهة نظر فرع من الصناعة بأكله أو مقاطعات بأسرها . وبما يميز الحالة الحاضرة لما يقال له  
« العلم الاقتصادي » ، أنه لا سينيور نفسه الذي أخذ بعد ذلك يناصر تشريع المصانع بنشاط ولا خصومه من البداية  
إلى النهاية ، فنجحوا في كشف طبيعة هذه المغالطات التي أثبتت عدم صحة الكشف الأصلي الذي وصل إليه . ولعدم وجود  
تعليل سليم نودي بالاعتقاد على التجارب العملية ولكن أسباب هذه التجارب العملية وماهيتها ظلت سرّاً خافياً .

( ١ ) برغم أن سينيور لم يتعلم بالقدر الكافي كي يكتب بهذه الروح فن المؤكد أنه استفاد من رحلته إلى منشستر  
بعض الشيء . وفي « خطابات عن قانون المصانع » ، يجعل كل صافي الربح بما في ذلك « الربح » ، و« الفائدة » ، بل  
« شيئاً آخر زيادة على ذلك » ، يتوقف على ساعة عمل واحدة لا أجر لها . وقيل ذلك بمأتم وضع كتابه « العالم الاقتصادي  
السياسي » . لطلاب جامعة أكسفورد وفيه « كشف » ، أن الربح مصدره عمل الرأسمالي ، وأن الفائدة مصدرها  
« الامتناع » ، من جانب الأخير ( وهو في هذا يعارض ريكاردو الذي يذهب إلى أن القيمة يبينها وقت العمل ) .  
وفكرة الرجل على مخالفتها للعقل فكرة قديمة وما الجديد فيها سوى كلمة « امتناع » ، وكان المرر روشير على حق  
حين ترجم abstinenence بالكلمة الألمانية « enthaltung » ، وقد ترجمها بعض مواطنيه بمن لا يدرون  
عن اللاتينية إلا التقليل . بأنها « (renunciatio) entsagung » .



الحجم النسبي للمنتج الفائض (١) .

إن يوم العمل أو الوقت الفعلي الذى يشتغل فيه العامل عبارة عن مجموع العمل الضرورى والعمل الفائض أى فترة الوقت التى ينتج العامل خلالها القيمة التى تحل محل قيمة قوته على العمل وكذلك فائض القيمة علاوة على ذلك .

---

(١) د، فى حالة الفرد الذى رأس ماله ٢٠٠٠٠٠ جنيه وأرباحه ٢٩٠٠ فى السنة فلا أهمية إلا إذا كان رأس ماله يستخدم ١٠٠ أو ١٠٠٠ رجل أو إذا كانت الساعة المنتجة بيعت بـ ١٠٠٠٠٠ أو ٢٠٠٠٠٠ جنيه بشرط ألا تنقص أرباحه فى جميع الحالات عن ٣٠٠٠ جنيه . أليست فائدة الشعب الحقيقية مشابهة لذلك ؟ وبشرط تشابه دخله الصافى الحقيقى ، وريعه وأرباحه فلا أهمية إذا كان الشعب مكوناً من ١٠ أو ١٢ مليوناً من السكان، (ريكاردو ص ٤١٦) وقبل ريكاردو بزمن طويل نقرأ ما بلى لأثر يتج وهو من أنصار المنتج الفائض المتعصبين ومن نواح أخرى مؤلف توزه روح النقد ولا تتناسب شهرته مع مزاياه د، ما الفائدة التى تعود على ملكة حديثة من تقسيم مقاطعة بأسرها على هذا النحو (حسب الطريقة الرومانية القديمة بين صغار الفلاحين المستقلين) ، ومهما كانت طريقة زراعتها جيدة اللهم إلا إذا كانت الفائدة مجرد توالد الناس ، وهو غرض فى حد ذاته عديم الفائدة، Political Arithmetic (لندن ١٧٧٤ ص ٤٧) — بما له أهمية حقيقية د، الميل القوى لتمثيل الثروة الصافية على أنها ذات نفع للطبقة العاملة . . وإن كان من الواضح أن السبب فى ذلك ليس كونها صافية، T. Hopkins : On Rent of Land etc.

لندن ١٨٢٣ ص ١٢٦ .

# الفصل الثامن

## يوم العمل

### ١ - حدود يوم العمل

فرضنا منذ البداية أن قوة العمل تشتري وتباع بقيمتها التي يعينها وقت العمل اللازم لإنتاجها . فإذا كان إنتاج متوسط وسائل العيش اليومية يتطلب ست ساعات تعين على العامل أن يشتغل في المتوسط ٦ ساعات يومياً حتى ينتج قوته على العمل اليومية ، أو بمعنى آخر ليعيد إنتاج القيمة التي تسلمها نتيجة بيعه قوة العمل .

فالجزء الضروري من يوم عمله والذي يبلغ ٦ ساعات بمقدار معلوم ، ولكن إلى جانب هذا لا يعلم مدى يوم العمل ذاته .

لنفرض أن الخط ١ ب يمثل وقت العمل الضروري وأيكن ست ساعات ، فإذا أطلنا العمل بعد المدة المرموز لها ١ ب بمقدار ساعة أو ثلاث ساعات أو ١٢ ساعة صارت لدينا خطوط ثلاثة وهي :

| يوم العمل (١) | يوم العمل (٢) | يوم العمل (٣) |
|---------------|---------------|---------------|
| ١ - ب - ح     | ١ - ب - ح     | ١ - ب - ح     |

هذه الخطوط تمثل ثلاثة أيام عمل مختلفة طولها ٧ ، ٩ ، ١٢ من الساعات على التوالي .

والمدة ب ح المضافة إلى ١ ب تمثل فائض العمل . وبما أن يوم العمل هو ١ ب + ح أو ١ ح فإنه يختلف حسب المقدار المتغير (ب ح) . وبما أن ١ ب ثابت فالنسبة بين ب ح ، ١ ب يمكن حسابها دائماً فهي في حالة يوم العمل (١) عبارة عن  $\frac{١}{٣}$  ، وفي (٢)  $\frac{١}{٣}$  وفي (٣)  $\frac{١}{٣}$  . وبما أن النسبة  $\frac{\text{فائض وقت العمل}}{\text{وقت العمل الضروري}}$  تحدد نسبة فائض القيمة صار في الإمكان معرفة الاختير بواسطة النسبة بين ب ح ، ١ ب وهي تبلغ في أيام العمل الثلاثة المشار إليها ١٦٣ ، ٥٠ ، ١٠٠ في المائة على التوالي . ومن جهة أخرى نجد أن نسبة فائض القيمة وحدها لا تدلنا على مدى

يوم العمل فإذا كانت هذه مثلاً ١٠. / فقد يكون يوم العمل ٨، ١٠، ١٢ ساعة على التوالي، وهي تشير إلى أن الجزئين اللذين يتكون منهما يوم العمل وهما الوقت الضروري والوقت الفائض كأنهما متساويين في مداهما، ولكنها لا تدل على طول أى الجزئين .

فيوم العمل إذن مقدار متغير . حقيقة يحدد أحد جزئيه وقت العمل اللازم لإعادة إنتاج قوة العمل، ولكن يختلف مبالغه الكلى حسب مدة فائض العمل . وعلى هذا فيوم العمل قابل للتعيين ولكمه في حد ذاته غير محدود أى غير معين (١) .

وبالرغم من أن يوم العمل مقدار غير ثابت إلا أنه يتغير في نطاق حدود معينة وإن كان غير المستطاع تعيين الحد الأدنى . وبطبيعة الحال إذا جعلنا الجزء المضاف إلى الخط وهو ب ح أو فائض العمل = صفر صار لدينا حد أدنى أى الجزء الذى ينبغى للعامل أن يشتغل فيه للابقاء على حياته . وعلى أساس الإنتاج الرأسمالى هذا العمل الضرورى جزء من يوم العمل . أما يوم العمل نفسه فلا يمكن مطلقاً أن يرد إلى هذا الحد الأدنى . ومن جهة أخرى هناك حد أعلى ليوم العمل أى لا يمكن إطالته بعد نقطة معينة . وهذا الحد الأعلى يعينه أمران أولهما الحدود الطبيعية لقوة العمل . ففي خلال الساعات الأربع والعشرين لا يستطيع الإنسان أن يبذل سوى قدر معلوم من قواه على العمل ؛ إذ لابد من الراحة والنوم خلال جزء معلوم من اليوم ، كما أن صاحبها مضطر خلال جزء آخر منه إلى قضاء حاجياته الطبيعية من مأكلا وغسيل وملبس . وفضلاً عن هذا هناك اعتبارات أدبية ، فالعامل يحتاج وقتاً لقضاء مطالبه العقلية والاجتماعية التى يتوقف مداها وعددها على درجة التقدم الاجتماعى العام . ولكن هذه الشروط التى تحدد يوم العمل مرنة ، ومن هنا نجد يوم عمل طوله ٨ ، ١٠ ، ١٢ ، ١٤ ، ١٦ ، ١٨ ساعة أى أن طوله عرضة للاختلاف الشديد .

يشتري الرأسمالى قوة العمل بقيمتها مدى يوم واحد ، وبذا يحصل على حق حمل العامل على أن يشتغل من أجله خلال هذا اليوم . ولكن ماهو يوم العمل؟ (٢) أنه أقل فعلا من اليوم الطبيعى ولكن السؤال الهام هو: بأية نسبة يقل يوم العمل عن اليوم الطبيعى ؟ لصاحب رأس المال

(١) إن يوم العمل غامض وقد يكون طويلاً أو قصيراً ، An Essay on Trade and Commerce ،

Containing Observations on Taxation etc. لندن سنة ١٧٧٠ ص ٧٣

(٢) هذا السؤال أعظم أهمية من السؤال الشهير الذى وجهه سير روبرت بيل إلى غرنة برمنجهام التجارية ، ما هو الجنيه ؟ ، ولم يسأل بيل هذا السؤال إلا لجهله بطبيعة التحدد كما كان الحال بالنسبة إلى صغار أصحاب الاموال فى برمنجهام .

وجهة نظر بصدد الحد الضروري ليوم العمل ، فبفصلته رأسماليا هو الصورة التي يتمثل فيها رأس المال . وروحه هي روح رأس المال . ولكن رأس المال له دافع واحد في الحياة ألا وهو الميل إلى خلق القيمة وفائض القيمة ، وإلى جعل أدوات الإنتاج تمتص أعظم قدر ممكن من فائض العمل (١) . إن رأس المال عمل ميت لاجابة له إلا بامتصاص العمل الحى . وتزيد حياته كلما زاد مقدار هذا الامتصاص .

والوقت الذى يشتغل فيه العامل هو الوقت الذى فيه يستهلك الرأسمالى تلك القوة على العمل التي اشتراها (٢) . فإذا كان العامل يستهلك لنفسه الوقت الذى تحت تصرفه فإنه يسرق الرأسمالى (٣) وهنا يستند الأخير إلى قانون تبادل السلع فهو كغيره من المشتريين يسعى إلى الحصول على أكبر نفع ممكن من القيمة الاستيعابية لسلعته . هنا يرتفع صوت العامل الذى ظل خائفاً أثناء عملية الإنتاج قائلا : إن السلعة التي بعتمالك تختلف عن غيرها من حيث أن استعمالها يخلق قيمة أكبر من قيمتها ولهذا اشتريتها . فما يبدو في نظرك تهدداً لرأس المال معناه في نظري أنني أنفق من قوتي على العمل قدراً كبيراً يزيد عن الحد الضروري . إن كليتما يعرف في السوق قانوناً واحداً ذلك هو قانون تبادل السلع ، واستهلاك السلعة ملك لشاريها لا للذى يتنازل عنها . وعلى ذلك فاستخدام قوتي اليومية على العمل ملك لك .

ولكننى بالثمن الذى تدفعه لي يومياً أعيد إنتاجها كل يوم وأبيعها ثانية . وبغض النظر عن الإجهاد الطبيعي الناشئ عن السن وما اليه فمن الواجب أن أكون قادراً في الحد على العمل بنفس القوة والصحة والنشاط . إنك تعطينى يومياً بفضائل «الاقتصاد» و«الاعتدال»، حسناً هذا ! وسأعمل بهذه النصيحة وأوفر ثروتي الوحيدة وهي قوة العمل ولن أنفق منها كل يوم سوى ذلك القدر المناسب مع مدتها العادية ونموها السليم . وفي استطاعتك اذا أطلبت يوم العمل إلى غير ما حد أن تستهلك في يوم واحد مقداراً من قوة العمل أكبر مما أستطيع

(١) ،، إن غاية الرأسمالى أن يحصل على أعظم قدر ممكن من العمل مقابل ، يبلغ رأس المال الذى وينفقه في

شراء العمل ،، J. G. Courcelle-Seneuil : Traité théorique et pratique des

entreprises industrielles ، الطبعة الثانية ، باريس ١٨٥٧ ص ٦٣ .

(٢) ،، إن ضياع ساعة عمل في يوم واحد أسامة مسرفة للدولة التجارية . هناك استهلاك عظيم جداً للكليات

بين الفقراء العاملين في هذه المملكة وبخاصة بين الجماهير المشتتة في الصناعة ، وبواسطة هذا يستهلكون وتدمر وهذا

أخضر أنواع الاستهلاك ،، An Essay on Trade and Commerce etc. ، ص ٤٧ ، ١٥٣ .

(٣) ،، إذا كان العامل اليدوى الحر يستريح لحظة فان الاقتصادى الجشع الذى يرانب ذلك في قلق يدعى أن

العامل يبله ،، N. Linguet : Théorie des lois civiles ، لندن ١٧٦٧ الجزء الثانى ص ٤٦٦ .

تعويضه في ثلاثة أيام . فما تكسبه من العمل أخسره من حيث المائدة أى جوهر العمل وعلى ذلك فاستخدام قوتى على العمل واستغلالها أمران مختلفان اختلافاً تاماً . إذا كان متوسط الزمن الذى يجباه العامل العادى ٣٠ سنة فإن قيمة قوتى على العمل التى تدفعها الى من يوم إلى آخرهى  $\frac{1}{30 \times 360}$  أى  $\frac{1}{10800}$  من قيمتها الكلية . أما إذا كنت تستهلك هذه القوة فى ١٠ سنوات فأنت تدفع لى يومياً  $\frac{1}{1080}$  بدلا من  $\frac{1}{10800}$  من قيمتها الكلية ؛ وبعبارة أخرى تدفع لى  $\frac{1}{10}$  قيمتها اليومية وتسابنى بذلك قيمة سلعتى كل يوم . فأنت تدفع ثمن يوم من قوة العمل وتستغل ذلك القدر ثلاثة أيام . وهذا يخالف التعاقد بيننا و يناقض قانون المبادلات . ولذلك أطلب بيوم عمل عادى فى طوله دون مناشدة عطفتك وكرمك إذ ليس للعاطفة محل فى مسائل المال . قد تكون مواطناً نموذجياً ، وقد تكون عضواً فى جمعية الرفق بالحيوان ورجلاً صالحاً ، ولكنك تمثل فى نظرى شيئاً سلب القلب والعاطفة . فإذا كنت أطلب بيوم عمل عادى فإنى أفعل ذلك لأنى - كأى بائع آخر - أريد قيمة السلعة التى أملكها (١) .

هكذا نرى أن طبيعة تبادل السلع لا تفرض حداً ليوم العمل أو لفائض العمل . فصاحب رأس المال يتصرف فى نطاق حقه كمشتر حين يحاول إطالة يوم العمل إلى أقصى حد ممكن وأن يجعل من يوم العمل يومين إن استطاع . ونرى من جهة أخرى أن طبيعة هذه السلعة النافعة تفرض حدوداً على مشتريها بصدد استهلاكها . وكذلك يحافظ العامل على حقوقه كبائع حين يرغب فى خفض يوم العمل إلى الحد العادى المحدود .

فهنا إذن تناقض بين ما يبدو منطقياً فى ظاهره ، أى هنا صدام بين حقين كل منهما يستند إلى قانون المبادلات ولهذا ففى تاريخ الإنتاج الرأسمالى يبدو لنا تحديد ماهدو العمل كنتيجة تضال بين رأس المال أى الرأسمالين ، والعمل الجماعى Collective أى الطبقة العاملة .

(١) أثناء الاضراب الكبير الذى قام به الناؤون فى لندن (١٨٦٠ - ٦١) بقصد خفض يوم العمل إلى ٩ ساعات نشرت لجنة الاضراب منشوراً يطالب ذلك الالتماس الحيالى من وجوه كثيرة ، وأشار فى سخرية إلى أن سهر صمويل مورتن بيتو وهو من أشد رجال صناعة البناء جشعاً كان يعيش حياة الزهد والظهور . وفى سنة ١٨٦٧ تعرض بيتو هذا لنهاية سيئة من الوجهة المالية ، كما حدث بعد ذلك بصناعات قلائل لشخص أشد منه جشعاً وهو مقالو السكك الحديدية الألمانى الشهير سنتر وسبرج .

## ٢ - المجتمع في سبيل فائض العمل

لم يكن فائض العمل كاشفاً جديداً اهتدى إليه رأس المال ، إذ حيثما يملك جانب من المجتمع وسائل الإنتاج تعين على العامل حراً كان أم غير حر أن يضيف إلى وقت العمل اللازم لإعالتهم قدرأ إضافياً من وقت العمل لكي ينتج وسائل العيش لأولئك الذين يملكون وسائل الإنتاج (١) سواء كان هذا المالك زاهداً أثنيماً ممن يعبد الخير والجمال ، ثيوقراطياً من إتروريا ، مواطناً رومانياً ، باروناً نورمندياً ، مالكا حديثاً ، أو رأسمالياً (٢) . ومن الجلي أنه في ظل أى نظام اقتصادى للمجتمع تسوده القيمة الاستعمالية للسلعة لاقيمتها التبادلية ، يتحدد فائض العمل بواسطة مجموعة معلومة من الحاجات قد تعظم أو تقل ، كما أن التعطش غير المحدود لفائض العمل لا ينشأ عن طبيعة الإنتاج نفسه . وعلى ذلك كان الإرهاق شنيعاً في العصور القديمة حين كان الغرض منه الحصول على القيمة التبادلية في مظهرها النقدي المستقل وهو إنتاج الذهب والفضة . فالعمل الإجبارى حتى الموت هو هنا مظهر الإرهاق الذى أقره المجتمع ، وماعنيك إلا أن تقرأ ديودور الصقلي (٣) . ومع ذلك فهذه حالات شادة في العصور القديمة .

ولكن في الوقت الذى يتجه فيه الناس الذين لايزال إنتاجهم يتحرك في حيز الأشكال الدنيا من عمل العبيد والسخرة الخ إلى نطاق السوق الدولية حيث يغلب الأسلوب الرأسمالى في الإنتاج وحيث هم الناس الأساسى يبيع منتجاتهم للاصدار ، فإن الولايات المتحدة للإرهاق في العمل تتداخل مع الولايات الهمجية للعبودية والرق وما إليهما . لذلك كان عمل السود بالولايات الجنوبية من الاتحاد الأمريكى معتدلاً في مظهره مادام الهدف من الإنتاج

(١) «إن الذين يعملون ... يطمعون في الحقيقة الأغنياء الذين يعيشون على حسابهم كما يطمعون أنفسهم» ، ادمند برك : ص ٢ .

(٢) يقول Niepuhr في كتابه Romanische gesshihte بقدر كبير من البساطة «لا يسعنا إلا أن ندرك أن مثل هذه الأعمال كالتى نلقاها في إتروريا القديمة والتي تدهشنا في خرائبها ، تقترض على نطاق صغير ( ١ ) دولار تتكون من سادة وأرقاء» ، ويقول هيسمندى وقد كان ادق في إدراك الأمور إن «شريط بروكسل» ، يفترض وجود سادة الأجر والعبيد الأجراء» .

(٣) من يستطيع أن يظنر إلى هؤلاء البؤساء دون أن تأخذهم الشفقة على حظهم ونصيبهم ، ( وهو هنا يتكلم عن العبيد في مناجم الذهب على حدود مصر والحبشة وبلاد العرب ) ، أولئك البؤساء الذين لا يستطيعون المحافظة على نظافة أجسامهم ، ستر عورتهم بأى نوع من لردام . لسنا نوجد هنا نوعاً من التسامح أو الاشفاق على المرضى ، الضعفاء والمسنين أو النساء المرضي . ففي ظل إرهاب السوط يجب على الجميع أن يعملوا حتى الموت الذى يضع حداً لألامهم وشقايتهم» ، Bibliotheca historica الكتاب الثالث الفصل ١٣ .

إشباع الحاجات العاجلة المباشرة؛ ولكن حيناً أصبح إصدار القطن ذا أهمية حيوية بالنسبة إلى هذه الولايات صار إرهاباً الأسود أو استنفاد حياته في سبع سنوات أحياناً عاملاً له أهميته في نظام مقرر معلوم واضح الهدف . لم يعد الأمر مقصوراً على الحصول من العبد على مقدار معلوم من المنتجات النافعة ، بل صار عبارة عن إنتاج فائض العمل نفسه ، وكذلك حدث نفس الشيء بالنسبة إلى السخرة في ولايتي الطونة ( ويطلق عليهما اليوم اسم رومانياً ) .

والموازنة بين الجشع في سبيل فائض العمل في ولايتي الطونة وبين مثيله في المصانع الإنجليزية ذات أهمية خاصة إذ لفائض العمل في السخرة مظهر مستقل ملبوس .

لنفرض أن يوم العمل يتكون من ٦ ساعات من العمل الضروري ، ٦ ساعات من العمل الفائض . فالعامل الحر في هذه الحالة يعطى الرأسمالي كل أسبوع ٦ × ٦ أى ٣٦ ساعة من فائض العمل ، كما لو أنه اشتغل كل أسبوع ثلاثة أيام لنفسه ومثلها للرأسمالي . ولكن هذا الأمر غير واضح في الظاهر بسبب تداخل كل من فائض العمل والعمل الضروري . وأستطيع بذلك أن أعبر عن نفس العلاقة بالقول مثلاً إن العامل يشتغل في كل دقيقة ثلاثين ثانية لنفسه ومثلها لصاحب رأس المال . غير أن الأمر خلاف هذا في حالة السخرة إذ يتميز تماماً العمل الضروري الذي يقوم به الفلاح في ولاية الأفلاق للبقاء على ذاته عن فائض العمل الذي يؤديه لحساب السيد لأن النوع الأول من العمل يؤديه في حقله الشخصي والثاني في مزرعة السيد . وهكذا يوجد جزء العمل جنباً إلى جنب وكل منها مستقل عن الآخر . ففي حالة السخرة يتميز فائض العمل بدقة عن العمل الضروري إلا أن هذا لا يسبب أى اختلاف بصدد العلاقة الكمية بين فائض العمل والعمل الضروري إذ تظل الثلاثة أيام من فائض العمل في الأسبوع ثلاثة أيام لا تغل ما يقابلها للعامل نفسه سواء دعواته عامل سخرة أو عاملاً بأجر . ولكن يبدو جشع صاحب رأس المال في سبيل فائض العمل فيما يبذل من مجهود لمدة يوم العمل يعنى السيد في ولاية الأفلاق بالحصول مباشرة على ثلاثة أيام من السخرة (١) .

وبرغم اختلاط السخرة في ولايتي الطونة بإيجارات نوعية ومظاهر عبودية أخرى ظلت أهم ضريبة تدفع إلى الطبقة الحاكمة . وحيثما سادت السخرة فنادرًا ما نشأت عن الرق ، بل كانت في الغالب سبباً فيه . وهذا ما حدث في الولايتين حيث قام أسلوب الإنتاج في الأصل على أساس الاشتراك في الأرض ولكن على خلاف النظام الصقابي أو الهندي . فجزء من الأرض يزرعه أعضاؤه

(١) ما يتلو ذلك بنطبق على الأحوال التي طلت سائده في الولايتين الرومانييتين قبل -رب الفرم .

الجماعة بصفتهم حائرين أحرار كل نفسه ، أما الجزء الآخر وهو الأرض العامة فيزوعونه بالاشترك . والغاية من منتجات هذا العمل المشترك أن تكون احتياطياً في حالة سوء المحاصيل والحوادث المائلة ، وأن تكون وسيلة لتغطية نفقات الحرب والدين وما إلى ذلك من المصروفات العامة . غير أنه بمرور الوقت اغتصب الزعماء العسكريون ورجال الدين الأرض العامة ومعها العمل الذي يبذل فيها فانقلب عمل الفلاحين الأحرار في أرضهم العامة إلى سخرة لا وئتك اللصوص وما لبثت هذه السخرة أن تحولت إلى علاقة ذنيمة قائمة بالفعل وإن لم يقرها القانون ، واستمرت حتى أكسبتها روسيا ، محررة العالم (١) ، الطابع القانوني تحت ستار إلغاء الرق . ومن المحقق أن طبقة السادة الملاك هي التي أملت قانون السخرة الذي أصدره القائد الروسي كيسيلف سنة ١٨٣١ . وبهذه الطريقة غزت روسيا قلوب أفرادها ونالت الثناء من جانب الأحرار في كافة أرجاء القارة الأوروبية .

وقد نصر ذلك القانون Réglement Organique أن على كل فلاح بالأفلاق أن يؤدي للسيد فضلاً عن مجموعة مفصلة من المدفوعات العينية : (١) ١٢ يوماً من العمل العام (٢) يوماً واحداً من عمل الحقل (٣) يوماً واحداً في حمل الخشب ، وبمجموع ذلك كله ١٤ يوم في السنة . ولكن روح الإدراك الدقيق للاقتصاد نجحت في صياغة القانون بمهارة ودهاء بحيث أن يوم العمل لا يؤخذ بمعناه العادي ولكن على أنه يوم العمل اللازم لإنتاج متوسط في اليوم . وبعبارة واضحة صيغ القانون بحيث يفهم منه أن ١٢ يوم يقصد بها منتج العمل اليومي في ٣٦ يوماً وأن يوماً واحداً من عمل الحقل معناه ٣ أيام ، وكذلك الحال في اليوم المخصص لحمل الخشب . وبذلك يكون المجموع في الواقع ٤٣ يوماً من السخرة يضاف إليها خدمات تؤديها كل قرية بنسبة عدد سكانها في المناسبات غير العادية ، وتقدر هذه السخرة الإضافية بأربعة عشر يوم لكل فلاح في الأفلاق وبذلك تصل السخرة المقررة إلى ٥٦ يوماً في السنة . ولكن السنة الزراعية في الأفلاق ٢١٠ يوم بسبب قسوة الجو . يستقطع منها ٤٠ يوماً للأحادي والعطلة ، ٣٠ يوماً في المتوسط لرداءة الطقس وبمجموع هذه الأيام التي لا أهمية لها ٧٠ وبذلك يتبقى ١٤٠ يوم وتصيح نسبة السخرة إلى العمل الضروري عبارة عن ٥٦ : ٨٤ أي ٦٦ / ١٠٠ . وهذه نسبة من فائض القيمة أقل بكثير من تلك التي تنظم عمل المزارع أو عامل المنصع في إنجلترا . ولكن هذه هي السخرة المنصوص عليها قانوناً .

وقد عرف القانون الروسي كيف يهيئ سبيل النهرب من نصوصه ، إذ بعد أن جعل من الإثني عشرة يوم ستاً وخمسين تراه ينظم العمل في كل من هذه الأيام الأخيرة بحيث لا يد من



أداء جزء منه في اليوم التالي . ففي يوم واحد مثلاً يجب إزالة الأعشاب من قطعة من الأرض تتطلب ضعف هذا الوقت وخاصة في مزارع الذرة . وكذلك العمل اليومي القانوني بالنسبة إلى بعض أنواع العمل الزراعي يفسر بطريقة تجعل ذلك اليوم يبدأ في مايو وينتهي في أكتوبر . أما في ولاية البغدان فالحالة أسوأ . وقد قال أحد الملاك وهو في نشوة الخمر إن الإثني عشرة يوماً من السخرة والتي نص عليها القانون تصل إلى ٣٦٥ يوماً في السنة (١) .

وإذا كان ذلك القانون في ولايتي الطونة يعبر بطريقة إيجابية عن ذلك الجشع في سبيل الحصول على فائض العمل والذي أجازته كل فقرة واردة فيه ، فإن قوانين المصانع الصادرة في إنجلترا تعبر عن نفس ذلك الجشع بطريقة سلبية . إن هذه القوانين تحد من رغبة رأس المال الشديدة في ذلك الاستغلال غير المقيد لقوة العمل وذلك عن طريق تحديد الدولة ليوم العمل وهي دولة يسيطر عليها أصحاب رؤوس الأموال والملاك الزراعيون . وإذا صرفنا النظر عن الحركة العمالية التي زاد تهديدها وخطرها يوماً بعد يوم ، فإن الذي سبب تحديد العمل في المصانع هو نفس الضرورة التي قضت باستعمال الجوانو في الحقول الإنجليزية ، كما أن الرغبة في النهب وهي التي أنهكت التربة من جهة زعزعت من جهة أخرى جذور قوة الشعب الحيوية . وتحدثنا أقل الأوبئة التي تنتشر من وقت لآخر عن هذا الأمر بوضوح مماثل ما يدل عليه تناقص المستوى الحربي في ألمانيا وفرنسا (٢) .

إن قانون العمل الصادر سنة ١٨٥٠ والمعمول به الآن (١٨٦٧) يجعل متوسط يوم العمل ١٠ ساعات أي ١٣ ساعة خلال الأيام الخمس الأولى من السادسة صباحاً حتى السادسة

(١) يمكن الحصول على تفاصيل أكثر من كتاب :

E. Regnault's : Histoire politique et sociale des principautés danubiennes

باريس ١٨٥٥ ص ٣٠٧ وما بعدها .

(٢) ويقال بوجه عام إنه في نطاق حدود معينة يكبر الدليل على رخاء وتقدم الكائنات العضوية حين يتخطى حجمها متوسط حجم أعضاء الجنس . وفيما يختص بالانسان يكون نموه غير واف حين تكون الأحوال الطبيعية والاجتماعية غير ملائمة . ففي جميع البلدان الأوروبية حدث هبوط في متوسط طول الأفراد البالغين الذكر منذ تقرررت الخدمة العسكرية الاجبارية ، ويمكن القول بصفة عامة إنه حدث نقص في صلاحياتهم للخدمة العسكرية . فقبل الثورة الفرنسية سنة ١٧٨٩ كان الحد الأدنى لطول المشاة ١٦٥ سم فصار ١٥٧ سنة ١٨١٨ ( حسب قانون ١٠ مارس ) ثم ١٥٦ ( قانون ٢١ مارس سنة ١٨٥٢ ) وفي هذا البلد يرفض قبول أكثر من نصف المتقدمين للخدمة بسبب نقص طولهم . وكان الحد الأدنى للمشاة في سكونيا سنة ١٧٨٠ ، ١٧٨ ، وهو الآن ١٥٥ سم ، كما أنه ١٥٧ في بروسيا . ويستفاد من بيان أورده الدكتور ماير في صحيفة Bayrische Zeitung (٩ مايو سنة ١٨٠٢) بعد دراسة لمتوسطات ٩ سنوات =

( م - ١٣ )

مساءً ويشمل ذلك  $\frac{1}{3}$  ساعة للافطار وساعة للغداء وبذا يتبقى  $\frac{1}{3}$  ساعة من العمل . أما في يوم السبت فمدة العمل من السادسة صباحاً حتى الثانية مساءً يستقطع منها  $\frac{1}{3}$  ساعة للافطار وهكذا يتبقى ٦٠ ساعة بحساب  $\frac{1}{3}$  ساعة خلال كل يوم من الأيام الخمس الأولى ،  $\frac{1}{3}$  - ٧ ساعة للأخير .

ونص القانون على تعيين مفتشين للمصانع تحت إشراف وزير الداخلية مباشرة وتشر تقاريرهم كل نصف عام باذن البرلمان . وتمدنا هذه التقارير بإحصائيات رسمية منتظمة تتم عن مبلغ ما في نفوس الرأسماليين من جشع في سبيل الاستحواذ على فائض العمل . ولندستمع لحظة إلى ما يحدثنا به مفتشو المصانع (١) . إن صاحب المصنع المخادع يبدأ العمل قبل السادسة بربع ساعة ( أو أكثر أو أقل من ذلك ) . وهو يستولى على خمس دقائق من بداية ونهاية نصف الساعة المسموح به للافطار ، وعلى ١٠ دقائق عند بداية ونهاية ساعة الغداء . وفي يوم السبت يشتغل ربع ساعة ( أو أكثر أو أقل ) بعد الثانية مساءً ، وبذا يكون ما يكسبه على النحو الآتي :

== أنه من ١٠٠٠ مجند كان ٨٧١٦ غير صالحين للخدمة العسكرية منهم ٣١٧ بسبب القصر ، ٣٩٩ نتيجة عيب صحية و نصف جثثاني ٠٠٠ وفي سنة ١٨٥٨ عجزت برلين عن أن تمد الجيش بالفرقة المطاوعة منها من المجندين إذ نقص العدد بمقدار ١٠٦ ، ٠٠٠

J. von Liebig, Die Chemie in ihrer Anwendung auf agricultur und Physiologie سنة ١٨٦٢ ، الطبعة السابعة ، المجلد الأول ص ١١٧ ، ١١٨ .

(١) فيما يختص بالفترة الممتدة من بداية الصناعة الكبيرة في إنجلترا لغاية سنة ١٨٤٥ سأسس المسألة هنا وهناك بحيلة القارئ على تفاصيل أوفى في كتاب ، وحالة الطبقة العاملة في إنجلترا ، ( ليزنج ١٨٤٥ ) تأليف فردريك إنجلز . وإن كمال فهمه العميق لطبيعة الأسلوب الرأسمالي في الانتاج قد أثبتته بجلاء التقارير عن المصانع والمناجم الخ . والتي ظهرت منذ نشر ذلك الكتاب . وحين توازن بين ما قاله في كتابه وبين التقارير الرسمية للجنة تشغيل الأطفال والمقشورة ببدء ذلك ببنائية عشر أو عشرين سنة ( ١٣٦٨ - ٦٧ ) ، ندرك بأى قدر من الأمانة في إيراد التفاصيل قد صور الظروف . وتقدير لجنة تشغيل الأطفال خاصة بتلك الفروع من الصناعة التي لم تطبق عليها قوانين المصانع قبل سنة ١٨٦٢ والتي لم تطبق عليها في الواقع ، وعلى ذلك لم يحدث في تلك الميادين تغيير في الأحوال التي وصفها إنجلز . والأمثلة التي سأوردها مستقاة في الأغلب من فترة حرية التجارة بعد سنة ١٨٤٨ وهي ذلك العصر الذهبي الذي تحدث عجايبه للألمان أولئك الذين يملأون جيوبهم بالمال والذين يتميزون بالجهل . وهناك سببان للاعتماد على التمثيل عن إنجلترا فهي أولاً البلد الكلاسيكي للانتاج الرأسمالي ، وثانياً البلد الوحيد الذي نشر سلسلة متصلة من الإحصائيات الرسمية بصدد المسائل التي نبحثها .

|    |       |                    |
|----|-------|--------------------|
| ١٥ | دقيقة | قبل السادسة صباحاً |
| »  | ١٥    | بعد مساء           |
| »  | ١٠    | وقت الافطار        |
| »  | ٢٠    | وقت الغداء         |
| »  | ٦٠    |                    |

أى ٣٠٠ دقيقة فى ٥ أيام .

|    |       |                                 |
|----|-------|---------------------------------|
| ١٥ | دقيقة | فى يوم السبت قبل السادسة صباحاً |
| »  | ١٠    | وقت الافطار                     |
| »  | ١٥    | بعد الثانية مساء                |
| »  | ٤٠    |                                 |
| »  | ٣٤٠   | المجموع السكى فى الأسبوع        |

أو ٥ ساعات ، ٤٠ دقيقة فى الأسبوع ؛ فاذا ضربنا هذا الرقم فى ٥ أى عدد الأسابيع فى السنة ( مع مراعاة أيام العطلة والتوقف عن العمل من حين إلى آخر ) لكان ذلك مساوياً لسيب وعشرين يوماً من أيام العمل (١) . وجاء فى موضع آخر « إن زيادة وقت العمل بمقدار ٥ دقائق فى اليوم يعادل يومين ونصف يوم من الانتاج فى السنة (٢) . وكذلك الساعة الإضافية فى اليوم والتي يحصل عليها أجزاء قبل السادسة صباحاً وبعد السادسة مساء وعند بداية ونهاية الساعات المحدودة إسمياً لتناول الطعام تساوى العمل فى السنة ١٢ شهر (٣) . والأزمات التي تؤدي إلى تعطيل الانتاج وتحمل المصانع على العمل جانباً من الأسبوع ، لا تؤثر فى الميل إلى إطالة يوم العمل ، وكلما قل الوقت المبدول فى العمل بدت الضرورة لزيادة تحويل هذا الوقت إلى فائض وقت العمل . وقد جاء ما يأتى فى تقرير مفتشى المصانع عن فترة الأزمات التي حدثت ما بين عامى ١٨٥٧ ، ١٨٥٨ قد يكون من التناقض يتعرض العمال للارهاق فى الوقت الذى ساءت فيه حالة التجارة ، ولكن هذه الحالة السيئة تحمل فريقتاً من الناس من لا وازع لهم من ضميرهم على أن يتخطوا الحدود المرسومة بقصد اجتناء ربح أكبر ... ففي

(١) « مقترحات »، الخ ذكرها مفتش المصانع المسترل . هورنر فى Factory Regulations Act

والذى أمر بالتشر هو مجلس العموم ( ٩ أغسطس ١٨٥٩ ص ٤ - ٥ ) .

(٢) تقارير مفتشى المصانع أكتوبر ١٨٥٦ ص ٣٥ .

(٣) شرحه ، أبريل ١٨٥٨ ، ص ٩ .

نصف العام الماضي على ما يقول ليونارد هورنر تعطل ٦٢٢ مصنعا وظل ١٤٣ مصنعا قائما بالعمل ومع ذلك استمر تشغيل العمال أكثر من الساعات التي يعينها القانون (١) ويقول المستر هوول « ترتب على الأزمة التجارية أن أغلقت مصانع كثيرة أبوابها كلية بينما اشتغل عدد أكبر من ذلك جانبا من الأسبوع أقل من المعتاد ، وبرغم هذا لازلت أتلقى الشكاوى بشأن التعدي على حقوق العمال واغتصاب نصف ساعة أو ثلاثة أرباع الساعة من الأوقات المخصصة للراحة والتغذية (٢) برحمتك نفس الظاهرة ولكن على نطاق أضيق خلال الأزمة القطنية المخيفة التي امتدت من سنة ١٨٦١ إلى سنة ١٨٦٥ (٣) .

ويحدث أحيانا عند ما يوجد بالمصنع أفراد يشتغلون أثناء ساعة الأكل أو خلال وقت لا يجيزه القانون أن تكون الحجة من قبيل الاعتذار أنهم لا يغادرون العمل في الساعة المحدودة وأن من الضروري إرغامهم على ترك عملهم (تنظيف الآلات الخ) وبخاصة بعد ظهر أيام السبت . ولكن إذا كان العمال يبقون في المصنع بعد توقف الآلات عن العمل . . لما اشتغلوا كذلك إذا كان هناك وقت كاف معدة خاصة للتنظيف وما إلى ذلك سواء قبل السادسة صباحا أو بعد السادسة مساء في أيام السبت (٤) .

(٢) شرحه ص ٢٥

(١) مصدر سابق ص ٤٣

(٣) تقارير الخ (٣٠ أبريل ١٨٦١) أنظر الملحق رقم ٣ شرحه ص ٣١ أكتوبر سنة ١٨٦٢ ص ٧ ، ٥٢ ، ٥٣ . زادت حوادث نقض القوانين خلال النصف الأخير من سنة ١٨٦٣ شرحه ص ٣١ أكتوبر سنة ١٨٦٣ .

(٤) تقارير الخ ٣١ أكتوبر ١٨٦٠ ص ٢٣ . ان شهادة أصحاب المصانع التي أدلوا بها في محاكم القضاء تدل على مدى مقاومة العمال لأية محاولة ترمي إلى الإقلال من عدد الذين يشتغلون في المصنع ! ففي بداية برنية سنة ١٨٣٦ قيل لقضاة ديوزبرى وبوركس أن أصحاب ثمانية معامل كبيرة في جوار باتلي خرقوا قوانين المصانع ، واتهم بعض أصحاب المصانع بتشغيل أولاد تتراوح أعمارهم بين ١٢ ، ١٥ سنة مدة تمتد من السادسة صباحاً يوم الجمعة إلى الرابعة مساء في اليوم التالي دون السماح لهم بأى وقت للراحة عدا الفترات المخصصة لتناول وجبات الطعام وساعة واحدة للنوم في منتصف الليل . وكان على هؤلاء الأولاد أن يؤديوا العمل خلال هذه الفترة الممتدة ٣٠ ساعة في جحر خائق وهو مكان مليء بالخرق الصوفية المهلهلة ، والجو عمل بالآتية والنجار المتعاضد من بقايا القاش ، الأمر الذي يضطر العامل البالغ نفسه إلى أن يضع منديلا على فمه كما يحمي رتيبه . وكان السادة المتهمون وكلهم من جماعة الأصدقاء ( Quakers ) يمتنعون لأسباب دينية عن حلف اليمين . وقد أكدوا أن شفقتهم على هؤلاء الصغار جعلتهم يسمحون لهم براحة قدرها أربع ساعات ليناموا أثناءها ولكن أولئك الأولاد رفضوا النوم بعناد وقد صدر الحكم على السادة المبعطين بتغريمهم ٢٠ جنيا ، ولا بد أن دريدن كان يفكر في أمثالهم حين كتب يقول :

Fox full fraught in seeming sanctity, That feared an oath but like  
the devil would lie, That look'd like Lent, and the holy leer and durst  
not Sin before he said his prayer.

« إن الربح الذى يمكن الحصول عليه ( من وراء إطالة وقت العمل خلافا لما ينص عليه القانون ) يبدو فى نظر الكشيين إغراء أعظم من أن يقاوموه وهم يعتمدون على فرصة عدم كشف أمرهم ، كما أنهم حينما يرون بساطة العقوبة وتفاهة الغرامات التى دفعها من وقع عليهم الجزاء ، يدركون أنه إذا ما كشف أمرهم ظل جانب الربح فى ناحيتهم (١) . وفى الحالات التى يكسب فيها صاحب المحل قدراً من العمل الإضافى مكوناً من سرقات بسيطة خلال اليوم تبدو جسامه الصعاب القائمة فى وجهه المفتشين الذين يكشفون حالة من هذه الحالات (٢) . وهذه « السرقات الصغيرة » التى يرتكبها الراسمالى على حساب الزمن المقرر لراحة العامل وتناوله الطعام يدعوها بعض المفتشين « سرقات تافهة للدقائق (٣) » أو « اغتصاب بضعة دقائق » .

من هذا يتضح بجملة أنه فى هذا الجو لا يمكن أن يظل تكوين فائض القيمة بواسطة فائض العمل سرّاً خافياً . وقد قال لى سيد محترم إلى حد بعيد « لو أتيسح لى أن أشتغل عشر دقائق فقط زيادة عن الوقت المحدود يوماً لكسبت ألف جنيه فى السنة (٤) وذلك « لأن اللحظات هى عناصر الربح (٥) » .

ومن هذه الناحية لا نجد شيئاً أكثر تمييزاً فى الوصف من تسمية العمال الذين يشتغلون كل ساعات العمل باصطلاح « الذين يعملون كل الوقت » Full-timers بينما يقال للأطفال دون الثالثة عشرة « الذين يسمح لهم بالعمل ست ساعات » الذين يشتغلون نصف الوقت (٦) ، half-timers . فالعامل هنا ليس إلا صورة مجسمة لوقت العمل وكل الفوارق الفردية تدخل أو تترج فى عبارتى « الذين يعملون كل الوقت » و « الذين يشتغلون نصف الوقت » .

### ٣ — فرود منه الصناعة البريطانية ليس فيها حدود قانونية للاستغلال

درسنا حتى الآن الميل إلى إطالة مدة يوم العمل أو ذلك التعطش نحو فائض العمل فى ناحية امتازت بقسوة لا تفوقها قسوة الأسباب فى معاملة الهنود الحمر الأمريكين بقصد البحث

- |                              |   |
|------------------------------|---|
| (١) شرحه ٣٠ أكتوبر ١٨٥٦ ص ٣٤ | (٢) شرحه ص ٣٥   |
| (٣) شرحه ص ٤٨                | (٤) شرحه ص ٤٩   |
| (٥) شرحه ص ٤٨                | (٦) هذا هو التعبير الرسمى سواء فى المعانيح أو فى التقارير . |

عن الذهب<sup>(١)</sup> كما قال كاتب اقتصادى انجليزي من البورجوازية . هذه القسوة ذاتها أدت إلى تدخل القانون لتقييد رأس المال والحد من حريته . ولنلقى الآن نظرة على فروع من الإنتاج لايزال فيها الاستغلال طليقاً من أى قيد ، وكان ذلك بالأمس القريب .

صرح مستر بروتون شارلتون حين رأس اجتماعاً في اسمبلي رومز بتوتنام في ١٤ يناير سنة ١٨٦٠ بما يأتي « لقد كان ذلك الفريق من الأهلين المشغول بصناعة الدنتلا عرضة لآلم وحرمان لا مثيل لها في أى جهة أخرى بالمملكة بل وفي العالم المتمدن . فساكن الأطفال من سن التاسعة أو العاشرة ينزعون من فراشهم في الساعة الثانية أو الثالثة أو الرابعة صباحاً ويجربون على العمل حتى العاشرة أو الحادية عشرة أو الثانية عشرة مساءً ، وذلك بما يكاد يقوم بأودهم مما سبب هزلهم وتضاؤل أجسامهم واصفرار وجوههم وانحطاط بشرتهم إلى نوع من التجرر الباهت مما يبعث الرعب في نفس من يفكر فيه . إنه لا يدهشنا إن يتقدم مستر ماليت أو أى صانع آخر ويحتج على المناقشة . . إن النظام القائم كما وصفه السيد مونتاجو فالى نظام من العبودية ليس لها ما يهون منها ، وذلك من النواحي الاجتماعية والجنسانية والأدبية والروحية .. ماذا يكون الرأى في مدينة يعقد فيها اجتماع عام يطلب فيه خفض مدة العمل للرجال إلى ١٨ ساعة يومياً ؟ . إننا نحمل ساخطين على ملاك مزارع القطن في فرجينيا وكارولينا . فهل ما لديهم من سوق سوداء واستهلاك للسوط وبيع للحم البشرى أشد كراهية إلى النفس من هذه التضحية البطيئة بالإنسانية والتي تقع أمام أبصارنا حتى يتسنى لنا صنع نقب وربطات عنق لصالح الرأسماليين ؟ »

وقد تعرضت مصانع الفخار في ستافورد شير للتحقيق البرلماني ثلاث مرات خلال الاثنين وعشرين سنة الأخيرة ، وقد وردت نتائج التحقيقات في تقرير مستر سكريفن المرفوع سنة ١٨٤١ إلى أعضاء « لجنة تشغيل الأطفال » ، وفي تقرير الدكتور جرينهاو المنشور سنة ١٨٦٠ بأمر الموظف الصحى في المجلس المخصوص ( الصحة العامة ، التقرير الثالث ١١٢ - ١١٣ ) ، وأخيراً في تقرير مستر لونج سنة ١٨٦٢ وبالوارد في « التقرير الأول للجنة تشغيل الأطفال في ١٣ يونيو ١٨٦٣ » .

ويكفي في هذا المقام أن أورد من تقريرى ١٨٦٠ - ١٨٦٣ بعض ما فاه به الأطفال

---

(١) الكلمات الموجودة في النص مأخوذة عن John Wadane في كتابه History of the Middle and Working Classes والطبعة الثالثة ل لندن ١٨٣٥ ص ١١٤ . والجزء النظرى من هذا الكتاب عن الاقتصاد السياسى يعتبر مبتكراً إذا راعينا التاريخ الذى وضع فيه . أما الجزء التاريخى فدراسة مكشوفة من سير ف . م . آيدن : State of the Poor لندن ١٧٩٧ .

أنفسهم الذين كانوا موضع الاستغلال ، ومنهم تستطيع تكوين فكرة عن حالة البالغين من البنات والنساء وذلك في صناعة يبدو إلى جانبها غزل القطن عملاً مقبولاً وتراعى فيه الاعتبارات الصحية . ( انجلز — حالة انجلترا .... ص ٢٤٩ — ٢٥١ ) .

التحق الطفل ولیم وود وعمره ٩ سنوات بالعمل وكانت سنه إذ ذاك ٧ سنوات وعشرة أشهر ، وكان عمله عبارة عن نقل القوالب إلى غرفة التجفيف ثم إعادة الشكل الفارغ . وكان يبدأ العمل كل يوم في السادسة صباحاً ويغادره حوالي التاسعة مساءً ، وقد قال الطفل « ظلت مدى سبع أو ثمان أسابيع أعمل حتى التاسعة مساءً ستة أيام في الأسبوع » . وهكذا يشتغل طفل في السابعة من عمره ١٥ ساعة في اليوم ! ويقول ج . موراي وعمره ١٢ سنة « أتوجه إلى العمل في السادسة أو في الرابعة أحياناً ، وقد عملت طيلة ليل أمس حتى السادسة من صباح اليوم . وقد اشتغل كذلك ثمانية أو تسعة أولاد خلال ليلة أمس كلها وجاءوا جميعاً عدا واحداً هذا الصباح . أما الأجر الذي أتناوله فثلاث شلنات وست بنسات . ولا أحصل على زيادة مقابل العمل الليلي . وفي الأسبوع الماضي اشتغلت ليلتين » .

ويقول فريبنو في العاشرة من عمره « لا أحصل دائماً على ساعة للغداء وإنما يصرح لي بنصف ساعة فقط أحياناً في أيام الخميس والجمعة والسبت » . ( لجنة تشغيل الأطفال ، التقرير الأول ١٨٦٣ ص ١٦ و ١٩ و ١٨ ) .

ويقرر الدكتور جرينهاو أن متوسط العمر قصير إلى درجة غير عادية في منطقة صناعة الفخار في ستوك أون ترنت وولستانتون . ورغم أن نسبة المشتغلين بهذه الصناعة إلى عدد البالغين لاتعدى ٣٦,٩٪ في المنطقة الأولى ، ٣٠,٤٪ في الثانية فإن أكثر من نصف الوفيات في الجهة الأولى وما يقرب من الثلثين في الثانية سببها أمراض الرئة . ويقول الدكتور بوترويد في هانلي إن كل جيل من الفخاريين أقل بنية وقوة من سابقه . وكذلك لاحظ طبيب آخر هو مستر ماين « أنه منذ مارس مهنته بين صفوف الفخاريين خلال ٢٥ سنة لاحظ انحطاطاً بارزاً في نقص الطول والعرض » . وهذه الأقوال مستقاة من تقرير الدكتور جرينهاو سنة ١٨٦٠ ( الصحة العامة ، التقرير الثالث ص ١٠٢ و ١٠٤ و ١٠٥ )

ونقتطف الآتي من تقرير أعضاء اللجنة سنة ١٨٦٣ :

يقول الدكتور ج . ت . أوردج كبير أطباء مصحة ستافردشير الشمالية « إن طبقة الفخاريين من الرجال والنساء تمثل فئة منارة من السكان من الناحيتين الجثمانية والأدبية ، فهم في العادة بطيئون النمو ، مشوهو الجسم ، غالباً ما يكون صدرهم غير سليم ، ويدركهم الهرم

قبل الأوان ، ومن المحقق أن أعمارهم قصيرة . وهم مصابون بفقر الدم وشحوب الوجه ، ويبدو ضعف أجسامهم في تعرضهم للأمراض السكلى والكبد والروماتزم . ولكنهم معرضون بصفة خاصة لأمراض الصدر والالتهاب الرئوى ، وداء السل والبرص الشعبية والربو . ويبدو أن هناك نوعاً خاصاً بهم يعرف باسم ربو أو سل الفخارى . ويصاب نحو ثلثهم أو أكثر بداء الخنازير الذى يصيب الغدد أو العظام أو أجزاء أخرى من الجسم . والسرفى أن تناقص السكان ليس أعظم مما هو عليه راجع إلى دوام الحصول على العمال من المناطق المجاورة وإلى التزاوج بأجناس أوفر صحة (١) .

وكتب المستر شارل بارسنز الجراح فى نفس المعهد فى خطاب بعث به إلى عضو اللجنة لونج يقول : إنى أتحدث استناداً إلى ما لاحظته بنفسى لا اعتماداً على بيانات ومعلومات إحصائية . إنى لا أتردد فى التأكيد بأن غضبي الشديد . قد أثاره منظر أولئك الأطفال الذين تضحى صحتهم لإشباع نهم الآباء أو أرباب الأعمال ، وبعد أن عرّف أسباب الأمراض التى تنتاب الفخاريين أجمالها فى عبارة واحدة وهى « ساعات العمل الطويلة » ويعرب تقرير اللجنة عن ثقته ، أن هذه الصناعات التى تشغل محلاً بارزاً فى العالم بأجمعه لن تظل موضعاً للبوأخذة من حيث القول بأن نجاحها مصحوب بانحطاط وألم جثمانيين واسعى النطاق والانتشار ، وبالمرات المبكر يصيب أولئك الذين أمكن بفضل جهودهم ومهارتهم الحصول على نتائج باهرة (شرح ص ٢٢ ، ١١) . ولا مرأه أن ما يقال عن مصانع الفخار بانجلترا ينطبق تماماً على مثيلتها فى اسكتلنده (شرح ص ٤٧) .

ويرجع تاريخ صناعة الكبريت إلى عام ١٨٢٣ أى منذ كشف طريقة استخدام الفسفور مع الثقب نفسه . وقد تقدمت هذه الصناعة بانجلترا منذ سنة ١٨٤٥ وعظم انتشارها وبخاصة فى الجهات الآهلة بالسكان فى لندن ومنشستر وبرمنجهام وليفربول وبرستول ونورثس ونيوكاسل وجلاسجو . وقد صحب تقدمها انتشار مرض يعرف باسم phossy jaw كشف أمره طبيب من فينا سنة ١٨٤٥ وأوضح أنه يصيب المشتغلين بهذه الصناعة خاصة ، ونصفهم من أطفال دون سن الثالثة عشرة أو من الأحداث ممن لم يبلغوا الثامنة عشرة من أعمارهم . ونظراً لعدم توافر العنصر الصحى فى هذه الصناعة تجد أن الكثرين لا يميلون إليها ، وهذا فضلاً عن الرائحة الكريهة المنبعثة ، الأمر الذى لا يجذب إلى هذه الصناعة سوى أشد أفراد الطبقة العاملة بؤساً من أمثال الأرامل اللاتى عضهن الجوع بنابه ومن فى حكم هؤلاء . ويصف لنا

(١) لجنة تشغيل الأطفال ، التقرير الأول ص ٢٤ .



أحد التقارير هؤلاء الأطفال « بأنهم يسرون وقد ارتدوا أسماً بمزقة ، يكاد الجوع أن يفتك بهم . ولم يحصلوا على أدنى حظ من التعليم » ( شرحه ص ٥٤ ) وقد كان الشهود الذى استجوبهم عضو اللجنة هوايت فى عام ١٨٦٣ يضمون ٢٧٠ فرداً دون الثامنة عشرة من أعمارهم ، ٥٠ دون العاشرة ، ١٠ فى الثامنة ، ٥ لا يتجاوز الواحد منهم السادسة . أما يوم العمل فكان يتراوح بين ١٢ ، ١٤ ، ١٥ ساعة ، ويضاف إلى ذلك العمل الليلي وعدم تناول الطعام فى أوقات منظمة . وأكثر من هذا كانوا يتناولون غذاءهم فى حجرات العمل ذاتها وهى أما كن موبوءة مليئة بمادة الفسفور<sup>(١)</sup> بحيث لو أن دانتى شاهدها لرأى أن أهوال تلك الصناعة تفوق أهوال الجحيم الذى وصفه لنا .

وفى صناعة ورق الحائط تستخدم الآلات فى صنع الأنواع السميكة بينما تعمل الأصناف الرقيقة باليد . ويبلغ نشاط هذه الصناعة أقصاه فيما بين بداية أكتوبر ونهاية أبريل ، وخلال هذه الفترة كلها يواصل العمال العمل بلا انقطاع منذ السادسة صباحاً حتى العاشرة مساءً أو ما بعد ذلك . ويحدثنا ج . ليتش كيف « أن ستاً من الفتيات التسعة عشر انقطعن عن العمل دفعة واحدة خلال الشتاء الماضى إذ ضعفت صحتهن نتيجة الإرهاق فى العمل ، وكنت اضطر إلى الصراخ فى وجود الفتيات حتى لا يأخذهن النوم » ويقول و . د . د فى « لاحظت أنه فى الوقت الذى يعجز فيه الأطفال عن فتح أعينهم لمزاولة العمل لا يستطيع أحد منا أن يفعل ذلك » وقال ج . لا يتبورن « إنى فى الثالثة عشرة من عمرى ... وكنا نعمل فى الشتاء الماضى حتى التاسعة مساءً ، وفى الشتاء الذى تقدمه حتى العاشرة . وقد كنت خلال الشتاء الماضى أصرخ دائماً من الألم الذى أصاب قدمى . وذكر ج . أبسدن ما يأتى : « حينما كان ابنى فى السابعة من عمره كنت اضطر إلى حمله على ظهري ذهاباً وإياباً فوق الجليد ، وكان يشتغل ١٦ ساعة فى اليوم الواحد ... وغالباً ما كنت أركع إلى جانبه لأطعمه وهو واقف إلى جانب الآلة إذ لم يكن فى وسعها أن يغادر مكانه فتتعل الآلة عن العمل ، وحدث سميت الشريك المشرف على العمل فى مصنع ممشتر : إنا (ويقصد «العمال» الذين يعملون «لنا» ) نشغل باستمرار دون أن نتوقف عن العمل لتناول الطعام بحيث أن يوم العمل وطوله عشر ساعات ونصف الساعة ينتهى فى منتصف الخامسة مساءً ، وأما ما يزيد عن ذلك فيدفع عنه أجر (٢) . »

(١) تقرير لجنة تشغيل الأطفال ، التقرير الأول ص ٥٤

(٢) يجب ألا نفهم هذه الكلمة overtime بنفس المعنى الذى أقصده حين أنكلم عن «العمل الفاضل» .

ولنا أن تتساءل : ألا يتناول المستر سميث هذا طعاماً خلال الساعات العشر ونصف ؟ ويقول نفس الرجل نادراً ما تغادر العمل قبل السادسة مساءً ، (ويقصد مغادرة استهلاك « ما لدينا ، من آلات قوة العمل ) بحيث أننا طول العام نشغل في الواقع وقتاً أكثر من المعتاد وذلك بأجر .

وكان متوسط العمل بالنسبة إلى هؤلاء جميعاً ( وعدتهم ١٥٢ من الأطفال والأحداث ، ١٤٠ من البالغين ) عبارة عن ٧ أيام . ٥ ساعات أى  $\frac{7}{8}$  ساعة في الأسبوع على الأقل وذلك خلال الثمانية عشر شهر الماضية . وأثناء الأسابيع الست المنتهية في مايو من هذا العام ( ١٨٦٢ ) ارتفع المتوسط فبلغ ٨ أيام أى ٨٤ ساعة في الأسبوع ، . ومع هذا يقول مستر سميث نفسه باقتسامه على مجيئه « إن عمل الآلة ليس كبيراً إلى هذا الحد ، وبهذا المعنى يقول أصحاب العمل في قسم الطباعة « إن العمل اليدوى أصلح من عمل الآلة ، وعلى العموم تجد رجال الصناعة ساخطين على أى اقتراح يرمى إلى إيقاف الآلة على الأقل خلال أوقات تناول الطعام « ويقول مستر أوتلى مدير أحد مصانع عمل ورق الحائط في المدينة « إن المادة ( من القانون ) التي تتيح العمل بين السادسة صباحاً والتاسعة مساءً تناسبنا جداً (١) ولكن ساعات المصنع بين ٦ صباحاً ، ٦ مساءً غير ملائمة . إن آلتنا تتوقف دائماً بسبب تناول الغذاء ( بالسكرم ! ) وليس هناك إسراف في الورق أو اللون ، ثم يستطرد مبدياً روح العطف : ولسكنى أستطيع أن أفهم أن ضياع الوقت أمد غير مستحب ، .

ويصرح تقرير اللجنة أن الخوف الذي تشعر به بعض الشركات الرئيسية من ضياع الوقت ومعنى هذا الوقت الذي يستغل في استخدام عمل الغير والحصول على الربح ، ليس مبرراً كافياً لحرمان الأبطال ممن دون الثالثة عشرة أو الأحداث دون الثامنة عشرة والذين يعملون من ١٢ إلى ١٦ ساعة يومياً ، من تناول غذائهم أو إعطائه لهم كما يعطى الفحم والماء للآلة البخارية أو الصابون للصوف أو الزيت للعجلة ، فالغذاء كأنه مجرد شيء تحتاجه أداة العمل (١) .

== إن مستر سميث ومن على شاكلته يمدون عشر ساعات ونصف الساعة يوم عمل عادياً يتضمن بالطبع فائض العمل العادى وحين تنهى هذه الساعات يبدأ العمل الزائد بأجر أحسن نوعاً . وسرى فيما بعد أن العمل الذي يبذل خلال ما يقال له يوم العمل العادى يدفع عنه أقل من قيمته بحيث أن هذا « العمل الزائد » ، ليس سوى حيلة رأسمالية لاستخلاص قدر أكبر من فائض العمل ؛ وهو كذلك حتى ولو كانت قيمة العمل المبذولة خلال يوم العمل العادى يدفع عنها قيمتها الكاملة .

(١) لجنة تشييل الأطفال ، التقرير الأول ص ١٢٣ ، ١٢٤ ، ١٢٥ ، ١٤٠ .

ليس من صناعة بانجلترا لازالت محتفظة بالطريقة العتيقة في الإنتاج أكثر من صناعة الخبز ( ونحن هنا لا نتعرض لصناعة الخبز بواسطة الآلات وقد اتبعت حديثاً ) . ولكن رأس المال كما أوضحنا من قبل لا يأبه للطابع الفني لعملية العمل .

إن غش الخبز لدرجة يصعب تصديقها ( وبخاصة في لندن ) لم يكشف الغطاء عنه لأول مرة إلا في تقرير لجنة مجلس العموم عن غش المواد الغذائية ( ١٨٥٥-٥٦ ) وفي المؤلف الذي وضعه الدكتور هاسال بعنوان « كشف أنواع الغش » (١) . وقد ترتب على ذلك أن أصدر في ٦ اغسطس سنة ١٨٦٠ قانون لمنع غش مواد الطعام والمشروبات وهو قانون غير ذي أثر ناجع فعال لأنه يراعى إلى حد كبير مصالح دعاة حرية التجارة ممن يرون في الاتجار في السلع المغشوشة وسيلة لكسب بئس بطريقة شريفة (٢) . وقد قالت اللجنة ببساطة إنها تعتقد إن حرية التجارة معناها الاتجار بالسلع المغشوشة أو غير الحقيقية ( السفسطائية كما يدعوها الإنجليز ) . وهذا النوع من السفسطة يعرف خيراً من براتاجو وأراس كيف يجعل الأبيض اسود والأسود أبيض ، ويعرف خيراً من أتباع إيليا كيف يظهر أن كل شيء ليس إلا مظهراً فقط (٣) .

وعلى كل حال فقد وجهت اللجنة أنظار الجمهور إلى « خبزه اليوحي » وبالتالى صناعة الخبز . وفي الوقت ذاته ارتفع صوت العمال بالخبز بالشكوى من الإرهاق في العمل وما إليه وذلك عن طريق الاجتماعات العامة يعقدونها والإلتماسات يرفعونها إلى البرلمان . وقد ترتب على هذا الضجيج من جانبهم أن تألفت لجنة تحقيق ملكية رئاسة المستر ه . س . تريمبر .

(١) إن مسعوق الشبه الدقيق والممزج أحياناً بالملح . أداة عادية للتجار فيها وتحمل اسم « مادة الخيازين » ،  
(٢) من المعلوم أن الهباب شكل قوى من الكربون وسماه له قيمة ولهذا نجد ماسحى المدخن من ذوى الميول الرأسمالية يبيمون هذه المادة للملاحين الإنجليز ، وفي سنة ١٨٦٢ طلب من إحدى هيئات المحققين أن تقرر هل الهباب الذى مزج به ٩٠ ٪ من التراب والرمل ( دون أن يدري المشتري ) يعد « طبيعياً » ، أى صحیحاً بالمعنى « التجارى » ، أم « مغشوشاً » ، بالمعنى « القانونى » . وقد قررت الهيئة وهى مكونة من « أصدقاء التجارة » ، أن الهباب حقيقى من وجهة النظر التجارية وأصدرت الحكم لصالح المدعى عليه وكانت المدعى بدفع نفقات الدعوى .  
(٣) درس الكجاوى الفرنسى شيفاليه فى رسالة له عن « غشوشات » ، الطلع أكثر من ٦٠٠ سلعة وعدد ما بين ١٠ ، ٢٠ بل وثلاثين طريقة للغش . ويقول إنه لا يعرف كافة الطرق كما أنه لا يذكر جميع الوسائل التى يدرها . ويصف لنا طرق لغش السكر ، ٨ زيت الزيتون ، ١٠ فى الزبد ، ١٢ الملح ، ١٩ فى اللبن ، ٢٠ فى الخبز ، ٢٣ فى البراندى ، ٢٤ فى الدقيق ، ٢٨ فى الشيكولاته ، ٣٠ فى النبيذ ، ٣٢ فى البين وهكذا . أنظر فى هذا الصدد رواردى كارد De la falsification des substances sacramentelles باريس ١٨٥٦ .

(أحد أعضاء لجنة ١٨٦٣ التي أشرنا إليها عدة مرات) . وإن التقرير<sup>(١)</sup> الذي قدمه والأدلة التي أوردها فيه لم يثر عاطفة الشعب وشعوره وإنما أثار معدته وحرك الناحية المادية منه . والانجليز وهم المعروفون بنشاطهم في قراءة الكتاب المقدس، يؤمنون أن على الإنسان أن يكسب عيشه بعرق جبينه (إلا إذا كان بفضل الله من الراسماليين وملاك الأراخى) ، ولكنهم لم يعلموا من قبل أن الإنسان محكوم عليه يومياً أن يأكل الخبز بعد أن يكون العجين قد امتزج بقدر معين من عرق الإنسان والافرازات من الخراريج وأنسجة العنكب والجعارين الميتة والخميرة الألمانية المتعطنة - ولا تنقل شيئاً عن الشبه والرمل وغير ذلك من العناصر المعدنية اللذيذة . ونتيجة لهذا تقرر في ختام الدورة البرلمانية سنة ١٨٦٣ وضع صناعة الخبز تحت إشراف مفتشى الدولة دون إقامة وزن لقدسسية مبدأ حرية التجارة ، ونص القانون على تحريم العمل بالخبز بالنسبة إلى الأحداث الذين لم يبلغوا الثامنة عشرة من أعمارهم وذلك فيما بين التاسعة مساء والخامسة صباحاً . وتحدثنا المادة الأخيرة عن مبلغ الإرهاق في تلك الصناعات المنزلية العميقة الطابع ، حديثاً أقوى مما تلقاه في مجلدات بأسرها .

• يبدأ العمل بلندن بالنسبة إلى عمال الخبز بالمياومة حوالى الساعة الحادية عشرة عادة ، فيبدأ عمل العجين في هذه الساعة وهي عملية شاقة تستغرق ما بين نصف وثلاثة أرباع الساعة حسب حجم الكمية أو العمل المخصص لها . يوضع العجين بعد ذلك على لوح الخشب المخصص له وهو في الوقت ذاته غطاء الوعاء الذي يعجن فيه الدقيق . يتام العامل نحو ساعتين على زكية ينما يجعل من أخرى شيئاً كالوسادة ، ثم ينهض لمواصلة عمل سريع متصل وهو إخراج العجين وتقريصه وضعه في الفرن وإعداد الأرفة وتجهيزها وإخراجها إلى الخبز وهكذا . ويتم مثل هذا العمل في نحو ٥ ساعات وتتراوح درجة حرارة المكان ما بين ٩٠ و ٧٥ . وقد تصل إلى ما بعد ذلك في المحلات الصغيرة . وإذا انتهى صنع الخبز تبدأ عملية التوزيع فيخرج الغلمان إلى الطرقات والشوارع يجوبونها ساعات حاملين الأسفاط أو جارين العربات وقد يرجعون أحياناً إلى الخبز ويتركون العمل في ساعات مختلفة فيما بين الواحدة والسادسة مساء حسب الفصل ومبلغ عمل مخدومهم وطبيعته ، ينما يشتغل غيرهم ثانية بالخبز لإعداد

---

Report, etc. relating to the grievances complained of by the (١)  
Journeyman Bakers, etc, London, 1862 and Second Report, etc,  
London, 1863.

مقادير أخرى وذلك حتى ساعة متأخرة بعد الظهر<sup>(١)</sup> وخلال الفترة التي تعرف باسم موسم لندن نجد العمال بالمخابز الراقية في حي وست إند يبدأون العمل عادة في الحادية عشرة ويقومون بإعداد الخبز حتى الثامنة صباحاً مع منحهم قترتي راحة قصيرتين (جداً)، ثم ينهكون طول النهار في التوزيع حتى الساعة الرابعة أو الخامسة أو السادسة بل والسابعة مساء وقد يعودون أحياناً إلى الخبز للمساعدة في عمل البسكويت . وبعد أداء عملهم ربما لا يتبقى لهم سوى خمس أو ست ساعات بل وأربع أحياناً يستأنفون بعدها العمل من جديد . وفي أيام الجمعة يبدأون العمل في العاشرة مساء ويواصلونه سواء في عمل الخبز أو توزيعه حتى الثامنة من مساء السبت ولكن في العادة حتى الرابعة أو الخامسة من صباح الأحد . وفي أيام الآحاد على الرجال أن يترددوا على المحال مرتين أو ثلاثاً لعمل الاستعدادات اللازمة لليوم التالي . أما أولئك الناس الذين يبيعون خبزهم بأقل من السعر الكامل فإنهم يحملون رجالهم على العمل في الخبز خاصة ، لأن هؤلاء السادة عادة يبيعون خبزهم . . . في المحل نفسه ، وإذا ما بعثوا به خارجاً وهو أمر غير عادي فإنهم يستخدمون عمالاً آخرين إذ ليس من عادتهم إرسال الخبز من بيت إلى بيت . وحوالي نهاية الأسبوع يبدأ الرجال العمل يوم الخميس في العاشرة مساء ويواصلونه مع قتره قصيرة من الراحة حتى ساعة متأخرة من مساء السبت .

( التقرير الأول الخ ص ٧١ ) .

وحتى من وجهة النظر البورجوازية كان من الممكن أن ندرك ما يفعله أصحاب المخابز الذين يبيعون بأسعار دون التي يبيع بها غيرهم ، فقد أمكن التنافس بفضل عمل العمال الذين لا يتقاضون عنه أجر<sup>(٢)</sup> أما الخباز ذو السعر الكامل ، فقد شكاً منافسيه الذين يبيعون بأقل منه إلى لجنة التحقيق وأنفهمها أنهم لصوص يسرقون عمل الغير وغشاشون ، لأنهم يعيشون أولاً بعش الجمهور وثانياً بالحصول من عمالهم على عمل ١٨ ساعة لقاء أجر ١٢ ساعة<sup>(٣)</sup> .

أما عش الخبز وتكون طبقة من الخبازين تتبع بأقل من السعر السليم فيرجعان إلى بداية القرن الثامن عشر أي من الوقت الذي زالت فيه الصفة الطائفية لهذه الصناعة وقام بها الرأسمالي على هيئة صاحب المطحن مستتراً وراء الخباز الإسمي<sup>(٤)</sup> . وهكذا وضعت في هذه الصناعة أسس

(١) التقرير الأول الخ ص ٦ .

(٢) George Read: The History of Baking, London, 1848, p. 16

(٣) First Report etc, evidence of the «full-priced baker» Cheeseman p. 108

(٤) جورج ريد ( مصدر سابق ) — في نهاية القرن السابع عشر وبداية الثامن عشر كان الوكلاء الذين يملأون

كل مهنة موضع الاستنكار إذ اعتبروا مصدر إفلاق للراحة العامة . فثلاً قدمت هيئة المحلفين الكبرى في مقاطعة

الإنتاج الرأسمالي وإطالة يوم العمل وأداء العمل الليلي ولو أن هذا الأمر الأخير لم تثبت دعائه في لندن إلا منذ سنة ١٨٢٤ .

ويفهم مما أوردته لجنة التحقيق في تقريرها أن طبقة عمال الخبز بالمياومة تدخل في زمرة العمال ذوى الأعمار القصيرة ونادراً ما يدرك أفرادها الثانية والأربعين من عمرهم .

وبرغم هذا لاتزال هذه الصناعة مزدحمة بمن يتهافون عليها من اسكتلنده والمناطق الزراعية في غرب إنجلترا ثم ألمانيا . وقد نظم عمال صناعة الخبز بأرلنده في سنوات ( ١٨٥٨ — ٦٠ ) اجتماعات كبيرة احتجاجاً على العمل الليلي وفي يوم الأحد ، وانحاز إلى صفهم الجمهور وذلك أثناء الاجتماع الذى عقده في مايو ١٨٦٠ . وقد ترتب على هذه الحركة أن تقرر العمل نهائياً فقط وذلك في وكسفورد وكلكني وكولونيل ووتفورد الخ ، أما في ليمريك حيث تعرض عمال الخبز لمساوىء شديدة مرهقة فقد أخفقت الحركة بسبب المعارضة من جانب أصحاب الخبز ، وبخاصة من ناحية أرباب المطاحن . وقد سبب ما حدث في ليمريك حركة رجعية في إنس Ennis وتيرارى Tipperary ، كما استطاع أصحاب الخبز في كورك إخضاع الحركة عن طريق التهديد بطرد العمال . وفي دبلن قاوم أصحاب الخبز مقاومة عنيفة واستطاعوا حمل القائمين بالحركة على الرضاء بالعمل أثناء الليل وفي يوم الأحد ، مخالفين بذلك ما يؤمنون به (١) .

وتحتج لجنة الحكومة الإنجليزية القائمة في أرلنده ، بعبارة مخففة للهجة وإن كانت محزنة على مسلك أصحاب الخبز العدائى في دبلن وليمريك وكورك الخ فتقول : تعتقد اللجنة أن ساعات العمل تحددها قوانين طبيعية لا يمكن الخروج عليها دون خوف عقاب القانون وإن محاولة أصحاب الخبز عن طريق التهديد بالطرد لئلا يحمل عملهم على نكث معتقداتهم الدينية ومشاعرهم ، ومحاولة عصيان قوانين البلاد وعدم مراعاة الرأى العام ( وهذا كله إشارة إلى العمل يوم الأحد ) مما يثير النفور بين العمال وسادتهم . كما أنه مثل خطير الأثر على الدين والاخلاق والنظام الاجتماعى . وتعتقد اللجنة أن تشغيل العامل أكثر من ١٢ ساعة فيه اعتداء

---

== سرست بياناً إلى مجلس العموم جاء فيه ، وهؤلاء الوكلاء من بلاكول هول مصدر مضايقة عامة ويسيتون إلى صناعة القماش ويجب القضاء عليهم ،، 6-7, pp, London, 1685, The Case of our English wool, etc,  
هكذا وضع أساس الإنتاج الرأسمالى في هذه الصناعة ، ولدى العمل إلى غير حد ، وللمعمل الليلي ولو أن هذا الأخير لم يصبح عاماً في لندن إلا بعد سنة ١٨٢٤ ( التقرير الأول الخ ص ٨ )

Report of Committee on the Baking Trade in Ireland for 1861 (١)

على حياته المنزلية والخاصة ، ويؤدي إلى نتائج أديية خطيرة بالنسبة إلى بيته وإلى قيامه بواجباته إزاء أسرته بصفتها ابناً أو أخاً أو زوجاً أو والداً . إن العمل أكثر من ١٢ ساعة ليحطم صحة العامل ويجلب الهرم والموت قبل الأوان مما يسمى إلى أسرته العمال التي تحرم بذلك من عناية رؤسائها وعونهم في وقت تكون في أشد الحاجة إلى هذين الأمرين . ( شرحه ) .

بحسب الأمر في إرلنده فإذا انتقلنا إلى الجانب الآخر من القنال رأينا العامل الزراعي والحراث باسكتلنده يحتاجان على العمل مدة ١٣ — ١٤ ساعة في جو شديد القسوة ، فضلاً عن العمل أربع ساعات يوم الأحد (١) بينما نجد في الوقت ذاته ثلاثة من رجال السكك الحديدية وهم كسارى وسائق وإشارجي يدلون بشهادتهم عن الإرهاق في هذه المهنة أمام هيئة محلفي قاضي التحقيق بلندن . فقد وقعت حادثة سكة حديدية أودت بحياة مئات من الركاب بسبب إهمال الموظفين ، وقد صرحوا أمام المحلفين أنهم كانوا منذ عشر سنوات أي اثني عشرة سنة سابقة يعملون ثمانية ساعات في اليوم ، ولكنهم خلال السنوات الخمس أو الست الأخيرة كانوا يشتغلون ١٤ أو ١٨ أو ٢٠ ساعة . ونظراً لشدة ضغط حركة الركاب الخارجين لتقضاء إجازاتهم يوم الأحد ، وكثرة قطر الرحلات ، كانوا يشتغلون أحياناً ٤٠ أو ٥٠ ساعة بلا انقطاع وهم مع ذلك أفراد عاديون تخونهم القدرة على العمل في وقت معين ويصيبهم الإعياء ويعجزون عن التفكير والرؤية . فما كان من المحلفين « المحترمين » تماماً إلا أن أصدروا قرارهم بإحالة هؤلاء على محكمة الجنايات بتهمة القتل مع رجاء يتم على الصلاح بأن يعمل أصحاب السكك الحديدية الرأسماليون في المستقبل على استخدام عدد أكبر من العمال وأن يبدأوا قديراً أعظم من « العفة » و « إنكار الذات » و « الاقتصاد » في استنزاف قوة العمل التي دفعوا ثمنها (٢)

---

(١) اجتماع عام للعمال الزراعيين في لاسويد قرب إدنبره ، ٥ يناير ١٨٨٦ . « نصير العمال » ، ١٣ يناير ١٨٦٦ — وحوالي ختام سنة ١٨٦٥ بدأ في إسكتلنده تكزين اتحاد العمال الزراعيين ، وهذا حادث ذو أهمية تاريخية . وفي مارس ١٨٦٧ أنسب العمال الزراعيون بمقاطعة بكنجهام وهي أشد المناطق الزراعية بالجملة خضوعاً للاستبداد والظلم مطالبين بزيادة أجورهم من ٩ أو ١٠ شللات إلى ١٢ شلناً في الأسبوع .

(٢) « صحيفة رينولدس » ، ١٨ يناير ١٨٦٦ ، وقد أخذت الجريدة تنشر أسبوعاً بعد الآخر قائمة طويلة عن حوادث السكك الحديدية تحت عنوان « حوادث فظيمة وعميتة » ، « مآسى مرعبة » ، وقد علق على هذه الحوادث أحد رجال السكك الحديدية في خط ستاموردشين بقوله « يعلم كل امرئ النتائج المترتبة على عدم عناية السائق والوقاد في القاطرة . وكيف ننظر هذا من رجل اشتغل ٢٩ أو ٣٠ ساعة معرضاً لتقلبات الطقس ودون أن يتمتع بالراحة ،

ومن هذا الجمع الخليط من أفراد يمثلون كافة المهن والأعمار من كلا الجنسين تستطيع أن ترى على وجوههم من أول نظرة طابع الإرهاق في العمل . وإنا لذا كرون مثاين آخريين بينهما أشد التناقض ولكنهما يثبتان أن الناس جميعاً سواء في نظر رأس المسال ، وهذان المثالان عن حائكة وحداد .

في الأسبوع الأخير من شهر يونية سنة ١٨٦٣ نشرت كافة صحف لندن اليومية فقرة بهذا العنوان المثير « الموت بسبب ارهاق العمل » ، وهذه قصة فتاة تدعى ماري آن ووكلي البالغة من العمر عشرين عاماً . كانت الفتاة تعمل في محل حياكة محترم وتستهلها سيدة ذات اسم ظريف يقال لها إليز . وبلغ متوسط ما تعمله الفتاة ١٦ ساعة في اليوم ، أما خلال الموسم فكان العمل يستمر ثلاثين ساعة بلا انقطاع ، وكانوا يعطونها بعض المنبهات مثل الشاي والتبند والقهوة حتى لا تخرب من الإعياء . وإذ كانت تلك الفترة أشد الفترات في الموسم نشاطا وكان لابد من إعداد الملابس الفخمة الرائجة للسيدات النبيلات في أسرع وقت ممكن حتى يتسنى لهن الظهور في حفلة تقام تكريماً للأميرة ويلز التي وفدت من الخارج حديثاً . لهذا اشتغلت ماري آن ١٦ ساعة بدون توقف مع ٦ فتاة أخرى كل ٣٠ منهن في غرفة واحدة لا تسمح لأى منهن إلا بنصف قدم مكعب من الهواء . نامت الفتيات ليلاً كل اثنتين منهن في إحدى الجحور الخائفة التي قسمت بالحجرة إياها بواسطة ألواح من الخشب (١) ويلاحظ أن هذا المحل كان

== وفيما يلي مثال كثير الوقوع : - بدأ وقاد العمل في ساعة مبكرة جداً من صباح الاثنين ، وبعد أن اتم ما يقال له عمل اليوم كان قد اشتغل ١٤ ساعة ، و٥٠ دقيقة . وقبل أن يجهد الوقت تناول الشاي استدعى للعمل ٥٠٠ . وفي المرة الثانية كان قد اشتغل ١٤ ساعة ، ٣٥ دقيقة ، وبمجموع ذلك ٣٩ ساعة ١٥٠ دقيقة بدون توقف . وكانت بقية عمل الأسبوع كالتالي : الأربعاء ١٥ ساعة ، الخميس ١٥ ساعة ، الجمعة ١٤ ساعة ، السبت ١٤ ساعة ، ١٠ دقائق وبدأ يكون المجموع في الأسبوع ٨٨ ساعة ، ٤٠ دقيقة . والآن تصور ياسيدى دهشته إذ يتناول الأجر عن ٦٦٦ يوم ، فظن ذلك خطأ ولجأ إلى مؤذن الوقت ساعلاً عما يمدونه يوم عمل فكان الجواب أن يوم العمل ١٣ ساعة للرجل الكفء ( أي ٧٨ ساعة ) وهنا طلب اجراً عما اشتغله زيادة عن ٧٨ ساعة في الأسبوع ولكن رفض طلبه ، واخيراً قيل له أنهم سيعطونه ١٠ بقسات ، ، ( مصدر سابق ، ٤ فبراير ١٨٦٦ ) .

(١) صرح الدكتور Letheby طبيب لجنة الصحة بما يأتي :

« يجب أن يكون الحد الأدنى من الهواء لكل بالغ ٣٠٠ قدم مكعبة في غرفة النوم ، ٥٠ في حجرة السكن ، وقال الدكتور ريتشارسن ورتيس أطباء أحد مستشفيات لندن ، إن النساء المشتغلات بالابرة بما في ذلك مختلف أنواع الحياطات يتعرضن لثلاثة ألوان من الشقاء وهي : الارهاق في العمل ، نقص الهواء ، وقلة الغذاء أو سوء الهضم . . . إن عمل الابرة في الغالب . انصب للنساء منه للرجال . ولكن شروا المهنة وبخاصة في العاصمة تنحصر في ان هذه ==



من خير مجال الحماية في لندن . مرضت ماري آن يوم الجمعة وماتت يوم الأحد دون إتمام العمل المتوعد بها وهو ما أثار دهشة السيدة إليز . وجيء بالدكتور كينز في ساعة متأخرة إلى فراش الموت وقد أدلى بشهادته أمام المحقق قائلاً ان الموت كان نتيجة الساعات الطويلة من العمل في مكان شديد الازدحام وفي غرفة نوم صغيرة رديئة التهوية .

وكأنما أراد المحقق أن يلقى على الطبيب درساً في حسن الأخلاق فصدر قرار المخلفين معلناً أن « الفقيمة توفيت من الإختناق ، ولكن هناك من الأسباب ما يحمل على الظن بأن الوفاة قد عجل بها الإرهاق في محل شديد الازدحام الخ » . وكتبت صحيفة المورنج ستارلسان حال نصيرى حرية التجارة كوبدن وبرايت تقول صارخة « إن عميدنا البيض الذين يجبرون على العمل الشاق الذي يودي بحياتهم — هؤلاء في الغالب يذوون ويموتون في صمت وسكون (١) .

== الصناعة إحتكار لست وعشرين من الراسمالين الذين ، بسبب المزايبا الناجمة عن راس المال يستطيعون ان يأثروا براس مال كاف لاحداث الاقتصاد عن طريق العمل . ويبدو أثر هذه القوة في الطبقة كلها . فاذا كانت صانعة الملابس لها عدد قليل من العملاء تعرضت لمنافسة تحملها على ان تعمل حتى الموت وهي بالضرورة تفرض هذا الارهاق على كل من يساعدها . فاذا اخفقت او لم تحاول العمل ممتثلة اضطرت إلى الالتحاق بأحد المنشآت حيث لا ينقص عملها ولكنها تطأ إلى سلامة مالها . وإذ توضع في هذا المركز فأنها تصبح مجرد عبد تحركه تقلبات المجتمع . والآن في البيت وفي غرفة واحدة تموت جوعاً او تعيش فيما يقرب من هذه الحالة ، ثم تشتغل ١٥ ، ١٦ بل ، ١٨ ساعة من ساعات اليوم الأربع والعشرين في هراء لا يكاد يطاق ، وتميش على غشاء لا يمكن هضمه ولو كان طيباً وذلك بسبب عدم توافر الهواء . على اجساد هذه الضحايا يتفدى العمل وهو مرض ناشئ . عن الهواء الفاسد ، ، .

(١) وجدت طريقة التمس في هذا الحادث فرصة طيبة تدافع فيها عن ملاك العبيد الأمريكيين ضد برايت وشركاه وإليك ما ورد في مقال نشر بالعدد الصادر يوم ٢ يولييه سنة ١٨٦٨ ، ، يترامى لكثير منا انه بينما تحمل قياتنا على العمل إلى حد الموت مستخدمين في ذلك التهديد بدلا من الموط اداة للارغام يكاد لا يكون لنا الحق في الخلة الشديدة على أولئك الذين ولدوا ملاكاً للعبيد والذين على الأقل حرروا عبيدهم ويكفونهم بأداء عمل خفيف ، . وبنفس الروح حملت صحيفة ستاندرد على القس نيومان هول فقالت ، ، إنه هدد ملاك العبيد بالحرمان ولكنه يصلي من اجل القوم الطيبين الذين لا يشعرون بوخز الضمير وهم يجبرون سائقى السيارات العمومية في لندن على العمل ١٦ ساعة في اليوم لقاء اجر لا يزيد عما يدفع للكب ، ، . واخيراً يجيء ذلك العراف توماس كارليل الذى كتبت عنه سنة ١٨٥٠ ما يلى « لقد ذهب العبقري إلى الشيطان ولكن تعاليمه باقية ، ، . لقد وصف الحرب الأهلية الأمريكية بهذه العبارة المرجزة فقال إنها تتلخص في أن بطرس الشمال يريد تحطيم رأس بولص الجنوب لأن بطرس الشمال يستأجر العمال ، ، باليوم . بولص الجنوب يستأجرهم مدى الحياة ، ، .

Macmillan's Magazine, Jlias America in nuce

(م - ١٤)

وقد جاءت هذه العبارات في المقال الصادر بعدد ٢٣ يونيو سنة ١٨٦٣ .

وايست عرف حياكة الملابس بالمكان الوحيد الذي يسوده نظام من الارهاق المميت بل إن هناك ألف مكان سواه شبيه به ، بل إننا نجد نفس الأمر في كل مكان به « عمل ناجح يدر الربح علي صاحبه » . ولنضرب مثلاً بالحداد . « لو صدق الشعراء لما كان ثمت رجل أشد منه عطفًا وابتهاجاً ، فهو يصحو مبكراً ويطرق الحديد حتى يتطاير الشرر وذلك قبل الشروق ويأكل ويشرب بما لا يفعله الغير . وإذا اشتغل بقصد واعتدال لكانت مهنته من خير ما يمارس الناس من الوجهة الجثمانية . ولكننا إذا تتبعناه إلى المدينة ورأينا تأثير العمل على ذلك الرجل القوى ، فإذا يكون مركزه في نسبة الوفيات في هذا البلد ؟ . ففي Marylebone يبلغ متوسط الوفيات بين الحدادين ٣١ في الألف سنوياً وهذه النسبة تزيد ١١ في الألف عن مثيلها في حالة البالغين في البلاد كلها . وهكذا نجد أن هذا العمل الذي هو بالقرينة جزء من الفن الإنساني والذي لا اعتراض عليه بصفته أحد فروع الصناعة الإنسانية ، يصبح بسبب الإرهاق هادماً لذلك الرجل الذي يستطيع أن يضرب ضربات عدة كل يوم ويمشي خطوات كثيرة ويتنفس كثيراً وينتج إنتاجاً كبيراً ويعيش في المتوسط ٥٠ عاماً . ولكننا نحمله على أن يعمل ويمشي ويتنفس وينتج أكثر مما يجب فتكون النتيجة أنه لكي ينتج ربع عمل زيادة عن المعتاد يموت في سن ٣٧ بدلاً من ٥٠ » (١) .

### القسم الرابع — العمل الزراعي والبيئي — نظام المناوبات

إذا نظرنا الى رأس المال الثابت ووسائل الإنتاج من وجهة نظر خاق فائض القيمة لوجدنا أن الغاية من وجودهما امتصاص العمل ، فكل قطعة من العمل تنهى إلى جانبها مقداراً متناسباً من فائض العمل ، فإذا أخفقا في تحقيق هذه الغاية لسبب وجودهما خسارة نسبية لصاحب رأس المال إذ أنهما خلال الوقت الذي يظلان فيه عاطلين يملآن مبلغاً من رأس المال قدمه صاحبه بلا نفع ولا جدوى . وتصبح هذه الخسارة ايجابية ومطابقة بمجرد أن يتطلب

---

== أعطس سنة ١٨٦٣ . وهكذا انفجر عطف الثوري أخيراً على عمال المدن (لأن جماعة الثوري لا تبدي العطف على العمال الزراعيين ) . وفي داخل هذا العطف نجد الاستعباد .

توقفها عن العمل مبالغ إضافية عند استئنافه . أما إطالة يوم العمل أكثر من اليوم الطبيعي حتى جانب من الليل فليس إلا وسيلة مخففة تظنيء إلى حد بسيط تعطش رأس المال لدم العمل الذى يتميز به الإنتاج الرأسمالى . ولما كانت هناك استحالة مادية أى جثمانية فى استغلال مقدرة الفرد على العمل ليلاً ونهاراً لهذا يحاولون التغلب على هذه العقبة الطبيعية عن طريق نظام التناوب بين العمال الذين تنهك قوائمهم نهاراً وأولئك الذين تنهار مقدرتهم على العمل ليلاً . ويتم هذا الإجراء بأساليب متنوعة كأن ينظم العمل بحيث يشتغل فريق ليلياً فى أسبوع ما ونهاراً فى الأسبوع الآخر .

ومن المعلوم أن هذه الطريقة سادت فى عهد شباب صناعة القطن الإنجائزية ، ولا تزال حتى اليوم مزدهرة فى صناعة غزل القطن بمنطقة موسكو ، كما أن هذه الطريقة فى الإنتاج والقائمة على استغلال الساعات الأربع والعشرين لازالت موجودة ببريطانيا العظمى فى كثير من الصناعات التى لا تزال « حرة » كما هو الشأن فى أفران الصهر وغيرها من المنشآت المعدنية الصناعية بإنجلترا وويلز واسكتلنده . والعمل هنا يشمل جانباً من يوم الأحد إلى جانب الساعات الأربع والعشرين فى كل من الأيام الست الأخرى . والعمال يشملون الرجال والنساء والبالغين والأطفال من كلا الجنسين ، وتتراوح أعمار الأطفال والأحداث من الثامنة ( بل والسادسة أحياناً ) حتى الثامنة عشرة (١) وفى بعض فروع الصناعة تشتغل الفتيات والنساء بالليل إلى جانب الذكور (٢) .

وإذا ما طرحنا جانباً الأثر الضار المترتب على العمل بالليل (٣) فإن استمرار عملية الإنتاج

(١) لجنة استخدام الأطفال ، التقرير الثالث ، لندن ١٨٦٤ ص ٦٠٥ ، ٤ .

(٢) فى كل من ستافورد شير وجنوب ويلز تستخدم الفتيات الصغيرات والنساء للعمل نهاراً وليلاً على جانبي المنجم وفوق أكوام الكوك . ولاحظت التقارير المرفوعة إلى البرلمان أن مثل هذه المادة مصحوبة بشروط سيئة كبيرة . فهؤلاء الأناث اللاتي يعملن مع الرجال ، ولا يتميزن عنهم من حيث الملابس ، ويعملن أجسامهن التراب والنفذارة ، يتعرضن للانهايار الخلقى الناشئ عن فقدان احترام الذات الأمر الذى يستتبع هذا العمل الذى لم تعد له الأنثى ، ، شرحه ١٩٤ ص ٢٦ . وانظر كذلك التقرير الرابع ١٨٦٥ ، ص ١٣ ونجد الأمر نفسه فى مصانع الزجاج .

(٣) يلاحظ صاحب مصنع للصلب يستخدم الأطفال فى العمل الليلي ما يأتى ، ، يبدو من الطبيعى أن الأولاد الذين يعملون بالليل لا يستطيعون النوم أو يحصلون على الراحة الكافية بالنهار . وإنما يجرون هنا وهناك ، - المصدر السابق ، التقرير الرابع ٦٣ ص ١٣ . وفيما يختص بأهمية ضوء الشمس بالنسبة إلى المحافظة على الجسم ونموه كتب طبيب يقول ، ، يؤثر الضوء تأثيراً مباشراً على أنسجة الجسم فيزيدها صلابة ويزيد من مرونتها ، ، . وحين تحرم الحيوانات من القدرة الصحيح من الضوء فإن عضلاتها تصبح ليثة غير مرنة ، وتفقد القدرة العصبية طابعمها نتيجة نقص =

بلا انقطاع مدى ٢٤ ساعة كاملة يتيح الفرص لتجاوز حدود يوم العمل العادى ، والمثال لذلك متوافر فى فروع الصناعة التى سلفت الإشارة إليها والتي هى مجهدة بطبيعتها . ويوم العمل بعد هذا الحد « مخيف حقاً » ، (١) على حد تعبير التقرير الرسمى البريطانى . و . . . فى التقرير كذلك « أن من المستحيل على العقل أن يدرك مبلغ العمل الذى تصفه هذه الصفحات والذى يقوم به أطفال تتراوح أعمارهم بين التاسعة والثانية عشرة ، دون أن يرى أن من الضرورى ألا يسمح بعد الآن ببقاء هذا الاستغلال للسلطة من جانب الوالدين وأصحاب الأعمال (٢) . وإن عادة تشغيل الأولاد بالدور ليلاً ونهاراً سواء فى الأوقات العادية أو الحالات الخاصة لا يبد وأن يفتح الباب لاشتغالهم ساعات أطول مما يستدعيه الحال . وهذه الساعات طويلة بالنسبة إلى الأطفال إلى حد القسوة بدرجة يصعب تصديقها ، ولذا يحدث أن يتغيب واحد أو أكثر منهم لشبب ما ، وحين يقع هذا يحل محلهم غيرهم من الأولاد ، وهذا النظام واضح مفهوم على ما يبدو من اجابة مدير مصانع كبيرة حين سألته كيف يشغل محل الأولاد المتخمين عن دورهم فقال « انك لتعلم ذلك مثلى » واعترف بالحقيقة (٣) . وفى أحد مصانع طرق المعادن حيث يمتد العمل من ٦ صباحاً إلى ٥ مساءً اشتغل حدث أربع ليال فى كل أسبوع لغاية الساعة ٨' على الأقل واستمر على هذا النحو ٦ أشهر وقام آخر فى التاسعة من عمره أحياناً بالعمل فى فترات ثلاث كل منها ٢ ساعة ولما بلغ العاشرة اشتغل يومين وليلتين . وهناك ثالث « سنه العاشرة الان . اشتغل من ٦ صباحاً حتى ١٢ مساءً مدى ثلاث ليال وحتى ٩ مساءً فى الليالى الأخرى .

---

العامل المنشط ، ويبدو كأنما سبيل النمو كله يسير فى اتجاه غير سليم . . . وفى حالة الأطفال نجد أن التعرض الدائم للضوء الكثير أثناء النهار ولاشعة الشمس المباشرة خلال جانب منسه ، من ألزم الأشياء للصحة ، إذ الضوء يساعد على تقام الدم ويزيد من صلابة الألياف ، وينشط كذلك أجهزة البصر وبذا يسبب نشاطاً أكبر فى مختلف وظائف النخاع الشوكى ، . . . أما الدكتور و . سترانج Strange كبير أطباء مستشفى ورستر العمومية ( والذى اقتبسنا الفقرة السابقة من مؤلفه عن « الصحة » ، المنشور سنة ١٨٦٤ ) فقد كتب ما يأتى فى خطاب إلى مستر هويات أحد أعضاء لجنة استخدام الأطفال ، « عند ما كنت فى لانكشير سابقاً أتيت لى الفرص لملاحظة آثار العمل الليلي على الأطفال ، ولذى بخلاف ما كان بعض أرباب الاعمال يرددونه . لا أتزد فى القول بأن الأطفال الذين كانوا يخضعون لهذا النظام ، سرعان ما كانت تتأثر صحتهم ، التقرير ٢٨٤ ص ٥٥ . وإن كون مثل هذا الموضوع يصبح عرضة لمثل هذا الجدل مما يشهد بالطريقة التى يؤثر بها الاتناج الرأسمالى فى الوظيفة الفخرية للرأسماليين ومن يلودون بهم .

(١) مصدر سابق ص ٥٧ ص ١٢ .

(٢) لتقرير الرابع ١٨٦٥ ، ص ٥٨ ، ص ١٢ .

(٣) شرحه

واشتغل آخر عمره الآن ١٣ سنة من ٦ مساء حتى ظهر اليوم التالي خلال أسبوع بأ كمله وأحياناً ثلاث دورات بأ كملها أى من صباح الإثنين حتى ليلة الثلاثاء ، وغيره في الثانية عشرة من عمره الآن كان يشتغل في ورشة حديد بستاقلي من ٦ صباحاً حتى ١٢ مساء لمدة أسبوعين ولم يستطع بعد ذلك أن يفعل نفس الشيء ، وحضر جورج ألسورث وعمره التاسعة إلى هنا يوم الجمعة الماضي بصفته أحد صبيان التبو . وفي صباح اليوم التالي كان علينا أن نبدأ العمل في الثالثة ولذا بقيت هنا طول الليل لأنى أسكن على بعد ٥ أميال ونمت على أرضية القرن وتحتي فوطي وغطائي قطعة من جاكته ، أما الولدان الآخرا فكانا هنا في السادسة . آه إن الحر شديد هنا . وقيل أن أفد إلى هنا اشتغلت نحو عام ببعض الورش في الجهة ، وهناك كنت أبدأ العمل أيضاً في الثالثة من صباح السبت ولكن كنت أنام في بيتي وهو على مقربة من محل عملي وفي بعض الأيام الأخرى كنت أبدأ في السادسة صباحاً وأواصله حتى ٦ أو ٧ مساء الخ (١)

(١) المصدر المشار إليه ص ١٣ . من المختوم أن المستوى العلى لقوة عمل من هذا الطراز يجب أن يكون بالصورة التي تظهرها المحادثة التالية مع أحد أعضاء اللجنة : أرميا هاين وعمره ١٢ سنأ : ، ، أربعة في أربعة ٨ ، أربع أربعات ١٦ . الملك هو ذلك الذى يملك كل المال والذهب . لنا ملك ( وقيل له إنها ملكة ) ويدعوها الأميرة الإسكندرية Alexandria قيل له إنها تزوجت ابن الملكة . ابن الملكة هو الأميرة اسكندرية . الأميرة عبارة عن رجل ، ، ولهم تيرزوعمره ١٢ سنة ، لا اسكن في إنجلترا . اظن انها ملكة ولكنى لم اعلم ذلك من قبل ، ، جون موريس وعمره ١٤ ، سمعهم يقولون إن الله خلق العالم وإن الناس جميعاً غرقوا عدا واحداً ، وسمعهم يقولون إن ذلك الواحد كان طائراً ، ، ولهم سميت وعمره ١٥ ، لا أعرف شيئاً عن لندن ، ، هزى ماثيو مان وسنه ١٧ ، ، كنت أتوجه إلى الكريمة ولكنى لم أفعل ذلك عدة مرات في المدة الأخيرة . وكانوا يعطون عن اسم يسوع المسيح ولكنى لا أذكر أسماء أخرى كما أنى لا أعلم شيئاً عنه . لم يقتل ولكنه مات كغيره من الناس . وكان يخالف الناس في بعض الأمور لأنه كان متديناً في بعض النواحي بينما سواه ليسوا كذلك ، ، ( نفس المصدر ص ١٥ ) ، وإن الشيطان شخص طيب ولا أدرى أين يقيم ، ، ، وكان المسيح رجلاً شريفاً ، ، . هذه الفتاة أخطأت في هجاء كلمة God ولم تعرف لإسم الملكة ، ، — تقرير لجنة استخدام الأطفال ، التقرير الخامس ١٨٦٦ ، ص ٥٥ رقم ٢٧٨ . النظام الذى وصفناه عن المصانع المشتغلة بالصناعات المعدنية تجده كذلك في مصانع الزجاج والورق . وفي الأخيرة حيث يصنع الورق بواسطة الآلة نجد أن العمل الليل هو القاعدة السائدة بالنسبة إلى جميع عمليات العمل عدا ترتيب الخرق . وفي بعض الحالات نجد أن العمل الليلي بطريقى التناوب يستمر خلال الأسبوع كله فيبدأ في منتصف الليل كل يوم سبت ويستمر حتى منتصف ليل السبت التالي . والذين يؤدون عمل النهار يستخدمون ٥ أيام كل منها ١٢ ساعة ويوماً واحداً طوله ١٨ ساعة ، وأولئك الذين يشتغلون بالليل يستخدمون خمس ليال كل منها ١٢ ساعة وليلة ذات ٦ ساعات — وذلك أسبوعاً بعد أسبوع . ومع هذا ففي حالات أخرى نجد أفراد كل توبة يشتغلون بالتوالى =

ولنستمع الآن لنرى كيف ينظر رأس المال إلى نظام الساعات الأربع والعشرين هذا . إنه يمر في صمت على مظاهر هذا النظام المتطرفة ومساوئه القاسية التي يبعد على العقل تصديقها من حيث إطالة يوم العمل . إن رأس المال يتحدث عن هذا النظام في شكله العادي ، وإليك ما يقوله السادة نيلور وفيكرز من أصحاب مصانع الصلب ويستخدمان ما بين ٦٠٠ ، ٧٠٠ شخص منهم حوالي ١٠٠ / دون الثامنة عشرة ومن هؤلاء عشرون فقط يعملون في الجماعات الليلية . لا يقاسى الأولاد شيئاً من الحرارة . قد تكون هذه بين ٨٦° ، ٩٠° . ففي الأكوار ومصانع طرق المعادن يشتغل العمال ليلاً ونهاراً بالتناوب ولكن بقية أجزاء العمل تهارية أى من ٦ صباحاً حتى ٦ مساءً . وفي الفرن forge نجد ساعات العمل من ١٢ إلى ١٢ . ويشغل بعض العمال ليلاً دائماً بدون أى تبادل بين عملي النهار والليل ... ولا نجد فارقاً بين صحة من يعملون ليلاً بانتظام وأولئك الذين يشتغلون نهاراً . ومن المحتمل أن في استطاعة الناس النوم بطريقة أفضل إذا حصلوا على نفس فترة الراحة مما لو تغيرت ... وحوالي ٢٠ حدثاً دون الثامنة عشرة منخرطون في زمرة الجماعات الليلية .. ولم يكن في استطاعتنا الاستغناء عن الأحداث من هم دون الثامنة عشرة في أداء العمل ليلاً . وينحصر الاعتراض في زيادة نفقة الإنتاج ... من الصعب الحصول على العمال المهرة والأسطوانات في أية ناحية ولكن نستطيع الحصول على أى عدد من الأولاد ... ولكن نظراً لصغر نسبة الأولاد الذين نستخدمهم فإن الموضوع ( أى القيود المفروضة على العمل الليلي ) قليل الأهمية بالنسبة لنا (١) .

== في أيام بالتبادل ، فتشتغل بجموعة ٦ ساعات يوم الاثنين ، ١٨ يوم السبت لتكملة الساعات الأربع والعشرين . وفي حالات أخرى خلاف هذه يعود نظام وسط بين الاثنين السابقين ، فكل الذين يعملون في مصنع الورق يشتغلون ١٥ أو ١٦ ساعة كل يوم في الأسبوع . وكتب عضو اللجنة لورد يقول إن هذا النظام الأخير ، يبدو كأهد يجمع في طياته كافة مساوىء نوبتي الساعات ١٢ ، ١٤ . ويشغل في ظل هذا النظام الليلى أطفال دون الثالثة عشرة من أعمارهم وأحداث لم يبلغوا الثامنة عشرة ونساء . وأحياناً في ظل نظام الساعات الاثنى عشر يضطرون إلى العمل نوبة مضاعفة قدرها ٢٤ ساعة حين لا يأتى أفراد الفرقة التي يجب ان تحمل عملهم . ويظهر من الأدلة ان الأولاد والبنات غالباً ما يشتغلون زيادة عن الوقت المقرر (بأجر) ، بل إنهم أحياناً يعملون ٢٤ بل ٣٦ ساعة في عمل مجهد غير منقطع . وفي بعض الأحيان تشتغل البنات من سن الثانية عشرة الشهر كله ممدى ١٤ ساعة في اليوم وذلك في عملية التزجيج المتصلة المملة ، بدون تكرات للراحة اللهم إلا فترتين أو ثلاث كل منها نصف ساعة حتى يتناولن غذائهن ، وفي بعض المعامل حيث اقلعوا عن العمل الليلي كنظام عادى يتبع نظام العمل زيادة عن الوقت إلى الحد الأقصى المرعب ، وذلك في أشد العمليات تذاره وحرارة وملا ، . لجنة استخدام الأطفال ، التقرير الرابع ١٨٦٥ ص ٣٨ ، ٣٩

(١) التقرير الرابع ١٨٦٥ ، ٢٩ ص ١٦ .

ويملك السادة جون براون وشركاه مصانع للحديد والصلب تستخدم حوالي ٣٠٠٠ من الرجال والأولاد، ويؤدي جانب من العمل وبخاصة الحديد والصلب الثقيل ليلاً وفق نظام التناوب. وهناك ما يقرره مستر ج. ليس أحد رجال هذه الشركة « في صناعة الصلب الثقيل نستخدم ولداً أو ولدتين مقابل كل ٢٠ أو ٤٠ رجلاً، وفي شركتهم أكثر من ٥٠٠ ولد دون الثامنة عشرة وثلثهم أو ١٧٠ أقل من الثالثة عشرة. ويقول المستر اليس بصدد التغيير المقترح في القانون « لا أظن أن هناك داعياً للاعتراض على منع من هم دون سن ١٨ من الاشتغال أكثر من ١٢ ساعة في ال ٢٤، ولكننا لا نظن إمكان وضع حد فوق سن ١٢ وهى السن التى يمكن فيها الاستغناء عن الأطفال في العمل الليلي. إن الأولاد الذين يعملون في مجموعات النهار يأخذون دورهم في المجموعات الليلية أيضاً إذ ليس باستطاعة الرجال الاشتغال في الجماعات الليلية فقط لأن هذا يفسد صحتهم... ونعتقد أن العمل الليلي أسايع بالتناوب لاضرر ينجم عنه ( يلاحظ أن السادة نيلور وفيكروز بريان لصالح عملهما أن تغيير العمل الليلي من وقت لآخر قد يضر أكثر مما يفعل العمل الليلي المتصل ) وإننا نجد الرجال الذين يقومون بهذا العمل وكذلك غيرهم الذين يؤدون عملاً آخر في النهار... وإن اعتراضنا على عدم السماح للأولاد دون الثامنة عشرة بالعمل ليلاً راجع إلى ما يسببه من ازدياد النفقات، ولكن هذا هو السبب الوحيد ( بالبساطة الدالة على حب الذات ! ) ونرى أن هذه الزيادة في النفقات أكثر مما تستطيع الصناعة تحمله إذا أريد مواصلتها بنجاح ( يا للأسباب الدالة على المصلحة الذاتية ) . إن الأيدي العاملة هنا قليلة وقد يزداد نقصها إذا وجد مثل هذا القانون ومعنى ذلك أن ليس براون وشركاه قد يتعاون في الارتباك الخطير حيث يضطرون أن يدفعوا لقوة العمل قيمتها الكاملة (١) .

وتدار مصانع سيكلويس للصلب والحديد التابعة للسادة كامل وشركاهم على نفس النطاق الكبير كما هو الشأن في المنشآت المذكورة آنفاً ملك جون براون وشركاه . وقد سلم المدير المشرف على العمل شهادته كتابية إلى عضو اللجنة الحكومية مستر هوايت ، إلا أنه رأى من صالحه إخفاء النسخة الأصلية حين أعيدت إليه لمراجعتها ، ولكن لمستر هوايت ذاكرة قوية إذ تذكر ما قاله السادة سيكلويس من أن تحريم العمل الليلي بالنسبة للأطفال والأحداث « أمر مستحيل ويقرب معناه من أن يكون إغلاق مصانعهم ، ومع هذا تستخدم مصانعهم أقل من ٦/١ من الأحداث ممن هم دون الثامنة عشرة ، وأقل من ١/١ ممن لم يبلغوا الثالثة عشرة (٢) .

(٢) شرحه ٨٢ ص ١٧

(١) شرحه ٨٠ ص ١٦

ويقول مستر ١٠ ن . سندرسن من شركة سندرسن اخوان وشركاهم في أتركليف إن منع العمال دون سن الثامنة عشرة من العمل ليلا سوف يؤدي إلى صعاب كبيرة أهمها ما يترتب على استخدام الرجال مكان الأولاد من ازدياد التكاليف . ولا أدري ما ذا يكون هذا ، ولكن من المحتمل أنه لن يكف أن يمكن أصحاب المصانع من رفع ثمن الصلب وبناء على ذلك سيقع العبء عليهم ( بالعبارة تفكير هؤلاء القوم ) لأن الرجال يرفضون دفعها . ولا يعرف المستر سندرسن الأجر الذي يدفعه للأطفال ولكن من المحتمل أن الصغار يتناولون ما بين ٤ ، ٥ شلنات في الأسبوع . . . إن عمل الأحداث من النوع الذي تسكفيه قوتهم بوجه عام ( ليس على الدوام بالطبع ) وبذلك لن يكن هناك أي كسب من استخدام الرجال الذين هم أشد قوة إلا في الحالات التي يكون فيها المعدن ثقيلًا . ولن يقبل الرجال ألا يكون تحت إمرتهم أولاد لأن الرجال أمثالهم يكونون أقل طاعة للأوامر . وفضلا عن هذا لا بد للأولاد من أن يبدأوا العمل في سن الصغر حتى يتعلموا الصناعة ، ولن يتحقق هذا الهدف إذا قصرنا الأولاد على العمل النهاري . ولماذا ؟ لم لا يتعلمون الصناعة أثناء النهار فقط ؟ أين السبب الذي تدلون به ؟ نظراً لأن الرجال يشتغلون ليلا ونهاراً بالتناوب من أسبوع لآخر فانهم سيفصلون نصف الوقت عن الأولاد الذين يعملون معهم وبذا يخسرون نصف ما يحصلون عليه منهم من الكسب . والتدريب الذي يهيئونه للصبى يعتبر جزءاً من الأجر عن عمل الأولاد وبذا يمكن الرجال من الحصول على هذا العمل بسعر أرخص . فكل رجل يرغب في الحصول على نصف هذا الربح . وبعبارة أخرى يرى السادة سندرسن أنهم سيضطرون إلى دفع جزء من أجور الرجال البالغين من جيوبهم بدلا من أن يكون ذلك عن طريق عمل الأولاد الليلي وبهذا يهبط ربح جماعة سندرسن الى حد ما ، وهذا هو السبب الذي من أجله يقول سندرسن ان الأولاد لا يستطيعون تعلم الصناعة نهائياً (١١) ويضاف الى ذلك أن هذا يلقي عبء العمل الليلي على الذين يعملون بدلا من الأولاد ولن يستطيعوا تحمله . وفي الحقيقة ستكون الصعاب كبيرة إلى الحد الذي يؤدي إلى الإقلاع عن العمل الليلي كلية ، وأما في فيما يختص بالعمل نفسه فإن هذا يكون مناسباً ولكن . . . غير أن السادة سندرسن لديهم ما يعملونه بجانب الصلب ، لأن صناعة الصلب ليست سوى ذريعة يخفون بها السعى إلى تكوين فائض القيمة . فأقران الصهر والمباني والآلات والحديد والفحم الخ لها مهمة في التحول إلى صلب . إنها موجودة لتمتص فائض العمل ؛ وبالطبع أنها تتمتع في ٢٤ ساعة أكثر مما تفعل في ١٢ ساعة .

(١) وفي عصرنا هذا حيث نغرم بالتأمل والتعليل لا يساوى المرء شيئاً كثيراً إذا عجز عن إبداء السبب في كل شيء مهما كان السبب رديئاً وسخيفاً . وكل شيء وقع في العالم خطأ إما حدث خطأ لسبب طيب ،، (هجل ص ٢٤٩) .



إنها في الواقع تعطي جماعة سندرسن حقاً في امتلاك وقت عمل عدد معين من العمال أثناء الساعات الأربع والعشرين كلها . فاذا توقفت عن أداء وظيفتها في امتصاص العمل فقدت صفتها كرأس مال وأصبحت خسارة بالنسبة إلى آل سندرسن ، ولكن في هذه الحالة ستنشأ الخسارة بسبب بقاء الآلات عاطلة نصف الوقت . وإذا أردنا إنتاج نفس الكمية التي نتجها الآن وفق النظام الحالي لاضطررنا إلى مضاعفة النفقات . ولكن لماذا يتمسك جماعة سندرسن بهذا الامتياز الذي لا يتمتع به غيرهم من الرأسماليين الذين يشتغلون نهاراً والذين تظل مبانيم وآلاتهم وموادهم الأولية عاطلة « أثناء الليل » ؟ هنا يمدنا ا . ف سندرسن بالإجابة تيابة عن شركائه جميعاً ، حقيقة هناك خسارة بسبب تعطيل الآلات وذلك بالنسبة للصناعات التي تدور نهاراً فقط . ولكن استعمال الأفران ينطوي على خسارة أكبر في حالتنا . فاذا ظلت دائرة لترتب على ذلك تبديد الوقود ( وذلك بدلاً من تبديد حياة العمال كما هو الحال الآن ) ، وإن لم نبقها كذلك لحدثت خسارة في الوقت بسبب إطفاء النيران ، بينما خسارة وقت النوم حتى بالنسبة للأطفال في سن الثامنة كسب في وقت العمل بالنسبة لجماعة سندرسن ، وتأثر الأفران ذاتها بسبب تغيير درجة الحرارة ، بينما هذه الأفران نفسها لا تتأثر من تغيير العمل في الليل والنهار<sup>(١)</sup> .

(١) مصدر سابق ٨٥ ، ص ١٧ — يبدى بعض أصحاب مصانع الزجاج هذه المشاعر الرقيقة حين يقولون إن إعداد مواعيد منتظمة لتناول وجبات الطعام أمر مستحيل إذ لو حدث هذا لحدثت خسارة لتبديد قدر معين من الحرارة التي تشعها الأفران . ولدى عضو اللجنة هرايت الرد على هذا لأنه ليس على غرار بور وسينبور ومن شاكلتهم من لصوص الأدب الألمان أمثال روشير Roscher الذين تتأثر قلوبهم بمظاهر « الحرمان » ، و « إنكار الذات » ، و « القصد في الانفاق » ، التي يبديها الرأسماليون في إنفاق المال ، ومظاهر « الاسراف » ، الجديرة بتيمور لك والتي يظهرها نفس هؤلاء الرأسماليين في إنفاقهم للحياة البشرية . ويقول مستر هرايت « إن مقبداً معيناً من الحرارة زيادة عن المقدار المعتاد الآن قد تعرض للتبديد إذا نظمتنا مواعيد تناول الطعام في هذه الحالات ، ولكن هذا لا يعادل قيمة الخسارة الناجمة للبلاد من تبديد القدرة الحيرانية في الأولاد إذ لا يتاح لهم الوقت الكافي لتناول طعامهم في عصر مع منحهم راحة بسيطة بعد الأكل هضم الطعام ، المصدر المشار إليه ص ٤٥ — وكان هذا في « سنة التقدم » ، عام ١٨٦٥ ! ولما تقول شيئاً عن النشاط الذي يبذل في رفع الأشياء وحملها لأن الطفل الذي يشتغل في الحظائر التي يصنع فيها الزجاج عليه أثناء تأديته العمل أن يمشي ما بين ١٥ ، ٢٠ ميلاً في ٦ ساعات ! وأحياناً يستمر العمل ١٤ أو ١٥ ساعة ! وفي كثير من مصانع الزجاج هذه ، كما هو الحال في معامل الغزل بموسكو ، يتبع نظام من التناوب كل فترة فيه طولها ٦ ساعات . و خلال جزء العمل من الأسبوع لا تزيد فترة الراحة المتصلة التي يمكن الحصول عليها عن ٦ ساعات تشمل الوقت الذي يضيع في الحضور إلى العمل ومغادرته ، وفي الاغتسال واللبس وتناول وجبات الطعام بحيث لا يتبقى في المواقف إلا فترة قصيرة جداً للراحة ولا يتبقى شيء للتربص في الهواء الطلق واللعب إلا إذا كان ذلك على —

## التصميم الخامس — النضال في سبيل يوم عمل عادي — القوانين الصادرة

عند منتصف القرن الرابع عشر حتى نهاية القرن السابع عشر لتطبيق مدى يوم العمل

« ما هو العمل؟ وما طول الزمن الذي قد يستهلك رأس المال خلاله القوة على العمل التي يدفع قيمتها اليومية؟ وإلى أي حد يمكن إطالة يوم العمل زيادة على وقت العمل اللازم لإعادة إنتاج قوة العمل ذاتها؟ لقد رأينا أن رأس المال يجيب عن هذه الأسئلة الإجابات التالية: يحتوي يوم العمل على الساعات الأربع والعشرين الكاملة مع اقتطاع الساعات القلائل للراحة والتي بدونها تأتي قوة العمل عرض خدماتها ثانية. ولهذا فن الواضح أن العامل وقوته والوقت الذي تحت تصرفه ليس إلا — بحكم الطبيعة والقانون — وقت العمل الذي يجب تخصيصه لتمدد رأس المال. أما الوقت اللازم للتعليم والنمو العقلي وأداء الوظائف الاجتماعية والعلاقات الاجتماعية وإبراز النشاط الجثماني والعقلي ووقت الراحة في الأحد<sup>(١)</sup> إن هذا كله مظهر لا حقيقة له. ولكن رأس المال نتيجة جشعه غير المحدود في سبيل الحصول على فائض العمل، يتخطى الحدود العليا ليوم العمل ويغتصب الوقت اللازم لنمو الجسم والمحافظة السليمة

---

— حساب النوم الضروري للأولاد الصغار وبخاصة في مثل هذا العمل الحار المجهد .. وحتى ذلك النوم القليل الأبد قد يتعرض لأن يقطع حبله إذا صحا الولد ليلا أو أيقظه صوت اذا كان النوم في النهار، . ويذكر مستر هويت حالات يشتغل فيها أولاد صغار ٣٦ ساعة مرة واحدة، وأخرى اشتغل فيها أولاد في سن الثانية عشرة حتى الساعة الثانية صباحاً ثم ناموا ثلاث ساعات صحو بعدها لاستئناف العمل! ويقول Tufnell , Tremenhere

المذان وضعا صورة التقرير العام، ان مقدار العمل الذي يؤديه الاولاد والاحداث والفتيات والنساء خلال عملهم النهاري أو الليلي شاذ وغير مألوف للغاية،، شرحه ص ٤٣، ٤٤ . وفي أثناء ذلك يعود الرأسمالي صاحب مصنع الزجاج من ناديه في طريقه الى بيته وهو يتخى بالعبارة التالية ونفسه راضية، «ان البريطانيين لن يصيروا أبداً عبيداً، . (١) وحتى الآن في إنجلترا غالباً ما يحدث أن يحكم على العامل في بعض الجهات الزراعية بالعجن عقاباً له على العمل يوم الأحد في حديثه الصغيرة، ولكنه إذا لم يذهب إلى معامل المعادن أو الورق أو الزجاج يوم الأحد عوقب على الاخلال بالعقد، حتى ولو كان تحلفه راجعاً إلى أسباب دينية، والبرلمان المكون من المؤمنين لن يؤيد أي شكوى بشأن العمل يوم الأحد اذا كان هذا العمل يساعد على تنمية توسع رأس المال . ففي أغسطس ١٨٦٣ طالب عمال محال السمك والدجاج الغاء العمل يوم الأحد قائلين ان متوسط علم في أيام الأسبوع ١٥ ساعة يومياً ويطلب منهم العمل من ٨ الى ١٠ ساعات يوم الأحد، وصرح الشاكون أن بين المناهقين الارستقراطيين في اكستر هول من يشجع عمل يوم الأحد، وهؤلاء القديسون يظهرون مسيحتهم بتحمل ما يعانيه الآخرون من الازهاق والحرمان والجوع، وينطبق عليهم قول هوارس (Satires II, 104)، « ان الشفقة نحو الغير الذين يعضهم الجوع بناه بما يؤدي الى خراب هؤلاء المشفقين،، .

الصحية عليه ، ويسرق الوقت اللازم لاستهلاك الهواء الطلق والاستمتاع بضوء الشمس ، ويجرى وراء الوقت المخصص لتناول الغذاء فيضمه إلى عملية الإنتاج ما استطاع إلى ذلك سبيلا بحيث يعطى الغذاء للعامل كأن الأخير مجرد أحد أدوات الإنتاج وكما يعطى الفحم للمغلي والشحم والزيت للآلات ، ويخفض وقت النوم العميق الضروري لاستعادة القوى الجثائية وتنشيطها إلى عدد من الساعات الذي يستلزمه بعث الحياة من جديد في جسم قد أصابه الإعياء الكامل . ليست المحافظة العادية على قوة العمل هي التي تعين حدود يوم العمل ، بل إن أقصى قدر يبذل يومياً من قوة العمل هو الذي يعين حدود فترة الراحة للعامل معها كانت هذه القوة مريضة ومتألمة . إن رأس المال لا يعبأ بطول حياة قوة العمل لأن كل ما يعنيه إنما هو الحد الأقصى من هذه القوة الذي يمكن انسيابه خلال يوم العمل ، وهو يحقق هذا الغرض بتقصير أمد حياة العمل كما يفعل المزارع الجشع حين ينتزع مقداراً أكبر من المحصول بأن يساب الأرض خصوبتها .

والطريقة الرأسمالية في الإنتاج ( وتقوم في أساسها على إنتاج فائض القيمة وامتصاص فائض العمل ) بواسطة إطالة يوم العمل لا تسبب انخراط قوة العمل فحسب بأن تسلبها الأحوال العادية والأدبية والطبيعية اللازمة لنموها وتمكينها من أداء وظيفتها ، بل إنها تسبب كذلك الإعياء والموت المبكرين لقوة العمل ذاتها<sup>(١)</sup> . فهي تطيل وقت العامل في الإنتاج خلال فترة معلومة عن طريق تقصير زمن حياته الفعلي .

ولكن قيمة قوة العمل تتضمن قيمة السلع اللازمة لا عادة إنتاج العامل أو بعبارة أخرى للبقاء على الطبقة العاملة . ولكن إذا كان جشع رأس المال في سبيل التضخم يدعو إلى قصر حياة العامل وبالتالي مدة قدرته على العمل ، فإن القوى التي تستملك لا بد أن تحل محلها غيرها بسرعة أعظم ولذا تزيد النفقات اللازمة لاعادة إنتاج قوة العمل ، كما هو الشأن في الآلة اذ تزيد قيمة الجزء الذي يستملك منها يومياً كلما زادت سرعة استهلاك الآلة . ومن هنا يبدو أن من صالح رأس المال نفسه أن يتجه نحو يوم العمل العادي .

إن صاحب العبد لشتره كما لشترى حصانه فإذا أضع العبد أضع كذلك رأس مال لا يمكن استرجاعه الا بانفاق مبلغ جديد في سوق الرقيق . ولكن مناطق زراعة الأرز في جورجيا أو مستنقعات المسيسيبي قد تكون شديدة الخطر على الحياة البشرية ولكن تبديد

(١) أوردنا في تقاريرنا السابقة أقوال عدد من رجال الصناعة المحكين مؤداها أن العمل زيادة على الساعات

المقررة ... يميل الى انهاك قوة عمل العمال قبل الأوان ( مصدر سابق ٦٤ ص ١٣ ) .

الأخيرة الذي تستلزمه زراعة هذه الجهات ليس كبيراً الى الحد الذي لا يمكن تعويضه من احتياطي فرجينيا وكنتوكي . فضلاً عن هذا ، فان الاعتبارات الخاصة بالاقتصاد في النفقات والتي قد تهيء في ظل النظام الطبيعي بعض الضمان لمعاملة انسانية بأن تجعل مصلحة السيد متفقة مع الابقاء على حياة العبد — نقول ان هذه الاعتبارات ذاتها تؤدي إلى تشغيل العبد الى الحد الأقصى ما دامت تجارة الرقيق قائمة اذ طالما كان في الامكان ايجاد من يحل محل العبد من الأسواق الأجنبية أصبح طول حياة العبد أقل أهمية من انتاجه ما دام حياً . ومن هنا كان السائد في البلاد التي تستورد العبيد ان خير سبل الاقتصاد في النفقات تكون بالحصول من هذه الأدوات الآدمية على أعظم قدر من العمل والمجهود في أقل فترة من الزمن . ففي الجهات الاستوائية حيث غالباً ما تعادل الأرباح السنوية رأس المال كله المستغل في المزارع ، ترى أن حياة السود يضحى بها بدون اكرام . فالزراعة بجزر الهند الغربية والتي طلت قروناً مشهورة بثروتها الشبيهة بالخرافات ، هي التي قضت على الملايين من أفراد الجنس الأفريقي . وفي كوبا التي تعد ايراداتها اليوم بالملايين والتي يعيش فيها أرباب المزارع كالأمرأ نرى ارهاقاً لامثيل له واقعاً على الطبقة العاملة بل إننا لنجد أحياناً القضاء على جانب من أفرادها سنوياً (١) .

لكي تعلم ماتريدن ، تجارة الرق ، عليك بقراءة « سوق العمل » وعن كنتوكي وفرجينيا اقرأ « ارلندة والمناطق الزراعية في انجلترا واسكتلندة وويلز ، وعن افريقية ، اقرأ « ألمانيا » . لقد سمعنا كثيراً أن الارهاق انقص عدد الخبازين في لندن ، ورغم هذا فسوق العمل بلندن مزدحمة دائماً بطلاب الموت في الخباز من الألمان وغيرهم . وصناعة الفخار من الصناعات التي يقصر عمر المشغلين فيها . فهل هناك نقص في عدد الفخارين ؟ ها هو جوسيا ودجود مخترع صناعة الفخار الحديثة والذي كان في الأصل عاملاً ، يقول (٢) سنة ١٧٨٥ أمام مجلس العموم ان هذه الصناعة كانت تستخدم ما بين ١٥٠٠٠٠ ، ٢٠٠٠٠٠ وفي سنة ١٨٦١ بلغ عدد سكان المناطق المشتغلة بهذه الصناعة في انجلترا ١٠١٣٠٢ . وقد عاشت صناعة القطن منذ ٩٠ عاماً .. لقد عاشت مدى ثلاثة أجيال من الشعب الانجليزي ، وأعتقد أن استطيع أن أقرر مطمئناً أنها قضت خلال هذه الفترة على تسعة أجيال من عمال المصانع (٣) .

(١) كيرتر ، The Slave Power ، ص ١١٠ - ١١١

(٢) JohnWard : History of the Borough of Stohe-upon - Trent ،

London, 1843, p. 42.

(٣) فران ، خطاب في مجلس العموم ٢٧ أبريل ١٨٦٣

لا شك أنه في فترات معينة من النشاط الكبير حدث نقص في سوق العمل كما في سنة ١٨٣٤ مثلا ، ولكن في تلك الحالة كان أصحاب الصناعات يطلبون من الموظفين المشرفين على تنفيذ قانون الفقراء أن يبحثوا إليهم « بالفائض من السكان في المناطق الزراعية الواقعة إلى الشمال » حيث تمتصهم أرباب الصناعات (١) ، ولهذا عين وكلاء بموافقة هؤلاء الموظفين وأنشئ مكتب بمنشستر ترسل إليه قوائم بأسماء العمال في المناطق الزراعية والذين يطلبون عملا وتسجل أسماءهم في دفاتر أعدت لذلك .

وكان أرباب الصناعات يتوجهون إلى المكتب لاختيار من يشاؤون وبعد ذلك يعطون التعليمات بإرسالهم إلى منشستر ، وهم يرسلون بعد ذلك كيالات السلع بواسطة القنوات أو العربات ، بينما تذهب جماعات من هؤلاء العمال سيراً على الأقدام ، ولهذا ضل بعضهم الطريق وكان يهلك من الجوع . وقد نما هذا النظام حتى صار حرفة أو تجارة منتظمة « قد يصعب على هذا المجلس أن يصدق هذه الأقوال ، ولكني أقرر أن هذا الاتجار في الأجساد الآدمية كان قائماً ، ويرسل القوم بانتظام إلى أرباب الصناعات ( في منشستر ) كما يباع العبيد لمتجى القطن بالولايات المتحدة . . في سنة ١٨٦٠ بلغت تجارة القطن أوجها . ووجد رجال الصناعة نقصاً في الأيدي العاملة من جديد ، فأرسلوا إلى « وكلاء اللحم البشري » كما كانوا يدعون . وأرسل هؤلاء الأخيرون في طلب العمال من جنوب إنجلترا ومرعى دورستشير وغابات ديفونشير ، ورعاة الخنازير في ولتشير ، ولكن كان سعيهم عبثاً إذ قد امتص السوق الفائض من السكان . وعندما عقدت المعاهدة مع فرنسا قالت صحيفة Bury Guardian إن في استطاعة لانكشير أن تستخدم ١٠٠٠٠٠ زيادة عما لديها ، وستنشأ الحاجة إلى عدد يتراوح بين ٣٠٠٠٠٠ — ٤٠٠٠٠٠ . ولما أخفق أولئك الوكلاء ومندوبوهم في المناطق الزراعية « جاء وفد من لندن وقابل السيد المحترم (المسترفليرز رئيس لجنة قانون إعانة الفقراء) بقصد الحصول على الأبطال الفقراء من الأماكن التي يقيمون بها وذلك سداً لحاجة مصانع لانكشير (٢) . »

(١) « تلك هي نفس الكلمات التي استعملها رجال صناعة القطن ،، ( شرحه ) .

(٢) شرحه - اضطر المستر Villiers « حسب التعبير القانوني ،، الى رفض التماس أصحاب المصانع ولكن استطاع الأسيرون ادراك غايتهم بفضل مجاملة السلطات المحلية المشرفة على تنفيذ قوانين الفقراء . ويملن المغتش رذجراف أنه في هذه المناسبة لم يكن النظام الذي عومل فيه الأيتام والأطفال الفقراء على أنهم صبيان مصحوباً بالمساوى القديمة ،، ( راجع بشأنها انجلز - مصدر سابق ) . ولكن أسمى استعمال هذا النظام في حالة واحدة فيما يخص بعدد من الفتيات والنساء الشابات جرى منهن من المناطق الزراعية باسكتلندا الى لانكشير وشيشير . في ظل هذا النظام كان صاحب المنصنع يتعاقد لمدة محدودة مع السلطات المحلية المشرفة على تنفيذ قوانين الفقراء ، وكان عليه خلال =

إن الذى تدل عليه تجارب صاحب رأس المال وجود فائض دائم من السكان ، وبعبارة أخرى فائض بالنسبة إلى المطالب الوقتية لرأس المال الذى يمتص فائض العمل مع أن هذه الزيادة وليدة أجيال من البشر يحمل الواحد منها مكان الآخر ويحتفظه الموت في وقت مبكر (١) والواقع أن التجارب تدل الرجل الذكى القوى الملاحظة على مدى السرعة والقوة اللتين ينتزع بهما الأسلوب الرأسمالى فى الإنتاج قوة الشعب مع أن تاريخ هذه الطريقة فى الإنتاج يرجع إلى الأمس فقط . وتظهر لنا التجارب كذلك أن انحطاط سكان المناطق الصناعية إنما يؤخره استمرار امتصاص العناصر الأولية من البلاد والتي لم تفسد بعد . وهذه التجارب ترينا كيف أنه برغم الهسواء النقي ومبدأ الانتخاب الطبيعي العظيم الأثر فى صفوف العمال والذى لا يسمح إلا ببقاء الأصلاح فى العمال قد بدأوا فى الانقراض (٢) وإن رأس المال الذى

== هذه الفترة أن يد الأطفال بالغذاء والكساء والمسكن ، فضلا عن مبلغ صغير من التقود . وإن ماسا نقله عن رد جراف له أهمية اذا ذكرنا أن سنة ١٨٦٠ من أعظم السنوات رخاء بالنسبة لصناعة القطن وخاصة لأن الأجور كانت مرتفعة أكثر من المعتاد بسبب ندرة العمل ، وكان ذلك الطلب الاستثنائى على العمل مصحوبا فى نفس الوقت بتقص السكان فى أرنلندة ، والهجرة التي لم يسبق لها مثيل من الجهات الزراعية باسكتلندة وانجلترا الى استراليا وأمريكا ، وتقص . طلق فى عدد السكان بعض الجهات الزراعية بانجلترا سببه الانحطاط الفعلى فى قوة العمال الزراعيين الحيوية ، ومن جهة أخرى الى أن المتاجر فى اللحم الأدى قد استفدوا العنصر الصالح من الأهاين . وبرغم هذا يحدثنا رد جراف عن الطلب على هذا النوع من العمل لانه عمل على القيمة . كان أجر الولد الذى سنه ١٣ عاما ٤ شلنات فى الاسبوع . ولكن بأربع شلنات أسبوعياً للفرد الواحد لم يكن فى الامكان اعداد المنك والغذاء والكساء والعناية النيلية والاشراف الصحيح لعدد من هؤلاء الأولاد يتراوح بين ٥٠ ، ١٠٠ ، . . . ( تقارير . . . ٣٠ أبريل ١٨٦٠ ص ٢٧ ) - ولكن نسى المستر رد جراف أن يحدثنا كيف يستطيع العامل نفسه أن يهيىء كل هذه النعم للأطفال من أجورهم التي تبلغ ٤ شلنات لكل منهم فى الاسبوع حين يعجز صاحب المصنع عن ذلك مع أن هؤلاء الأطفال يأكلون ويسكنون بالاشترك . ويجب أن أتبه الى أن صناعة القطن الانجليزية منذ امتداد مفعول قانون المصانع لسنة ١٨٥٠ الى هذا الميدان يجب أن تعتبر الصناعة النموذجية فى انجلترا ، والعامل الانجليزى فى هذه الصناعة أفضل حالا من زميله بالقارة من كافة الوجوه ، يشتغل عامل المصانع البروسى ما يزيد عما يشتغله منافسه الانجليزى بتعداد ١٠ ساعات فى الاسبوع ، أما اذا اشتغل على نوله وفى بيته لا يقتصر عمله حتى على هذه الساعات الاضافية ، ، ( تقارير أكتوبر ١٨٣٣ ص ١٠٣ ) . وقد سافر رد جراف الى أوربا بعد المعرض الصناعى ( ١٨٥١ ) وزار بلدانها وبخاصة فرنسا وألمانيا ليبحث أحوال العمل فى المصانع بالقارة . ويحدثنا عن العامل البروسى أن أجره يكفيه للعيشة البسيطة ومظاهر الترف الضئيلة التي اعتادها مع أنه يشتغل بجد ، ولهذا فركزه دون مركز العامل الانجليزى ( تقارير ٣١ أكتوبر ١٨٥٣ ص ٨٥ ) .

(١) يموت المرهقين بالعمل بسرعة غريبة ولكن أماكن الذين يهلكون تتلى فى الحال ولا يحدث أى تغيير فى المنظر بسبب كثرة تغيير الأشخاص ، ، ١٠ ج . ويكفيلد : انجلترا وأمريكا ، لندن ١٨٣٣ ج ١ ص ٥٥ .

(٢) Public Health, Sixth Report of the Medical Officer of the Privy Council, 1863, London 1864.

لا تؤثر فيه آلام العمال المحيطة به لا يهتم كثيراً بما سيتمخض عنه المستقبل من تناقص الجنس البشري . إن كل شخص يعلم أن السكّارة آتية ولكن كلا يأمل أن تقع على رأس جاره بعد أن يكون هو قد جمع الذهب وأخفاه في حرز أمين . إن شعار كل الرأسماليين وكل الأمم الرأسمالية « وبعدي الطوفان » . ولهذا فرأس المال لا يعبأ بصحة العامل أو طول حياته إن لم يرغم على ذلك من قبل المجتمع (١) فإذا ارتفع الصوت منذراً شاكياً من الانهيار الجثماني والعقلي والموت المبكر والعذاب الناشئ عن الارهاق في العمل كان الرد : أ ينبغي أن نهتم بهذه مدامت تزيد أربا حنا ؟ ولكن إذا نظرنا إلى هذه المسائل بوجه عام لوجدنا أن هذا لا يتوقف في الحقيقة على حسن النية أو سوءها من جانب الرأسمالي الفردي . إن المنافسة الحرة تبرز القوانين السكّامة في الإنتاج الرأسمالي على صورة قوانين خارجية قاهرة لها سلطان على الفرد الواحد من الرأسماليين (٢) .

== وهذا التقدير يعالج وجه خاص أحوال العمال الزراعيين ، ويمدّنا أن مقاطعة سدرلاند كانت تشتهر بأنها موطن الرجال والجنود المشجّمان ولكن التحقيق أثبت انحطاط السكان . ففي أصح الأما كن على سنوح التلال المواجهة البحر تجد وجوه أطفالهم الجائعين مصفرة كالوكانوا في جو لندن الفاسد

W.T. Thornton : Overpopulation and its Remedy, pp. 74 — 75.

(١) ، ولكن رغم أن صحة السكان عامل هام بالنسبة لرأس المال ، إلا أننا نحشى أن نقول أن الذين يستخدمون هذا العمل لم يهتموا على القدر اللازم من الاستئمان كي يحافظوا على هذا الكثر ، ينمو ... وقد أرغم أصحاب المصانع أن يراعوا صحة العمال ، ، ( التيمس ، ٥ نوفمبر ١٨٦١ ) — « أصبح أهل West Riding القوم الذين يمدون الجنس البشري بالكساء ... ولكن ضخمة صحة العمال وكان لابد من أن ينشط الأهليون في اجيال قلائل ، ولكن بدأ رد فعل اذ حدد قانون لورد شافتسبري ساعات العمل للأطفال ، ،

Report of the Registrar General, October, 1861.

(٢) ولهذا السبب تجدد في بداية سنة ١٨١٣ أن شركة تمالك معامل واسعة لصنع الأدوات الفخارية في ستافوردشير ( ومنها شركة Josiah Wedgwood & Sons ترسل القماشاً تطلب فيه اصدار تشريع لان المنافسة من جانب غيرهم من الرأسماليين جعلت من المستحيل عليهم ان يقوموا ، بحض رغبتهم ، بتجديد عمل الاطفال الخ ، وبقدر ما تأسف على الشرور السالفة الذكر فلن يكن في الامكان منعها عن طريق الاتفاق بين رجال الصناعة .. ونظراً لهذه الاعتبارات نتمتع بالحاجة الى اصدار تشريع ، ( لجنة تشغيل الاطفال ، التقرير الاول ١٨٦٣ ص ٣٢٢ ) . ولذا ذكر مثلاً حديثاً بارزاً في مغزاه . ففي اثناء فترة من النشاط في صناعة الفظن نجد ان الارتفاع في ثمن الفظن حمل اصحاب مصانع المنسوجات في بلاكبول على تقصير ساعات العمل في مصانعهم ، وثم هذا باتفاق فيما بينهم لمدة محدودة تتهي في نهاية نوفمبر ١٨٧١ . وترتب على هذا الاتفاق نقص الانتاج فانهز زملائهم الذين يفوقونهم ثراؤهم ويملكون معامل للفزل والنسيج ، الفرصة لتوسيع نطاق اعمالهم واجتئام الارباح على حساب الشركات الاقل منهم . وهنا حرصت الاخيرة العمال على المطالبة بيوم عمل طوله ٩ ساعات ووعدهم بالمساعدة المالية تأييداً لهم !

إن تقرير يوم العمل العادى نتيجة صراع دام قرونا بين صاحب رأس المال والعامل . ويظهر لنا هذا الصراع اتجاهين متناقضين كما يبدو من مقارنة تشريع المصانع الإنجليزي الصادر فى أيامنا بقوانين العمل الإنجليزية السائدة من القرن الرابع عشر حتى منتصف الثامن عشر (١) فبينما قوانين المصانع الحديثة تعمل قهراً على تقصير يوم العمل كانت قوانين العصور السابقة تزيد طوله قهراً . ولا شك أن ادعاءات رأس المال فى نشأته حين يحصل على حق امتصاص مقدار كاف من فائض العمل لإبحك العلاقات الاقتصادية بل بتأييد الدولة له . تبدو متواضعة جداً أمام الامتيازات التى يضطر إلى منحها حين يدخل فى دور النمو . لا بد من انقضاء قرون قبل أن يوافق المامل الحر ، — بفضل تطور الإنتاج الرأسمالى — على أن يبيع حياته العاملة ومقدرته على العمل مقابل ثمن ضروريات الحياة ، ومن هنا من الطبيعى إن إطالة يوم العمل ، الأمر الذى حاول رأس المال بمساعدة الدولة منذ منتصف القرن الرابع عشر حتى نهاية القرن السابع عشر أن يفرضه على العمال البالغين ، يتفق مع تقصير يوم العمل الذى أقدمت عليه الدولة فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر لمنع تحويل دم الأطفال الى رأس مال . وفى ولاية ماساشوستس وهى أكثر ولايات الجمهورية الأمريكية الشمالية حرية حتى عهد حديث تجد أن ماصار بحكم القانون حدا لعمل الأطفال دون الثانية عشرة كان بانجلترا حتى القرن السابع عشر يوم العمل العادى بالنسبة الى أرباب المهن والعمال والحدادين الأقوياء الجسم (٢) .

فقانون العمل الأول الصادر فى عهد إدورد الثالث سنة ١٣٤٩ كانت الحجة فى صدوره الوفاء العظيم الذى قضى على عدد كبير من السكان بحيث بلغت صعوبة الحصول على العمال

(١) لم تلغ قوانين العمل Labour Statutes ( ولها مثل فى فرنسا والاراضى الواطنة ) فى إنجلترا الا سنة ١٨١٣ . وان كانت التغييرات فى طريقة الإنتاج ابطت مفعولها قبل ذلك بزمن طويل .

(٢) لا يجوز تشغيل طفل دون ١٢ سنة من عمره أكثر من ١٠ ساعات فى اليوم الواحد فى أى منشأة

صناعية ، ، General Statutes of Massachusetts 63, cap. 12

(صدرت فيما بين ١٨٣٦ ، ١٨٥٨ ) . وفى ولاية نيوجرسي يحد يوم العمل القانونى عيارة عن العمل ١٠ ساعات يوماً فى مصانع القطن والصوف والحري والورق والزجاج والكتان وفى مصانع الحديد والنحاس اليدوية ، ويحرم تشغيل الحدت أكثر من ١٠ ساعات يوماً أو ٦٠ ساعة فى الاسبوع ، وكذلك يحرم قبول الذين سنهم دون ١٠ سنوات بصفتهم عمالا فى أى مصنع بالولاية

An Act to Limit the Hours of Labour, etc. 61 & 62 Law of March 11, 1855  
وفى ولاية رود ايلند لا يشتغل المعدن الذى يتراوح عمره بين ١٢ ، ١٥ سنة أكثر من ١١ ساعة فى اليوم الواحد فى أى منشأة صناعية ، ويحرم العمل بالنسبة له قبل ٥ صباحاً وبعد ٧/٣ مساءً .

Revised Statutes of the State of Rhode Island, cap. 99 § 23, July, 1 1877



للعمل بشروط معقولة حداً غير محتمل<sup>(١)</sup> كما عبر عن ذلك أحد كتاب جماعة التورى ( ويراد بهذا الثمن الذى ينرك لأصحاب الأعمال مقداراً معقولاً من فائض العمل ) . ولهذا السبب حدد القانون الأجر وحدود يوم العمل . وتكرر الأمر الأخير وهو الذى يعيننا فى القانون الصادر سنة ١٤٠٦ فى عهد هنرى الثامن ، وقد حدد يوم العمل بالنسبة للصناع وعمال الخقوول من الخامسة صباحاً حتى السابعة والثامنة مساءً وذلك خلال المدة الممتدة من مارس إلى سبتمبر؛ أما فترات الطعام فعبارة عن ساعة للافطار ، ١ ١/٢ للغداء ، ١ ١/٢ للراحة بعد الظهر ، وذلك ضعف المقرر فى قوانين المصانع النافذة الآن<sup>(٢)</sup> . ويستمر العمل شتاء من ٥ صباحاً حتى حلول الظلام بما فى ذلك فترات تناول الطعام . ويتعرض قانون ١٥٦٣ الصادر فى عهد إليزابث لطول يوم العمل بالنسبة لجميع العمال والمستأجرين بأجر أسبوعى أو يومى ، ولكنه حدد فترات الأكل بساعتين ونصف الساعة صيفاً وساعتين شتاء ، وهو يجعل وقت الغداء ساعة ولا يسمح لراحة بعد الظهر إلا بنصف ساعة وذلك منذ منتصف مايو حتى منتصف أغسطس . وتقرر كذلك خصمهم بنس واحد من الأجر مقابل غياب ساعة عن العمل . غير أن الأحوال من الناحية العملية كانت أكثر ملاءمة للعمال منها حسب نص القوانين . فها هو وليم بيتى أبو الاقتصاد السياسى والذى يعتبر إلى حد ما مؤسس علم الإحصاء يقول فى مؤلف له نشر فى الثلث الأخير من القرن السابع عشر : إن العمال ( ويقصد بهم من يشتغلون فى الحقول ) يعملون ١٠ ساعات فى اليوم ويتناولون ٢٠ وجبة فى الأسبوع بمعدل ٣ فى كل من أيام العمل

(١) Sophisms of Free Trade ( الطبعة السابعة ، لندن ١٥٨٠ من ٢٠٥ ، الطبعة التاسعة من ٢٥٣ ) . ومع ذلك يعترف نفس الكاتب بأن ، القوانين التى أصدرها البرلمان لتنظيم الأجور بقيت مدى ٤٦٤ عاماً وإن كانت ضد المسائل لصالح رب العمل . وزاد عدد السكان ، وحينئذ اتضح أن هذه القوانين أصبحت حقيقة عيناً أقل وأقل غير ضرورية ، ( شرحه ص ٢٠٦ ) .

(٢) يلاحظ J. Wade بصدد هذا القانون ، من العبارة الآتية الذكر يبدو أنه فى سنة ١٤٩٦ كان الغداء يعد مادداً لتلك دخل الصانع artificer ونصف دخل العامل ، الأمر الذى يدل على تمتع الطبقات العاملة بقدر من الاستقلال انظم ناهى عليه الآن ، والهم يجد أن نسبة نفقات المأكل والمسكن إلى اجور الصناع والعمال اعلى عما كانت عليه .

History of the Middle and Working Classes, p. p. 24, 25 & 577.

ويقال أن هذا الاختلاف يترقب على تنبير فى الايمان النسبية للغذاء والكساء ، ولكن هذا رأى لا يمكن ان يؤيده كل من التى حتى النظرة السريعة العابرة على Chronicon pretiosum etc. ( الطبعة الاولى ، لندن ١٧٠٧ ، الطبعة الثانية لندن ١٧٤٥ ) . ( لأستف فليوود )

واثنين في يوم الأحد . ومن هذا يتضح أنه إذا استطاعوا الصوم في ليالي الجمعة وتناول العشاء في ساعة ونصف فإن العمل بزيادة قدرها ١- والافتاق بمقدار يقل ١- يجعلان في الإمكان جباية ( الضريبة ) المذكورة آنفاً<sup>(١)</sup>، ألم يكن الدكتور أندرو على حق حين قال إن قانون الساعات الإثني عشرة الصادر سنة ١٨٣٣ فيه رجوع عما كان عليه في العصور المظلمة ؟ وهذا حق لأن التنظيمات التي يشملها القانون الذي أشار اليه بيتي تنطبق على الصبيان ، أما حالة الأطفال حتى في نهاية القرن السابع عشر فيمكن أن ندركها من الشكوى الآتية ، ليست العادة عندهم (أى في ألمانيا) أن يقيدوا الصبي مدة سبع سنوات كما هو الشأن في هذه المملكة ، فالمتوسط عندهم ثلاث أو أربع سنوات ، والسبب في ذلك أنهم هناك يعلمون الأطفال منذ المهد حرفة أو أعمالاً مما يجعلهم أكثر استعداداً وبالتالي أقدر على التصوج والمهارة في العمل . أما هنا فلا يدرب الأطفال على شيء قبل أن يصبحوا من زمرة الصبيان apprentices وهذا يصبح تقدمهم بطيئاً ويتطلبون وقتاً أطول ليتسنى لهم الوصول إلى درجة السكالم التي يبلغها أرباب المهن المدربون الناضجون<sup>(٢)</sup> ومع هذا نجد أنه خلال معظم القرن الثامن عشر حتى عهد الصناعة-

Political Anatomy of Ireland, 1672, 1691 edition, p. 10, Verbum (١)

Sapientí (ملحق على الضرائب) .

A Discourse concerning Mechanic Industry Collection of State (٢)

Tracts Published during the Reign of King William III, London 1706, vol. II pp. 130 et seq., 1689

وإن ماكولاي الذي شره التدخّل الإنجليزي لمصلحة المربيج والبيرجوازية أبعث مستولاً عن الأغنية الصاخبة الآتية :  
« وعادة تصفيل الأطفال قبل الاوان ... انتشرت في القرن السابع عشر إلى حد لا يحتمل التصديق بالقياس إلى مدى نظام الصناعة اليدوية ، ففي نورثس - مقر صناعة عمل القماش - كانوا يعدون طفلاً في السادسة من عمره صامداً للعمل . وتجد كتاب ذلك العصر ومهم نقر من ذوى النفوس الخيرة يذكرون في فرح ان صغار الاولاد - بالبنات بتلك البلدية كانوا يتنجون ثروة تزيد بمقدار ١٢٠٠٠ جنيه سنوياً عما يلزم لمعيشتهم . وكلما دققنا دراسة التاريخ الماضي ازددنا اختلافاً عن رأى اولئك الذين يحيل إليهم ان عصرنا هذا قد ولد شروطاً اجتماعية جديدة .  
إن الجديد هو الذكاء والانسانية اللذان يعالجان هذه الشرور ، ( تاريخ إنجلترا ج ١ ص ٤١٩ - ٢٠ ) . وكان لماكولاي ان يقول إلى صاف هذا ان « ذوى النوايا الطيبة للغاية ، من اصداق التجارة في القرن السابع عشر يورون في غبطة ، كيف كان طفل في الرابعة من العمر يجبر على العمل في إحدى بوت الفقراء . وإن هذا المثال عن إظهار الغضبية ، نجده في كافة الكتب ذات الروح الانسانية من نوع ماكولاي وذلك إلى عهد آدم سميث .  
حقيقة عند حلول الصناعة اليدوية مكان الحرف اليدوية تبدأ الآناز التي تم عن استغلال عمل الأطفال وإن كان هذا الامر موجوداً من قبل بين اهل الريف إلى درجة تتناسب مع الظلم الواقع على الزراع . إتانا لا نخطئ =»

والآلات الحديثة لم يتمكن رأس المال في إنجلترا من الاستيلاء على أسبوع العامل كله مقابل دفع القيمة الأسبوعية لقوة العمل ، اللهم إلا إذا استثنينا العمال الزراعيين . والواقع أن تمكن العمال من أن يعيشوا الأسبوع كله على أجر أربعة أيام لم يبد سبباً كافياً يحملهم على العمل في اليومين الآخرين للرأسالي . وقد انقسم الكتاب الاقتصاديون ؛ فالمدافعون عن مصالح رأس المال يحملون على هذا العناد بطريقة غاية في العنف والوحشية ، بينما وقف فريق آخر موقف الدفاع عن العمال . ولنستمع مثلاً إلى الخلاف الذي نشب بين بوستلوايت الذي كان لكتابته « قاموس التجارة » شهرة في أيامه لا تقل عن شهرة ماك كولوخ وماك جريجور اليوم ، وبين مؤلف « مقال عن التجارة » الذي سبق أن اقتبسنا منه (١) .

يقول Postlewayt من بين أمور أخرى « لانستطيع أن نضع حداً لتلك الملاحظات القليلة دون أن نلاحظ هذه الملاحظة البالية التي في أفواه الكثيرين وهي أن الفقراء المجدين إذا استطاعوا الحصول على ما يكفيهم للبقاء على ذواتهم في خمسة أيام فلن يشغلوا الستة أيام كلها . ومن هنا يستنتجون ضرورة رفع أسعار ضروريات الحياة عن طريق الضرائب أو بأية وسيلة أخرى حتى نرغم أرباب الحرف والصناع على أن يبذلوا مجهوداً خلال ستة أيام من الأسبوع بلا انقطاع . وليسمح لي أولئك الساسة العظام أن أخالفهم في عاطفتهم وهم الذين

يرؤية المال من جانب رأس المال في هذه الناحية ، ولكن الأمثلة عليه نادرة نادرة الأطفال ذوي الرأسين ، ولهذا السبب يجهلوا . « أسواق التجارة » ، في فرج ويرونها جديرة بالذكر والاعجاب ويوصون بها معاصريهم وخلفائهم . وما كروا في هذا نفسه ذلك المداح الاسكتلندي يقول « ولا نسمع اليوم إلا عن الرجوع إلى الوراء ، ولكننا لا نرى إلا التقدم » . يا لها من أعين ، وبالها من أذان يوجه خاص !

(٢) مؤلف هذا المقال ( وهو غير معروف الاسم ) شديد العنف في حملاته على العمال ، وقد حذا حذا نفس الحدو في كتاب سابق له باسم Considerations on Taxes, London, 1765 وپولونيوس آرثرينج ذلك الثرثار الاحصائي ينتمي إلى هذا القبيل . ومن أشهر من دافع عن العمال تذكر يعقوب فاندرانت Money answers all Things, London 1734

ونانائال فريستر An Inquiry into the Causes of the Present Prices of Commodities, London, 1766 والدكتور برايس ، وبخاصة بوستلوايت في ملحق بكتابه

Universal Dictionary of Trade and Commerce

وكذلك في Great Britain's Commercial Interest Explained and Improved. الطبعة الثانية ، لندن ١٧٥٩ - وتجد حقائق المسألة في مؤلفات كثير من الكتاب المعاصرين أذكر منهم

Josiah Tucker

يدلون بجهج ترمي إلى استعباد الطوائف العاملة في هذا البلد استعباداً أبدياً ، ناسين المثل العام عن العمل دون الترفيه ... ، ألم يفخر الإنجليز بمهارة أرباب الحرف والصناع وحقهم بما أكسب السلع الإنجليزية حتى اليوم سمعة طيبة بوجه عام ؟ فإلى أى شيء يرجع ذلك ؟ إنه لا يرجع إلا إلى ما درج عليه هؤلاء العمال من التخفيف عن أنفسهم بوسائلهم الخاصة ! فلو أنهم أرغموا على العمل ستة أيام في الأسبوع أما كان هذا قبيحاً أن يخذل حذقهم ويجعلهم أغبياء ويقضى على سمعتهم بدلا من الإبقاء عليها وكل هذه النتائج السيئة كانت تترتب على هذا الاستعباد الأبدى ؟ وأي نوع من الصنعة تنتظره من أمثال هذه الحيوانات التي تساق قسراً ويعتف إلى العمل ؟ . إن كثيرين منهم يعملون في أربعة أيام ما يعمل زملاؤهم الفرنسيون في خمسة أو ستة أيام . ولكن إذا كنا نسعى إلى استرقاق العمال الإنجليز فهناك الخوف من هبوطهم إلى مادون مستوى الفرنسيين . ألسنا نعزو شهرة رجالنا في الحرب إلى لحم البقر الإنجليزي المشوى والبودنج الذى يتناولونه إلى جانب روح الحرية الدستورية التي يتعمرون بها ؟ ولماذا لا يكون تفوق عمالنا وصناعنا في مهارتهم وحذقهم راجعاً إلى ما يتمتعون به من حرية في توجيه أنفسهم على طريقهم الخاصة بهم ؟ وإني لآمل أننا لن نزعج أبداً على حرمانهم من هذه الامتيازات ومن هذه المعيشة الطيبة التي تتولد عنها مهارتهم وشجاعتهم (١) . . . وهنا يجب مؤلف ( مقال عن التجارة ) بقوله ، إذا تراءى لنا أن جعل اليوم السابع من كل أسبوع إجازة نظام سماوى كما يتضمن هذا تخصيص الأيام الستة الأخرى للعمل فإذن ليس من القسوة أن نطبق ذلك . إن القول بأن الجنس البشرى ميال بطبعه إلى الراحة والكسل ذلك على صدقه التجارب المؤلمة وسلوك طوائف الصناع لدينا الذين لا يعملون في المتوسط سوى أربعة أيام إلا إذا اضطروا إلى غير ذلك بسبب ارتفاع أثمان المون — فلو رددنا ضروريات الحياة إلى معيار واحد ومثال ذلك أن ندعوها جميعاً قبحاً . فلو فرضنا ... أن البوشل من القمح يساوى ه شلنات وأن الصانع يكسب شلناً عن عمله فإنه سيضطر إلى العمل خمسة أيام فقط في الأسبوع . وإذا كان سعر البوشل ه شلنات فلن يشتغل سوى ه أيام . ولما كانت الأجور في هذا البلد أعز بالنسبة إلى أثمان الضروريات . . . فإن الصانع الذى يشتغل ه أيام يجحد لديه فائضاً يمكنه من التعطل والكسل بقية الأسبوع . وإني لآمل أن أكون قد أوضحت أن تقرير العمل ه أيام في الأسبوع ليس استعباداً . . . إن عمالنا يفعلون ذلك وتدلل الظواهر على أنهم

(١) First Preliminary Discourse in the Dictionary of Trade, p. 14

أسعد الفقراء العاملين لدينا (١) ولكن أهل هولنده يفعلون ذلك في الصناعات ويبدو عليهم أنهم شعب سعيد ويفعل الفرنسيون ذلك حين لا تتدخل الأجازات (٢) .

ولكن هذا الشعب تساوره فكرة أنه بسبب كونه إنجليزياً له حق طبيعي في أن يكون أكثر حرية واستقلالاً من أى شعب آخر في أوروبا . وهذه الفكرة بقدر ما قد تؤثر في شجاعة قواتنا قد تكون ذات نفع ، ولكن كلما قل هذا الشعور لدى الفقراء الصناع كان ذلك خيراً لهم وللدولة . . على العمال ألا يظنوا أنهم مستقلون عن هم أعلى منهم . إن من الخطر الشديد أن تشجع الجماهير في دولة تجارية كهذه حيث  $\frac{1}{8}$  السكان عن لا يملكون شيئاً . ولن يكن العلاج كاملاً إلا إذا قنع عمالنا بالعمل ستة أيام بنفس الأجر الذى يتناولونه الآن في أربعة أيام (٣) . ولتحقيق هذه الغاية ، وللقضاء على الخمول والفساد والإفراط ، ولتنمية روح الجهد والعمل ، وخفض سعر العمل في مصانعنا وتخفيف عبء ضريبة الفقراء المقروضة على الأرض ؛ نجد صاحبنا يقترح : وضع العمال الذين يعتمدون على الإعانة العامة وبعبارة أخرى العمال المعانين في (بيت شغل مثالي) على أن يصير «بيت رعب» لاملجأ للفقراء «يتمتعون فيه بأحسن الغذاء والكساء دون أن يؤديوا عملاً» ، وإنما يجب حمل الفقراء في بيت الرعب هذا على أن يشتغلوا ١٤ ساعة في اليوم مع منحهم فترات مناسبة للطعام بحيث يكون طول يوم العمل فعلاً ١٢ ساعة ، (٤) «ويضحك الفرنسيون من أفكارنا الحماسية عن الحرية (٥)» .

إثنى عشرة ساعة من العمل يومياً في دار العمل المثالية أو في بيت الرعب سنة ١٧٧٠ !

وبعد ذلك بثلاث وستين عاماً يخفف البرلمان الإنجليزي يوم العمل بالنسبة للأطفال من سن الثالثة عشرة حتى الثامنة عشرة إلى ١٢ ساعة كاملة في أربعة فروع من الصناعة . لقد بزغ يوم الحساب للصناعة الإنجليزية !

ولما حاول لويس بونابرت سنة ١٨٥٢ أن يتلاعب بيوم العمل الذى حدده القانون وذلك

---

(١) يلقي المؤلف (ص ٩٦) الضرو. على عناصر هذه السعادة التى يتمتع بها العمال الزراعيون الانجليز في ١٧٧٠ ذلك أنه يقول « إن قراهم تمتدند ، فهم لا يستطيعون أن يعيشوا أرخص مما يعيشون أو يشتغلوا أشد مما يفعلون» .

(٢) لعبت البروتستانتية دوراً هاماً في تكوين رأس المال وذلك بالغانها كافة الأعباد التقليدية وتحويها إلى أيام عمل عادية .

(٣) مصدر سابق ص ١٥ ، ٤١ ، ٩٦ ، ٩٧ ، ٥٥ ، ٥٧ ، ٦٩ — أعلن يقرب فاندلنت سنة ١٧٣٤ أن سر احتجاج الرأسماليين على تسلي العمل ينحصر في رغبة أصحاب العمل أن يدفعوا أجر أربعة أيام مقابل عمل ستة أيام .

(٤) مصدر سابق ص ٢٤٢ (٥) مصدر سابق ص ٧٨

كى يقال تأييد البورجوازية صرخ الشعب الفرنسى بصوت واحد « إن القانون الذى يحدد يوم العمل بإثني عشرة ساعة هو القانون الطيب الذى تبقى لنا من تشريع أيام الجمهورية (١) ». وفى زيورخ حدد العمل للأطفال فوق العاشرة باثني عشرة ساعة ، وفى أرجاو خفض يوم العمل لمن تتراوح أعمارهم بين ١٣ و ١٦ سنة الى ١٢ ساعة بدلا من ١٣½ . وحدث نفس الخفض فى النمسا بالنسبة للأطفال ما بين ١٤ و ١٦ سنة (٢) ، ياله من تقدم منذ سنة ١٧٧٠ ؛ لاشك . أن ما كولاى كان يصرخ جنودا بذلك !

ولكن « بيت الرعب » الذى كانت الروح الرأسمالية تحلم به فى سنة ١٧٧٠ تحقق بعد ذلك بسنوات قلائل على هيئة « بيت العمل » المتخيم للعامل الصناعى ذاته . وهذا المكان يعرف باسم المصنع . وفى هذه المرة يتضام المثل الأعلى أمام الحقيقة .

## ٦ — النضال فى سبيل يوم العمل العادى — التمهيد القانونى الاجبارى لوقت

### العمل — قوانين العمل الصادرة فى إنجلترا فيما بين ١٨٣٣—١٨٦٤

قضى رأس المال قرونا فى مد يوم العمل إلى حده الأقصى ثم تحظى ذلك إلى حد اليوم الطبيعى ذى الإثني عشرة ساعة (١) . أعقب ذلك ظهور الآلات وقيام الصناعة الحديثة فى

(١) .. واعترضوا بصفة خاصة على العمل زيادة عن ١٢ ساعة فى اليوم لأن القانون الذى سدد تلك الساعات هو الخير الوحيد الذى تبقى لهم من التشريع الذى سنته الجمهورية ، (تقارير ١٠٠٠ ٣١ أكتوبر ١٨٥٦ ص ٨٠) — وقانون الاثني عشرة ساعة الفرنسى الصادر فى ٥ سبتمبر ١٨٥٠ وهو نسخة بورجوازية من المرسوم الذى أصدرته الحكومة المؤقتة فى ٢ مارس ١٨٤٨ ، ينطبق على جميع الورش بلا استثناء . وتبل حدود هذا القانون لم يعرف يوم العمل بفرنسا حدوداً فكان فى المصانع عبارة عن ١٤ ، ١٥ ساعة بل وأكثر من هذا .

Des classes ouvrières en France pendant l'année 1848, by A. Blanqui  
والمسير بلانكى ( الاقتصادى أدولف بلانكى تمييزاً له عن أخيه الأصغر الثورى لويس أوغست بلانكى ) كانت الحكومة قد كلفته بإجراء تحقيق فى أحوال الطبقة العاملة .

(٢) .. تمد بلانكى من ناحية تنظيم يوم العمل الدولة البورجوازية الفئويجية ، وقد كتب اللورد هوارد وزير بريطانيا المفوض فى بروكسل إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ١٢ مايو سنة ١٨٦٢ يقول « أخيراً الوزير المسيو روجيه أن عمل الأطفال لا يحدده قانون عام أو أية تنظيمات محلية ، وأن الحكومة خلال السنوات الثلاث الأخيرة اعترفت أن تقترح فى كل دورة برلمانية مشروع قانون فى هذا الموضوع ولكنها كانت فى كل مرة تلقى عقبة شديدة بسبب المعارضة فى إصدار أى تشريع لأنه يخالف مبدأ حرية العمل التامة .. » .

(٣) .. إنه لما يدعو إلى الأسف حقيقة ان تشتغل طبقة من الناس ١٢ ساعة فى اليوم تشمل الوقت اللازم

الثالث الأخير من القرن الثامن عشر وهنا تحطمت كافة القيود الأدبية والطبيعية، واعتبارات السن والجنس والليل والنهار، بل إن فكرة الليل والنهار اضطرت بحيث احتاج قاض انجائزي سنة ١٨٦٠ إلى التلويح كي يفسرهما تفسيراً قانونياً<sup>(١)</sup>، وهكذا احتفل رأس المال بانتصاره.

ترنحت الطبقة العاملة تحت تأثير نظام الإنتاج الجديد، ولكن ما لبثت أن أفاقت من الصدمة وبدأت المقاومة في انجائرا مهد النظام الآلى. وقد ظلت الحقوق التي اكتسبها العمال ذات طابع إسمي ثلاثين عاماً. لقد أصدر البرلمان (١٨٠٢ - ٣٣) خمسة قوانين ولكنه لم يقرر بنسأ واحداً لضمان تنفيذها بتعيين موظفين مختصين<sup>(٢)</sup>، فظلت حبراً على ورق إذ كان الأحداث والأطفال يشتغلون حقيقة بالليل والنهار أو في كليهما<sup>(٣)</sup>. ويرجع تاريخ يوم العمل العادي في الصناعة الحديثة إلى قانون المصانع الصادر سنة ١٨٣٣ وكان يشغل مصانع القطن والصوف والكتان والحرير. ولا يدل على روح رأس المال أكثر من تاريخ قوانين المصانع الصادرة بانجائرا بين ١٨٣٣، ١٨٦٤. يمتد يوم العمل حسب قانون ١٨٣٣ من ٥ صباحاً

== لتناول الطعام، المنصور إلى مقر العمل بمقادرته بحيث يصل الرقم إلى ١٤ ساعة من ٢٤.... وبدون أن تعرض لمسألة الصحة فإن أظن أنه ما من امرى. يتردد في الاعتراف أن مثل هذا الاستهلاك لوقت الطبقات العاملة بدون انقطاع من سن الثالثة عشرة المبكر وفي من غير خاضعة للتعب - نقول إنه لا يسعه إلا الاعتراف بأن هذا يعطوي من الوجهة الأدبية على أذى كبير وشر يدعو إل الرثاء.... ومن أجل الآداب العامة وتنشئة شعب منظم ومنع الجانب الأعظم. من الأملين متممة مقولة بالحياة، نرى أن من الأمور المرغوب فيها أن يخصص في جميع المن جانب من يوم العمل للراحة والفراغ،

Leonard Horner, Reports of Inspectors of Factories, December 1841

The Judgment of Mr. J. H. Otway, Belfast Hilary Sessions (١)

County Antrim, 1860

(٣) من الأمور التي تميز عصر لويس فيليب ذلك الملك البورجوازي أن قانون المصانع الوحيد الذي صدر في ٢٢ مارس سنة ١٨٤١ وهو القانون الوحيد الذي سن في عهده لم ينفذ مطلقاً. وعلاوة على هذا فالقانون لم يتعرض إلا لعمل الأطفال إذ نص على يوم عمل ذي ثمان ساعات للاطفال فيما بين الثامنة والثانية عشرة، ويوم عمل طوله ١٢ ساعة لمن هم بين ١٢، ١٦ وذلك مع وجود استثناءات عدة بحيث أن إحداها أبحاث العمل الليلي حتى بالقضية للاطفال الذين في الثامنة من العمر. أما مراية تنفيذ هذا القانون (في بلد يراقب البوليس فيه ألفه الأشياء) فقد ترك امرها لحسن نية، اصداق التجارة،، ولم تعين الحكمة. فمتشاً للمصانع يرتب من الدولة إلا في سنة ١٨٥٣ رحدت هذا في مقاطعة الشمال. ومن الأشياء المميزة كذلك ان يظل هذا القانون من بين مجموعة التشريعات الفرنسية عينة لقانون المصانع حتى نقوب ثورة سنة ١٨٤٨

(٣) تقارير مفتي المصانع، ٣٠ أبريل ١٨٦٥ ص ٥٠

حتى ١٨٣٠ مساءً ، وخلال هذه الفترة يجوز استخدام من تتراوح أعمارهم بين ١٣ ، ١٨ سنة في أى وقت من النهار مدة لا تزيد عن ١٢ ساعة إلا في حالات خاصة نص عليها القانون . وهؤلاء الأفراد ( المادة ٦ ) الحق في ١ ساعة للأكل بالنهار ، وحرم القانون تشغيل من لم يبلغوا التاسعة ( إلا في حالات استثنائية ) ، وحدد العمل لمن سنهم ٩ — ١٣ سنة بثان ساعات مع تحريم العمل الليلي ( فيما بين ١٨٣٠ مساءً ، ٥ صباحاً ) بالنسبة إليهم . وكان واضعوا القانون أبعد نظراً من أن يعتقدوا على « حرية العمل » أى حرية رأس المال في استغلال العمال البالغين . جاء في التقرير الأول للجنة المركزية ( ٢٨ يونيو ١٨٣٣ ) ما يأتي : « وأعظم شرنا نجم من نظام المصانع كما هو الآن ، أنه يستدعي ضرورة اشتغال الأطفال إلى الحد الأقصى كما يفعل البالغون . وعلاج الشر ، بغير تحديد العمل للبالغين الأمر الذى ترتب عليه أخطار أجل شأنها مما يزيد معالجته ، إنما يكون بابتداع طريقة المجموعات المزدوجة بالنسبة للأطفال . » وقد نفذ نظام التناوب هذا فتشغلت مثلاً مجموعة من الأطفال ( ٩-١٣ سنة ) من ٥ صباحاً حتى ١٣ مساءً وتلوها الأخرى من ١٣ حتى ٥ مساءً .

وكأنما أريد مكافأة أصحاب المصانع على تجاهلهم القوانين الصادرة خلال السنوات الـ ٢٢ السابقة فقرر البرلمان عدم السماح للأطفال دون سن ١١ ( بعد أول مارس ١٨٣٤ ) ودون سن ١٢ ( بعد أول مارس ١٨٣٥ ) ، ودون سن ١٣ ( بعد أول مارس ١٨٣٦ ) بالاشتغال أكثر من ٨ ساعات في أى مصنع . وبما يجعل هذه الحرية المائتة بالاعتبار والمراعاة لرأس المال جديرة بالملاحظة أنها جاءت بعد أن أوضح الدكتور فار ، سيرب . برودى ، سيرس . بل ، مسترجوتري وسواهم من أبرز الأطباء وأشهر الجراحين بلندن ، خطر الإبطاء . وقد قال الدكتور فار بصراحة « إن التشريع ضرورى إذا أريد منع الموت فى سن مبكرة ومن المؤكد أن هذا ( أى طريقة المصانع ) يجب أن ينظر إليه على أنه طريقة غاية فى القسوة لاحداث الموت المبكر . » وهذا البرلمان المعروف باسم « برلمان الإصلاح » الذى حكم على الأحداث الذين دون الثامنة عشرة أن يشتغلوا فى السنوات التالية ٧٢ ساعة من الأسبوع هو نفسه الذى أصدر قانون تحرير العبيد وبمقتضاه حرم على أصحاب المزارع أن يشغّلوا العبيد أكثر من ٤٥ ساعة فى الأسبوع .

لم يهدأ رأس المال وأخذ يحدث جلبة واضطراباً سنوات عدة . فبدأ الحملة على سن الذين حدد عملهم بثان ساعات وكانوا مضطرين إلى الحصول على قدر من التعليم . وحسب علم الأجناس الرأسمالى ينتهى عهد الطفولة فى العاشرة أو الحادية عشرة وكلما اقترب موعد تنفيذ القانون



وهو عام سنة ١٨٣٦ زاد هياج أرباب الصناعة وحاولوا إدخال الرعب في قلب الحكومة إلى حد أنها اقترحت سنة ١٨٣٥ خفض سن الطفولة من ١٣ الى ١٢ سنة. ولكن الضغط الخارجى كان قوياً فخانت مجلس العموم الشجاعة وأنى أن يلقي بالأطفال دون الثالثة عشرة. تحت عجلة رأس المال فيشتغلون أكثر من ٨ ساعات. وبذا أصبح قانون سنة ١٨٣٣ نافذاً وظل دون تغيير حتى سنة ١٨٤٤.

وخلال السنوات العشر التي نظم فيها القانون العمل في المصانع نجد تقارير المفتشين مليئة بالشكاوى من حيث استحالة تنفيذ القانون. إذ لما كان قانون سنة ١٨٣٣ يترك لسادة رأس المال الحرية خلال الخمسة عشر ساعة (٥/٣٠ صباحاً — ٨/٣٠ مساءً) أن يجعلوا الحدث أو الطفل يبدأ، يتوقف عن، يستأنف، ينهى الساعات الاثني عشرة أو الثمانية في أى لحظة يشاؤون، كما سمح لهم أن يخصصوا للأفراد أوقات مختلفة لتناول الغذاء. فإن هؤلاء السادة اكتشفوا طريقة التناوب وبها لا تغير خيول العمل هذه في محطات ثابتة، بل يعاد تجهيزها على الدوام من محاط متغيرة. ولن نقف هنا لتأمل جمال هذا النظام إذ سنعود إليه فيما بعد. ولكن الواضح لأول وهلة أن هذا النظام ألغى قانون المصانع كله لا روحاً تحسب بل نصاً كذلك. اذ كيف يستطيع مفتشو المصنع أن ينفذوا وقت العمل المحدود والوقت المعين للغذاء في ظل نظام معقد يقتضى امسك دفاتر كل طفل أو حدث؟ ولهذا عادت المساوىء الهمجية من جديد فى كثير من المصانع وقد شكوا المفتشون حين قابلوا وزير الداخلية (١٨٤٤) من استحالة القيام بأى اشراف فى ظل نظام التناوب الحديث (١). وفى الوقت نفسه كانت الظروف قد أخذت فى التغيير إذ أصبح مشروع الساعات العشر شعار الاقتصادى للعمال كما كان العهد، شعارهم السياسى وأرسل نفر من أرباب الصناعات ممن كانوا يديرون مصانعهم حسب قانون سنة ١٨٣٣ يشكون الى مجلس العموم من المنافسة غير الشريفة التى يلقونها من اخوانهم الذى مكنتهم وقاحتهم أو ظروفهم المحلية الملائمة من خرق القانون. وفضلاً عن هذا فقد أخذ ممثلو أصحاب الصناعات والزعماء السياسيون يغيرون موقفهم ولهجتهم إزاء الطبقة العاملة لأنهم كانوا فى حاجة الى تأييدها فى الحملة لإلغاء قوانين الغلال ووعدا أفرادها لامضاعفة حجم رغيغ الخبز بحسب بل وتقرير قانون الساعات العشر فى العصر الذهبى الذى سيتلو حرية التجارة (٢). أما التورى الذين هُددت أقدس مصالحهم وهى

(١) تقارير مفتشى المصانع ٣١ أكتوبر ١٨٤٩ ص ٦.

(٢) شرحه ٣١ أكتوبر ١٨٤٨ ص ٩٨.

إيجار أرضهم فقد أرقوا وأرعدوا في غضب عليه طابع العطف الإنساني ضد الأساليب الدنيئة<sup>(١)</sup> التي يتبعها خصومهم .

هذا هو منشأ قانون المصانع الاضافى الصادر فى ٧ يونية سنة ١٨٤٤ والذى نفذ فى العاشر من سبتمبر ، وهو يحمى طائفة جديدة من العمال وهى النساء من تزايد أعمارهن عن ١٨ إذ جعان كالأحداث وحدد يومهن باثني عشرة ساعة وحرم العمل الليلي بالنسبة إليهن . الخ . وهكذا ألقى التشريع نفسه مضطراً لأول مرة أن يبسط رقابته بطريقة مباشرة ورسمية على عمل الأفراد البالغين . وقد جاء فى تقرير المصانع لسنة ١٨٤٤ - ٤٥ ولم تصل إلينا أمثلة عن أسف النساء للتدخل فى حقوقهن<sup>(٢)</sup> . وقد خفض عمل الأطفال دون سن ١٣ إلى ٦ ساعات ، وإلى ٧ ساعات يومياً فى حالات معينة<sup>(٣)</sup> ولكى يمكن التخلص من مساوىء نظام التناوب قرر القانون القاعدة الآتية : تحسب ساعات العمل للأطفال والأحداث من الوقت الذى يبدأ فيه الطفل أو الحدث العمل فى الصباح ، ومثال ذلك : إذا كان ( ا ) يبدأ ٨ صباحاً ، ( ب ) فى العاشرة فبرغم هذا يجب انتهاء عمل الاثنين فى نفس الساعة . وتقرر تنظيم الوقت بواسطة ساعة عمومية ولتكن ساعة أقرب محطة للسكة الحديدية وعلى أساسها تضبط ساعة المصنع . ويجب طبع قائمة لبيان ساعات ابتداء العمل وانتهائه ومواعيد تناول الطعام . والأطفال الذين يبدأون العمل قبل الساعة ١٢ ظهراً لايجوز تشغيلهم ثانية بعد الواحدة وبذا تكون نوبة بعد الظهر من أطفال غيرهم . ومن حيث ١٢ ساعة المقررة للطعام يجب أن تكون ساعة منها قبل الساعة الثالثة مساءً وفى نفس الفترة من اليوم ، ولا يجوز تشغيل طفل أو حدث أكثر من ٥ ساعات قبل الساعة الواحدة دون منحه ٣٠ دقيقة على الأقل للأكل ، كما لايجوز استخدام طفل أو حدث ( خلال فترات تناول الطعام ) فى حجرات العمل .

لم تكن هذه التفاصيل الدقيقة ذات الطابع العسكرى فى تنظيمها لأوقات العمل والزاحة وليدة فكرة طرأت على ذهن البرلمان ، ولكنها فى الواقع تطورت تدريجاً من الظروف

(١) يستخدم ليونارد هورنر هذا التعبير فى تقاريره الرسمية ( تقارير مفتشى المصانع ، ٣١ أكتوبر ١٨٥٩

ص ١٧ )

(٢) تقارير الخ ، ٣٠ سبتمبر ١٨٤٤ ص ١٥

(٣) سمح لقانون باستخدام الأطفال عشر ساعات مرة واحدة إذا لم يشتغلوا كل يوم ولا يجب أن يحدث هذا

إلا فى أيام غير متلاحقة . وعلى العموم ظلت هذه المادة غير نافذة المفعول .

المحيطة بصفتها قوانين طبيعية للأسلوب الحديث في الإنتاج ، وتكونها والاعتراف الرسمي بها نتيجة صراع طويل . وأول النتائج التي ترتبت عليها أن خضع عمل البالغين لنفس القيود نظراً إلى أنه في معظم عمليات الإنتاج لاغنى عن تعاون الأطفال والأحداث والنساء . وعلى العموم ساد قانون الإثنين عشرة ساعة ( خلال الفترة ١٨٤٤ — ٤٧ ) في كافة فروع الصناعة الخاضعة لقانون المعنف .

ولم يسمح أرباب الصناعة لهذا ، التقدم ، أن يأخذ مجراه دون القيام « بعمل رجعي » من جانبهم فحاولوا بحسن العموم على خفض الحد الأدنى لسن الأطفال الذين هم موضع الاستغلال من ٩ إلى ٨ سنوات ، وذلك ليضمّنوا مورداً إضافياً من أطفال المصانع للراشمالين الذين يرون ذلك حقاً لهم طبقاً للقوانين السارية والإنسانية (١) .

إن السنوات ١٨٤٦ — ٤٧ فاصلة في التاريخ الاقتصادي بانجلترا ففيها الغيت قوانين الغلال والرسم على القطن والموانئ الأولية الأخرى ، ونودي بأن حرية التجارة هي النجم الذي يهتدى رجال التشريع ، وبعبارة أخرى خيل للناس أن هذه الفترة ايدان بحلول العصر الذهبي . ومن جهة أخرى فهم هذه السنوات وصلت الحركة التعاهدية والاضطراب بشأن العشر ساعات حددهما الاقصى ، ووجدوا نصيراً لها في التورى المتلففين على الثار . واستطاع قانون العشر ساعات أن يمر خلال البرلمان رغم معارضة أنصار حرية التجارة وعلى رأسهم بريت وكوبن .

وقد قرر القانون الجديد الصادر في ٧ يونية سنة ١٨٤٧ أنه اعتباراً من أول يولية يخفض يوم العمل بصفة مبدئية إلى إحدى عشرة ساعة بالنسبة إلى الأحداث ( من ١٣ إلى ١٨ سنة ) وجميع الأناث ، ولكن ابتداء من أول مايو سنة ١٨٤٨ يحدد يوم العمل بصفة نهائية بعشر ساعات . أما من النواحي الأخرى فقد عدل القانون أو أكمل القوانين الصادرة في عامي ١٨٣٣ ، ١٨٤٤ .

بدأ رأس المال حملة افتتاحية لعودة تنفيذ المشروع في أول مايو سنة ١٨٤٨ واعتمد على العمال أنفسهم لهدم عملهم تحت الستار الكاذب بأن التجارب صقلتهم وعلمتهم . وقد أحسن رأس المال اختيار الوقت بسبب الضيق الذي دام أكثر من عامين على أثر الأزمة العنيفة التي شاهدها البلاد ( ١٨٤٦ - ٤٧ ) وتأثر بها عمال المصانع كثيراً بسبب تعطل بعضها والتجماع البعض الآخر إلى تفليل إنتاجها . ولما كان كثير من العمال في حالة سيئة وكثيرون منهم في حالة دين فلا ريب أنهم يفضلون الاشتغال أكثر من الحد المقرر قانوناً حتى يتسنى لهم (١) ، نظراً لضعف ساعات عملهم بسبب استخدام عدد أكبر ( من الأطفال ) رؤى إن في الامكان

مواجهة الطلب المتزايد عن طريق العدد الاضافى من الاعمال الذين اعمارهم بين الثامنة والتاسعة — شرحه ص ١٣ .

التعويض عن خسائرهم، وسداد ديونهم، وتخليص أثاثهم من الرهن، أو شراء ملابس جديدة لأنفسهم ولأسراتهم<sup>(١)</sup>. وحاول أرباب الصناعات زيادة أثر هذه الظروف السيئة فخفضوا الأجور بمقدار ١٠٪ بحجة أنهم يستهلون عهد حرية التجارة، وتلا ذلك خفض آخر بمعدل ٨٪. لما خفض اليوم إلى ١١ ساعة، وخفض ثالث ضعف هذا المقدار لما نفذ قانون العشر ساعات. وعلى ذلك حينما سمحت الظروف حدث خفض في الأجور قدره ٢٥٪<sup>(٢)</sup>. وفي ظل هذه الأحوال الملائمة بدأت حركة العمال نحو إلغاء قانون سنة ١٨٢٧ ولم يدخر القائمون بالحركة وسيلة إلا استخدموها فلجأوا إلى الكذب والرشوة والوعيد. ولكن كان ذلك كله عبثاً. فحينما يختص بالالتماسات الست التي حمل فيها العمال على الشكوى من «الظلم الذي يوقعه بهم القانون»، حينما استجوب رافعو الالتماس شفويّاً صرحوا أنهم أرغموا على التوقيع وقالوا «إنهم يشعرون بظلم واقع عليهم ولكن ليس سببه القانون»<sup>(٣)</sup>. وإذا كان رجال الصناعة قد أخفقوا في حمل العمال على أن يتكلموا بلسانهم. فأنهم رفعوا الصوت عالياً في الصحافة والبرلمان باسم الدفاع عن العمال، وحملوا على مفتشى المصانع وشبهوهم برسول الثورة الذين كان المؤتمر الوطني يبعث بهم أثناء الثورة الفرنسية، وقالوا إنهم يضجون دون شفقة بعمال المصانع البؤساء على مذبذب الأوهام الإنسانية. وقد أخفقت هذه المناورة كذلك إذ قام المفتش ليونارد هورنر ومرؤوسه باستجواب كثير من الشهود بمصانع لانكشير وصرح ٧٠٪ برضاهم عن العشر ساعات وحيد عدد قليل نظام الإحدى عشرة ساعة أما الراغبون في العمل ١٢ ساعة فأقلية لا تستحق الذكر<sup>(٤)</sup>.

ومن المناورات أيضاً حمل البالغين من الذكور على العمل ١٢ — ١٥ ساعة ثم يتخذ من ذلك دليلاً على ما ترغب فيه الطبقة العاملة في قرارة نفسها. وهنا تقدم هورنر نفسه يسجل

(١) تقارير مفتشى المصانع، ٢١ أكتوبر ١٨٤٨ ص ١٦

(٢) وورأت أن الرجال الذين كانوا يحصلون على ١٠ شلنات في الأسبوع يخضع منهم ثلث بنسبة ١٠٪، ثلث ونصف الشلن من الثلثات متسع فبأقية بسبب الخفض في الوقت. بدأ يبلغ الخضم ثلثين ونصف شلن، وبرغم هذا قال كثيرون منهم إنهم يفعلون العمل ١٠ ساعات، — شرحه

(٣) برغم أن وقعت عليه (أى الالتماس) فقد دلت إذ ذاك إني اشترك في أمر خاطئ؟ إذن ولماذا اشترك فيه؟ لأنى لو رفضت لتعرضت للطرده. ومن هنا يظهر أن هذا الشخص الذى وقع الالتماس أحسن بأنه «موضع الاضطهاد» ولكن لم يكن الاضطهاد من بجانب قانون المصانع تماماً (التقارير الخ ٣١ أكتوبر ١٨٤٨ ص ١٠٢

(٤) شرحه ص ١٧ — فى منطقة مستر هورنر استجوب ١٠٢٧٠ من العمال الذكور البالغين يعملون ١٨١ مصنفاً. وتوجد شهادتهم فى الملحق المضاف إلى تقارير المصانع عن نصف العام المنتهى فى ١ أكتوبر ١٨٤٨ والشهادة لها قيمتها فى نواح أخرى كثيرة خلاف الناحية التى تعيننا الآن.

ما سمعه من العمال حيث قال معظم من يشتغلون أكثر من الوقت المقرر بأجر لإنهم يفضلون العمل ١٠ ساعات بأجر أقل ولكن لم يكن في وسعهم الاختيار، ولأن الكثير منهم متعطل بحيث أنهم إذا رفضوا العمل هذه المدة الطويلة أسرع غيرهم بالعمل مكانهم (١).

بهذا أخذت حملة رأس المال إخفاقاً يدعو إلى الأسى ونفذ قانون العشر ساعات اعتباراً من أول مايو ١٨٤٨، ولكن في الوقت ذاته تحطمت مهزلة الحركة التعاهدية Chartist movement بين زعمائها وحل هيئاتها الأمر الذي زعزع ثقة الطبقة العاملة بالانجلترا في قوتها. أعقب ذلك ثورة يونية في باريس ثم إخمادها بالدم وهنا نجد في انجلترا - وغيرها من دول القارة - تحالفاً جمع شمال مختلف شيع الطبقات الحاكمة من اللوردات والرأسماليين، وذئاب البورصة وأصحاب المتاجر الصغيرة وأنصار الحماية وأتباع حرية التجارة، والحكومة والمعارضة، والتساوسة وذوي التفكير الحر، والمومسات والراهبات - كل هؤلاء اجتمعوا تحت شعار واحد هو العمل على إنقاذ الملكية والدين والأسرة والمجتمع، وأصبح العمال موضع الريب والضغط، ورفع رجال الصناعة علم الثورة لا على قانون العشر ساعات وحده بل وعلى التشريعات كلها الصادرة منذ سنة ١٨٣٣ والتي حاولت تقييد حريتهم، في استغلال قوة العمل. لقد كان ذلك صورة مصغرة لثورة أريد بها إرجاع عهد العبودية ولم يدخر أصحاب رؤوس الأموال جهداً إلا إذا كان في ذلك أساس مجلودهم.

ولكي نفهم الحوادث التالية يجب أن نذكر أن قوانين المصانع الصادرة في سنوات ١٨٣٣، ١٨٤٤، ١٨٤٧ كانت كلها نافذة من حيث أن الواحد منها لم يعدل الآخر، وإن أياً منها لم يحدد يوم العمل للعامل البالغ الذي تزيد سنه عن الثامنة عشرة، وأنه منذ سنة ١٨٣٣ ظلت الخمس عشرة ساعة من ٢/٥ صباحاً حتى ٨/٣ مساء اليوم القانوني، والذي في نطاقه طبق نظام الاثنى عشرة ساعة ثم العشر ساعات بالنسبة إلى الأحداث والنساء. وقد بدأ أرباب الصناعات بطرد عدد بلغ النصف أحياناً من الأيدي العاملة من الأحداث والنساء ثم أعادوا العمل الليلي للذكور البالغين، قائلين إن قانون العشر ساعات لا يدع لهم سيلاً آخر (٢). أما خطوطهم الثانية فكانت بصدد الأوقات القانونية المحددة لتناول الغذاء. ولنتسمع إلى ما يقوله

(١) تقارير الخ ٣١ أكتوبر ١٨٤٨، والأدلة التي جمعها ليونارد هورنر شخصياً تحت هذا العنوان تجدها في الأرقام التالية ٦٩، ٧٠، ٧١، ٩٢، ٩٣، والأدلة التي جمعها المفتش المساعد الموجودة في الأرقام ٥١، ٥٢، ٥٣، ٥٤، ٥٥، ٥٦، ٥٧، ٥٨، ٥٩، ٦٠، ٦١، ٦٢، ٦٣، ٦٤، ٦٥، ٦٦، ٦٧، ٦٨، ٦٩، ٧٠، ٧١، ٧٢، ٧٣، ٧٤، ٧٥، ٧٦، ٧٧، ٧٨، ٧٩، ٨٠، ٨١، ٨٢، ٨٣، ٨٤، ٨٥، ٨٦، ٨٧، ٨٨، ٨٩، ٩٠، ٩١، ٩٢، ٩٣، ٩٤، ٩٥، ٩٦، ٩٧، ٩٨، ٩٩، ١٠٠، ١٠١، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٧، ١٠٨، ١٠٩، ١١٠، ١١١، ١١٢، ١١٣، ١١٤، ١١٥، ١١٦، ١١٧، ١١٨، ١١٩، ١٢٠، ١٢١، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٦، ١٢٧، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٠، ١٣١، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٠، ١٤١، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٧، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٠، ١٥١، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٧، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٠، ١٦١، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٣٩٥، ١٣٩٦، ١٣٩٧، ١٣٩٨، ١٣٩٩، ١٤٠٠، ١٤٠١، ١٤٠٢، ١٤٠٣، ١

مفتشو المصانع . ومنذ تقييد ساعات العمل العشر يقول أصحاب المصانع إنه بفرض أن ساعات العمل تمتد من ٩ صباحاً إلى ٧ مساءً فانهم يطبقون نصوص القوانين بالسماح بساعة قبل التاسعة صباحاً وبتنصف ساعة بعد الساعة مساءً (الأكلات) . وفي بعض الحالات يسمحون الآن بساعة أو نصف ساعة للغداء مع إصرارهم في الوقت نفسه على أنهم غير مقيدين بالسماح بهذا الوقت خلال يوم العمل بالمصنع ، (٢) وقد قال أرباب الصناعات إن كل ما فعله القانون الصادر سنة ١٨٤٤ إنما هو السماح للعمال بالأكل والشرب قبل حضورهم إلى المصنع وبعد مغادرته أي في بيوتهم . ولماذا لا يتناولون غداًهم قبل التاسعة صباحاً ! ولكن محامى التاج حكوا بأن المواعيد المقررة للأكلات يجب أن تكون خلال ساعات العمل ، وأنه ليس مما يتفق مع القانون أن يشتغل الإنسان ١٠ ساعات متواصلة من ٩ صباحاً إلى ٧ مساءً بدون أية فترة راحة (٣) . وإزاء هذا خطأ رأس المال خطوة جديدة تتفق مع حرفية قانون سنة ١٨٤٤ . من المعلوم أن هذا القانون حرم على الأطفال الذين يشتغلون في الصباح أن يعملوا بعد الواحدة بعد الظهر ، ولكنه لم ينظم عمل الست ساعات ونصف بالنسبة للأطفال الذين يبدأ وقت عملهم ظهراً أو بعد ذلك . وعلى هذا فما لا يتعارض مع القانون أن تجعل الأطفال الذين في سن الثامنة إذا بدأوا ظهراً أن يشتغلوا من ١٢ إلى ١ ومن ٢ إلى ٤ ومن ٥ إلى ٨/٣٠ ومجموع ذلك كله الست ساعات ونصف القانونية . وهناك سبيل خير من هذا لأنه يجعل عملهم يتفق مع عمل الذكور البالغين ، وذلك بأن تجعل هؤلاء الأطفال يبدأون العمل في الثانية بعد الظهر ويواصلونه حتى الثامنة والنصف . وهذه الطريقة سائدة الآن في إنجلترا بسبب رغبة أصحاب المصانع في بقاء آلاتهم قائمة بعملها أكثر من ١٠ ساعات يومياً ، وفي تشغيل الأطفال مع الذكور البالغين بعد انتهاء عمل الأحداث والنساء حتى الثامنة والنصف (٤) . وقد اعترض العمال ومفتشو المصانع مستندين إلى أسباب صحية وأدوية ولكن تمسك رأس المال بحرفية القانون . ودلت الإحصائيات المقدمة إلى مجلس العموم في ٢٦ يولية ١٨٥٠ على خضوع ٣٧٤٢ طفلاً في ٢٥٧ مصنعاً لهذه الطريقة . لم يكتب رأس المال بهذا (١) ، بل كشف أن قانون ١٨٤٤ لم يسمح بخمس ساعات من العمل في الصباح إلا مع منح فترة للطعام قدرها ٣٠ دقيقة على الأقل ولكنه لم يتعرض لعمل فترة بعد الظهر ولهذا جعل الرأسماليون أطفال الثامنة يشتغلون من الساعة ٢ حتى ٨/٣٠ مساءً دون أن يأكلوا شيئاً . هذا التمسك (على طريقة شيلوك حين

(١) شرحه ٣٠ أبريل ١٨٤٨ ص ٤٧ (٢) شرحه ٣١ أكتوبر ١٨٤٨ ص ١٣٠

(٣) شرحه ٣١ أكتوبر ١٨٤٨ ص ١٤٢ (٤) شرحه ٣١ أكتوبر ١٨٥٠ ص ٥ - ٦

قال : نعم ، القلب هكذا ينصر العقد<sup>(١)</sup> بحرفية القانون أدى بعد ذلك إلى الثورة على ما قرره . هذا القانون بتعدد عمل ، الأحداث والنساء ، ولعلنا نذكر أن الغرض الأساسي من القانون . كان القضاء على ، طريقة التناوب الباطلة ، وهنا صرح رجال الصناعة للمفتشين بعزمهم على إعادة الطريقة القديمة وعلى مسئوليتهم<sup>(٢)</sup> لأنهم إنما يفعلون ذلك لصالح العمال المخدوعين وحتى يتسنى لهؤلاء الحصول على أجور أكبر ، ولأن هذه هي الوسيلة التي تمكن بريطانيا العظمى من الإحتفاظ بتفوقها الصناعي في ظل قانون العشر ساعات<sup>(٣)</sup> وقالوا كذلك ، قد تكون هناك صعاب في كشف المخالفات التي ترتكب في ظل نظام التناوب ولكن ما أهمية ذلك ؟ بل تعامل المصنعة الصناعية لهذه البلاد على أنها مسألة ثانوية وذلك كي نوفر بعض المشقة على المفتشين ومرؤوسهم ،<sup>(٤)</sup> غير أن المحاولات لم تجد نفعاً بطبيعة الحال إذ لجأ المفتشون إلى المحاكم . وأخيراً انتهت التماسات رجال الصناعة على وزير الداخلية سير جورج غراي حتى أنه أرسل نشرة دورية يوصي المفتشين بعدم مقاضاة أصحاب المصانع لتنقض نصوص القانون أو تشغيل الأحداث بالتناوب ، وذلك في الحالات التي لم يشتغل هؤلاء فيها أكثر من الوقت القانوني . وهنا أباح المفتش ج . ستيوارت نظام التناوب باسكتلندة خلال الخمس عشرة ساعة وهي يرم العمل بالمصانع . أما المفتشون الإنجليز فأعلنوا أن ليس لوزير الداخلية ان يصدر مثل هذه الأوامر لوقف مفعول القوانين وواصلوا إجراءاتهم القانونية ضد هذه الثورة . الرامية إلى تدمير نظام الاستعباد .

ولكن ما فائدة ذلك إذا كانت المحاكم نفسها المكونة من أعيان البلاد تبرىء الرأسمالين ! وانضرب مثلاً لذلك . عرض اسكرنج وهو أحد غزالي القطن في شركة كرشاو ، لين وشركاهم على مفتش الجهة خطة لإدخال نظام المناوبات في مصنعهم ولكن المفتش أبي الموافقة . وبعد

(١) مهما كان الشكل الذي يبدو به رأس المال نائياً أو غير نام فإن طبيعته واحدة . فقبل أن تنشب الحرب الأهلية الأمريكية برود وجيز استطاع ملاك العبيد أن يفرضوا في منطقة نيوركينكو قانوناً بمنعضاه بعد العامل الذي اشترى الرأسمال دونه على العمل ، مالا ، لهذا الأخير . وقد سادت وجهة نظر عائلة بين اشرف روما قديماً لأن المال الذين كانوا يقدمونه للدين من طبقة العامة كان يتحول عن طريق وسائل العيش إلى لحم ودم الدينين . وعلى ذلك كان هذا اللحم والدم ، ، حلالاً لهم ، ، وإن دقة وصحة نظرية Linguet وهي ان الاشراف كانوا يقيمون الولائم من وقت لآخر عبر لحم مدبهم يكن ارتب يترك موضعاً للناشئة كما هو الشأن بالذبة إلى نظرية دومر Dummer عن النساء الرياى عند المسيحيين

(٢) انظر مثلا خطاب اشرف العظرف على الانسانية إلى ليونارد هورنر . . . تقارير الخ ابريل ١٨٤٨ ص ٤٤

(٣) شرحه ص ١٣٤

(٤) شرحه ص ١١٠

أشهر قلائد قدم غزال آخر يدعى روبنسون للمحاكمة لإدخال النظام الذي وضعه اسكريج .  
وجلس أربعة من قضاة السلام من بينهم ثلاثة من عزالي القطن وعلى رأسهم اسكريج ،  
وصدر الحكم ببراءة روبنسون . وهنا اعتمد اسكريج على الحكم الذي أصدره وأدخل نظامه  
الذي سبق أن اقترحه (١) . ولا ريب أن تكوين المحكمة بهذا الشكل فيه افتئات على القانون (٢)  
ولهذا يرى المنتشر هول ضرورة علاج هذه المهازل القضائية إما بتغيير القانون أو بإستاد  
تطبيقه الى محكمة أخرى تتفق قراراتها معه (٣) .

صرح محامو التاج أن تفسير أرباب الأعمال للقانون تفسير سخيف ، ولكن هذا لم يثن  
الآخرين عن عملهم . ولهذا ذكر ليونارد هورنز في تقريره أنه لا يرى فائدة في مقاضاة المخالفين  
بعد أن قدم سبعة منهم لم ينصره القضاء إلا في حالة واحدة ، ويقول إن القسم الذي أريد به  
توحيد ساعات العمل غير نافذ في منطقة ( لانكشير ) . وهو ومعه وسوه لا يملكون من  
الوسائل ما يمكنهم من التيقن انه في ظل نظام المناوبات لا يشتغل الأحداث والنساء أكثر من  
عشر ساعات يومياً ، ويرى أنه بوجه عام يمكن القول بأن المصنع يشتغل ١٣١ ساعة من السادسة  
صباحاً حتى السابعة والنصف مساء ، بل قد يصل ذلك في بعض الحالات إلى ١٥ ساعة  
(أى ١٥ صباحاً الى ٨ مساءً) (٤) . وفي ديسمبر سنة ١٨٤٨ كانت لدى هورنز قائمة من ٦٥  
من أصحاب المصانع ٢٩٠ من المشرفين على العمال وكلهم صرخوا بالإجماع باستحالة أى  
نظام من الرقابة أن يحول دون الإرهاق الشديد مع وجود طريقة المناوبات (٥) . فنفس  
الأحداث ينقلون من غرفة الغزل إلى غرفة النسيج تارة ، وتارة أخرى خلال ١٥ ساعة من  
مصنع إلى آخر (٦) . ومن هنا تبدو استحالة مراقبة نظام يعد تحت ستار المناوبات وسيلة لنقل  
الأيدي العاملة وساعات العمل وإثراحة للأفراد خلال اليوم بحيث لا تكون هناك جماعة من  
العمال تشتغل سوياً في نفس المكان وفي نفس الوقت (٧) .

وتصف الصحافة المحترمة هذه الأساليب بأنها نماذج لما يستطيع مستوى معقول من

(١) تقارير الخ ٣٠ ابريل ١٨٤٩ ص ٢١ - ٢٢ والاطلاع على امثلة مشابهة انظر شرحه ص ٤ - ٥

(٢) حسب القانون المعروف باسم قانون مصانع سير جون هوبواوس تقرر ان كل صاحب مصنع لغزل القطن  
او للنسيج أو رائد مثل هذا الشخص أو ابنه أو اخوه ، يمنعون من القيام بوظيفة قاضي السلم في التحقيقات المتصلة  
بقانون المصانع .

(٣) التقارير الخ ٣٠ ابريل ١٨٤٩ ص ٢٢ (٤) شرحه ص ٥

(٥) شرحه ٣١ اكتوبر ص ٦ (٦) شرحه ٣٠ ابريل ص ٧١

(٧) شرحه ٣١ اكتوبر ١٨٤٨ ص ٩٥



العناية والظام أن يؤديه من نتائج ، ولننظر الى أحد هذه الأساليب . فأحيانا يتسم عمال المصنع الى ١٢-١٤ درجة يغير أفراد كل درجة مركزهم ودورهم . فخلال الساعات الخمس عشرة تجرد رأس المسال يجر العامل الى الداخل لمدة ٣٠ دقيقة ثم لساعة ثم يدفعه خارجاً ليعيده الى داخل المصنع ويكرر هذه العمليات دون أن تضعف قبضته على العامل . فالعمال هنا كالممثلين الذين يظهر الواحد منهم في عدة أدوار ، وكما أن الممثل ملك للمسرح أثناء الرواية فكذلك العامل ملك المصنع خلال الخمس عشرة ساعة وذلك دون حساب وقت الذهاب والإياب . وهذه الأساليب يعمل الرأسمالي على بقاء آلاته عاملة من ١٢ الى ١٥ ساعة دون زيادة عدد العمال ، وعلى العامل أن يتلصع طعامه في أي فترة . ولقد قال رجال الصناعة أثناء حركة المطالبة بيوم العشر ساعات إن العمال يطالبون بأجر ١٢ ساعة مقابل عمل ١٠ ساعات . أما الآن فقد عكسوا الآية فهم (رجال الصناعة) يدفعون أجر ١٠ ساعات مقابل عمل ١٢ أو ١٥ ساعة (١) . وهذه هي الطريقة التي يفسر بها الرأسماليون قانون العشر ساعات !

هؤلاء هم أنصار حرية التجارة الذين أفهموا العمال أثناء الحركة المعادية لقوانين القمح أنه في حالة تقرير سياسة حرية التجارة ورخص الاستيراد وبسبب مزايا الصناعة الإنجليزية فإن عمل ١٠ ساعات كاف ليدير الثراء على الرأسماليين (٢) . ولكن ثورة رأس المال توجت بالنصر حين صدر قرار في القضية المرفوعة في ٨ فبراير سنة ١٨٥٠ بأنه ولو أن رجال الصناعة تصرفوا فعلاً بما يخالف قانون ١٨٤٤ إلا أن ذلك القانون نفسه يضم كلمات تجعله عديم المعنى . وهذا القرار الغني قانون العشر ساعات (٣) وتشجع الكثيرين على اتباع نظام المناوبة للأحداث والنساء بعد أن منعهم الخوف من قبل (٤) .

(١) انظر التقارير الخ ٣٠ ابريل ١٨٤٩ ص ٦ ، وكذلك شرح مفصل . نظام التوبات ، كتيبه مفتشاً المصانع هول وسوندرز (التقارير الخ ٢١ اكتوبر ١٨٤٨) . وانظر كذلك الاتهام المرفوع الى الملكة من رجال الدين في آشتون والحمامات المجاورة لها في ربيع سنة ١٨٤٩ ضد نظام التوبات .

(٢) انظر مثلاً :

The Factory Question and The Ten Hours Bill by R. H. Greg. 1837  
Neue Rheinische Zeitung في مجلة Die englisch Zehnstunden-bill

التي يترجمها كارل ماركس ، ابريل ١٨٥٠ ص ١٣ وقد كشفت نفس هذه المحكمة القضائية العليا ، أثناء الحرب الأهلية الأمريكية الغرض اللغوي الذي عكس معنى القانون ضد تسليح أصحاب السفن الذين يعملون لحسابهم .

(ويعتبر ان تقرأ هذه العبارة سفن القرصان) .

(٤) التقارير الخ ٣٠ ابريل ١٨٥٠

ولكن هذا الفوز الظاهري أعقبته هزيمة في الحال . فقد كانت مقاومة العمال حتى ذلك التاريخ سلبية وإن لم تكن صلبة ، ولكنهم الآن احتجوا في لا نكشير ويوركشير في اجتماعات عقدوها قائمين إن قانون العشر ساعات - تلك الخدعة البرلمانية - لا وجود له . وقد حذر بعض المفتشين الحكومة من أن العداة قد وصل إلى درجة من العنف يصعب تصديقها . وتذمر بعض أرباب الأعمال أنفسهم « إذ نظراً للتناقض بين أحكام القضاة تسود حالة شاذة مليئة بالفوضى . ففي يوركشير قانون وفي لا نكشير قانون آخر ، بل تختلف القوانين في جهات المنطقة الواحدة ولو كانت متجاورة . وبينما يستطيع أرباب الصناعة بالمدن أن يتجنبوا القانون لا يجد زملائهم في الريف العمال اللازمين لنظام الدورات والمناوبة الخ .

إن الحق الأول لرأس المال هو التساوى بين أربابه في استغلال قوة العمل . وإزاء هذا أصدر البرلمان قانون المصانع الإضافي ( ٥ أغسطس سنة ١٨٥٠ ) بقصد التوفيق بين العمال وأصحاب الأعمال . فرفع يوم العمل بالنسبة إلى الأحداث والنساء من ١٠ ساعات إلى ١٠ ساعة خلال الأيام الخمس الأولى من الأسبوع ، وخفض إلى ٧ ساعات يوم السبت ويستمر يوم العمل من ٦ صباحاً إلى ٦ مساءً مع اعطاء ١١ ساعة على الأقل لتناول الطعام على فترات واحدة للجميع وحسب شروط قانون سنة ١٨٤٤ . وبهذا قضى نهائياً على نظام التناوب (٢) أما عن عمل الأطفال فقد ظل قانون سنة ١٨٤٤ نافذاً .

هناك طائفة من أصحاب الأعمال نالت لنفسها ، كما فعلت من قبل ، حقوقاً على أطفال الطبقة العاملة ، وهذه هي فئة المشغخين بصناعة الحرير . ففي سنة ١٨٣٣ صرخوا مهددين « بأن حرمانهم من حرية استخدام الأطفال من أي سن لمدة ١٠ ساعات في اليوم ، معناه إغلاق مصانعهم (٣) إذ سيكون من المستحيل عليهم شراء العدد الكافي من العمال ممن تزيد أعمارهم عن ١٣ سنة ، وقد نجحوا في انتزاع هذا الامتياز . وقد أبانت التجارب أن حجبتهم كانت أكلوية متعمدة (٤) . ولكنها لم تحل بينهم وبين غزل الحرير عشر ساعات في اليوم من دماء أطفال صغار كانوا يضطرون إلى وضعهم على كراسي ليتمكنهم أداء أعمالهم (٥) . حقيقة سلهم قانون

(١) في الشتاء يمكن ان يعمل من ٧ صباحاً حتى ٧ مساءً .

(٢) كان قانون ١٨٥٠ محاولة توفيق بمقتضاها يتنازل المستخدمون عن المنفعة التي يجنونها من قانون العشر ساعات مقابل الميزة المترتبة على فترة متجانسة لا يتواءم عمل اولئك الذين عملهم مقيد، التقارير إلى آخره .

٣٠ أبريل ١٨٥٢ ص ٢٤ .

(٣) التقارير إلى ٣٠ سبتمبر ١٨٤٤ ص ١٣

(٤) شرحه

(٥) شرحه

سنة ١٨٤٤ حرية تشغيل الأطفال دون الحادية عشرة أكثر من ٩ ساعات ، ولكنه منحهم من جهة أخرى امتياز تشغيل الأطفال بين ١١ ، ١٣ سنة عشر ساعات يومياً ، والغاء التعليم الذى صار إجبارياً بالنسبة الى جميع أطفال المصانع . وقد كان العذر في هذه المرة دقة الصنعة بما يتطلبه خفة في اللمس وهذا لا يمكن إدراكه الا بالحاق الأطفال بالمصانع في سن مبكر (١) . وهكذا كان الأطفال يقتلون من أجل دقة أصابعهم كما تذبح الماشية في جنوب روسيا من أجل جلودها وشحومها ، وأخيراً في سنة ١٨٥٠ قصر هذا الامتياز على جدل وقتل الحرير ، ولكن رأس المال نال مقابل ذلك رفع وقت العمل بالنسبة لمن هم بين ١١ ، ١٣ إلى  $\frac{1}{4}$  ساعة بحجة أن العمل في مصانع الحرير أخف منه في مصانع الأنواع الأخرى من النسيج وأقل ضرراً بالصحة (٢) . وقد أثبتت التحقيقات الرسمية فيما بعد تقيض ذلك ، إذ أن متوسط الوفيات مرتفع جداً في مناطق صناعة الحرير ، وهو بين النساء أعلى منه حتى في مناطق صناعة القطن بلانكشير (٣) ، ولا يزال الشر قائماً حتى اليوم برغم تكرر الاحتجاجات من جانب

(٢) التقارير الخ ٣١ أكتوبر ١٨٦١ ص ٢٦

(١) شرحه ص ٢٠

(٣) المصدر المشار اليه ص ٢٧ : وعلى العموم حدث تحمين ملحوظ في الحالة الجنائية لذلك القرب من الطبقة العاملة الذى أصبح خاصاً لمفعول قانون المصانع ، ويشهد بذلك الشهود الطيرون جميعاً ، كما أن ملاحظتي في فترات مختلفة أفنعتني أن الأمر كذلك . برغم هذا ، وبغض النظر عن فداحة وفيات الأطفال في المناطق التى يسود فيها عمل المصانع ، فان تقارير الدكتور جرينهاو الرسمية تظهر سوء حال هذه المناطق من الناحية الصحية اذا ما عقدنا الموازنة بينها ، والمناطق الزراعية حيث الحالة الصحية فيها عادية . . لاحظ الجدول التالى المقتبس من تقريره في عام ١٨٦١

| نوع المهنة<br>الفسائية | نسبة الأناث<br>في الصناعات | معدل الوفيات من<br>التهاب الرئمة في كل<br>١٠٠,٠٠٠ | اسم الجهة              | النسبة المئوية للدكتور<br>البالغين المشتغلين<br>في الصناعات      |  |
|------------------------|----------------------------|---|------------------------|--|--|
|                        |                            |   |                        | معدل الوفاة من الالتهاب<br>الرئوى في كل<br>١٠٠,٠٠٠ من<br>الدكتور | معدل الوفاة من الالتهاب<br>الرئوى في كل<br>١٠٠,٠٠٠ من<br>الدكتور |
| القطن                  | ١٨                         | ٦٤٤   | ويجان                  | ٥٩٨  | ١٤٤٩   |
| القطن                  | ٢٤٠٩                       | ٧٣٤   | بلاكبيرن               | ٧٠٨  | ٤٢٠٦   |
| الصوف                  | ٢٠٠٤                       | ٥٦٤   | هاليفكس                | ٥٤٧  | ٣٧٠٣   |
| الصوف                  | ٣٠                         | ٦٠٣   | برادفورد               | ٦١١  | ٤١٤٩   |
| الحرير                 | ٢٦                         | ٨٠٤   | ماكليسفيلد             | ٦٩١  | ٣١   |
| الحرير                 | ١٧٠٢                       | ٨٦٥   | ليك                    | ٥٨٨  | ١٤٤٩   |
| الفخار                 | ١٩٠٣                       | ٦٦٥   | ستوك اون ترنت          | ٧٢١  | ٣٦٠٦   |
| المخار                 | ١٣٠٩                       | ٧٢٧   | ولستانتين              | ٧٢٦  | ٣٠٠٤   |
| —                      | —                          | ٣٤٠   | ثمانى جهات زراعية صحية | ٣٠٥  | —  |

مفتشى المصانع كل ٦ أشهر<sup>(١)</sup>. لقد غير قانون سنة ١٨٥٠ وقت الساعات إلى ١٥ من ٦ صباحاً حتى ٨/٣ مساءً إلى ١٢ ساعة من ٦ صباحاً حتى ٦ مساءً بالنسبة للأحداث والنساء فقط، ولكنه لم يؤثر في الأطفال الذين يمكن تشغيلهم دائماً قبل تلك المواعيد بنصف ساعة وبعدها بساعتين ونصف بشرط ألا يزيد مجموع ساعات العمل لهم عن ٦ ½ . وأثناء مناقشة المشروع قدم المفتشون إلى البرلمان إحصائيات لتوضيح المساواة المترتبة على هذا الشدود، ولكن بدون جدوى إذا كانت الفكرة المستترة أنه في سنوات الرخاء يمد يوم العمل للبالغين إلى ١٥ ساعة بمساعدة الأطفال. ولكن أثبتت تجارب السنوات الثلاث التالية أن مثل هذه المحاولة لا بد أن تخفق إزاء معارضة العمال البالغين<sup>(٢)</sup>، ولهذا صدر قانون سنة ١٨٥٣ محرماً تشغيل الأطفال قبل الأحداث والنساء صباحاً وبعدهم مساءً. ومنذ ذلك التاريخ نظم قانون ١٨٥٠ يوم العمل لجميع العمال في فروع الصناعة الداخلة في دائرة سلطانه<sup>(٣)</sup>، وقد انقضى نصف قرن منذ صدور أول قانون للمصانع<sup>(٤)</sup>. وقد تخطى تشريع المصانع نطاقه الأصلي في قانون المطابع (١٨٤٥) ويبدو في سطورهِ استياء رأس المال من هذا الإسراف، فهو يحدد يوم العمل للأطفال فيما بين ٨، ١٣ وللنساء إلى ١٦ ساعة فيما بين ٦ صباحاً، ١٠ مساءً بدون أي فترات قانونية لتناول الغداء،

---

(١) يعلم كل واحد منا كيف كان، أنصار حرية التجارة الانجليز غير راغبين في إلغاء الضريبة الجمركية للحماية على الحرير المصنوع. ولكن عدم وجود الحماية للأطفال الانجليز الذين يعملون في المصانع يحقق غايتهم بدلاً من الحماية ضد الواردات من فرنسا.

(٢) التقارير الخ ٣٠ أبريل ١٨٥٣ ص ٣١ -

(٣) في عامي ١٨٥٩، ١٨٦٠ حيث بلغت الصناعة القطنية بانجلترا أوجها حاراً، بعض أرباب المصانع أن يفروا عمالهم على الرضاء باطالة يوم العمل وذلك بأن لوحوا لهم بأجور عالية عن الوقت الذي يعملونه علاوة على المقرر. فرد البرلمانون وملاحظو الآلات قائلين، ولتحدثكم بوضوح. ان حياتنا عبء واقع علينا وبيننا نعمل في المعامل يومين تقريباً أكثر مما يعمل الآخرون في البلاد، فاننا نشعر أننا أشبه بالعبيد في الأرض وأننا نساعد على بقاء نظام ضار بأنفسنا والأجيال المقبلة... وإلا لترسل هذه المذكرة بكل احترام معلنين أننا سنشتغل ٦٠ ساعة فقط في الأسبوع ولا أكثر من هذا أو من السادسة إلى السادسة مع إعطائنا ساعة ونصف للراحة، وذلك من بعد نغلة عيد الميلاد ورأس السنة... . التقارير الخ ٣٠ أبريل ١٨٦٠ ص ٣٠ -

(٤) أما فيما يختص بأسلوب هذا القانون مما هيأ الفرصة لخرقه فعليك أن ترجع ان Factory

Regulations Act. (١٨٥٩ أغسطس) Leonard Horner's Suggestions for Amending the Factory Acts to enable the Inspectors to prevent Illegal Working now become very Prevalent .

وهو يسمح بتشغيل الذكور فوق سن ١٣ ليلاً ونهاراً<sup>(١)</sup>، وهذا القانون سفسطة برلمانية<sup>(٢)</sup> ومع ذلك فقد انتصر المبدأ في تلك الصناعات الكبرى التي هي أبرز ما أنتجه الأسلوب الحديث في الإنتاج، وقد كان تقدمها السريع إلى جانب ارتفاع مستوى العمال الجماعي والأدنى واضحاً لكل ذي عينين، وحتى أرباب الأعمال الذين انتزعت منهم هذه القيود والتطبيقات تدريجياً خلال نصف قرن من الصراع الداخلي كانوا يشيرون إلى التناقض مع حالة الصناعات التي لازال الاستغلال فيها حراً<sup>(٣)</sup> والآن نجد دعاة الاقتصاد السياسي يعلنون أنهم أول من أدرك ضرورة تعيين يوم عمل قانوني وأن هذا كشف جديد تميز به علمهم<sup>(٤)</sup>. ومن السهل أن نفهم أنه منذ أن خضع سادة المصانع لما لا بد منه ضعفت قوة رأس المال على المقاومة تدريجياً، بينما زادت في الوقت نفسه قوة هجوم الطبقة العاملة التي وجدت لها أنصاراً في تلك الطبقات من المجتمع التي لا مصالحة لها مباشرة في الموضوع. وهذا يفسر التقدم منذ سنة ١٨٦٠ إذا قيس بالحالة قبل ذلك.

وفي سنة ١٨٦٠ صارت مصانع الصباغة والتبييض في دائرة قانون سنة ١٨٥٠<sup>(٥)</sup>، ثم

---

(١) حدث حقيقة في منطقة انرافي أن استخدم أطفال من سن الثامنة وما فوقها من الساعة ٦ صباحاً حتى

٩ مساءً خلال النصف الأول من السنة، — التقارير الخ ٣١ أكتوبر ١٨٥٧ ص ٢٩.

(٢) « يتترف الجميع بمشغل قانون مصانع الطباعة وذلك من حيث نصوصه الخاصة بالتعليم والحماية للعمال،»

التقارير الخ ٣١ أكتوبر ١٨٦٢ ص ٥٢.

(٣) راجع مثلاً خطاب E. Potter إلى صحيفة التيمس بتاريخ ٢٤ مارس ١٨٦٣. وقد ذكرته تلك

الصحيفة بثورة أصحاب المصانع ضد مشروع قانون الشرح ساعات.

(٤) راجع المستر و. زومارش وهو المنرف على إصدار Tooke's Historg of Prices ومن

ساهروا فيه — هل من التقدم العلمي أن يقامه الانسان لإزاء الرأي العام تساهلاً بمن عن الجبن ؟

(٥) نص قانون ١٨٦٠ الخاص بمصانع النسيج والتبييض على أنه ابتداء من أول أغسطس ١٨٦١ يكون يوم

العمل بصفة مؤقتة ١٢ ساعة، ثم يخفض إلى ١٠ ساعات بصفة نهائية ابتداء من أول أغسطس سنة ١٨٦٣ على أن تكون المدة ١٠ ساعات في أيام الأربوع، ٧ في أيام العيت. ولكن لما حل عام ١٨٦٢ تكررت المهلة القديمة فالتس أصحاب المصانع من البرلمان أن يسمح لهم باستخدام الأحداث والنساء ١٢ ساعة لمدة سنة أخرى، من مصلحة العمال لأن حد كبير في الأحوال الحالية للتجارة (سنة ١٨٦٣ تميزت بالجماعة القطنية) أن يشتغلوا ١٢ ساعة في اليوم ويحصلوا على الأجور ما استطاعوا ذلك،. وقدم مشروع قانون بهذا المعنى. ولكن صرف النظر عنه بسبب مواقف عمال التبييض في اسكتلند، (تقارير الخ ٣١ أكتوبر ١٨٦٢ ص ١٤ - ١٥). إزاء هذا لرفض للقانون من جانب العمال الذين =

صناعات الدتلا والجوارب سنة ١٨٦١. وعلى أثر التقرير الأول للجنة بصدد تشغيل الأطفال ( ١٨٦٣ ) امتد سلطان القانون إلى صناعة الفخاريات بكافة أنواعها ، وصناعات الكبريت ، والخراطوش ، والسجاجيد ، وأنواع أخرى تدخل تحت عنوان الاعداد النهائي . وفي سنة ١٨٦٣ صدرت قوانين خاصة للتبييض في الهواء الطاق<sup>(١)</sup> وصناعة الخبز وحرمة في حالة الأولى عمل

== ادعى أنه يدافع عن مصالحهم ، إرتدى الرأسماليين ملابس رجال القانون واستنصر أن يكشفوا أن هذا القانون ، شأنه كأي تشريع آخر ، حماية العمل ، قد صاغ في عبارات غامضة قالة للتأويل بحيث جعل في إمكانهم استبعاد بعض صنف العمال (calenderers, Finishers) من نصوصه . وقد تأيد هذا التفسير في المحكمة Court of Common Pleas ( إذ القضاء الانجليزي الخادم الأمين دائماً لرأس المال ) ، وقد شعر العمال بحجة آبل إل حد كبير ... وشكوا من الإرتاق في العمل ، وإبه لما يبدو إلى شديد الأسف ألا تتحقق هذه الية الطيبة من جانب السلطة التشريعية بسبب هذا التعريف الخاطيء ، ( تقرير الخ ٣١ أكتوبر ١٨٦٢ ص ١٨ ) .

(١) استطاع « open — air bleachers » التهرب من قانون ١٨٦٠ بتصريح كاذب بشأن عدم استخدام النساء في العمل الليلي في هذه الصناعة . وقد كشف المفتشون عن هذه الأكدوبة كما قدم العمال الاعتراضات إلى البرلمان الذي تبين أن التبييض يجري في غرف تتراوح درجة حرارتها بين ٥٩٠ ، ١٠٠ فهرنهيت وأن معظم العمل تقوم به البنات . وانتقل من وقت لآخر من غرف التجهيز إلى الهواء الطلق عليه العبارة الدنية وهي ، البريد ، ... ، ١٥ بنت في المواقف ، الحرارة من ٨٠ إلى ٩٠ في حالة الرياضات ، ٥١٠٠ وما فوقها في حالة الأقمشة المعروفة باسم cambrics - ١٢ بنتاً يقمن بالكفي في غرفة مساحتها ١٠ أقدام مربعة . وفي وسطها مرقد مغلق تقف حوله البنات وهو يشع حرارة شديدة يجفف الأقمشة بسرعة - ساعات العمل غير مقيدة فاذا كثر الشغل دام العمل حتى ٩ أو ١٢ ليلا لمدة ليال متتالية ، ( تقارير الخ ٣١ أكتوبر ١٨٦٢ ص ٥٦ ) - ويقول موظف طبي ، لا يسمح بوقت التبريد ، ولكن إذا ارتفعت درجة الحرارة كثيراً أو تلوثت أيدي العمال من المرق سمح لهم بوضع دقات في الهواء الطلق ... إن خبرتي الكبيرة في معالجة أمراض عمال المواقف تضطرني إلى القول بأن الأحوال الصحية هنا دونها في مصنع للغزل ، ( وهذا بخلاف ما قاله رأس المال حين صورها في ألوان زاهية ) وأهم الأمراض بينهم النزلة الشعبية وعدم انتظام المسالك البولية والهستريا بأعنف أشكالها واعتقد أن معظمها راجع بصفة مباشرة أو غير مباشرة إلى الهواء الفاسد الشديد الحرارة في أماكن الحلل وإلى نقص الأكساء الذي يعمى الحال من الجو البارد الرطب في الشتاء حين يذهبون إلى بيوتهم ، ( شرحه ص ٥٦-٥٧ ) . ولاحظ المفتشون ما يأتي يصدد القانون الاضافي الصادر سنة ١٨٦٠ ، ولم يقف فشل القانون عند حد عدم كفايته حماية العمال بل إنه يشمل مادة ... صيغت في ظاهرها بحيث أنه إذا لم يكشف الأفراد وهم يعملون بعد الساعة ٨ مساء فإنه يبدو أن القانون لا يحميهم مطلقاً . وإذا كشف الأمر كان الدليل موضع الريب بحيث يبدو أنزال العقاب بالمدن ، ( شرحه ص ٥٢ ) ، وأيضاً ، لقد فشل هذا كمنون يرمى إلى أغراض خيرية أو تطبيقية مادام يبلغ به الأمر أن يبر النساء والأطفال على العمل ١٤ ساعة في اليوم بدون تناول الطعام ، وربما لمدة ساعات أطول من هذا العدد وذلك دون فرض أي قيود من حيث السن والجنس والعداات الاجتماعية للامرات المتقيمة في المناطق المجاورة لا توجد بها هذه المصانع (التبييض والصباغة) ، ( تقارير الخ ٣٠ أبريل سنة ١٨٦٣ ص ٤٠ .

الأحدث، والنساء ليلاً ( ٨ مساءً — ٦ صباحاً ) وفي الأخيرة استخدام الجبازين الذين يعملون باليومية دون ١٨ فيما بين ٩ مساءً ، ٥ صباحاً . وسنعود فيما بعد إلى الاقتراحات الأخرى التي تقدمت بها اللجنة للقضاء على الحرية التي تتمتع بها كل الفروع الهامة من الصناعة الإنجليزية مع استثناء الزراعة والمناجم ووسائل النقل (١).

## (٧) (تابع) الفصل في سبيل يوم العمل العادي

### رد الفعل الناتج عن قوانين الطوائف الإنجليزية في العهد الأخرى

يذكر القارئ أن إنتاج فائض القيمة أو استخلاص العمل الفائض هو هدف الإنتاج الرأسمالي ولحمته وسداه ، مستقلاً عن أية تغييرات في أسلوب الإنتاج قد تنشأ نتيجة لخضوع العمل لرأس المال : وطبقاً لدراستنا للموضوع حتى الآن لن يذس القارئ كذلك أن العامل المستقل وحده أى العامل الذى يخوله القانون حق إدارة شؤونه هو الذى فى إمكانه بوصفه بائعاً لساعته أن يتعاقد مع الرأسمالى . وعلى ذلك نرى فى عرضنا التاريخى أنه إذا كانت الصناعة الحديثة تلعب دوراً رئيسياً من جهة وكان عمل الأشخاص الصغار من الناحية الجمثانية ومن الوجهة القانونية يلعب دوراً رئيسياً من جهة أخرى ، فهذا لأن الأول كان بالنسبة إلينا مجالاً خاصاً لاستخلاص فائض العمل بينما جرى بالأخير كئمال بوضوح نفس العمالية . وبدون أن نستبق المجرى التالى لبحثنا فى إمكاننا أن نستخلص نقطاً معينة من مجرد العلاقات المتداخلة للحقائق التاريخية التى درسناها .

فأولاً نجد أن رغبة رأس المال الجامحة فى إطالة يوم العمل إلى غير حد معين أشبعت فى الصناعات التى تعرضت للانقلاب بواسطة القوة المائية والبخار والآلات الميكانيكية ، أى فى صناعات غزل ونسج القطن والصوف والكتان التى كانت أول ما خلقت طريقة الإنتاج الحديثة . إن التغييرات فى طريقة الإنتاج المادية وما يصحب ذلك من تغييرات فى العلاقات الاجتماعية القائمة بين المنتجين (٢) . نقول إن هذه التغييرات تؤدى فى أول الأمر إلى تخطى كافة الحدود المعقولة ليوم العمل ، ثم تثير من ناحية مضادة حركة ترمى إلى فرض رقابة اجتماعية

(١) جاشية أضيفت إلى الطبعة الثانية : — حديث رد فعل بند سنة ١٨٦٦ حين كتبت الفقرات السابقة الذكر .

(٢) .. ان سلوك كل من هاتين الطبقتين ( الرأسماليون والعامل ) كان نتيجة للدوقف النسبى الذى وضعت فيه كل

منهما . تقارير الخ ، ٣٦ أكتوبر ١٨٤٨ ص ١١٣ .

غايته تقييد ساعات العمل بالطرق القانونية ، وتنظيم يوم العمل وما يتخلله من فترات الراحة والاستجمام . وخلال النصف الأول من القرن التاسع عشر اتخذت هذه الرقابة شكل تشريع استثنائي بحث<sup>(١)</sup> . وبمجرد أن تحكمت هذه الرقابة في الميادين الأولية التي غلبت فيها الطريقة الجديدة في الانتاج اتضح أن الأمر لم يقف عند حد اقتباس فروع كثيرة أخرى من الانتاج لنظام المصانع ، بل إن الصناعات اليدوية التي سادتها أساليب عتيقة إلى حد كبير أو قليل كصنع الفخار والزجاج الخ ، والحرف اليدوية القديمة كعمل الخبز ، والصناعات المنزلية المتناثرة كعمل المسامير<sup>(٢)</sup> هذه كلها خضعت لسلطان الاستئصال الرأسمالي كما هو الشأن بالنسبة إلى المصانع . وبناء على هذا أخذ هذا التشرع الذي نحن بصدد البحث فيه يطرح عن نفسه تدريجاً صفة القوانين الاستثنائية ، واضطر إلى أن يعان إبراء لزمته أن أي بيت يمارس فيه العمل الصناعي يعد مصنعاً<sup>(٣)</sup> .

ومن جهة ثانية نرى أن تاريخ تنظيم يوم العمل في فروع معينة من الانتاج ، والنضال في تنفيذ التنظيم وهو النضال الناشئ الآن في فروع أخرى ، يبتان بما لا يحتمل الجدل أن العامل المنزول وهو الفرد الذي له الحرية ، في بيع ما يملك من قوة عمل ، عاجز لدرجة اليأس عن مقاومة اعتمادات رأس المال حين يصل الانتاج الرأسمالي مرحلة معينة من النضوج والاستواء . فتقرير يوم عمل عادي عبارة عن حرب أهلية طويلة الأمد مستترة بين الطبقة الرأسمالية والطبقة العاملة . وبما أن هذا الصراع يبدأ في ميدان الصناعة الحديثة لهذا تراه يبدو ظاهراً في مهد تلك الصناعة أي في إنجلترا<sup>(٤)</sup> . فعمال المصانع الانجليز كانوا أول من

---

(١) كانت المدن الخاضعة للتحديد من التي لها اتصال بصناعة المنسوجات بمساعدة قوة البخار أو الماء . وكان لا بد من توفر شرطين لكي تخضع المهنة لهذا التقييد وهما استخدام قوة البخار أو الماء ، وصناعة للياف مخصصة معينة . ، تقارير الخ ٣١ أكتوبر ١٨٦٤ ص ٨ .

(٢) تحتوي أحدث تقارير لجنة تشغيل الأطفال على معلومات قيمة للغاية بصدد الحالة التي عليها هذه الصناعات التي يطلق عليها اسم المنزلية .

(٣) تشمل قوانين الدورة الأخيرة (١٨٦٤) مجموعة متنوعة من المهن تختلف العادات فيها ، كما لم يبد فيها استخدام القوة الآلية شرطاً ضرورياً — كما كان الحال قبلاً — اقيام المصنع بالمعنى القانوني . ، تقارير الخ ٣١ أكتوبر ١٨٦٤ ص ٨ .

(٤) لا تجد أترأ لمثل هذه الحركة في بلجيكا التي تعد لجنة حركة الحرية في القارة ، فحتى في مناجم الفحم والمعادن نجد العمال من كلا الجنسين ومن كافة الأعمال بلنهمهم رأس المال ، بحرية ، تامة لأية فترة من الزمن وفي أي وقت في النهار أو الليل . ومن كل ١٠٠٠ شخص يستخدم هناك تجد ٧٣٣ من الرجال ، ٨٨ من النساء ، ١٣٥ ولداً ، ٢٤ بنتاً هون سن السادسة عشرة . وفي أوران العهر الخ تجد مقابل كل ١٠٠٠ رجل ١٤٩ امرأة ، ٩٨ ولداً ، ٨٥ بنتاً دون سن =



نصب نفسه للدفاع لا عن العمال الإنجليز وحدهم فحسب ، بل عن الطبقة العاملة بوجه عام كما كان أرباب النظريات منهم أول من تحدى نظرية رأس المال<sup>(١)</sup> فيور — فيلسوف نظام المصانع — يحددنا أن من العار الأبدى للطبقة العاملة الإنجليزية أنها نقشت على ألويتها هذه العبارة « عبودية قانون المصانع » بخلاف الرأسماليين الذين جاهدوا في رجولة دفاعاً عن حرية العمل التامة ،<sup>(٢)</sup>.

وتعثرت فرنسا ببط خلف انجلترا ، وكان لا بد من ثورة سنة ١٨٤٨ لحاق قانون الساعات الإثني عشرة الذي هو نسخة ضعيفة من الأصل الإنجليزي<sup>(٣)</sup> ومع هذا فهناك مزايا معينة للطريقة الفرنسية الثورية ، فهي تفرض نفس الحدود على يوم العمل في جميع الورش والمصانع بلا تمييز ، بينما تخضع الهيئة التشريعية في إنجلترا على غير رضاء منها لضغط الظروف وتضل طريقها وسط هذه القرارات والقوانين المتناقضة<sup>(٤)</sup>. ومن جهة أخرى يجعل القانون الفرنسي

---

== السادسة عشرة . أضف إلى هذا أن الأجور التي تدفع لقاء هذا الاستغلال المرط لقوة عمل الأبدان والبالغين منخفضة إلى حد فظيع شائن. والمتوسط اليومي للرجل شلان وثمانية بنسات، وللرأة شلن وثمانية بنسات ، وللصغار شلن وبنسان ونصف البنس . وقابل هذا نجد أن بلجيكا في سنة ١٨٦٣ قد ضاعفت مقدار رقبة صادراتها من الفحم والحديد الخ بنسبة ما كان عليه الحال سنة ١٨٥٠ .

(١) بعد سنة ١٨١٠ بوقت وجيز لم يقف روبرت أون عند حد المطالبة بضرورة تقييد يوم العمل ، بل إنه أدخل في مصنعه في نيرلانارك يوم الساعات العشر . وقد تعرض له هذا للسخرية والضحك على أنه فكرة مثالية شيوعية لا يمكن تحقيقها ، وكذلك وجه نفس الانتقاد لما قام به من أربط تعليم الأطفال بالعمل الاتاجي ، ، وبنجيات العمال التعاونية التي كان هو أول من بعثها إلى الوجود . واليوم صار أول هذه الآراء المائية قانون المصانع ، والثاني أصبح عبارة رسمية في جميع قوانين المصانع ، بينما تستخدم الثالثة أكثر بمعنى الأساليب الرجعية .

(٢) Ure, Philosophie des manufactures (ترجمة فرنسية) باريس ١٨٦٥ المجلد الثاني ص ٢٩٠ ، ٤٠٠ ، ٦٧ ، ٧٧ الخ .

(٣) نقرأ الآتي في تقرير مؤتمر الاحصاء الدولي المنعقد في باريس سنة ١٨٥٥ ، « إن القانون الفرنسي الذي يهصر يوم العمل في المصانع والورش على ١٢ ساعة لا يقصر هذا العمل لى ساعات معدودة وثابتة . انه يقع بأن يعلى عدم جاز استخدام الأدمان فيما بين الخامسة صباحاً والتاسعة مساء . ونتيجة لهذا يستغل بعض أصحاب المصانع هذا الانفعال السرم من جانب الفاتون فيجملون عمالهم على العمل دون توقف إلا في أيام الأحد . لهذا تفرض نجد لديهم بجموعتين من العمال يشغلون بالتناوب بحيث لا يبقى في المصنع في الوقت الواحد من العمال أكثر من ١٢ ساعة ولكن العمل يستمر ليلا ونهاراً . إنهم يقدون إرادة الدنون ولكن ماذا عن الناحية الإنسانية في الأمر ! ، وبغض النظر عن الأثر المدرس على الجهاز الإنساني نتيجة للعمل الليلي ، فإن التقرير يؤكد الإشارة إلى النتائج المدمرة المترتبة على اختلاط البنسرين ليلا في ورش رديئة الاضاءة . »

(٤) « نثبت لا نجد بالجهة التي تدخل في دائرة اختصاصي تاجرأ صغيراً occupier في نفس المكان

مبدأ عاماً مما كسبته انجلترا باسم الأطفال والأحداث والنساء ولم يعتبر حقاً عاماً إلا في الأيام الأخيرة (١) .

أما في الولايات المتحدة الأمريكية فقد كان وجود الرق كمنصر يشوه الجمهورية عاملاً شل إمكان قيام أى نوع مستقل من الحركة العالية . فالعامل الأبيض لا يستطيع التحرر مالم يحصل العامل الأسود على هذا الشيء ذاته . ولكن عندما دق ناقوس نعي الرق نشأت حياة جديدة قوية نشيطة . وقد كان من أولى ثمار الحرب الأهلية أن بدأ الهياج في سبيل يوم ذي ثمانية ساعات — وهى الحركة التى انتقلت من المحيط الاطلسى إلى الهادى ، من نيو انجلند إلى كاليفورنيا ، وأعلن اتحاد العمال القومى المنعقد في بليمور ( ١٦ أغسطس ١٨٦٦ ) ما يأتى :  
« إن الحاجة العظيمة الأولى لتحرير العمل في هذه البلاد من الاسترقاق الرأسمالى هى إصدار قانون ينص على أن يكون يوم العمل العادى في كافة ولايات الاتحاد الأمريكى ثمانية ساعات وإنا لمعتزمون أن نلقى بكل قوتنا حتى تتحقق هذه النتيجة المجيدة. (١) . وفي نفس الوقت قرر مؤتمر جنيف لاتحاد العمال الدولى وبناء على اقتراح المجلس العام ، أن تقييد يوم العمل شرط أولى بدونه تصح كافة المحاولات التالية للتحصين والتحرير عيشاً لا طائل تحته . . . . . ويقترح المؤتمر أن يكون الحد القانونى ليوم العمل ثمانية ساعات» .

— هو في الوقت ذاته مبيض وصياغ يدخل تحت طائلة قانون مصانع البيض والصباغة ، وطباغات تحت طائلة قانون محال الطباعة فيدخل في دترة قانون المصانع ، المستر بيكر في النقاب رايخ ٣ أكتوبر سنة ١٨٦١ . ص ٣٠ . ويبدو أن يسرد نصوص هذه القوانين والاشيا كل الراجعة عنها تراء يقول ومن هنا يظهر أنه لا بد أن يكن من الصعب ضمان تنفيذ تنفيذ هذه القوانين الثلاث التى أصدرها البرلمان حيث يختار هذا الشخص occupier من القانون . . . . . وعلى كل فهناك شيء مضمون بالنسبة إلى المحامين ألا وهو كثرة النضاي .

(٢) وهكذا يجرؤ مفتشو المصانع على القول أخيراً . . . . . وهذه الاعتراضات (من جانب رأس المال على القيود التى يفرضها القانون على يوم ) يجب أن تنهار لزام المبدأ العام عن حقوق العمل . . . . . هناك وقت لا يكون فيه ثمت وجود لحق رب العمل في عمل العال ، ويصبح عمله ملكاً خاصاً به حتى ولو لم يكن في الأمر إرهاب . . . . . الخ  
٣١ أكتوبر ١٨٦٢ ص ٥٤ .

(٣) نضرج نحن عمال دنكيرك أن طول وقت العمل وهو الأمر الذى يتضاه النظام الحالى عظيم جداً . فضلاً عن أنه لا يدع للعامل وتناً للراحة والتطير ، فانه يرديه في حالته من الاستعباد لا يزيد عن الرق إلا قليلاً . . . . . وهذا هو السبب الذى من أجله نقرر أن ثمانية ساعات كافية لتكوين يوم عمل ، ويجب أن يعترف بها القانون ، وهذا هو السبب الذى من أجله ندعو قوة الصحافة لمساعدتنا . . . . . والنذى من أجله نتمسك كل من يرفض تقديم هذه المساعدة  
إلىنا أعداء لاصلاح العمل وحقوق العامل . . . . . Resolution of the Workingmen of Dunkirk . . . . . ولاية نيويورك ١٨٦٦ .

وهكذا نلتقي على جانبي المحيط الأطلسي أن حركة الطبقة العاملة وهي الحركة التي نمت بصفة تلقائية من أحوال الإنتاج تؤيد ماذهب إليه مفتش المصانع ج. ج. سوندرز حيث قال : « لافائدة مطلقا من اتخاذ أى خطوات نحو إصلاح المجتمع بحيث يكون لها أى حظ من النجاح إن لم تقيّد ساعات العمل وينفذ الحد الذي يتقرر تنفيذاً دقيقاً حازماً» (١).

وعليّنا أن نعرّف أن العامل يخرج من عملية الإنتاج في رداء يخالف ما كان عليه حين دخل هذه العملية . فعاملنا هذا دخل السوق بصفته مالك السلعة التي يقال لها « قوة العمل » وهناك يواجه أصحاب سلع أخرى ، فهو إذن مالك سلعة يقف إزاء مالك سلعة أخرى . والعقد الذي بمقتضاه باع قوته على العمل للأسمالى يقرر أنه حر التصرف في ذاته . ولكن إذ يتم العقد يكتشف أنه « ليس عاملاً حراً » وأن الوقت الذي له الحرية أن يبيع خلاله قوة العمل إنما هو الوقت الذي يجبر فيه على بيعها (٢) ، وأن الخلق الذي يمتص دمه لن « تنفك قبضته » مادام هناك عضل أو عصب أو قطرة من الدم يمكن استغلالها (٣) . ولدى يستطيع العمال حماية أنفسهم ضد هذا السوس الذي ينخر في عظامهم يتعين عليهم التعاون ، ويجب عليهم كطبقة قائمة بذاتها أن يعملوا على صدور قانون أو إقامة حاجز اجتماعى قوى يمنع حتى العمال أنفسهم من الدخول في تعاقد حر مع رأس المال حينما يحكم هذا العقد وشروطه عليهم وعلى جنسهم بالموت والاسترقاق (٤) وبدلاً من العبارات الطنانة عن « حقوق الإنسان الثابتة»

(١) التقارير الخ ٣١ أكتوبر ١٨٤٨ ص ١١٢ .

(٢) « قد أثبتت الاجراءات ( أى مناورات رأس المال فيما بين ١٨٤٨ ، ١٨٥٠ ) بالألة التي لا تقبل القرض والقاش خطأ القول بأن العمال ليسوا في حاجة إلى الحماية وإنما قد ينظر إليهم على أنهم أحرار في التصرف في الساعة الوحيدة التي يملكونها ألا وهي عمل أيديهم وعرق جبينهم » ، التقارير الخ ٢٠ أبريل ١٨٥٠ ص ٤٥ - إن المل الحر ( إن صحة هذه النسبية ) حتى في بلد حر يتطلب يد البائون القوية حمايته ، « شرحه ٢١ أكتوبر ١٨٦٤ ص ٣٤ » ، للمباح ، هو ما يقرب من الأرقام .. على العمل ١٤ ساعة في اليوم مع تناول وجبات الطعام أو بدون ذلك ، « شرحه ٣٠ أبريل ١٨٦٣ ص ٤٠ .

(٣) Friedrich Engels, op. cit , p. 5.

(٤) في كافة فروع الصناعة التي تدخل في نطاق قانون العشر ساعات ، « هفتت على الضعف المبكر الذي يصيب العمال الذين كانوا من قبل يشتغلون ساعات طوالاً ، » ، التقارير الخ أكتوبر ١٨٥٩ ص ٤٧ « ولأن رأس المال ( في المصانع ) لا يمكن استخدامه مطلقاً في إدارة الآلات زيادة عن وقت محدود من غير أن يؤدي صحة وأخلاق العمال المستخدمين ، وهم ليسوا في موقف يمكنهم من حماية أنفسهم ، « شرحه ص ٨ .

عليهم أن يطالبوا بعهد أعظم متواضع وهو يوم عمل يحدد مداه القانون ، وهو العهد الذي يوضح في النهاية متى ينتهى الوقت الذى يبدعه العامل وحتى يبدأ وقته هو (١) . ياله من تخيير فى الصورة ! .

---

(١) وثمت نعمة أعظم وهى التميز الذى وضع أخيراً بين وقت العامل الذى هو ملك له وذلك الذى هو ملك لرب العمل . فالعامل يعلم الآن متى ينتهى اوقت الذى يبدعه ، ومتى يبدأ الوقت الذى يخصه ، وهذه تمكنه من تنظيم دقائقه لأغراضه الخاصة ، ، شرحه ص ٥٢ ،، وإذا أُمِيج الدبال شادة لوقتهم نرى أـ قرانين المصانع أـ كيتهم نشاطاً أديباً يوجههم نحو الاستحواذ على السلطة السياسية فيما بعد ،، شرحه ص ٤٧ . وإسخرية مستترة وعبارات تم عن الخذر يشير مفتحوا المصانع إلى أـ قانون النشر ساعات القائم الآن يعمل على تحرير الرأسمالين من بعض وحشيتهم الطبيعة بصفتهم صوراً مجسمة لرأس المال وهيم لهم وقتاً لقدرة قليل من ،، والتثقف ، ، . ففى الأيام السابقة ،، لم يكن لرب العمل وقت لأى شىء سوى الجرى وراء القود ، ولم يكن لدى الخادم وقت لشىء سوى العمل ،، شرحه ص ٤٨ .

## الفصل السابع

### معدل ومقدار فائض القيمة

سننظر في هذا الفصل إلى قيمة قوة العمل على أنها ثابتة، ونقصد بها ذلك الجزء الضروري من يوم العمل لتوالد قوة العمل والإبقاء عليها.

والمفروض أنه إذا عرفنا معدل فائض القيمة عرفنا مقدار فائض القيمة الذي ينتجه عامل فردى للرأسمالي في فترة معلومة. فلو كان العمل الضروري ٦ ساعات في اليوم ويعادل مقداراً من الذهب قدره ٣ شلنات فمعنى هذا أن ٣ شلنات هي قيمة قوة العمل في يوم أو أنها ذلك القدر من رأس المال الذي أنفق في شراء قوة العمل في يوم واحد. وإذا كان معدل فائض القيمة ١٠٠٪/٠. ترتب على هذا أن رأس المال المتغير البالغ ٣ شلنات ينتج فائض قيمة مقداره ٣ شلنات أو أن العامل يقدم ست ساعات يومياً من العمل الفائض.

ورأس المال المتغير هو الصورة النقدية التي تعبر عن القيمة الكلية لكافة قوى العمل التي يستخدمها الرأسمالي في وقت واحد. فقيمتها إذن تساوي متوسط قيمة قوة عمل واحدة مضروبة في عدد قوى العمل التي يستخدمها. ولهذا إذا كانت قيمة قوة العمل ثابتة فإن حجم رأس المال المتغير يتناسب تناسباً طردياً مع عدد العمال الذين يستخدمون في نفس الوقت. فإذا كانت القيمة اليومية لقوة عمل واحدة ٣ شلنات فلا بد من إنفاق رأس مال قدره ١٥ ج (أو ٣٠٠ شلن) لكي يتسنى استغلال ١٠٠ قوة عمل كل يوم، ويجب إنفاق ٣٠٠ × ٣ سه لاستغلال (٥) من قوى العمل في اليوم.

وبنفس الطريقة إذا كان رأس المال المتغير وقدره ٣ شلنات ينتج ٣ شلنات من فائض القيمة كل يوم، تبع هذا أن ٣٠٠ شلن من رأس المال المتغير تنتج ٣٠٠ شلن من القيمة الفائضة كل يوم. وأن رأس المال المتغير البالغ ٥ × ٣ شلن ينتج قيمة فائضة مقدارها ٥ × ٣ شلن كل يوم. وعلى هذا يكون مقدار القيمة الفائضة المنتجة مساوياً لفائض القيمة الذي يغله العامل في يوم العمل مضروباً في عدد العمال. وعلاوة على هذا بما أنه في حالة نبات قيمة قوة العمل يعين معدل فائض القيمة مقدار القيمة الفائضة الذي ينتجه عامل فردى

فإننا نستخلص القانون الأول الآتى : إن مقدار القيمة الفائضة يساوى رأس المال المتغير المبذول مضروباً فى معدل فائض القيمة . وبعبارة أخرى إن هذا المقدار يعينه النسبة المركبة بين عدد قوات العمل التى يستغلها نفس الرأسمالى فى ذات الوقت وبين درجة استغلال كل قوة عمل فردية .

لنفرض أن مقدار فائض القيمة  $s$  ، وفائض القيمة الذى ينتجه العامل الفردى فى يوم متوسط  $s$  ، ورأس المال المتغير الذى أنفق فى شراء قوة عمل واحدة  $f$  والمجموع الكلى لرأس المال المتغير  $w$  ، وقيمة متوسط قوة العمل  $b$  . ودرجة الاستغلال

$$\frac{\text{العمل الفائض}}{\text{العمل الضرورى}} \left( \frac{f}{w} \right)$$

وعدد العمال المستخدمين فى ذات الوقت  $n$  . فهنا نحصل على الآتى : —

$$\left. \begin{aligned} & s \times \frac{f}{w} \\ & n \times \frac{f}{w} \times b \end{aligned} \right\} = s$$

ونحن نفترض فى هذا كله لاثبات قيمة قوة عمل متوسطة فحسب ، بل أن العمال الذين يستخدمهم الرأسمالى هم كذلك من العمال المتوسطين . وهناك حالات استثنائية لايزداد فيها مقدار فائض القيمة المنتج بنسبة الزيادة فى عدد العمال الذين هم موضع الاستغلال ، ولكن هذا يحدث فى حالة عدم بقاء قوة العمل ثابتة .

نستخلص من هذا أنه فى إنتاج مقدار محدود من القيمة الفائضة يمكن تعويض النقص فى أحد العوامل بالزيادة فى الآخر . فإذا نقص رأس المال المتغير وحدثت فى نفس الوقت زيادة متناسبة فى معدل فائض القيمة ، ترتب على ذلك عدم حدوث أى تغيير فى المقدار الكلى لفائض القيمة المنتج . فإذا كان الرأسمالى طبقاً للفروض السالفة الذكر ينفق ٣٠٠ شلن لكي يستغل ١٠٠ عامل يومياً ، وإذا كان معدل فائض القيمة ٠.٥٠ ، إذن كان رأس المال المتغير هذا وقدره ٣٠٠ شلن يغزل فائض قيمة قدره ١٥٠ شلنات أو قدره ١٠٠ × ٣ ساعات عمل . فإذا حدث الآن أن ضاعفنا معدل فائض القيمة بحيث أن يوم العمل لم يعد مكوناً من ٩ ساعات ( ٦ ساعات من العمل الضرورى + ٣ من الفائض ) بل صار ١٢ ( ٦ ساعات من العمل الضرورى + ٦ من الفائض ) بينما نقص فى نفس الوقت رأس المال المتغير بمقدار النصف ( أى صار عدد العمال المستخدمين ٥٠ بدلا من ١٠٠ ) فإن رأس المال المتغير

الذي اعتراه النقص وقدره  $3 \times 50$  شلن = ١٥٠ شلناً يظل يغل رأس مال متغيراً قدره ١٥٠ شلناً أو في هذه الحالة رأس مال متغيراً قدره  $6 \times 50$  ساعات عمل . فالخفض في رأس المال المتغير يمكن بذلك تعويضه بزيادة متناسبة مع مقداره في درجة استغلال قوة العمل ، أو بعبارة أخرى إن النقص في عدد العمال المستخدمين يمكن تعويضه عن طريق إطالة يوم العمل بنفس النسبة . وعلى ذلك ففي حدود معينة يكون عرض العمل الذي يستقله رأس المال مستقلاً عن عرض العمال<sup>(١)</sup> . ومن جهة أخرى فإن هبوطاً في معدل فائض القيمة لا يؤثر في مبلغ القيمة الفائضة المنتجة الاجمالي إذا حدثت في نفس الوقت زيادة مماثلة في حجم رأس المال المتغير أو (بعبارة أخرى) في عدد العمال الذين يستخدمون في وقت واحد .

ومع هذا فهناك حدود لا يمكن تخطيها للتعويض بواسطة الزيادة في معدل القيمة الفائضة عن الخفض في عدد العمال المستخدمين في نفس الوقت أو الخفض في مبلغ رأس المال المتغير . فهما كانت قيمة قوة العمل ، وسواء كان الوقت الذي يجب خلاله بذل قوة العمل للبقاء على العامل عبارة عن ساعتين أو ١٠ ساعات ، فإن القيمة الكلية التي يستطيع عامل أن ينتجها يوماً بعد يوم دائماً أقل من مقدار النعمة الذي يتضمن ٢٤ ساعة عمل ، أي أقل من ١٣ شلن (إذا كان هذا هو التعبير النقدي عن ٢٤ ساعة من وقت العمل المحسوم) . إذا رجعنا إلى فرضنا السابق وهو أن ٦ ساعات عمل أمر لا بد منه كل يوم لإعادة إنتاج قوة العمل أو لاحتلال ما يوازي رأس المال المتغير الذي أنفق في شراء قوة العمل - نقول إنه بناء على هذا الفرض إذا كان لدينا رأس مال متغير قدره ١٥٠٠ شلن يستخدم ٥٠٠ عامل بمعدل قيمة فائضة قدره ١٠٠ / ( ومعنى هذا وجود يوم عمل طوله ١٣ ساعة ) فإن رأس المال المتغير هذا ينتج يوماً بعد يوم قيمة فائضة تبلغ ١٥٠٠ شلن أو  $6 \times 500$  ساعة عمل . ورأس مال قدره ٣٠٠ شلن ويستخدم ١٠٠ عامل يومياً بمعدل قيمة فائض مقداره ٢٠٠ / أو يوم عمل طوله ١٨ ساعة ، ينتج فقط قيمة فائضة مبلغها ٦٠٠ شلن أو  $13 \times 100$  ساعة عمل . فنتيجة القيمي الكلي أي المعادل لرأس المال المنفق مضافاً إليه فائض القيمة لا يمكن أن يصل أبداً مبلغ ١٢٠٠ شلن أو  $24 \times 100$  ساعة عمل . فهناك حد مطلق مفروض على يوم العمل المتوسط ذلك أن الطبيعة تفرض كون هذا اليوم أقل من ٢٤ ساعة . والنتيجة المترتبة على هذا أن هناك

---

(١) يدعي أن الاقتصاديين الدهماء لا يدرون شيئاً عن هذا البانون . فحين يحدث لنا أن سعر سوق العمل

يعينه المرض والطلاب يعتقدون أنهم كشفوا أدارة يستطيعون بفضلها إيتاف حركة العالم لا تحريكه كما فعل أرسطيدس .

حداً مطلقاً للمدى الذى يمكن فيه التعويض عن خفض مبلغ رأس المال المتغير بزيادة معدل فائض القيمة أو ( بعبارة أخرى ) فى المدى الذى يمكن فيه التعويض عن إنقاص عدد العمال المستغلين بزيادة درجة استغلال قوة العمل . وهذا القانون الثانى واضح وضوحاً ذاتياً . ومع هذا فله فائدته فى تفسير ظواهر معينة ناشئة عن ميل لرأس المال دائماً إلى إحداث أقصى خفض ممكن فى عدد العمال المستخدمين أو فى ذلك القدر المتغير من رأس المال الذى ينفق على شراء قوة العمل ؛ وهذا ميل يتعارض مع ذلك الاتجاه الدائم الآخر لرأس المال نحو إنتاج أكبر قدر ممكن من القيمة الفائضة . وبالعكس ، برغم ازدياد عدد قوى العمل وبرغم الزيادة فى حجم رأس المال المتغير ، فإذا لم تكن هذه الزيادة متناسبة مع الهبوط الذى يفترض حدوثه فى معدل فائض القيمة ، هيبط مقدار القيمة الفائضة التى يتم إنتاجها .

وفى امكاننا أن نستلخص قانوناً ثالثاً مما أوردناه بصدد تعيين مقدار فائض القيمة الذى يخلقه معدل فائض القيمة وحجم ما ينفق من رأس المال المتغير . فإذا علمنا معدل فائض القيمة أى درجة استغلال قوة العمل ، وعرفنا قيمة قوة العمل أى حجم وقت العمل الضرورى ، فمن الواضح أنه كلما كبر رأس المال المتغير كبر مقدار الناتج من القيمة ومن فائض القيمة . وإذا عرفنا حد يوم العمل وحد الجزء الضرورى منه فإن مقدار القيمة وفائض القيمة الذى ينتجه رأسمالى فردى يتوقف على كمية العمل التى يدفعها إلى الحركة . ولكن على أساس الفروض المعلومة يتوقف هذا على ما يستغله من كمية قوة العمل أو من عدد العمال ، وعدد العمال يتوقف بدوره على مبلغ ما ينفق من رأس المال المتغير . فإذا كان لدينا معدل معلوم من القيمة الفائضة وقيمة معلومة لقوة العمل ، فإن مقدار فائض القيمة يتناسب تناسباً مباشراً مع مقدار رأس المال المتغير . حسناً ! اننا نعلم أن الرأسمالى يقسم رأس ماله قسمين يتفق أحدهما فى شراء أدوات الإنتاج وهذا هو الجزء الثابت من رأس ماله ، ويتفق جزءاً على شراء قوة العمل الحية وهذا هو القسم المتغير ، وعلى نفس طريقة الإنتاج نجد أنه فى الفروع المختلفة من الصناعة يختلف تقسيم رأس المال الى نسبيته (الثابت والمتغير) وعلاوة على ذلك فى نطاق نفس الفرع من الإنتاج تتغير النسبة بين رأس المال الثابت ورأس المال المتغير تبعاً للتغيرات فى الأساس الفنى ، والرابطة الاجتماعية فى عملية الإنتاج . ومع هذا فهما كانت النسبة بين التسمين الثابت والمتغير وسواء كانت نسبة الأخير إلى الأول عبارة عن ١ : ٣ أو ١ : ١٠ أو ١ : ١٠٠ . س فإن مفعول القانون الذى صغناه لا يتأثر لأنه ، كما يتضح من تحليلنا السابق ، ولو أن قيمة رأس المال الثابت تعود الى الظهور فى قيمة المنتج عموماً فإن قيمة رأس المال الثابت لا تدخل فى المنتج القيمى الذى أنتج حديثاً . بطبيعة الحال يتطلب



١٠٠٠ غزال مقداراً من القطن الخام والمغازل الخ أكبر مما يحتاجه ١٠٠ غزال . ولكن قيمة أدوات الانتاج الاضافية هذه قد تتغير حسبما نشاء ، وقد تزيد أو تنقص أو تظل بلا تغيير ، وقد تكون كبيرة أو صغيرة - ومع هذا فليس لهذا كله أثر على عملية خلق القيمة بواسطة قوى العمل التي تحرك أدوات الانتاج - وبناء على هذا يتخذ القانون الذي ندرسه الشكل التالي : إذا ظلت قيمة العمل ودرجة استغلال قوة العمل ثابتتين فإن مقدارى القيمة وفائض القيمة اللذين تنتجهما مجموعتان مختلفتان من رأس المال يتناسبان تناسباً مباشراً مع أحجام العناصر المتغيرة في هذه المجموعات المختلفة ، وبعبارة أخرى مع مقدار كل عنصر يتحول إلى قوة عمل حية .

وهذا القانون يتعارض مع كافة التجارب القائمة على ظواهر الأشياء . فكل منا يعلم أن غزال القطن الذي يملك مقداراً كبيراً نسبياً من رأس المال الثابت ومقداراً صغيراً نسبياً من رأس المال المتغير لا يحصل من الربح أو فائض القيمة على مبلغ أقل مما يحصل عليه الخباز الذى يوظف مقداراً صغيراً نسبياً من رأس المال الثابت ومقداراً كبيراً نسبياً من رأس المال المتغير . ولكي يتسنى لنا حل هذا التناقض الظاهرى نحتاج إلى عدد كبير من العبارات الوسطى كما هو الشأن بالنسبة إلى الطالب الذى يدرس علم الجبر قبل أن يفهم أن  $\frac{\text{صفر}}{\text{صفر}}$  يمكن أن يمثل حجماً حقيقياً . وبرغم أن الاقتصاديين الكلاسيك لم يصوغوا هذا القانون إلا أن غريزتهم كانت تقنعهم بصدقه لأنه نتيجة لازمة مترتبة على قانون القيمة العام . وقد حاولوا بواسطة عملية عنيفة من التجريد abstraction أن يهربوا من التناقض بين القانون والحقائق الظاهرة ، وسرى فيما بعد كيف تحطم كتاب مدرسة ريكاردو على هذه العقبة الكئود . أما الاقتصاديون الدهماء العاجزون عن التعليم فانهم يقنعون بالظواهر ويتجاهلون القانون الذى ينظمها ويفسرها . وهم يعتقدون (بخلاف سدينوزا) أن الجمل سبب كاف .

إن العمل الذى يحركه مجموع رأس مال فى أى مجتمع من يوم إلى يوم يمكن النظر إليه على أنه يوم عمل كلى . ولنفرض مثلاً وجود مليون عامل وأن متوسط يوم العمل ١٠ ساعات فاذن يكون يوم العمل الاجتماعى الكلى ١٠ ملايين ساعة . فإذا كان طول يوم العمل هذا ثابتاً ( بغض النظر عن كون الحدود المفروضة مرجعها الاعتبارات المسادية أو الاجتماعية ) فإن مقدار فائض القيمة لا يمكن زيادته إلا بواسطة زيادة عدد العمال أى بزيادة الفريق العامل من السكان . وعلى هذا يكون نمو السكان هو الحد الرياضى لإنتاج فائض القيمة بواسطة المجموع الاجتماعى لرأس المال . وبالعكس إذا اعتبرنا حجم السكان ثابتاً فإن الذى يكون هذا

الحد هو إمكان إطالة يوم العدل<sup>(١)</sup>. وسنرى في الفصل التالي أن هذا القانون صحيح فقط بالنسبة إلى ذلك الشكل من القيمة الفائضة الذي درسناه حتى الآن.

علمنا من دراستنا السابقة لإنتاج فائض القيمة أن ليس كل مبلغ من النقود أو القيمة قابلاً للتحويل إلى رأس مال، وأنه قبل إمكان إحداث هذا التحويل لابد من وجود حد أدنى محدود من النقود أو القيمة التبادلية في أيدي المالك الفردي للنقود أو السلع. والحد الأدنى من رأس المال المتغير هو ثمن التكلفة لقوة عمل فردية تستخدم خلال سنة بأكملها يوماً بعد يوم حتى يتسنى الحصول من ذلك على فائض قيمة. فإذا كان هذا العامل نفسه صاحب أدوات الإنتاج التي يشتغل بها، وإذا كان قانعاً بالعيش كعامل، لرأى (وهذا فرض) أن بذل قوة عمل ضرورية خلال ٨ ساعات يومياً يكفي لإعادة إنتاج وسائل عيشه، وعلى ذلك يحتاج فقط إلى أدوات الإنتاج اللازمة لعمل يومى مدى ثمانية ساعات. ولكن الرأسمالى الذى يطلب من العمال ٤ ساعات (فرضاً) من العمل الفائض بالإضافة إلى الثمانية ساعات من العمل الضرورى، يحتاج مبلغاً إضافياً من النقود لشراء أدوات الإنتاج الإضافية. وعلى أساس فروضنا إذا شاء أن يعيش حسب مستوى حياة العامل، وإذا استطاع إشباع مطالبه الأولية فسيكون عليه أن يبدأ باستخدام عاملين لغرض واحد هو الحصول على قدر كاف من القيمة الفائضة يومياً لمواجهة هذا الطلب. فلو كان هذا كل ما فى الأمر، لسكان الهدف الذى يرمى إليه من وراء الإنتاج ضمان معيشته فى حد الكفاف، ولما كانت غايته أية زيادة فى الثروة كما يفترض حين نعالج الإنتاج الرأسمالى. فإذا كان عليه أن يعيش فى صف مستوى العامل العادى وأن يحول من جديد نصف فائض القيمة الذى يحصل عليه إلى رأس مال، لكان لزاماً عليه أن يستخدم ثمانية أمثال الحد الأدنى من وحدات رأس المال المتغير أى يستخدم ثمانية عمال. ويستطيع بالطبع كأى عامل فى المهنة أن يشتغل بيده، ولكنه إذا فعل ذلك لما كان رأسمالياً بالمعنى الحقيقى، ولن يزد عن كونه «رب عمل صغير»، وهو مرحلة وسطى بين العامل والرأسمالى. وعند بلوغ مرحلة معينة من الإنتاج الرأسمالى سيصبح من الضرورى أن يكرس الرأسمالى جميع الوقت الذى يؤدى فيه وظيفته بصفته رأسمالياً (أى الصورة التى يتمثل فيها رأس المال بعبارة أخرى) لامتلاك عمل الغير والسيطرة عليه وبيع منتجات هذا

(١) إن العمل أى الوقت الاقتصادى للجمع عبارة عن جزء معلوم. . . . ولكن ذلك عشر ساعات فى اليوم مليون من الناس أو عشرة ملايين ساعة. . . . وهناك حد لزيادة رأس المال. ويمكن فى فترة معلومة بلوغ هذا الحد فى المدى الفعلى للوقت الاقتصادى المستخدم،، An Essay on the Political Economy of Nations, London, 1821, p.p. 74 and 49.

العمل<sup>(١)</sup>، ولذلك حاولت نقابات المهن في العصور الوسطى بوسائل قهرية أن تمنع تحول رجال النقابة الى رأسمالين، ففرضوا حدوداً ضيقة جداً على عدد العمال الذين يستطيع المعلم الواحد استخدامها. فمالك النقود أو السلع لا يتحول الى رأسمال حقيقي إلا إذا كان الحد الأدنى من المبلغ الذي يقدمه للانتاج يزيد كثيراً على الحد الأعلى المعروف في العصور الوسطى. وهنا كما في العلوم الطبيعية، نرى تأييد القانون الذي كشفه هيغل في كتابه «المنطق»، وهو أنه عند بلوغ درجة معينة تصبح ما كانت تغييرات كمية بحثة تغييرات من حيث الكيف<sup>(٢)</sup>.

إن أدنى مقدار من القيمة يجب على المالك الفردي للنقود أو السلع أن يملكه قبل أن يصير رأسمالياً، يتغير في المراحل المختلفة من تطور الانتاج الرأسمالي، ويتغير عند بلوغ مرحلة معلومة - في فروع مختلفة من الانتاج طبقاً لاختلاف المطالب الفنية الخاصة. فبعض فروع أو مجالى الانتاج الرأسمالي تتطلب حتى في أوائل أيام الانتاج الرأسمالي، حدداً أدنى من رأس المال يزيد عما يوجد في أيدي فرد واحد. وعلى ذلك يحدث أحياناً في مثل هذه الحالات أن تقدم الاعانات من الدولة للأفراد كما حدث بفرنسا أيام كولبير وكما يحدث اليوم في كثير من الولايات الألمانية. وأحياناً يؤدي موقف من هذا النوع إلى تكوين شركات يمنحها القانون احتكاراً في ممارسة بعض فروع الصناعة والتجارة<sup>(٣)</sup> وهذه هي الشركات

---

(١) لا يستطيع الفلاح الاعتماد على عمله، ولو فعل ذلك لكان هو الخاسر. فيجب أن يكون عمله عبارة عن توجيه الاهتمام الى الكل، فعليه أن يراقب الدارس وإلى فقد أجره من التمتع غير المدرس، ويجب ملاحظة الحاصدين الخ، ويجب أن يدور باستمرار حول الأسيجة، وأن يستترق من عدم وجود إهمال وهو الأمر الذي يحدث إذا اكتفى ببقعة واحدة،،.

An Inquiry into the Connexion between the Prices of Provision and the Size of Farms & etc, by a Farmer.

لندن ١٧٧٢ ص ١٢٠ - وهذا المؤلف هام وطريف جداً إذ فيه تدرس طبيعة وتكوين «المزارع الرأسمالي»، أو المزارع التاجر كما يطلق عليه، ولا التجديد الذاتي بخلاف «الفلاح الصغير»، وهو الرجل الذي يقوم في الغالب بانتاج حد الكفاف من العيش، «إن طبقة الرأسمالين يصبح جانب منها في أول الأمر ثم كلها في النهاية مفعاة من ضرورة أداء العمل الدوري»، - Textbook of Lectures on the Political Economy of Nations. - by the Rev. Richard Jones, Hertford, 1852, Lecture III, p. 39,

(٢) إن نظرية الذرة في علم الكيمياء الحديث والذي صاغه لأول مرة لوران وجرماردت بصورة علمية لا يرتكز على قانون خلاف هذا.

(٣) يتحدث مارتن لوتر على أمثال هذه المنشآت باسم «شركات الاحتكار»،.

ذات الامتيازات والتي تعد مقدمة للشركات المساهمة الحديثة .

لن أعرض بالتفصيل لما وقع خلال عملية الإنتاج من التغييرات في العلاقات بين الرأسمالي والعامل الأجير ، ولن أسهب هنا في بيان تطور رأس المال إذ يكفي أن نذكر قليلا من النقط الهامة الرئيسية .

في نطاق عملية الإنتاج حصل رأس المال على السيطرة على العمل ، أى على قوة العمل وهى في حالة العمل ، ومعنى هذا السيطرة على العامل . ويعنى الرأسمالى ، أى الصورة التى يتمثل فيها رأس المال ، بأن يجعل العامل يؤدي عمله على الوجه الأكمل وبنفس القدر المطلوب من حدة العمل .

وأكثر من هذا لقد تحول رأس المال إلى علاقة قاهرة للقمع ترغم العامل على أن يشتغل أكثر مما تتطلب حاجياته الحيوية . فالرأسمالية بصفتها باعثة على النشاط في الغير وممتصة للقيمة الفائضة ومستنزلة لقوة العمل ، تفوق من حيث نشاطها وقسوتها وكفائتها كافة النظم السابقة في الإنتاج ، تلك النظم التي كانت تركز على العمل الإرغامى الشاق .

ونبدأ فنقول إن رأس المال يخضع العمل للأحوال الفنية الموجودة في العصر التاريخي الذي يحدث فيه الغزو ، وهو لايسبب تغييراً سريعاً مباشراً في طريقة الإنتاج . وعلى ذلك فإن إنتاج القيمة الفائضة بالشكل الذي درسناه حتى الآن أى بمجرد إطالة يوم العمل ، يبدو مستقلا عن أى تغيير في طريقة الإنتاج . إن أثره في المخازن العميقة ليس أقل منه في معامل الغزل الحديثة .

حين نتأمل عملية الإنتاج على أنها مجرد عملية عمل ، فإن علاقة العامل بأدوات الإنتاج ليست علاقة بها بصفتها رأس مال ، بل هى علاقة بها بوصفها أدوات ومادة أولية تخدم نشاطه الإنتاجي ذى الهدف المحدود . ففي المدبغة مثلا لاتعدو الجلود التي يدبغها أن تكون المادة التي يقوم بأداء عمله عليها . إنه لايدبغ جلد الرأسمالى ! ولكن يختلف الموقف بمجرد أن نتأمل عملية الإنتاج على أنها أداة لتنمية التوسع الذاتي لرأس المال أى كأداة لخلق فائض القيمة ، إذ الآن تتحول أدوات الإنتاج في لمح البصر إلى أدوات لامتناس عمل الآخرين ، وبدلا من أن يكون العامل هو الذى يستخدم أدوات الإنتاج فإن الأخيرة هى التي تستخدم العامل ، وبدلا من أن يستهلكها بوصفها العناصر المادية لنشاطه الإنتاجي فإنها تستهلكه بوصفه خيرة عملياتها الحيوية ؛ وعملية رأس المال في حياته لاتزيد عن كونها حركته كقيمة تزداد بنفسها . فأفران الصهر ومباني المصنع حين تستريح بالليل وبذلك لاتمتص العمل الحى تصير مجرد خسارة ،

على الرأسمالي . وهذا هو السبب الذي من أجله تدعى أفران الصهر ومباني المصنع أحق في العمل الليلي لقوة العمل . إن مجرد تغير النقود إلى عوامل مادية لعملية الإنتاج وإلى أدوات إنتاج ، يحول الأخيرة إلى شيء ذي حق في عمل وفائض عمل الآخرين . ولأضرب مثلاً آخر لترى منه كيف أن هذه السفسطة الخاصة بالإنتاج الرأسمالي والمميزة له ، وكيف أن هذا انقلب للعلاقة بين العمل الميت والعمل الحى وبين القيمة والقوة التي تخلق القيمة تنعكس في مرآة العقل الرأسمالي . خلال ثورة أصحاب المصانع الإنجليزية فيما بين ١٨٤٨ ، ١٨٥٠ نجد أن رئيس بيت من أقدم وأفضل البيوت قدراً في غرب اسكتلنده وهم السادة كارليل وأولاده وشركاه أصحاب مصنع خيوط الكتان والقطن في بيزلى وهى شركة مضى علي وجودها حوالى قرن وكانت تعمل في سنة ١٧٥٢ وأدارت شؤونها أجيال أربعة من نفس الأسرة — تقول إن رئيس هذا البيت وهو سيد ذكى ، كتب خطاً بآ إلى صحيفة جلا-جود ديلي ميل في (٢٥ أبريل سنة ١٨٤٩) بعنوان « نظام المناوبة » . فقتطف منه ما يدل على البساطة ، ولنبحث الآن ... الشرور الملازمة لقصر العمل بالمصنع على عشر ساعات ... إنها تؤدي إلى أخطر الخسارة بالنسبة إلى آمال صاحب المصنع وأملاكه ، فإذا كان ، ( يحسن أن تقرأها د عماله ) يشتغل ١٢ ساعة قبلاً وحدد له عشر فغنى هذا أن كل ١٢ آلة أو مغزل في منشأته تنقص إلى ١٠ وإذا أراد بيع المصنع لقدرت قيمته على أساس ١٠ بحيث يخضم السدس من قيمة كل معمل في البلاد (١) .

إنك لتجد وجهات النظر الرأسمالية مغروسة في عقل هذا الرجل الذى ظل أسلافه رأسمالين في غرب اسكتلنده أجيالا كثيرة . ففى نظره قيمة أدوات الإنتاج كالمغازل وما إليها عبارة عن صفتها كمرأس مال تمكنها من زيادة قيمتها ذاتها وابتلاع مقدار محدود كل يوم من عمل الآخرين الذى لا مقابل له ، ولهذا يخدع رئيس شركة كارليل وأولاده وشركاؤه فيظن أنه حين يبيع معمله فلن يدفع له قيمة المغازل أى العمل المجسم فيها واللازم لإنتاج مغازل من نفس النوع فحسب بل إنه مضافاً إلى هذا يدفع له ثمن العمل الفائض الذى يساعده يوماً على امتصاصه من عمال بيزلى الأسكتلنديين . وهذا هو السبب الذى من أجله يتخيل أن ثمن بيع ١٢ آلة غزل سيهبط إلى ثمن بيع ١٠ حينما ينقص يوم العمل بمقدار ساعتين !

(١) تقارير مفتشى المصانع ، ٣٠ أبريل ١٨٤٩ ص ٥٩ - ٦٠ . ومفتش المصانع ستوارت الاسكتلندى (ويختلف في هذا الصدد عن مفتشى المصانع الانجليز) والواقع تحت سلطان طرائق التفكير الرأسمالية يلاحظ على هذا الخطاب الذى يورده في تقريره أنه أنفع رسالة قدما أحد أصحاب المصانع التى تشتغل بنظام التناوب إلى زملائه في نفس الصناعة وهو كفيفل بأن يزيل الآراء السببة التى يشعر بها البعض من جراء أى تغيير في ترتيب ساعات العمل ... .

# الباب الرابع

## إنتاج فائض القيمة النسبي

### الفصل العاشر

#### نظرية فائض القيمة النسبي

إن الجزء يوم العمل الذى يتم فيه إنتاج معادل لقيمة ما يبذل خلاله من قوة العمل وهى القيمة التى يدفعها الرأسمالى - نقول إننا عاجلنا ذلك الجزء حتى الآن على أنه حجم ثابت، وهو ثابت حقاً فى ظل ظروف إنتاج معلومة وفى مرحلة اقتصادية معينة من مراحل التطور الاجتماعى . قد يشتغل العامل كل يوم ٢، ٣، ٤، ٦ أو أكثر من الساعات زيادة عن وقت العمل الضرورى هذا . وكان معدل فائض القيمة وطول يوم العمل يتوقفان على مدى هذه الإطالة فبينما ظل وقت العمل الضرورى ثابتاً كان طول يوم العمل على وجه العموم متغيراً . لنفرض يوم عمل نعلم طوله وتقسيمه إلى عمل ضرورى وآخر فائض، وليكن الخط ١ - ح أو ١ - ب - ح يمثل يوم عمل طوله ١٢ ساعة يمثل فيه الجزء ١ ب العمل الضرورى وقدره ١٠ ساعات والجزء ب ح عبارة عن فائض العمل ومداه ساعتان . هنا يتبادر إلى الذهن السؤال عن الكيفية التى يتسنى بواسطتها إنتاج فائض القيمة أى طريقة إطالة فترة فائض العمل بدون إطالة يوم العمل كله ١ ح .

برغم ثبات ١ ح فإن ب ح قابل للامتداد إذ بينما لا يمكن (فرضاً) مداه بعد ح وهى النهاية ليوم العمل ١ ح فإن فى الإمكان مداه فى الاتجاه العكسى أى بإرجاع نقطة ابتدائه ب ناحية ١ . لنفرض أن ب ب فى الخط ١ - ب - ح - ح نصف ب ح ويمثل ساعة عمل واحدة، فتغاية ما حصل فى يوم العمل ١ ح ذى الاثنى عشرة ساعة أننا دفعنا النقطة ب إلى ب ب، وهنا برغم بقاء يوم العمل ثابتاً أى ١٢ ساعة كما كان قبلاً فإنا مددنا ب ح ليصبح ب ب ح وبذا زاد فائض العمل بمقدار النصف أى من ساعتين إلى ثلاث ساعات . ومن

الواضح أن هذا الامتداد مستحيل إلا إذا صحبه خفض في طول فترة العمل الضرورى من ١٠ إلى ٩ ساعات . ومعنى هذا أن الجزء الذى اشتغل فيه العامل لنفسه قد تحول إلى وقت عمل يشتغل فيه لصاحب رأس المال . فكان الذى تغير ليس الطول الكلى ليوم العمل وإنما تقسيمه إلى عمل ضرورى وعمل فائض .

ويتضح من جهة أخرى أنه إذا علمنا طول يوم العمل وقيمة قوة العمل علمنا كذلك طول فترة العمل الفائض . وقيمة قوة العمل تعين مقدار وقت العمل اللازم لإنتاجها من جديد . فلو كانت ٦ بنسب تمثل صورة ساعة عمل واحدة ، وإذا كانت قيمة قوة العمل فى يوم واحد ٥ شلنات ، تعين على العامل أن يشتغل ١٠ ساعات يومياً حتى ينتج بديل القيمة التى يدفعها له الرأسمالى مقابل قوة العمل ، أو بمعنى آخر حتى ينتج المعادل لوسائل العيش الضرورية له كل يوم . فاذا علمنا قيمة ما يحتاج من وسائل العيش أمكن أن نعرف قيمة قوته على العمل (١) . وإذا كانت لدينا قيمة قوته على العمل أمكننا معرفة وقت عمله الضرورى .

والآن يمكن التحقق من مدى فترة فائض العمل بطرح وقت العمل الضرورى من يوم العمل كله . خذ ١٠ ساعات من ١٢ ساعة يتبقى ساعتان . وليس من السهل أن ترى كيف يمكن فى ظل الظروف المعلومة أن نجعل فائض العمل يزيد عن ساعتين . ولا ريب أن الرأسمالى قد يدفع للعامل ٤ شلنات ونصف أو ربما أقل من ذلك بدلا من خمس . ولإعادة إنتاج قيمة ١٠ شلنات تكفى ٩ ساعات عمل ، وحينئذ تخصص من الساعات الإثنى عشرة ثلاث ساعات لفائض العمل بدلا من ساعتين ، ويزداد فائض القيمة من شأن إلى شأن ونصف . ولكن لا سبيل إلى إدراك هذه النتيجة إلا بخفض أجر العامل إلى ما دون قيمة قوته على العمل ، فبالشلنات الأربعة ونصف التى ينتجها فى ٩ ساعات لا يستطيع التسلط إلا

---

(١) يتحدد متوسط الأجر اليومي بما يحتاج إليه العامل ، وكى يعيش ويعمل ويتوالد ، William Petty, Political Anatomy of Ireland, 1672, p. 64. « يتكون ثمن العمل من ثمن الضروريات ... حينئذ ... لا تكفى أجور الرجل العامل ، المناسبة لمركزه وميزاته كعامل ، لالة مثل هذه الأسرة كما هو نصيب الكثيرين منهم ، فانه لا يحصل على الأجر الملائم الصحيح . » J, Vanderlint op. cit., p. 15, « إن العامل المادى الذى لا يملك سرى ذراعيه ووجهه لا يكون لديه شيء حتى يبيع عمله للآخرين ... وفيما يختص بكل نوع من العمل فسا يجب أن يحصل كما يحصل فعلا هو أن أجر العامل محدود بما هو ضرورى حتى يحصل على ما يكفى عيشه ، ،

Turgot, Reflexions, etc., in Daire's edition vol. 1., p. 10.

« إن ثمن ضروريات الحياة عبارة فى الحقيقة عن نفقة إنتاج العمل ، » Malthus, Inquiry into the Nature and Progress of Rent, London, 1815, p. 48, note,

على بـ مقدار وسائل العيش التي كان يتسلط عليها من قبل ، وبذا تتأثر إعادة إنتاج ما يملك من قوة العمل تأثيراً سلباً . في هذه الحالة تمت إطالة فائض العمل عن طريق تجاوزه حدوده العادية ، وحدث توسيع نطاقه بمجرد اغتصاب جانب من ميدان العمل الضروري . ورغم ما لهذا الدور من أهمية في الحركة الفعلية للأجور فاننا نستبعد هنا نظراً لأننا سبق أن فرضنا أن السلع التي نعي بأمرها بما فيها قوة العمل وغيرها تشتري وتباع حسب قيمتها الحقيقية . فاذا كان هذا أحد فروضنا الأولية صار من غير الممكن إنقاص وقت العمل اللازم لإنتاج قوة العمل أو لإعادة إنتاج قيمتها عن طريق خفض الأجور إلى ما دون قيمة قوة العمل ، وإنما يتم ذلك النقص حين تهبط قيمة قوة العمل ذاتها . ففي حالة يوم ذى طول معلوم ينبغي أن تكون إطالة فائض العمل نتيجة تقليل وقت العمل الضروري على أن لا يترتب الأمر الأخير على إطالة فائض العمل . ففي المثال الذي ضربناه ينبغي أن تهبط حقيقة قوة العمل بمقدار العشر إذا أريد خفض وقت العمل الضروري بمقدار العشر أى من ١٠ ساعات إلى تسع حتى يمكن زيادة فائض العمل من ساعتين إلى ثلاث .

مثل هذا الخفض بمقدار العشر في قيمة قوة العمل معناه بدوره أن كمية وسائل العيش التي كان يتم إنتاجها من قبل في عشر ساعات يمكن الآن إنتاجها في تسع ساعات . وهذا الأمر مستحيل إلا إذا حدثت زيادة في إنتاجية العمل . ففي استطاعة صانع الأحذية بأدوات معلومة أن يصنع زوجاً في يوم عمل طوله ١٢ ساعة ، فاذا تعين عليه أن يصنع زوجين في نفس الوقت لزم أن تتضاعف إنتاجية عمله ، وهذه الإنتاجية لا يمكن مضاعفتها دون حدوث تغيير في أدوات العمل أو أساليبه أو كلا الاثنين ، أى لا بد أن انقلاباً قد طرأ على أحوال الإنتاج وطريقته وعملية العمل . فحين نتحدث هنا عن زيادة إنتاجية العمل فاننا نقصد تغييراً في عملية العمل التي يمكن بواسطتها تقليل وقت العمل اللازم في ظل أحوال اجتماعية معلومة لإنتاج سلعة بحيث أن نفس المقدار من القيمة الاستيعالية يتم إنتاجه بقدر أقل من العمل ، أو أن مقداراً أكبر من القيمة الاستيعالية بواسطة نفس العمل (١) وخلال بحثنا إنتاج فائض القيمة فرضنا حتى الآن عدم تغير طريقة الإنتاج ، ولكن اذا كان إنتاج فائض القيمة سيتم بتحويل العمل الضروري إلى عمل فائض فلن يكف رأس المال أن يتحكم في عملية العمل بشكلها

(١) «حين تصل الأساليب إلى حد الاتفاق ومعنى هذا كشف طرق جديدة يمكن بها القيام بالصناعة بواسطة عدد أقل من العمال أو في وقت أقل من ذي قبل ،...» Galiani, op. cit., p. 156. يمكن الاقتصاد في نفقة الإنتاج بتوفير مقدار العمل الذي استخدم للإنتاج» Sismondi, Etudes, etc, vol. 1, p. 22,



التقليدي أو البالي وبمجرد زيادة مدى فترة هذه العملية . فيجب على رأس المال أن يحدث ثورة في الأحوال الفنية والاجتماعية لعملية العمل بل وفي عملية العمل ذاتها قبل إمكان زيادة إنتاجية العمل ، وبهذا فقط يمكن خفض قيمة العمل . وبهذا فقط يمكن تقصير جزء يوم العمل اللازم لإعادة إنتاج هذه القيمة . وإني أطلق عبارة فائض القيمة المطلق على فائض القيمة الناتج عن إطالة يوم العمل . ومن جهة أخرى أطلق فائض القيمة النسبي على فائض القيمة الذي يترتب على خفض وقت العمل الضروري وعلي تغيير مماثل في النسبة بين جزئي يوم العمل .

إذا كانت الزيادة في إنتاجية العمل تهبط بقيمة قوة العمل فيجب أن تقع الزيادة في تلك الفروع من الصناعة التي تعين منتجاتها قيمة قوة العمل - وهي المنتجات التي تكون جزءاً من وسائل العيش العادية أو قادرة على الحلول محل وسائل العيش ذات الاستعمال العادي . ولكن قيمة السلعة تعينها لا كمية العمل التي تكسبها شكلها النهائي لحسب ، ولكن تعينها كذلك كمية العمل التي تتضمنها أدوات الإنتاج . ومثال ذلك أن قيمة الزوج من الأحذية لا يعينها عمل صانع الأحذية فقط بل تعينها كذلك قيمة الجلد والفراء والحيط الخ من الأشياء المستعملة في صنع الحذاء . ولهذا السبب فإن الزيادة في الإنتاجية وما يترتب عليها من رخص المنتجات في تلك الفروع من الصناعة وهي الفروع التي تهيم العناصر المادية من رأس المال الثابت اللازمة لإنتاج ضروريات الحياة - هذا كله يؤدي كذلك إلى خفض قيمة قوة العمل . ومن جهة أخرى لا تتأثر قيمة قوة العمل بالزيادة في الإنتاجية في الفروع التي لا علاقة لها بإنتاج ضروريات الحياة أو إنتاج أدوات إنتاج هذه الضروريات .

وبالطبع لن يسبب ترخيص السلعة خفض قيمة قوة العمل إلا بنسبة مدى الدور الذي تلعبه في إعادة إنتاج قوة العمل . فمثلاً القمصان من ضروريات الحياة ولكن القميص ليس سوى شيء ضروري إلى جانب أشياء كثيرة سواه . فإذا رخصت القمصان فهذا يخفض فقط مقدار ما يتعين على العامل أن ينفقه على القمصان ، ولكن مجموع ضروريات الحياة لا يتكون إلا من سلع مختلفة من منتجات صناعات مختلفة وقيمة كل من هذه السلع تكون دائماً جزءاً من قيمة قوة العمل . هذه القيمة تتناقص مع نقص وقت العمل الضروري لإعادة إنتاجها ، والنقص الكلي عبارة عن مجموع كافة الاقطاعات المختلفة في وقت العمل والتي تحدث في هذه الصناعات المختلفة . والنتيجة العامة تعالج هنا كما لو كانت نتيجة مباشرة وشيئاً عاجلاً في كل حالة خاصة . وبالطبع حين يرخص رأسمالي سلعة كالقمصان مثلاً فلا يستتبع هذا بالضرورة أنه فعل ذلك عامداً أن يخفض قيمة قوة العمل وبالتالي وقت العمل الضروري إلى حد

ممتاسب مع الترخيص . ولكن بقدر ما يؤدي هذا في النهاية إلى هذه النتيجة فهو يساهم في رفع المعدل العام لفائض القيمة (١) . ويجب تمييز الاتجاهات العامة والضرورية لرأس المال عن أشكاله الظاهرية .

ومن المسائل التي تقع خارج نطاق بحثنا الطريقة التي تبدو بها قوانين الانتاج الرأسمالية الثابتة في حركات مجموعات فردية من رأس المال ، والطريقة التي بها تثبت ذاتها كقوانين تعسفية للنافسة وبذا تدخل في شعور الرأسمالي الفردي على هيئة دوافع . ولكن واضح منذ البداية أنه كما أن الحركات الظاهرية للأجسام السماوية لا تصبح مفهومة إلا لدى من يعرف حركاتها الحقيقية التي لا تقدرها حواسنا بطريقة مباشرة فكذلك التحليل العلي للنافسة غير ممكن إدراكه إلا لمن تفهم الطبيعة الداخلية لرأس المال . ومع هذا فليس يحسن فهمنا لإنتاج فائض القيمة النسبي ، وعلى أساس مجرد المعرفة التي حصلنا عليها حتى الآن يجوز لنا إبداء هذه الملاحظات .

إذا كان عمل ساعة واحدة يتجسم في ٦ بنسات فحينئذ تنتج قيمة قدرها ٦ شلنات في يوم عمل طوله ١٢ ساعة . لنفرض أنه مع إنتاجية عمل معلومة تنتج ١٢ سلعة في هذه الساعات الإثني عشرة . وسنفرض أن قيمة أدوات الانتاج التي بليت والمادة الأولية التي استهلكتها الخ هي ٦ بنسات لكل سلعة . في هذه الظروف كل سلعة تساوي شلناً ، ٦ بنسات لقيمة أدوات الانتاج ، ٦ بنسات للقيمة الجديدة التي أضيفت خلال عملية الصنع . ولنفرض الآن أن رأسمالياً قادر على مضاعفة إنتاجية العمل مما يقرب عليه إنتاج ٢٤ سلعة بدلاً من ١٢ في يوم عمل طوله ١٢ ساعة . وإذا تظل قيمة الانتاج لكل سلعة بدون تغيير فإن قيمة كل سلعة ستسقط الآن إلى ٩ بنسات منها ٦ بنسات تمثل قيمة أدوات الانتاج وثلاث بنسات تمثل القيمة الجديدة المضافة في ظل الأحوال الجديدة أثناء عملية الصنع . وبرغم أن إنتاجية العمل ضعفت لا يزال كل يوم عمل يخلق قيمة جديدة مقدارها ٦ بنسات لا أكثر ، ولكن هذه القيمة الجديدة توزع الآن بين ٢٤ سلعة بدلاً من ١٢ سلعة ( كما كان الحال قبلاً ) . وعلى ذلك ينال كل سلعة  $\frac{1}{4}$  فقط من القيمة الجديدة الكلية بدلاً من  $\frac{1}{2}$  أي ٣ بنسات بدلاً من ٦ بنسات أو بعبارة مماثلة حين تحول أدوات الانتاج إلى منتج يضاف في كل سلعة نصف ساعة فقط من وقت

(١) لنفرض أن ... منتجات ... رجل الصناعة تضاعفت عن طريق تحسينات في الآلات ... فإنه يستطيع أن يكسو عماله بنسبة أصغر من الانتاج الكلي ... وبدا يرتفع ربحه . ولكنه لن يتأثر بأي طريقة أخرى ..

العمل بدلا من ساعة كما كان الحال قبلا. فالقيمة الفردية لهذه السلع هي الآن أقل من قيمتها الاجتماعية بمعنى أن كل سلعة تكلف وقت عمل أقل مما يتكلفه النوع المتوسط من بين مجموع السلع المتشابهة الكبير والتي يتم إنتاجها في ظل أحوال اجتماعية متوسطة. فالتكلفة في المتوسط لكل سلعة شلن أى الصورة التي يتجسم فيها ساعتان من العمل الاجتماعي، والتكلفة لكل سلعة من السلع المنتجة في ظل طريقة الإنتاج المتغيرة هي ٩ بنسات فقط أى الصورة التي يتجسم فيها ساعة من العمل فقط. ومع هذا فالقيمة الحقيقية للسلعة ليست قيمتها الفردية وإنما قيمتها الاجتماعية، وتقاس قيمتها لا بوقت العمل الذي كلفته فعلا للنتج في حالة منعزلة قائمة بذاتها ولكن تقاس بوقت العمل اللازم لإنتاجها في ظل أحوال المجتمع العادية. وعلى ذلك إذا كان الرأسمالي الذي يستخدم الطريقة الجديدة يبيع سلعته بقيمتها الاجتماعية وهي شلن فهو يبيعها بما يزيد عن قيمتها الفردية بثلاث بنسات وبذا يحقق فائض قيمة أكثر بمقدار ٣ بنسات ولكن من جهة أخرى يتمثل الآن يوم العمل الذي طوله ١٢ ساعة في ٢٤ سلعة بدلا من ١٢ كما كان الأمر من قبل. فإذا أراد التخلص من المنتج الذي لديه وجب أن يكون الطلب اليومي ضعف ما كان عليه وبعبارة أخرى لزم أن يكون اتساع السوق ضعف ما كان عليه قبلا: وإذا تساوى الأشياء الأخرى لن تستطيع سلعة أن تتسلط على سوق أكبر إلا بخفض ثمنها وعلى ذلك سيباعها بما دون قيمتها الاجتماعية وإن ظل ذلك أعلى من قيمتها الفردية - أى يبيع السلعة الواحدة بعشر بنسات مثلا. بهذا يستمر في اجتناء فائض قيمة أزيد يبلغ في هذه الحالة بنسأ في كل سلعة، وسيحصل على فائض القيمة الزائد هذا سواء كانت سلعته من ضروريات الحياة أم لم تكن، وسواء كانت قيمتها تلعب دوراً في تعيين القيمة العامة لقوة العمل أم لا. ومن هنا، وبغض النظر عن الاعتبار الأخير، يصبح لكل صاحب رأس مال دافع بحمله على بدل أقصى جهده لديه لخفض ثمن سلعة وذلك عن طريق زيادة إنتاجه العمل. وبرغم هذا حتى في هذه الحالة ينشأ ازدياد إنتاج فائض القيمة عن تقليل وقت العمل الضروري وإطالة مماثلة في العمل الفائض (١). ليسكن وقت العمل الضروري ١٠ ساعات وقيمة قوة العمل في يوم ما ه شلنات، فإذا كان فائض العمل ساعتين وفائض القيمة الذي يتم إنتاجه في يوم

(١) ، ولا يتوقف دمج المرء على ما يسيطر عليه من منتج عمل الآخرين ، وإنما يتوقف على سيطرته على العمل ذاته . فإذا استطاع أن يبيع بضائمه بسعر أعلى بينما تظل أجور عماله دون تغيير لا تفاد من ذلك ... وتكفي نسبة أصغر مما ينتج لتحريك ذلك العمل ، ونتيجة لهذا تلبس نسبة أكبر لنفسه ،

شلناً . ولكن صاحبنا الرأسمالى ينتج الآن ٢٤ سلعة ويبيع كل منها بعشر بنسات محققاً بذلك ٢٠ شلناً فى المقدار كله . فيما أن قيمة أدوات الإنتاج ١٢ شلناً فإن  $\frac{1}{2}$  ١٤ من السلع تصلح فقط للحلول محل رأس المال الثابت الذى سبق لإنفاقه ، ويوم العمل ذو الإثني عشرة ساعة يتجسم فى السلع الباقية وهى  $\frac{3}{4}$  ٩ . وبما أن ثمن قوة العمل ٥ شلنات فإن ٦ سلع تمثل وقت العمل الضرورى ،  $\frac{3}{4}$  ٣ تمثل العمل الفائض . ونسبة العمل الضرورى إلى الفائض تصبح الآن ٥ : ٣ بعد أن كانت ٥ : ١ فى متوسط الأحوال الاجتماعية السائدة . ويمكن الوصول إلى هذه النتيجة بطريقة أخرى . إن قيمة منتج يوم ذى ١٢ ساعة ٢٠ شلناً ومن هذا المبلغ ١٢ القيمة أدوات الإنتاج وهى القيمة التى يعاد إنتاجها فى المنتج . وعلى ذلك تبقى ٨ شلنات كالصورة النقدية التى تعبر عن القيمة التى تجسم فيها يوم العمل . وهذا التعبير النقدى أعلى من التعبير النقدى عن العمل الاجتماعى المتوسط الذى من نفس النوع إذ منه ١٢ ساعة تعبر عنها ست شلنات فقط . فالعمل ذو الإنتاجية الاستثنائية يكون أثره كعمل مكثف يخلق فى وقت معلوم أكثر مما ينتج متوسط العمل الاجتماعى الذى من نفس النوع . ومع ذلك لا يزال صاحبنا الرأسمالى يدفع ٥ شلنات قيمة لقوة عمل فى يوم واحد . ولكن بينما كان العامل قبلاً يستغرق ١٠ ساعات لإنتاج هذه القيمة من جديد فهذا لا يكلفه الآن أكثر من  $\frac{1}{2}$  ساعة وبدا ريدت فترة العمل الفائض اليومية بالنسبة له بمقدار  $\frac{1}{2}$  ساعة وارتفع مقدار القيمة الفائضة التى ينتجها من شلن إلى ٣ شلنات . فالرأسمالى الذى يستخدم وسائل الإنتاج المتحسنة يحصل بذلك على قدر من فائض العمل نسبته أعلى مما هى فى حالة سواه من الرأسمالين فى نفس الفرع من الإنتاج ، فهو يعمل بصفة فردية ما يعمل رأس المال بصفة جماعية فى إنتاج فائض القيمة النسبى ، ولكن فائض القيمة الإضافى فى هذا يزول حالما تعمم طريقة الإنتاج الجديدة إذ يندم الفارق فى القيمة بين القيمة الفردية والقيمة الاجتماعية للسلع التى أنتجت رخيصة . إن القانون القائل بأن القيمة تتحدد بوقت العمل وهو القانون الذى حقق سيطرته على الرأسمالى الذى استخدم الطريقة الجديدة فى الإنتاج بأن جعله يبيع سلعه بأقل من قيمتها الاجتماعية — هذا القانون يفرض سلطانه على منافسيه على شكل قانون تحكمى للمنافسة ويرغمهم على اقتباس الطريقة الجديدة فى الإنتاج<sup>(١)</sup> . وعلى ذلك فى النهاية لا يتأثر المعدل العام لفائض القيمة إلا

(١) «إذا كان جارى يفتح كثيراً بجهود أو عمل قليل وبذا يبيع بسعر رخيص فعلى أن يحاول البيع رخيصاً مثله . وبذلك فإن فن أو مهنة أو آلة تودى العمل بعمال أقل عدداً وبالتالي بسعر أرخص تثير فى غيرها نوعاً من الضرورة والرغبة فى التقدم إما باستعمال نفس الفن أو المهنة أو الآلة وإما باختراع شئ شبيه بها بحيث يتساوى الناس —

بالعملية كلها حين تكون الزيادة في إنتاجية العمل ذات مفعول في فروع الإنتاج التي تعنى بإنتاج ضروريات الحياة بحيث أن الزيادة في الانتاجية تؤدي إلى رخص السلع التي تكون عناصر قيمة قوة العمل .

وتتناسب قيمة السلع تناسباً عكسياً مع إنتاجية العمل ، وكذلك الحال بالنسبة إلى قيمة قوة العمل مادامت هذه تعينها قيمة السلع . ومن جهة أخرى يتناسب فائض القيمة النسبي تناسباً مباشراً مع إنتاجية العمل فيزيد بارتفاع الإنتاجية وينقص بانخفاضها . وبفرض ثبات قيمة النقود فإن يوم عمل اجتماعي متوسط ذا ١٢ ساعة ينتج دائماً نفس القيمة وهي ٦ شلنات مهما كانت النسب التي ينقسم إليها هذا المبلغ بين معادل قيمة قوة العمل من جهة وفائض القيمة من جهة أخرى . ولكن إذا ترتب على زيادة الانتاجية هبوط في قيمة العرض اليومي من ضروريات الحياة وبالتالي هبوط قيمة قوة العمل اليومية من ٥ إلى ٣ شلنات ، كانت النتيجة ارتفاع فائض القيمة من شلن إلى ثلاث شلنات . وبينما كانت ١٠ ساعات في ظل الأحوال القديمة لازمة لإعادة إنتاج قيمة العمل فإن ٦ ساعات عمل تكفي لهذا الغرض في ظل الأحوال الجديدة . ونتيجة لهذا تحررت ٤ ساعات عمل يمكن أن تضاف إلى ميدان العمل الفائض . وعلى ذلك فالإنتاج الدائم لرأس المال ، وهو اتجاه نتيجة دافع كامن فيه ، هو زيادة إنتاجية العمل لكي يمكن العمل على رخص السلع وبالتالي رخص العامل (١) .

والقيمة المطلقة للساعة التي ينتجها العامل ليست في حد ذاتها بذات أهمية للرأسمالي إذ النوى الوحيد الذي يهمه فائض القيمة الذي تتضمنه السلعة والذي يحققه عن طريق بيعها . وتحقيق فائض القيمة يتضمن بالضرورة استرداد القيمة التي أنفقت . وإذ يتناسب فائض القيمة النسبي تناسباً

==ولا يستطيع أحدهم أن يبيع السلع بثمن دون مايفعل الغير،

The Advantages of the East Indian Trade to England. London 1720 p. 67.

(١) ، وهما كانت النسبة التي تنقص بها نفقات العامل فان أجره ينقص بنفس النسبة إذا أزيلت في الوقت

ذاته القيود المفروضة على الصناعة ، Considerations concerning Taking off the Bounty

، ومن صالح التجارة أن تكون الغلال وكافة المؤن on Corn exported etc., London. 1752, p. 7.

أرخص ما يمكن ثمناً لأن مايرفع ثمنها يعمل على رفع ثمن العمل كذلك . . . . . ففي جميع البلاد التي لا تكون الصناعة

فيها مقيدة لا بد أن يؤثر ثمن المؤن في ثمن العمل . وهذا ينقص دائماً حينما يزداد رخص ضروريات الحياة شرحة ص ٣

، وتخفيض الأجور بنفسه ازدياد قوة الإنتاج . حقيقة تعمل الآلات على رخص ضروريات الحياة ولكنها تؤدي

كذلك إلى رخص العامل ، A Prize Essay on the Comparative Merits of Competition

and Cooperation, London 1834, p. 27.

مباشراً مع تطور إنتاجية العمل وينمو بازديادها ، وبينما قيمة السلع متناسبة تناسباً عكسياً مع تطور إنتاجية العمل أى تهبط حين تزيد الإنتاجية ، وبقدر ما تكون نفس العملية الواحدة مؤدية إلى رخص السلع وتضخيم ما تنطوي عليه السلع من فائض قيمة — نقول إن هذا جميعه يجعلنا ندرك السبب الذى من أجله يجاهد صاحب رأس المال ( الذى لا يعنيه سوى إنتاج القيم التبادلية ) فى سبيل خفض القيم التبادلية للسلع ، ونستطيع أن نفسر التناقض وأن نحل اللغز الذى اعتاد كويناي أحد مؤسسى الاقتصاد السياسى أن يضيق خصومه بتفسيره لهم . لقد كان اللغز بالنسبة إليهم بما لا يمكن حله ، وقد كتب يقول : وهم متفقون على أنه كلما زاد القصد فى نفقات صنع المنتجات الصناعية والأعمال الكثرية الكلفة المتصلة به ، كان مثل هذا الاقتصاد مصدر ربح لأنه يسبب خفض ثمن المنتجات . (على شرط ألا يكون هذا التوفير ضاراً بالإنتاج) . ولكنهم يعتقدون أن إنتاج الثروة التى هى نتيجة لعمل الأيدى العاملة ، ينحصر فى زيادة القيمة التبادلية لمنتجاتهم (١) .

لهذا فالمحاولات التى ترمى إلى توفير العمل عن طريق زيادة إنتاجيته (٢) لا تهدف فى ظل الإنتاج الرأسمالى إلى خفض طول يوم العمل وإنما الغرض الوحيد منها خفض مقدار وقت العمل الضرورى الذى يستخدم فى إنتاج قدر محدود من السلع . ومع أن العامل الآن — بفضل زيادة إنتاجية عمله — ينتج فى ساعة واحدة مقداراً من السلع يعادل عشرة أمثال ما كان ينتجه من قبل ، أو بعبارة أخرى ينتج نوعاً واحداً من السلع فى يوم واحد كان يحتاج إليه من قبل ، إلا أنه لا يزال عليه أن يشتغل ١٢ ساعة فى اليوم وينتج ١٢٠٠ سلعة مقابل ١٢٠ من قبل . وربما يكون يوم العمل بالنسبة إليه قد تعرض للزيادة بحيث أصبح يعمل

---

Dialogues sur le commerce et les travaux des artisans, (١)

Daire's edition, Paris, 1846, pp, 185—189.

J. N. Bidaut « هؤلاء المضاربون المقتصدون فى عمل العمال وذلك حين يتعين عليهم أن يدفعوا مقابله (٢)

Du monopole qui s'établit dans les arts industriels et le commerce, Paris 1828 p. 13  
Dugald Stewart, «

Lectures on Political Economy, in works, edited by Sir William Hamilton

Edinburgh, 1855, vol. III, p. 318 « وتنحصر مصالحهم ( أى الرأسماليين ) فى أن تكون القوى

الإنتاجية لمن يستخدمونهم من العمال أعظم ما يمكن . واهتمامهم موجه ومركز بصفة خاصة نحو تنمية تلك القوة ،

R. Jones, op. cit., Lecture III.

الآن ١٤ ساعة وينتج ١٤٠٠ سلعة وهكذا . هذا هو السبب الذي من أجله تطالع كتابات الاقتصاديين من أمثال ماك كولوخ ويوروسينيور فققرأ في صحيفة أن على العامل أن يقر بالفضل لرأس المال الذي زاد من إنتاجيته ، وتجد في الصحيفة الأخرى أن على العامل الإفصاح عن هذا الشكر بالعمل من الآن فصاعداً ١٥ ساعة في اليوم بدلا من ١٠ ساعات ! إن تنمية إنتاجية العمل ترمى في ظل الإنتاج الرأسمالي إلى إنقاص ذلك الجزء من يوم العمل والذي يتعين فيه على العامل أن يشتغل لنفسه وذلك لكي يطيل جزء اليوم الذي يستطيع أن يعمل خلاله للرأسمالي بلا مقابل أو جزاء . أما كيف يمكن أن تتحقق هذه النتيجة بوسائل أخرى خلاف ترخيص السلع فهو الأمر الذي سنكشف عنه الغطاء بفحص الوسائل الخاصة بإنتاج فائض القيمة النسبي .

## النصل الحادى عم

### التعاون

يبدأ الإنتاج الرأسمالى حينما تستخدم مجموعة مفردة من رأس المال عدداً كبيراً من العمال فى وقت واحد لمتابعة العمل على نطاق أعم وأكثر شمولاً وحتى تغل قدرأ كبيراً نسبياً من المنتجات . ومن وجهتى النظر التاريخية والنظرية تقع نقطة الابتداء فى الإنتاج الرأسمالى حيث يتجمع عدد كبير من العمال فى وقت واحد ومكان واحد ( أو فى نفس ميدان العمل إن شئت القول ) وتحت إمرة رأسمالى واحد لانتاج نفس النوع من السلعة . أما من الناحية الواقعية الفعلية فى الإنتاج فيمكن القول إن الصناعة اليدوية Manufacture لا تختلف عن الصناعة الحرفية اليدوية التى مارستها نقابات المهن Guilds إلا من حيث أنه فى الأولى تستخدم وحدة من رأس المال عدداً أكبر من العمال فى وقت واحد ، فكأن ورشة المعلم فى العصور الوسطى قد كبرت ، وهذا يكون الفرق بينهما فرقاً من ناحية السكم فقط . وقد رأينا أن مجموعة فائض القيمة التى ينتجها مقدار معلوم من رأس المال تساوى فائض القيمة الذى ينتجه عامل مفرد مضروباً فى عدد العمال الذين تستخدمهم تلك الوحدة من رأس المال فى وقت واحد . ولا يؤثر عدد العمال فى معدل فائض القيمة أو فى درجة استغلال قوة العمل ، كما أنه يقال بوجه عام إن أى تغيير فى السكم لا يؤثر على ما يبدو فى إنتاج قيم السلع . وهذا الأمر ناشئ عن طبيعة القيمة . فإذا كان يوم عمل طوله ١٢ ساعة متجسماً فى ٦ شلنات فإن ١٢٠٠ يوم من هذا النوع تتجسم فى ٦ شلنات × ١٢٠٠ ، وفى الحالة الأخيرة تكون ١٢ < ١٢٠٠ ساعة عمل داخلية فى تكوين المنتج كما كانت الحال بالنسبة إلى الساعات الاثنى عشرة فى الحالة الأولى ، فكأنه فى إنتاج القيمة لاتعدو أهمية تعدد الأشخاص كونه مجرد تضعيف لأجزاء فردية . وإذن فهى إنتاج القيمة لاتتجد فرقاً إذا اشتغل ١٢٠٠ عامل بالانتاج وكل منهم منفصل عن الآخر أو وهم مرتبطون متصلون تحت إمرة وإرشاد مجموعة واحدة من رأس المال .

وبرغم هذا فهناك تغيير فى نطاق حدود معينة . فالعمل الذى يتجسم فى القيمة إن هو إلا عمل ذو صفة اجتماعية متوسطة بمعنى أنه المظهر الدال على متوسط قوة العمل . ولكن المتوسط بين أحجام لا يمكن تحقيقه إلا بين عينات متعددة من نفس النوع مهما كان مبلغ اختلاف



أحجامها . ففي كل فرع من الصناعة يختلف العامل الفردي مثل بطرس أو بولص عن العامل المتوسط بالزيادة أو النقص . وهذه الاختلافات الفردية ( أو الأخطاء ، كما يعبر عنها في الاصطلاحات الفنية الرياضية ) يوازن وينفي كل منها الآخر في حالة عدد كبير من العمال في نفس الوقت . وقد ذهب السفسطائي الشهير إدمند بيرك إلى حد القول بأن خبرته العملية كفلاح جعلته يرى أنه حتى في حالة « حيز صغير ، من خمسة عمال مثلا تمتزج الفوارق الفردية بحيث أننا لو اتقينا عفواً خمسة عمال زراعيين من الإنجليز لألفينا إنتاجهم مساوياً لإنتاج أى خمسة عمال آخرين (١) . ليسكن هذا ، ولكن لاريب أننا لو أخذنا مجموع يوم عمل لعدد كبير من العمال نستخدمهم في وقت واحد وقسمناه على عدد العمال لكان الناتج عبارة عن يوم واحد من متوسط العمل الاجتماعي . لنفرض أن يوم العمل بالنسبة إلى فرد واحد يتكون من ١٢ ساعة ، فإذا استخدمنا ١٢ عاملاً في وقت واحد كان مجموع يوم العمل بالنسبة لهم جميعاً ١٤٤ ساعة . ورغم أن عمل كل منهم يزيد أو يقل اختلافاً أو احراماً عن متوسط العمل الاجتماعي ، ورغم أن الواحد منهم قد يحتاج إلى قدر أكبر أو أصغر من الوقت لأداء عملية معينة ، فإن يوم العمل بالنسبة لكل منهم له صفة متوسط يوم العمل الاجتماعي مادام يوم العمل لكل منهم يمثل  $\frac{1}{12}$  من يوم عمل الجميع والبالغ ١٤٤ ساعة . ويوم العمل بالنسبة للرأسالي الذي يستخدم ١٢ عاملاً عبارة عن مجموع يوم العمل للثاني عشرة كلهم ، فيوم العمل لكل فرد جزء من يوم العمل الكلي بغض النظر عما إذا كان هؤلاء الثاني عشرة يشتغلون سوياً في نفس العملية حيث يتداخل مجهود كل منهم في الآخر ، أو أن العلاقة الوحيدة التي تربطهم كونهم يعملون جميعاً لنفس الرأسالي . ومن جهة أخرى إذا اشتغل هؤلاء العمال الثاني عشرة بحيث أن كل اثنين منهم يعملون لدى واحد من صغار أرباب العمل لكانت الصدفة المجردة وحدها هي التي تجعل أرباب العمل الست هؤلاء ينتجون نفس القدر من القيمة ، وبالتالي يحققون في كل حالة المعدل العام للقيمة الفائضة . إن الاحتمالات تحدث في الحالات الفردية .

(١) ، لا نزاع في وجود قدر كبير من الاختلاف بين قيمة عمل رجل ما وقيمة عمل آخر وهو ما ينجم عن اختلاف القوة والمهارة والأمانة في العمل . ولكنني واثق تماماً من خير أنواع ملاحظاتي أن أي خمسة من العمال في مجموعهم يقدمون نسبة من العمل مساوية لأي خمسة آخرين في نفس فترات الحياة التي ذكرتها ، أي أنه فيما بين هؤلاء الخمسة تجد واحداً له كافة ميزات العامل الجيد وآخر له صفات لردى . وثلاثة لهم صفة المتوسطين ويقربون من الأول والأخير ، بحيث أنه في مثل هذا الحيز الصغير المكون من خمسة أفراد تجد المقدار الكامل لكل ما يستطيع أولئك

الخمس أن يكتبوه ، ، Edmund Burke. op. cit., p. 16 - Cf. also Luételet on the average man in various works

فإذا احتاج عامل كى ينتج سلعة ما إلى قدر أكبر من وقت العمل اللازم فى ظل أحوال اجتماعية معينة ، وإذا اختلف وقت العمل الضرورى الذى تطلبه اختلافاً كبيراً عن متوسط العمل الاجتماعى ، ففى هذه الحالة لن يحسب عمله على أنه عمل متوسط ولن تكن قوته على العمل متوسط قوة العمل المعهودة ، كما أن قوته على العمل لا تباع أو قد تباع دون متوسط قيمة قوة العمل . وعلى ذلك فالمفروض وجود حد أدنى معين من الكفاية فى العمل ، وسنرى فيما بعد أن الانتاج الرأسمالى يحدد طريقة لقياسه . ومع هذا قد ينحرف الحد الأدنى عن المتوسط برغم أنه لا بد من دفع ثمن هذا الحد الأدنى وفقاً لمتوسط قيمة قوة العمل . وعلى ذلك فقد يمتص أحد أرباب العمل الست أولئك قدرأ يزيد من متوسط العمل فائض القيمة ، وقد يحصل آخر على ما دون ذلك . وبالنسبة إلى المجتمع عموماً تنفى هذه الفروق كل منها الآخر ، ولكن ليس الحال كذلك بالنسبة إلى أرباب العمل الفرديين . بهذا لا يتحقق تماماً القانون العام بصدد خلق القيمة ( أو بعبارة أخرى التمدد الذاتى لرأس المال ) بالنسبة إلى المنتج الفردى إلا إذا مارس الإنتاج كراًسمالى أى كشخص يستخدم عدداً كبيراً من العمال فى نفس الوقت بحيث تكون للعمل الذى يسيطر عليه منذ البداية خواص متوسط العمل الاجتماعى (١) .

وحتى فى حالة عدم وجود تغيير فى طريقة العمل فإن استخدام طاقات energies عدد بالغ من العمال فى وقت واحد يحدث ثورة فى الأحوال الموضوعية التى تجرى فيها عملية العمل ، ذلك أن الأبنية التى يودى فيها العمل ومخازن المادة الأولية والأدوات والعدد التى يستخدمها فى وقت واحد العمال الذين يشتركون فى العمل - نقول إن هذه جميعاً يتم استهلاكها بالاشتراك . إن القيمة التبادلية لأدوات الإنتاج هذه لا تزيد لأن القيمة التبادلية للسلع (بما فيها أدوات الإنتاج) لا تزيد بمجرد أن قيمتها الاستهالية تستهلك أو تستخدم بطريقة أنجع وأفضل . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى تكون أدوات الإنتاج فى حالة العمل المشترك أو المتحد على نطاق أوسع منها فى حالة العمل الفردى الذى يقوم به كل عامل على حدة . إن الحجره التى يودى فيها عشرون غزالاً العمل على عشرين نولاً يجب أن تكون أكبر من التى يشتغل فيها عامل مستقل ومعها اثنان من عمال المياومة ، ولكن إقامة ورشة تتسع لعشرين عاملاً تتكلف عملاً أقل مما يتكلفه بناء عشرة ورش يعمل فى كل منها رجلان . ونستطيع القول بوجه عام إن القيمة المتجسمة فى أدوات

(١) يدعى الأستاذ روشر أنه اكتشف أن خياطة استخدمها زوجها يومين انتجت عملاً أكثر مما توديه خياطتان تعملان سوياً خلال يوم واحد ولكن لا ينبغى الاستدلال على ذلك فى دراسة عملية الانتاج الرأسمالى فى مكان الحضانه . ولا فى الأحوال التى لا وجود فيها للشخص الرئيسى أى الرأسمالى .

الإنتاج التي نركزها لعمل مشترك على نطاق كبير لا تزيد بنسبة الزيادة في مدى هذه الأدوات والنتيجة النافعة المترتبة على استخدامها على هذا النحو . حينما تستخدم أدوات الإنتاج بالاشتراك فإنها تنقل إلى كل منتج فردي مقداراً من قيمتها أصغر حجماً ، ويرجع السبب في هذا أولاً إلى أن القيمة الكلية التي تنقلها هكذا تشمل كمية أكبر من المنتجات وبذا يكون المقدار المقبول إلى كل نوع أقل ، وثانياً لأنه برغم كون قيمتها المطلقة أكبر منها في حالة أدوات الإنتاج التي يستخدمها العمال المنفصل كل منهم عن الآخر إلا أن هذه القيمة أقل نسبياً نظراً لأن مجال عملها ونشاطها أوسع مدى ، فبقدر نسبة الهبوط في القيمة التي ينقلها رأس المال الثابت إلى المنتج الفردي يكون الهبوط في القيمة المطلقة المفردة . وهذه النتيجة لا تختلف عنها في حالة ما إذا كانت الأدوات التي تم بها إنتاج السلعة قد حدث إنتاجها بنفقة أقل . فالوفر في استخدام أدوات الإنتاج راجع إلى أن عدداً من العمال يستهلكون هذه الأدوات بالاشتراك في عملية العمل . هذا الاقتصاد في ذلك النوع من استخدام أدوات الإنتاج يلزمها كائنه من شروط العمل الاجتماعي أو الأحوال الاجتماعية للعمل ، الأمر الذي يختلف عن أدوات الإنتاج التي يستخدمها عمال مستقلون كل منهم منفصل عن الآخر بطريقة أكثر كلفة وأعظم انفصالاً بعضها عن بعض نسبياً ، بل إن هذا الوفر يلزم أدوات الإنتاج التي تستخدم هكذا حتى ولو اقتصر الأمر على جمع عمال كثيرين في مكان واحد دون أن يصحب ذلك إشترك فعلي تام في العمل الذي يؤدونه . وإن جانباً من وسائل العمل يكتسب هذه الصفة الاجتماعية قبل أن تكتسب عملية العمل بوجه عام الطابع الاجتماعي .

ونقول بوجه عام إنه يتعين علينا أن ندرس موضوع الوفر في استعمال أدوات الإنتاج في ظل مظهرين ، الأول من حيث أنه يعمل على رخص السلع وبذا يؤدي إلى خفض قيمة قوة العمل ، والثاني من حيث أنه يغير النسبة القائمة بين فائض القيمة ورأس المال الكلي المدفوع مقدماً المكون من عنصره الثابت والمتغير . وسنعالج النقطة الأخيرة في الجزء الأول من الكتاب الثالث ولهذا أوجّل كذلك النظر في بعض مسائل تتعلق بالموضوع الحالي . وهذا التقسيم لموضوع البحث يلمح سیر التحليل الذي نقوم به ويتفق مع روح الإنتاج الرأسمالي ذلك أنه لما كانت أحوال العمل في هذه الطريقة في الإنتاج تواجه العامل بوصفها وحدات كلية مستقلة فإن الاقتصاد في استخدام أدوات الإنتاج يبدو له عملية خاصة لا يعنيه أمرها وبذا لا تكون لها علاقة بالوسائل التي تزيد من إنتاجيته الفردية .

إنى أطلق عبارة التعاون في حالة ما إذا اشتغل عدة عمال لغرض معلوم جنباً إلى جنب

وبالاشتراك سواء كان ذلك في عمليات عمل مختلفة أو متصلة متداخلة فيما بينها (١).  
وكما أن قوة هجوم فرقة من الفرسان أو قوة دفاع فرقة من المشاة تختلف عن مجموع قوى الدفاع أو الهجوم التي يستطيع أن ينميا الفرد من الفرسان أو المشاة على حدة، فكذلك يختلف مجموع نواحي النشاط الآلية التي ينميا العمال غير المتحد أحدهم بالآخر اختلافاً كبيراً عن القوة الاجتماعية الكاملة التي تظهر حينما يشتغل عمال كثيرون في وقت واحد في نفس العملية غير المتقسمة كما هو الحال في رفع ثقل كبير أو إدارة رافعة أثقال أو إزالة عقبة من العقبات (٢).

ففي هذه الحالات يحقق العمل المشترك نتائج يعجز عنها العمل المنفصل، أو لو أن الأخير استطاع تحقيقها لاحتاج إلى وقت أطول أو حقهقها على نطاق ضئيل. فالذي له أثر هنا ليس مجرد الزيادة في القوة الانتاجية الفردية عن طريق التعاون بل هو خلق قوة إنتاجية جديدة هي القوة الانتاجية للجماهير (٣).

وفضلاً عن الطاقة الجديدة التي يولدها امتزاج طاقات كثيرة تتكون طاقة متحدة فالذي يحدث عادة في العمل الانتاجي أن مجرد الاتصال أو الاحتكاك الاجتماعي يثير التنافس وينمي الفرائز الحيوانية إلى حد ما مما يترتب عليه ازدياد كفاية كل عامل فردي بحيث أن يوم عمل طوله ١٤٤ ساعة ويشمل أيام عمل طول كل منها ١٣ ساعة لاثنى عشرة عامل يتعاونون في العمل يقل منتجاً كلياً أكبر من المنتج الكلي لاثنى عشرة عاملاً يشتغل كل منهم على حدة ١٣ ساعة أو من المنتج الكلي لعامل يشتغل بمفرده ١٤٤ ساعة خلال ١٣ يوماً متتالية (٤). والسبب في هذا أن الإنسان بطبعه إن لم يكن حيواناً سياسياً (كما قال أرسطو)

(١) يطلق ديتوت دى تراسى عبارة « اتفاق القوى »، على التعاون (ص ٧٨).

(٢) هناك عمليات عدة بسيطة إلى حد أنه لا يمكن تقسيمها إلى أجزاء ولكنها لا تتم إلا عن طريق تعاون أيدي عاملة كثيرة ومثال ذلك رفع شجرة كبيرة على رافعة الأثقال..... وكل شيء لا يمكن أدائه إلا إذا تعاون عدد كبير من العمال في نفس العملية غير المتقسمة وفي نفس الوقت « E. G. Wakefield, A View of the Art of Colonisation, London 1849, p. 168.

(٣) « بما أن رجلاً واحداً لا يستطيع رفع ما تمله طن وبما أن عشرة رجال يجب أن يجهدوا أنفسهم كي يتم لهم ذلك، إلا أن مائة رجل يستطيعون أداء ذلك العمل إذا ما استخدم كل منهم قوة أحد أصابعه ».

John Bellers, Proposals for Raising a College of Industry, London, 1696, p. 21,

(٤) « كما يقوم مزارع واحد باستخدام نفس العدد من العمال في أرض مساحتها ٣٠٠ فدان بدلاً من أن يستخدمهم ١٠٠ مزارعين كل منهم يفلح أرضاً مساحتها ٣٠ فداناً لكأن هناك كذلك مائة في نسبة الخدم التي لا يسهل إدراكها إلا =

فإنه على كل حال حيوان اجتماعي (١) .

وبالرغم من أن عدداً من الأفراد قد يؤديون في نفس الوقت عمليات متماثلة أو متشابهة ، فقد يمثل العمل الفردي انذى يقوم به كل عضو في جماعة تعاونية مظهراً معيناً في عملية عمل مكونة من مظاهر عدة يتخطاها العمل بسرعة أكبر ما دامت العملية تتم بطريق التعاون . ومثال ذلك : لو وقف إثني عشرة رجلاً فوق سلم كأنهم سلسلة لنقل الطوب من أسفله إلى أعلاه فإن كلا منهم يؤدي نفس الشيء الذى يعمله زميله ، ومع ذلك فأعمال الواحد منهم أجزاء في سلسلة متصلة من العمليات أو أنها مظاهر خاصة معينة في سلسلة عامة من الحركات يجب أن تمر الطوبية الواحدة خلالها ، وبذلك نجد أن الأيدي الأربع والعشرين لهذا العامل الجماعي تنقل الطوب إلى حيث يراد ذلك بسرعة أعظم مما لو أن كلا من العمال الإثني عشرة أخذ طوبية وعلاها بها السلم ثم نزل ليأخذ غيرها (٢) ، فكأن الشيء الذى يتناوله العمل يمر خلال نفس الفراغ في وقت أقصر أمداً . ومن جهة أخرى هناك اتحاد في العمل حين يشيد بناء في نفس الوقت الواحد من كافة الجوانب مرة واحدة وإن كان من يرصون الطوب متعاونين يعملون نفس الشيء أو أشياء متشابهة . إن يوم العمل المتحد المكون من ١٤٤ ساعة والذى يتم فيه ممارسة أمر ما من جوانب مختلفة كثيرة في وقت واحد يؤدي إلى إتمام المنتج الكلى بقدر من السرعة أعظم منه في حالة ١٢ يوماً يقوم خلالها بالعمل ١٣ رجلاً قد يعظم أو يقل استقلال كل منهم بما يؤديه الأمر الذى يجعلهم يقربون العمل بطريقة ذات جانب واحد نسبياً ( والسبب في هذا أن العامل الجماعي أى المسكون من اتحاد عدد من العمال له أعين وأيد

---

على المجرىين ذلك أنه من الطبيعي أن تقول إنه كما يكون ١ بالنسبة إلى ٤ فكذلك تكون ٣ إلى ١٢ ولكن هذا لا يصدق عملياً ، ففي وقت الحصاد وعمليات أخرى كثيرة تتطلب نفس النوع من السرعة عن طريق تشغيل كثير من الأيدي العاملة - وبأى يتم أداء العمل بطريقة أفضل وأمرع ؛ فبجنيه واحد في الحصاد واستخدام سائتين وحوالين ورجلين من يدرون القمح واثنين من يسوون التربة واستخدام الباقيين عند أكرام الدريس أو في الهري فإن ذلك يؤدي إلى أداء ضعف العمل الذى يقوم به نفس العمال لو قسمناهم جماعات مختلفة تشتمل في مزارع مختلفة ،

An Inquiry into the Connection between the Present Price of Provisions  
and the Size of Farms, by a Farmer.  
( لندن ١٧٧٣ ص ٧ - A )

(١) إذا شئنا الدقة فلنا إن أرسطو يعرف الانسان بأنه ساكن المدينة ، وبالنسبة للعصور القديمة بعد هذا يميز لها كما تتميز الروح الأمريكية الحديثة بتعريف يفيا مين فرانكلين إن الانسان بطبيعته حين ان يصنع العدد .

(٢) هذا المثل مأخوذ من كتاب Théorie des richesses sociales تأليف F. Sharbek

الطبعة الثانية ، باريس ١٨٤٠ ، المجلد الأول ص ٩٧ - ٩٨ .

من الأمام ومن الخلف ) . إن للعمل المشترك الفضل في أن تتم وتنضج مختلف أجزاء المنتج في وقت واحد .

لقد وجهت الأهمية في الأمثلة السابقة إلى الطريقة التي يقوم فيها أشخاص كثيرون يكمل عمل منهم عمل الآخرين بأداء نفس الأشياء أو الأشياء المتشابهة ، ذلك لأن هذا الشكل البسيط جداً من العمل المشترك يلعب كذلك دوراً عظيماً حتى في أعظم أنواع التعاون رقيقاً ونموياً . أما إذا كانت عملية العمل معقدة فإن مجرد وجود الكثير من العمال المتعاونين يجعل في الإمكان تخصيص العمليات المتنوعة إلى أيدي عاملة مختلفة بحيث يمكن أداء العمليات كلها في نفس الوقت وبهذه الوسائل يمكن خفض وقت العمل الضروري لإتمام المنتج الكلي (١) .

وفي كثير من الصناعات لحظات دقيقة أي مظاهر خاصة متوقعة على طبيعة عملية العمل ولا بد خلالها من الحصول على نتائج خاصة معينة . فإذا جز مثلاً صوف قطع من الغنم أو حصد قمح مزروع في عدد معلوم من الأفدنة فإن مقدار المنتج ونوعه يتوقفان على بدء العمالة في يوم معين وإتمامها خلال فترة محددة من الزمن . وفي هذه الحالات يحدد الحد الأقصى لطول عملية العمل مقدماً كما هو الحال في صناعة صيد الرنجة .

إن العامل المستقل بنفسه لا يستطيع أن يصطاد في يوم واحد أكثر مما يسمح به يوم عمل طوله ١٢ ساعة مثلاً ، أما إذا تعاون ١٠٠ عامل مدى يوم واحد كان معنى هذا أن يوم العمل ذا الإثني عشرة ساعة يتمدد ويتسع فيصبح يوم عمل كل طوله ١٢٠٠ ساعة ، وبذا يمكن أن نعوض قصر الوقت اللازم لأداء العمل عن طريق حجم العمل المشترك الذي نستخدمه في ميدان الإنتاج خلال فترة معينة . فيتمام العمل سرعاً كما نرغب فيه صار ممكناً لأننا استخدمنا في وقت واحد وبطريقة الاشتراك أيام عمل أفراد عدة ، واتسع نطاق النتيجة النافعة يتوقف على عدد المشتغلين بإنتاجها ، ولكن في حالة وجود التعاون يكون هذا العدد من الأشخاص أقل دائماً مما يتطلبه إدراك نفس النتيجة وفي نفس الوقت والمكان لو اشتغل هؤلاء بغير تعاون واشتراك (٢) . وإلى انعدام مثل هذا التعاون في ولايات الاتحاد الأمريكي الغربية

(١) .. إذا أريد أداء عمل معقد أنك عمل أشياء عدة في نفس الوقت الواحد ، فيقوم فرد بأمر ما ويؤدي آخر سواء ، وبذا يحقق الجميع نتيجة ليست مطلقاً في استطاع الفرد المستقل عن غيره . فربما منهم يحرك الخنازير والثنا ، يدير الدفة والثالث يلقى الشباك أو الرخ ، ويكون العمل المشترك أكثر نجاحاً مما لو لم يكن هناك وجود لهذا الاتحاد في القرى ، ( ديتت دي ترايب ) .

(٢) .. وأدائه ( أي العمل الزراعي ) في تلك اللحظة الحرجة ذو أهمية كبرى ، ، An Inquiry into the Connection between the Present Crisis, etc, p. 9. الوقت أهمية في الزراعة ، ، .

Liebig, Ueber Theorie und Praxis in der Landwirtschaft 1856, p. 23.

وفي بعض أجزاء الهند حيث قضى الحكم الإنجليزي على نظام تعاون الجماعة القديمة يرجع تبديد جانب كبير من القمح في البلد الأول والقطن في البلد الثاني عاما بعد آخر (١) .  
والتعاون من جهة يجعل في الامكان اتساع مجال تنفيذ المشروعات من حيث المسكان ، وذلك تتطلبه العلاقات المكانية لمادة العمل في عمليات معينة كالصرف وإقامة السدود والرى وشق الترع ومد الطرق والخطوط الحديدية وما أشبه ذلك . ومن جهة أخرى يجعل التعاون من السهل تقلص ميدان الانتاج بالنسبة إلى مداه ، وهو الأمر الذى يسبب حدوثه في نفس وقت امتداد نطاق العمليات وفرأ كبيراً في نفقات لا لزوم لها وهو وفر يمكن بسبب تقريب العمال بعضهم من بعض وض عمليات العمل المختلفة وتركيز وسائل الانتاج (٢) .

إذا قسنا يوم العمل المتحد بمجموع مساو له من أيام العمل الفردية المنعزل كل منها عن الآخر ، لوجدناه ينتج مقادير أكبر من القيم الاستعمالية وبذلك يؤدي إلى خفض مدة وقت العمل اللازمة لانتاج النتيجة النافعة المرغوب فيها . ومهما كان ازدياد الانتاجية في حالة معلومة سببه أن يوم العمل المتحد يزيد من حدة طاقة العمل الميكانيكية ، أو يوسع مجال فعل العمل ، أو يقلل ميدان الانتاج بالقياس إلى مناطقه أو يحرك في اللحظة الحرجة مقادير كبيرة من العمل بشرط أن يكون ذلك في وقت أقل نسبياً ، أو يثير روحاً من المنافسة في العمال الفرديين ويزيد من قوة وحدة غرائزهم الحيوانية ، أو يدمغ العمليات المتشابهة التي يقوم بها أفراد كثيرون بطابع الاستمرار وتعدد الشكل ، أو يؤدي إلى الوفرة في أدوات الانتاج عن طريق تنظيمها المشترك ، أو يطبع العمل الفردي بخصائصه متوسط العمل الانتاجي - نقول إن الانتاجية الخاصة ليوم العمل المتحد هي إنتاجية العمل الاجتماعية أو إنتاجية العمل

(١) .. والأذى الآخر الذى نادرأ ما يتوقع الانسان أن يجده في بلد يصدر مقداراً من العمل أكثر مما يصدره بلد آخر في العالم مع استثناء الصين وانجلترا - استحالة الحصول على عدد كاف من الأيدي العاملة لتنظيف القطن . والنتيجة المترتبة دل هذا عدم جنى مقادير كبيرة من المحصول بينما يجمع جانب آخر من الأرض بعد تماطله وبذلك يتعرض هطية الحال إلى تلوث لونه وفماده ، ولهذا يتعرض المزارع بسبب نقص العمال في الفصل المناسب لحساره جزء كبير من ذلك المحصول الذى تشتد حاجة انجلترا إليه ، ، Bengal Hurkaru, bi-monthly overland , summary of news, July 22, 1861,

(٢) في تقدم الزراعة تجد أن كل رأس المال والعمل الذى كان يشغل . . . فدان أصبح الآن متركزاً لزراعة ١٠٠ فدان زراعة أوفى ، . . . وبرغم ، أن المسكان متركز بالنسبة إلى مقدار رأس المال والعمل المستخدم ، فإن ميدان الانتاج قد اتسع إذا قيس بميدان الانتاج الذى كان يشغله أو يعمل فيه من قبل عامل واحد مستقل من عوامل الانتاج R. Jones, An Essay on the Distribution of Wealth, on Rent, London, 1831, p. 191.

الاجتماعى . إنها النتيجة المباشرة المترتبة على التعاون . حينما يتعاون عامل بطريقة منتظمة مع غيره من العمال فإنه يتجاوز أو يتخطى حدوده الفردية ويعمل على تنمية القدرات capabilities التي يتميز بها بوصفه عضواً في مجموعة أو جنس (١) .

وتقول بوجه عام إن العمال لا يستطيعون الاشتراك والتعاون مباشرة إلا إذا جمعوا في صعيد واحد أى أن ارتباطهم المسكاني مقدمة ضرورية لتعاونهم . وفيما يختص بالعمال الأجور فيهم لا يستطيعون التعاون إلا إذا استخدمهم رأسمالي معين أو مجموعة معينة من رأس المال في نفس الوقت أى يشتري قوة عملهم جميعاً في التو والحال . وقبل أن يجمع العمال سوياً في عملية لا بد أن يكون في جيب الرأسمالي قيمة قوة العمل المتحددة أى المجموع الكلى اللازم لدفع أجور العمال المتحددين أى المتعاونين خلال يوم أو أسبوع ( حسباً تكون عليه الحال ) . إن مقدار ما ينفق من رأس المال لدفع أجور ٣٠٠ عامل في وقت واحد وإن كان ذلك لمدة يوم واحد فقط ، أكبر مما تنفقه في دفع أجور عدد صغير من العمال بنظام الأسبوع خلال السنة كلها . ومن هنا يتوقف عدد العمال المتعاونين أو نطاق الإنتاج على مقدار رأس المال الذى يستطيع الرأسمالي الفردى إنفاقه في شراء قوة العمل ، وبعبارة أخرى يتوقف على مدى تسلط رأسمالي واحد على وسائل عيش عدد من العمال .

وما ينطبق هنا على رأس المال المتغير يصدق كذلك على الثابت . فمثلاً يتعين على الرأسمالي الذى يستخدم ٣٠٠ عامل أن ينفق في مرة واحدة مقداراً أكبر على المادة الخام مما ينفقه أى واحد من الثلاثين رأسمالياً الذى يستخدم كل منهم ١٠ عمال . وفيما يتعلق بأدوات العمل التى يستخدمها العمال بالاشتراك فإن قيمتها وكميتها لا يزيدان بنسبة الزيادة في عدد العمال المستخدمين . ولكنهما يتموان نمواً بالنسبة . إن تركيز كميات كبيرة من أدوات الإنتاج في أيدي رأسماليين فرديين شرط ماضى أولى لا بد منه لتعاون العمال ، كما أن مجال التعاون أو نطاق الإنتاج يتوقف على مدى درجة مثل هذا التركيز .

ونلاحظ أولاً أنه كان على المجموع الفردى من رأس المال أن يبلغ حجماً معيناً قبل أن يكون في عدد العمال المشغولين في نفس الوقت وبالتالي قبل أن يكون في مقدار فائض القيمة ما يكفي لأن يجعل صاحب العمل في غير حاجة إلى الاشتراك بنفسه في العمل اليدوى وما يكفي لتحويله من صاحب عمل صغير ( أوسطى ) إلى رأسمالي وبذا يستهل الانتاج الرأسمالي بالمعنى

(١) إن قوى كل إنسان صغيرة جداً ولكن اتحاد هذه القوى الصغيرة يحقق نتيجة أعظم من مجرد جمع هذه القوى نفعها بطريقة حسابية ، حينما تتحد القوى فأنها تزدى عملها في وقت أقصر وتحقق نتيجة أوسع مدى . . .

G. R. Carli, note to P. Verri, op. cit., vol. xv, p. 196.



الذى تدل عليه هذه العبارة . وإنا لنرى الآن أن نفس الشيء شرط أولى لا بد منه لتهيئة الأحوال المادية التي تجعل في الإمكان جمع عدد من عمليات العمل الفردية المستقلة المنعزلة بحيث تصير عملية عمل اجتماعية متحدة .

ونلاحظ أولاً فضلاً عن ذلك أن خضوع العمل لرأس المال لم يكن سوى النتيجة المترتبة على اشتغال العامل للرأسمالي لا لنفسه ، وبذا يضطر إلى العمل تحت سلطان الرأسمالي . ولكن حين يأخذ عدد كبير من العمال الأجراء في التعاون يصبح أداءهم العمل تحت رقابة وإشراف رأس المال أمراً أساسياً لعملية العمل وشرطاً ضرورياً للإنتاج ، وهكذا تصبح سيطرة الرأسمالي في ميدان الإنتاج لا تقل ضرورة وأهمية عن سيطرة القائد في ساحة القتال .

والعمل الاجتماعي ذو الصفة الاجتماعية أي عمل الجماعة على نطاق كبير يتطلب الإشراف عليه وتوجيهه بدرجة أكبر أو أقل ، ويحتاج إلى الإدارة التي تنسق ما بين مظاهر النشاط الفردية وتؤدي الوظائف العامة التي تنتمي إلى حركة الجهاز الاتحادي الموحد . إن عازف الكمان يدير أموره بنفسه ولكن فرقة العزف تحتاج إلى من ينظم أمرها ، وهذه الوظيفة التي تنحصر في الإرشاد والإشراف والتنظيم تقع على عاتق رأس المال بمجرد أن يكتسب العمل الخاضع له الطابع التعاوني ، وتكتسب وظيفة الإدارة هذه صفات ومميزات خاصة وذلك بوصفها وظيفة يقوم بها رأس المال .

وظاية الإنتاج الرأسمالي ، والقوة الدافعة له ، إن هي كلها إلا محاولة لتنمية التوسع الذاتي لرأس المال<sup>(١)</sup> أي إنتاج أكبر قدر ممكن من القيمة الفائضة ، وبالتالي استغلال قوة العمل إلى أقصى حد . ولكن لما كانت الزيادة في عدد العمال الذين يستخدمهم الرأسمالي تصحبها أخرى في قوة مقاومتهم ، لهذا يحتاج رأس المال إلى قدر أكبر من الضغط للثغاب على هذه المقاومة . إن الإرشاد والإشراف الرأسماليين لا يبدو أن لنا على أنهما بوجه خاص وظيفة ناشئة عن طبيعة عملية العمل الاجتماعية وخاصة بها ، ولكنهما يظهران كذلك على أنهما وظيفة الغرض منها استغلال عملية عمل اجتماعية ، وهي وظيفة تولدت عن التعارض الذي لا مفر منه بين المستغل والمادة الخام الحية التي يستغلها وعلى هذا كلما اتسع نطاق استخدام أدوات الإنتاج التي تواجه العامل الأجير بصفقتها ملك لآخر ، حدثت بنفس النسبة زيادة في الحاجة إلى الإشراف والسيطرة على الاستغلال المقصود لهذه الأدوات<sup>(٢)</sup> . فضلاً عن هذا فما

(١) د. الأرباح ... هي الغاية الوحيدة من التجارة، ج. فاندركت ص ١١ .

(٢) في العدد الصادر في ٣ يولييه سنة ١٨٦٦ أشارت مجلة سيكتاتور إلى ما أتبعته شركة عمل الإسلاك بمشتر من إدخال نوع من المشاركة بين الرأسمالي والعمال فقالت ، «وأول نتيجة ترتبت على ذلك كانت النقص المفاجيء في المادة —

تعاون العمال الأجراء أكثر من نتيجة لرأس المال الذي تستخدمهم في وقت واحد. إن الصلات التي تربط بين عمل هؤلاء وتعمل على توحيدهم لتكوين جهاز إنتاجي جماعي صلات خارجية وغريبة عنهم ولكنها كامنة في رأس المال الذي يجمعهم سوياً. وعلى ذلك يبدو اتحاد عملهم بالنسبة إليهم على أنه خطة رسمها الرأسمالي كما يبدو في الواقع ومن الناحية العملية على أنه وليد إرادة خارجية عنهم تخضع أعمالهم لخدمة أهداف ذلك الرأسمالي.

بهذا يقدم الإرشاد والإشراف الرأسماليان لنا مظهرين مختلفين والسبب في هذا أن عملية الإنتاج الرأسمالية ذات طبيعة مزدوجة، فهي من جهة عملية عمل اجتماعية يراد بها إنتاج قيم استعمالية، ومن جهة أخرى عملية ترمي إلى تنمية التوسع الذاتي لرأس المال أي فائض القيمة. وفضلاً عن هذا فإن الإرشاد والإشراف الرأسماليين يتخذان طابعاً استبدادياً، وهذا الاستبداد يتخذ أشكالاً خاصة كلما اتسع نطاق التعاون. ففي الأيام الأولى يتحرر الرأسمالي من الحاجة إلى قيامه بذاته بالعمل اليدوي وذلك حينما يبلغ رأس المال الحد الأدنى الذي يبدأ عنده الإنتاج الرأسمالي. وكذلك الآن وفي هذه المرحلة المتأخرة من التطور نراه يتخلص من ضرورة قيامه بالإشراف الذاتي المتواصل على العمال الفرديين والمجموعات العاملة. ويكفل هذه المهمة إلى نوع معين من العمال الأجراء. وكما هو الحال في الجيش يجب أن يكون للعمال الكثيرين العدد الذين يتعاونون سوياً ضباط رسميون ( وهم المديرين ) وغير رسميين ( وهم مقدمو العمال والأسطوانات الخ ) وهؤلاء يديرون عملية العمل ويشرفون عليها باسم رأس المال. حين يوازن دخل الاقتصاد السياسي بين الأعمال الإنتاجية التي يقوم بها الفلاحون المستقلون والصناع المستقلون وبين الإنتاج القائم على عمل المبيد في المزارع السكائنة بالأقاليم الاستوائية وشبه الاستوائية، تراه يحدثنا بوجوب اعتبار وظيفة الإشراف في الحالة الأخيرة داخلة في مصاريف الإنتاج الثرية (١). ولكنه إذ يتحول إلى بحث موضوع الإنتاج الرأسمالي فإنه يجعل مهمة الإدارة من حيث أنها ناشئة عن الطبيعة الأساسية لعمل العمل المتحدة مماثلة لنفس

التي تذهب هباء في العمل لأن العمال لم يروا داعياً لتبديد ما هو ملك لهم كما هو ملك لعصاب العمل، ولعل التبديد المشار إليه يعد بعد الديون الميتة من أعظم مصادر خسارة رجال الصناعة. ونحدنا بالجملة عما تقول إنه العيب الأساسي في التجارب التعاونية في رورشدل فنقول: لقد أظهرت أن جماعات العمال تستطيع إدارة المحال والمصانع وكافة أشكال الصناعة تقريباً بنجاح، وأدت إلى إحداث تحسين بالغ أحوال العمال، ولكنها لم تدع مكاناً واحداً لأصحاب الأعمال، وإذ من أمر فطيع (١) بعد أن يحدتنا الاستاذ كيرتز أن الإشراف على العمل ظاهرة أساسية للإنتاج الذي يولده العبيد في ولايات الاتحاد الأمريكي الجنوبية يقول: إن المالك ( في الولايات الشمالية ) الذي يختص لنفسه بنتج القرية كله لا يحتاج إلى دافع خلاف هذا على بذل الجهود ولهذا يتم لها الاستغناء عن الإشراف تماماً، -

The Slave Power, London, 1862, pa. 48-49.

المهمة لأنها نتيجة الطابع الرأسمالي لتلك العملية وبذا يجعلها التعارض بين صاحب رأس المال والعامل أمراً ضرورياً (١). إن الرأسمالي لا يصير كذلك لأنه يسيطر على الصناعة، ولكنه يتحكم في الصناعة لأنه رأسمالي، فالسيطرة على الصناعة صفة لازمة لرأس المال كما كانت القيادة في الحرب والجلوس في محاكم القضاء من خواص الملكية الزراعية في عصر الاقطاع (٢).

يملك العامل قوة العمل مادام يعرضها في السوق كي يبيعها للرأسمالي، وليس لديه ما يبيعه سوى قوة العمل الفردية المنعزلة في ذاتها. ولا يختلف الحال عن هذا لأن الرأسمالي يشتري قوة عمل مائة عامل أو يتعاقد مع مائة كل منهم مستقل عن الآخر، وهو قادر على استخدام هؤلاء المائة دون أن يجعدهم يتعاونون، وما يدفعه الرأسمالي إن هو إلا قيمة قوات عمل منفصلة يملكها مائة فرد وليس بقيمة قوتهم على العمل المتحدة. وبصفتهم أفراداً مستقلين فمؤلاهم العمال أصبحوا ذوى علاقة بنفس الرأسمالي ولكن لم يقيموا علاقات فيما بينهم، ولا يبدأ تعاونهم إلا بابتداء عملية العمل ولكنهم في عمالية العمل لا يعودون ملوكاً لأنفسهم بل يندمجون في رأس المال إذ أنهم بصفتهم متعاونين وأعضاء في جهاز عامل لا يعدون كونهم أسلواً خاصاً معيناً يبدو به رأس المال وبالتالي تكون إنتاجية العامل بوصفه عاملاً متجداً مع غيره إنتاجية رأس المال. إن إنتاجية العمل المنزيدة التي تنجم عن الاتحاد شيء يمتوججاً بدون مقابل بمجرد أن يوضع العمال في الأحوال والظروف التي يهيئها رأس المال. ونظراً لأن إنتاجية العمل المتجد العليا لا تكلف رأس المال شيئاً ونظراً لأن العامل (من جهة أخرى) لا يبدى هذه الإنتاجية العليا إلا إذا صار عمله ملكاً لرأس المال لهذا يبدو كأنها هذه الإنتاجية العليا خاصة طبيعية يتميز بها رأس المال وتعزى خطأ إلى طاقة إنتاجية كامنة فيه.

ويمكن إدراك النتائج الداعية إلى الإعجاب والدهشة والمترتبة على التعاون البسيط من دراسة المنشآت الضخمة التي أقامها أهل آسيا ومصر وأثيوبيا الخ في العصور القديمة. ولقد وجدت هذه الدول الشرقية بعد تغطية مصروفات المنشآت المدنية والعسكرية أن لديها فائضاً تستخدمه في إقامة المنشآت الرائعة أو ذات المنفعة وقد كان لسيطرتها على الفريق غير الزراعي من السكان الأثر في إنتاج هذه الآثار الضخمة التي لا تزال تنهض دليلاً على قوتها. فأنتج وادي النيل الخصب... الغذاء للفريق الوافر العدد من غير المشتغلين بالزراعة وهياً ذلك

(١) يقول السير جيمس ستوارت الذي يتميز بدقة ملاحظات الغوارق بين مختلف أساليب الإنتاج، إن السبب الذي من أجله تؤدي المشروعات الكبيرة في الصناعة إلى دمار الصناعة الخاصة الفردية يرجع إلى أنها تتبع أساليب تشبه بساطة العمل القائم على استغلال العبيد، (مبادئ الاقتصاد السياسي، لندن ١٧٦٧ ج ١ ص ١٦٧ - ١٦٨).

(٢) إن أوجست كوت و تلاميذه الذين يستخلصون ضرورة وجود أمراء رأس المال قد يستنتجون الضرورة الدائمة لوجود سادة الأرض الإقطاعيين.

الغذاء الذى كان ملكا للفراعنة والكهنة السليل لاقامة الآثار الضخمة التى تملأ البلاد... وقد استخدم العمل اليدوى وحده تقريبا فى نقل التماثيل الهائلة وكتل الحجارة الضخمة الأمر الذى يثير الإعجاب والدهشة.. وكان فى عدد العمال وتركز جهودهم الكفافية والغناء. إننا نرى صخوراً مرجانية ترتفع من أعماق المحيط مكونة جزراً وأرضاً ثابتة ولكن كل حيوان بحرى يودع هذه المادة مخلوق ضئيل ضعيف يدعو إلى احتقاره. إن العمال غير الزراعيين فى الملكيات الأسبوية لم يكن لديهم سوى جهودهم الجثمانية لأداء العمل ولكن عددهم الوفير كان مصدر قوتهم وسبب توجيه هذه الجماهير والإشراف عليها قيام القصور والمعابد والأهرامات والأعداد الهائلة من التماثيل الضخمة التى لا تزال بقاياها داعية إلى دهشتنا وحيرتنا. إن تركيز هذه الموارد التى تغذى السكان فى يد واحد أو عدد قليل مما جعل إقامة هذه المشروعات فى حين الامكان<sup>(١)</sup>. إن القرية التى كانت متركزة فى أيدى ملوك آسيا ومصر وحكام أتوريا المستبدين وأشباههم تحولت فى العصر الحديث إما إلى الرأسماليين الفرديين أو الرأسماليين الجماعيين كالحال فى الشركات المساهمة.

والتعاون فى أداء عملية العمل كما نراه فى فجر الحصار ( بين القبائل المشغلة بالصيد<sup>(٢)</sup> مثلاً، أو فى الزراعة كما تمارسه الجماعات القروية فى بلاد الهند) يرتكز من جهة على الملكية المشتركة لأدوات الإنتاج، ومن جهة أخرى على عدم انفصام صلة الدم التى تربط الفرد بالقبيلة بين تلك الشعوب البدائية، فالفرد جزء من الجماعة كما أن النحلة العاملة جزء من الخلية. ولكن فى كلا المظهرين المشار إليهما يختلف التعاون البدائى عن التعاون الرأسمالى. كذلك حين ننظر إلى تطبيق التعاون من حين لآخر على نطاق واسع جداً فى العالم القديم والعصور الوسطى والحياة الحديثة بالمستعمرات نراه يقوم على علاقات مباشرة من السيادة والخضوع وفى الحقيقة على الرق. أما التعاون الرأسمالى من جهة أخرى فيقتضى مقدماً وجود العامل الأجير الحر الذى يبيع قوة العمل إلى رأس المال. وإذا درسناه من الوجهة التاريخية لوجدناه يتمو كظهر معارض أو مناقض للزراعة التى يتولاها الفلاح ومناقض للحرفية المستقلة (سواء أكانت هذه منظمة فى ظل نقابات الحرف أم لا)<sup>(٣)</sup> وبخلاف هذه النواحي لا يبدو التعاون

(١) R. Jones, Textbook of Lectures, etc., pp. 77-78. وما يشهد بعملية العمل

الاتاجية هذه المجموعات الأشورية والمصرية القديمة وغيرها فى لندن وفى صواها من المواضع الأوربية.

(٢) لمل لينجويه على حق إذ يقول فى كتابه Théories des lois civiles إن سيد الحيوان كالم

أول أشكال التعاون عهداً، وأن سيد الانسان (الحرب) كان أول شكل للمطاردة (الصيد) chase

(٣) كانت الزراعة الصغيرة التى يارسها الفلاحون والحرف اليدوية المستقلة إلى حد ما الأسس التى قامت عليها طريقة الانتاج فى العصر الاقطاعى، وظهرت جنباً إلى جنب مع الانتاج الرأسمالى بعد تحطم النظام الاقطاعى. وقد

الرأسمالي لنا كشكل تاريخي خاص من أشكال التعاون ، بل نقول بالأحرى إن التعاون يبدو كشكل تاريخي خاص بعملية الإنتاج الرأسمالية يميزها عن غيرها بصفة خاصة .

وكما أن إنتاجية العمل الاجتماعية التي نمت بفضل التعاون تبدو كأها إنتاجية رأس المال كذلك يتخذ التعاون نفسه مظهر كونه شكلاً خاصاً بعملية الإنتاج الرأسمالية كما تبدو معارضته للإنتاج الذي يقوم به عمال مستقلون بل وصغار أصحاب العمل . وللتحول إلى التعاون أول تغيير يطرأ على عملية العمل الفعلية حتى تخضع لسلطان رأس المال ، وهذا التحول يحدث بصفة تلقائية ، والفرص الأول الضرورية لتحقيقه وهو اشتغال كثير من العمال الأجرام في وقت واحد في أداء نفس عملية العمل هو النقطة التي يبدأ عندها الإنتاج الرأسمالي وهي النقطة التي يتفق ظهورها مع نشأة رأس المال . وعلى ذلك إذا بدأ أن الطريقة الرأسمالية في الإنتاج لاغنى عنها من الوجهة التاريخية لتحويل عملية العمل إلى عملية اجتماعية ، فإن هذا الشكل الاجتماعي الذي تتخذه عملية العمل يبدو من جهة أخرى وسيلة يستخدمها رأس المال لزيادة إنتاجية تلك العملية وبذا يسهل زيادة الاستغلال المرح للعمال . ويبدو التعاون في شكله الأولي وعلى ما بحثناه حتى الآن كأه أمر ملازم للإنتاج على نطاق ممتد أو متسع ، ولكنه ليس عنصراً ثابتاً للأسس ميمزاً من العناصر التي يتكون منها عصر معين من عصور تطور الإنتاج الرأسمالي ، ويمكن أن ننظر إليه على أنه كذلك تقريباً في الأيام الأولى للصناعة اليدوية ( حين كان الطابع الحرفي الغالب عليها )<sup>(١)</sup> وفي ذلك النوع من الزراعة الكبيرة النطاق التي يتفق وجودها مع عصر الصناعة اليدوية والتي لا تميز عن الزراعة التي يمارسها الفلاح الفردي إلا من حيث عدد العمال الذين يستخدمون في العمل في وقت واحد ، ومن حيث اتساع مدى أدوات الإنتاج التي جمعت بقصد استعمالها . إن التعاون البسيط يظل الشكل الغالب من التعاون في فروع الإنتاج التي يعمل فيها رأس المال على نطاق كبير ولكن لا يلعب فيها تقسيم العمل والآلات دوراً هاماً بعد .

إن التعاون دائماً عنصراً أساسياً في الإنتاج الرأسمالي ، وبينما هو بذرة أشكال أخرى أشد تعقيداً إلا أنه يظل قائماً إلى جانبها في شكله البسيط أو الأولي كما وصفناه آنفاً .

---

== كانت كذلك الأسس الاقتصادية لمجموعات الدول القديمة في أيامها الأولى بعد اختفاء الملكية المشتركة الشرقية للأرض وقبل أن يحوز الرق سيطرة فعالة على الإنتاج .

(١) « سواء لم يكن اتحاد مهارة الكثيرين وخدمهم وتنافسهم في نفس العمل الوسيلة لتقدمه ؟ وسواء أكان من الممكن تغير هذا أن ترأس إنجلترا صناعتها المصرفية إلى مثل هذا الحد العظيم من الاتقان ؟ ، »

## الفصل الثاني عشر

### تقسيم العمل والصناعة اليدوية

#### (١) أصل الصناعة البروتية المزروعة

يتخذ التعاون القائم على أساس تقسيم العمل الشكل الخاص به وذلك في الصناعة اليدوية . كما تكون له خلال عصرها الغلبة والسيادة بوصفه الشكل الذي تتميز به عملية الإنتاج الرأسمالية . ويمكن القول عموماً بأن هذا العصر يمتد من أواسط القرن السادس عشر حتى الثلث الأخير من القرن الثامن عشر .

تنشأ الصناعة اليدوية بطريقة بين أولهما حين يجتمع في ورشة واحدة تحت إشراف رأسالي واحد عمال يمارسون حرفاً مختلفة مستقلة يجب أن تمر ساعة معلومة خلال أيديهم حتى يتم صنعها . فقد كانت العربية مثلاً المنتج المشترك لعمل عدد كبير من رجال الحرف المستقل كل منهم عن الآخر من أمثال صانع العجلات وعدة الحصان والحائك وصانع الأقفال والمنجد وعامل الزجاج والنقاش والمذهب الخ . هنا يجتمع مختلف رجال الحرف في محل عمل واحد ويقومون بالعمل الذي يخرج من يد الواحد منهم إلى الآخر وهكذا . وبالطبع لا يمكن تذهيب العربية قبل صنعها ، ولكن إذا كان صنع عربات كثيرة يجري في وقت واحد أمكن أن يكون جزء منها في أيدي المذهب بينما يمر جزء آخر في مرحلة أولية من عملية الإنتاج . ولغاية الآن لا زلنا أمام التعاون البسيط الذي يجد المواد اللازمة له على هيئة الأفراد والأشياء ، ولكن سرعان ما يحدث تغيير هام ذلك أن المنجد أو أي واحد من أهل الحرف إذ يشتغل خاصة في مهمة صنع العربية لا يلبث بسبب نقص المراتب أن ينفذ بالتدرج قدرته على مواصلة حرفته اليدوية القديمة إلى أقصى حدها الكامل . ومن جهة أخرى نظراً لأن عمله ينحصر في ناحية واحدة فإنه يتعلم أداءها بقدر أكبر من الكفاية . لقد كان صنع العربية في الأصل اتحاداً من حرف يدوية كل منها مستقلة عن الأخرى ، ولكن بمرور الوقت تنقسم عملية الصناعة إلى عدد من العمليات التفصيلية لاتنبت أن تتبلور كل منها بحيث تصبح الوظيفة الخاصة لعامل مخصوص ، ويقوم بالصناعة عموماً أولئك العمال عن طريق العمل المشترك . وقد نشأت بالمثل صناعة

القماش وسلسلة من صناعات أخرى عن طريق اتحاد حرف يدوية مختلفة تحت سيطرة وحدات مفردة من رأس المال (١) .

أما في الطريقة الثانية فإن نفس الوحدة من رأس المال تستخدم في الورشة في نفس الوقت. عددا من العمال يؤديون جميعاً نفس الشيء أو أشياء متشابهة كعمل الورق والإبر. وهذا تعاون في أبسط أشكاله إذ أن كلا من هؤلاء العمال (وربما بمساعدة صبي أو صديق) يقوم بالعمليات التي يتطلبها صنع السلعة واحدة بعد الأخرى متبعا لأساليب حرفته اليدوية القديمة ، ولكن لا تلبث الظروف والأحوال الخارجية أن تحتم الالتجاء إلى طريقة مختلفة في الانتفاع بتركز العمال في نفس البقعة الواحدة وأدائهم العمل في نفس الوقت الواحد . فمثلا يصير من الضروري إنتاج كمية أكبر من السلع التامة الصنع خلال فترة معلومة ، ولذا يعاد توزيع العمل بحيث تفصل هذه العمليات ويجري أداؤها جنبا إلى جنب ، وتخصص كل منها لعمال معين ، ويتمها العمان المتعاونون في وقت واحد . وإذ يتكرر هذا التوزيع العرضي الجديد تبدو مزاياه ويتحول بمرور الوقت إلى توزيع للعمل وفق نظام معلوم ، وبهذا بدلا من أن تكون السلعة المنتج الفردي لعمال مستقل يقوم بعمليات كثيرة تتحول إلى منتج اجتماعي تخرجه مجموعة من العمال يؤدي كل منهم عمالية واحدة لاغير . فالعمليات التي كانت في حالة صانع ورق ينتمي إلى إحدى نقابات الحرف الألمانية بمنزلة بعضها بوصفها فعلا متتالية يقوم بها عامل واحد تصح في صناعة الورق اليدوية الهولندية عدداً من العمليات الجزئية يتولاها عدد من العمال يتعاونون فيما بينهم . وإن صناع الإبر المنتمين إلى نقابة الحرف في نورمبرج يعتبرون الصورة التي قام على أساسها ونسقها زملاؤهم الإنجليز ، ولكن بينما كان كل من الأولين يتولى عمليات مختلفة قد تبلغ العشرين عدداً الواحدة تلو الأخرى تجد في حالة صناعة الإبر اليدوية بالإنجلترا أن نحو عشرين صناعاً يؤديون في وقت واحد عشرين عمالية مختلفة بحيث يختص كل عامل فردي بأحدى هذه الأقسام الفرعية .

(١) القطعة التالية مثال أحدث عهداً يوضح الطريقة التي تنشأ بها الصناعات اليدوية وهو عن صناعة غزل ونسج الحرير في ليون ونيم . فهذه الصناعة تستخدم عدداً كبيراً من النساء والأطفال دون أ. تنهك قواهم أو تقدمهم ، فهي تتركهم في أوديتهم بنجيلة ( الدرور ، الغار ، إيزير ، فوكوز ) حيث يربون دود القز ويفضون النرايق ، ولا تأتي بهم مطلقاً إلى مصنع حقيقي . ورغم كمال تقسيم العمل هنا إلا أن هذا المبدأ يتخذ صفة خاصة . فهنا عمال يقومون بالف والصياغة والغزل الخ ولكنهم لا يجتمعون في بناء واحد ، ولا يعتمد كل منهم على الآخر ، إنهم جميعاً يتمتعون بالاستقلال . A. Blanqui : Cours d'économie industrielle, edited by A. Blaise, Paris, 1838-1839, p. 79. ومنذ أن كتب بلانكي الفقرة السابقة أخذ مختلف العمال المستقلين يتجمعون إلى حد ما في مصانع .

بهذا نرى أن منشأ الصناعة اليدوية وتطورها من الحرفة اليدوية عملية مزدوجة فهي تقوم من جهة عن طريق اتحاد حرف يدوية مستقلة مختلفة لا تلبث أن تفقد استقلالها وتصبح موضع التخصص بحيث لا تعدو في النهاية كونها عمليات جزئية تكمل كل منها الأخرى في عملية إنتاج نفس السلعة الواحدة . وقد تنشأ من جهة أخرى عن طريق تعاون عمال يمارسون نفس الحرفة اليدوية الواحدة التي لا تلبث أن تنقسم إلى عمليات خاصة تصير كل منها منعزلة ومستقلة عن غيرها إلى الحد الذي يجعل أداءها متوطاً بعامل فردي مخصوص . وعلى ذلك نرى أن الصناعة اليدوية من جهة تدخل تقسيم العمل في ميدان عملية إنتاجية أو تنمى هذا التقسيم أكثر مما هو عليه ، كما أنها من جهة أخرى تربط حرفاً يدوية كانت من قبل منفصلة فيما بينها . ومهما كانت نقطة الابتداء فإن النتيجة الهائية واحدة ألا وهي أداة إنتاجية أدواتها المخلوقات الآدمية .

ويتعين علينا أن نلم بالنقط التالية إذا أردنا أن نفهم تقسيم العمل في الصناعة اليدوية فهما صحيحاً صادقاً . فأولا يتفق تحليل عملية الإنتاج إلى مظاهرها الخاصة مع انقسام الحرفة اليدوية إلى عملياتها الجزئية المختلفة . ولكن سواء كان ذلك معقداً أو بسيطاً فإن تنظيم العمل يظل جارياً حسب خطوط الحرفة اليدوية وبذا يتوقف على القوة والمهارة والسرعة والدقة التي يتناول بها العامل الفردي عدده وأدواته . وطالما احتفظت عملية الإنتاج بهذا الأساس الفني الضيق فليس من الممكن إجراء تحليل علمي حقيقة ما دامت كل عملية جزئية يمر خلالها المنتج يجب أن تكون مما يمكن القيام به على أنه حرفة يدوية . وإلى نفس السبب الذي من أجله تظل المهارة في الحرفة أساس عملية الإنتاج يرجع تخصيص وظيفة جزئية لكل عامل ، وبذا تصير قوته على العمل أداة هذه الوظيفة الجزئية بقية عمره . وثانياً فتقسيم العمل هذا ضرب مخصوص من التعاون والكثير من مزاياه نتيجة مرتبة على ماهية التعاون العامة لاسي طبيعة هذا الشكل الخاص .

## (٢) العامل الذي يقوم بعملية تفصيلية وأدواته

إذا ما أمعنا النظر في الموضوع لرأينا بادية الأمر أن العامل الذي يمارس نفس العملية البسيطة الواحدة طيلة حياته إنما يحول جسمه إلى آلة أو توماتيكية متخصصة لتلك العملية الأمر الذي يترتب عليه أن يصير قادراً على أدائها بأسرع مما يستطيع من يؤدي سلسلة كاملة من عمليات مختلفة . ولكن العامل الجماعي أو المتحد الذي تتكون منه أداة إنتاج المصنع اليدوي الحية أى العمال المشتغلين فيه ليس إلا المجموع المسكون من أمثال هؤلاء العمال المتخصصين في العمليات التفصيلية . وبناء على هذا إذا ما وازنا إنتاج المصنع اليدوي بالحرفة اليدوية المستقلة لوجدنا نظام المصانع اليدوية قادراً على أن ينتج مقدار أكبر في وقت أقصر، إذ بذلك تزداد



إنتاجية العمل<sup>(١)</sup> . وعلاوة على هذا فإن طريقة العمل التفصيلي تزداد إتقاناً وكالاً بعد أن تصبح الوظيفة الوحيدة التي يختص بها شخص واحد ، ذلك أن التكرار المتواصل لنفس العملية الواحدة المحدودة وتركيز انتباه العامل في هذا الميدان الضيق يعلمانه بالتجربة كيف يدرك الغاية النافعة المرغوب فيها مع بذل الحد الأدنى من النشاط أو الطاقة . وإذا تعيش أجيال عدة من العمال سويًا في نفس الوقت وتتعاون في نفس الصناعة اليدوية فإن ما تكتسبه من حيل المهنة عن طريق التجربة تثبت دعائمهم ويتراكم وتتناقله الأجيال واحداً بعد الآخر<sup>(٢)</sup> .

والواقع أن الصناعة اليدوية تولد مهارة العامل المختص بالعملية التفصيلية وذلك لأنها تعمل بانتظام داخل الورشة على أن يصل إلى غايته التميز بين الحرف التي تجدها هذه الصناعة بين يديها كشيء نما عن المجتمع نمواً طبيعياً . ومن جهة أخرى فتحول العمل التفصيلي إلى مهنة يمارسها الفرد طيلة حياته يطابق ماساد المجتمعات الأولى من ميل إلى جعل المهن وراثية وحصرها في طبقات أو نقابات طوائف — وهذه العملية الأخيرة تحمل محل الأولى حينما تجد ظروف وأحوال تاريخية خاصة تولد قدراً من قابلية التغير والتنوع لدى الأفراد مما لا يتسق ونظام الطبقات . فالطبقات ونظام الطوائف صورة تعبر عن نفس القانون الطبيعي كذلك الذى ينظم تقسيم النبات والحيوان إلى أنواع وفصائل ، والفارق الوحيد أنه عند بلوغ مرحلة أو ظاهرة معينة من التطور يتخذ طابع الوراثة في الطبقات والاحتكارية في نقابات الطوائف صفة القانون الاجتماعي<sup>(٣)</sup> . وليس ما يفوق حراير الدكن في رقعتها ودقتها ، أو البفنة وغيرها

(١) كلما زاد توزيع الصناعة على عدد كبير من الصانع كلما أمكن الانتاج بطريقة أفضل وبسرعة أكبر وبقدر أقل من الوقت والعمل .  
The Advantages of the East Indian Trade .  
( لندن ١٧٢٠ ص ٧١ ) .

(٢) يقول توماس هودجكين ، « العمل السهل مهارة منقولة .. » .

(٣) « كذلك بلغت الفنون ... في مصر الدرجة اللازمة من الاتقان لأنها البلد الوحيد الذى لا يتداخل فيه الصانع في شؤون طبقة أخرى من المواطنين ، بل يجب عليهم ممارسة العمل الذى يحتم القانون أن يكون وراثياً في طائفتهم ... في البلاد الأخرى يوزع التجار اهتمامهم على أشياء مختلفة فتارة يعملون في الزراعة ، وأخرى في التجارة ، وأحياناً يمارسون عمليتين أو ثلاثاً في وقت واحد . وفي البلاد الحرة كثيراً ما يرتادون الجمعيات الشعبية ، أما في مصر فالقانون ينزل العقاب الشديد بالعمال الذى يتدخل في شؤون الدولة أو يمارس حرفاً عدة في وقت واحد . وهكذا ليس من شئ يحول دون انتظام مواصاتهم العمل الذى توافروا عليه ... وعلاوة على ذلك فكما أنهم يرثون عن أجدادهم قواعد وتنظيمات متعددة ، تراهم شديدي الشغف بكشف مزايا جديدة ، (ديودور الصقلي — المكتبة التاريخية 74 I, I, c. 19

من أقشة إقليم كروما نذل من حيث بهاء اللون وثباته ، ولكن هذه المنسوجات يتم إنتاجها بدون رأس مال أو آلات أو تقسيم عمل أو أى من تلك الوسائل التي تهيء التسهيلات للمشرفين . على إنتاج المصانع اليدوية بأوروبا . فليس النسيج إلا فرداً مستقلاً بعمله ينسج ما يطلبه منه . عميله مستخدماً في ذلك بولا غاية في بساطة التركيب يتركب أحياناً من بضع من فروع الشجر أو قضبان الخشب قد جمعت سوياً بطريقة أولية ، بل إنك لا تجد لديه وسيلة للفسج النسيج وبذا لا بد من مدالتول إلى الحد الأقصى من طوله الأمر الذي يجعله كبيراً بحيث لا يمكن أن يظل داخل كوخ الصانع الذي يضطر إلى أداء عمله في الهواء الطلق حيث يتعرض للعطل نتيجة كل تقلب يطرأ على الجو (١) ويكتسب الهندي هذه المقدرة ، كما يفعل العنكبوت ، بفضل المهارة الناجمة عن التخصص والتي تتجمع من جيل إلى جيل ويتوارثها الأبناء عن الآباء . ومع هذا فالعمل الذي يؤديه مثل هذا النسيج الهندي شديد التعقيد إذا ما قيس بما يقوم به معظم العمال في المصانع اليدوية .

وصاحب الحرفة اليدوية الذي يمارس مختلف العمليات التفصيلية اللازمة لعمل المنتج التام واحدة بعد الأخرى مضطر إلى تغيير مكانه وعدده من وقت إلى آخر ، كما يعطل الانتقال من عملية إلى أخرى سير العمل وبذا يحدث ثغرات في يوم العمل ، ولكن هذه الثغرات تسد حينما يقوم العامل بأداء نفس العملية الواحدة باستمرار خلال يوم العمل أو أنها تقل بنسبة الهبوط في درجة وقوع تغييرات في العملية . ويرجع تزايد الإنتاجية إما إلى ازدياد ما يبذل من قوة العمل في فترة معلومة من الوقت ( أى إلى ازدياد حدة العمل ) وإما إلى خفض في الاستهلاك غير الإنتاجي لقوة العمل . والافراط في بذل النشاط وهو ما يتطلبه الانتقال من الراحة إلى الحركة تعوضه الإطالة في السرعة العادية إذا ما تم إدراكها . ومن جهة أخرى فإن العمل المتصل من نوع متجانس يسمى إلى حدة وقوة غرائز الانسان الحيوانية التي تجد في تغيير العمل والجهد باعثاً على تجديدها ودافعاً لها .

ولا تتوقف إنتاجية العمل على مهارة العامل لحسب ، بل وعلى جودة العدد ، فالأدوات التي من نوع واحد كالسكاكين والمثاقيب والبريمات الصغيرة والمطارق الخ يمكن استعمالها في عمليات عمل مختلفة ، كما قد تصلح أداة واحدة لأغراض مختلفة في نفس عملية العمل . ولكن

---

Historical and Descriptive Account of British India, etc., by (١)

Hugh Murray and James Wilson, etc, Edinburgh, 1832, vol. 11, p. 449.

التول الهندي رأسى بمعنى أن العداة تنشر وتمد بطريقة رأسية .

بمجرد أن تنفصل العمليات المختلفة الواحدة عن الأخرى وبمجرد أن تكتسب العملية الجزئية التي يؤديها عامل الشكل الأصلح والأكثر ملاءمة أصبحت التغييرات في الأدوات التي ظلت صالحة لأغراض مختلفة أمراً ضرورياً . ويتحدد اتجاه هذه التغييرات في الشكل عن طريق الخبرة المكتسبة من الصعاب الناشئة عن استخدام شكل غير متغير من الأدوات فالإنتاج في المصنع اليدوي يتميز بتنوع أدوات العمل وهو ما تكتسب بفضل أدوات من نفس النوع أشكالاً خاصة دائمة مطابقة لأغراض خاصة نافعة ، كما يتميز بتخصص الأدوات . وهو الأمر الذي يتيح للعمال المختصين بالعمليات التفصيلية استخدام هذه الأدوات البالغة حداً عالياً من التخصص إلى أقصى حد لذلك . ففي برمنجهام وحدها تصنع حوالي خمسمائة نوع مختلف من المطارق ، ولكن يجب ألا يتبادر إلى الظن أن كلا منها يصلح لبعض عمليات إنتاج بأكملها إذ هناك في كثير من الحالات أنواع عدة لأداء عمليات مختلفة بوصفها أجزاء من نفس العملية . إن عصر إنتاج المصانع اليدوية يعمل على تبسيط أدوات العمل ويؤدي إلى تحسينها ومضاعفتها وذلك بأن يجعلها ملاءمة للوظائف الخاصة التي تناط بالعامل المتخصص في عملية تفصيلية ، كما أنه في الوقت ذاته يولد الشروط المادية اللازمة لوجود الآلات الميكانيكية التي تنشأ من اتحاد أدوات بسيطة .

فالعامل المختص بالعملية التفصيلية يكون مع أدواته العناصر البسيطة لإنتاج المصانع اليدوية . وعلينا الآن أن ننتقل إلى بحث مظهر إنتاج المصنع اليدوي بوجه عام .

### (٣) الشكليات الأساسية لإنتاج المصنع اليدوي ( للصناعة اليدوية )

#### الشكل غير المتجانس والشكل العضوي

ينقسم إنتاج المصنع اليدوي إلى شكلين أساسيين . ورغم تداخلهما أحياناً هنا وهناك إلا أن كلا منهما متميز عن الآخر تماماً ، وهما يلعبان بصفة خاصة دورين مختلفين اختلافاً كلياً حينما يتحول في النهاية إنتاج المصنع اليدوي إلى الصناعة الكبيرة الحديثة التي تقوم بها الآلات . هذه الصفة المزدوجة ناشئة عن طبيعة المنتج ، فالسلعة التامة الصنع تتكون إما عن طريق الضم الآلي البسيط لمنتجات جزئية تم صنع كل منها على حدة وإما نتيجة سلسلة من العمليات والتحويلات التي يعتمد كل منها على الأخرى .

فالقاطرة مثلاً تتكون من أكثر من خمسة آلاف جزء مستقل ولكننا لانستطيع أن نتخذ من القاطرة نموذجاً للنوع الأول من إنتاج المصنع اليدوي بمعناه الصحيح لأنها من منتجات

الصناعة الكبيرة ، ولذا فالتمثيل بالساعة قد يكون أصلح لتحقيق الغرض الذى أمامنا ، ولنذكر أن ولیم بقى استخدم الساعة لتوضیح تقسیم العمل فى إنتاج المصنع اليدوى . لقد كانت الساعة قديماً يقوم بإنتاجها أحد أرباب الحرف فى نورمبرج ، أما اليوم فهى المنتج الاجتماعى لعدد كبير جداً من العمال المصطلحين بتفاصيل العمل من أمثال صناع الزنبركات والميناء والعقارب والغلاف والمسامير المحواة والعجلات والتروس الخ... وقليل من الأجزاء الساعة يمر خلال عدة أيدي كما أن هذه الأجزاء المتصلة لا تتجمع سوياً إلا بعد أن تصل الى ايدى شخص معين يقوم بضم هذه الأجزاء بعضها الى بعض كي يجعل منها شكلاً ميكانيكياً . وفى هذا المثال الذى ضربناه كما هو الحال فى السلع الأخرى التامة الصنع تجد أن طبيعة العلاقة بين المنتج النهائى والعناصر المتنوعة التى يتركب منها تجعل اجتماع العمال أو عدم اجتماعهم تحت سقف واحد أمراً وليد الصدفة ، فقد يتم إجراء العمليات الجزئية أحياناً كأنها حرف يدوية مستقلة كما هو الحال فى مقاطعى القود ونيوشاتل بينما تجد فى جنتيف مصانع كبيرة لعمل الساعات وفيها يتعاونون عمال العمليات التفصيلية مباشرة تحت اشراف وحدة واحدة من راس المال ، وحتى فى الحالة الأخيرة يكون من النادر عمل الميناء والزنبركات والغطاء فى المصنع . إن تركيز العمال فى مهنة عمل الساعات تحت سقف واحد بقصد مواصلة إنتاج المصنع اليدوى نادراً ما يكون أمراً مجزياً إذ المنافسة أعظم درجة بين العمال الذين يزاولون أعمالهم فى بيوتهم ، كما أن تقسيم العمل الى عدد من العمليات المتباينة لا يدع إلا مجالاً صغيراً لاستعمال أدوات الإنتاج المشتركة ، وحينما تتفرق الصناعة اليدوية فإن هذا يوفر على صاحب رأس المال المبالغ التى ينفقها على الورش وما الى ذلك (١) . ولكن هؤلاء العمال الذين يشتغلون لحساب الرأسمالى برغم أنهم يؤدون العمل فى

(١) فى سنة ١٨٥٤ أنتجت جنيف ٨٠٠٠٠ ساعة وهذا لا يبادل خمس ما تنتجه مقاطعة نيوشاتل ، وتنتج Chaux-de-Fonds (التي لا تزيد عن كونها مصنعاً واحداً كبيراً للساعات) ضعف ما أخرجته جنيف . وأنتجت جنيف ٧٥٠٠٠٠ ساعة فيما بين ١٨٥٠ و١٨٦١ - انظر Report from Geneva on the Watch Trade, Manufactures, Commerce, etc. (رقم ٦٠١٨٦٣) . فى حالة سلعة كالساعة حيث السلعة التامة الصنع مكونة من عدد من الأجزاء تجد من الصعب تحويل مثل هذه الصناعة اليدوية إلى فرع من الصناعة الكبيرة حيث تستخدم الآلات ، ذلك بسبب عدم وجود الصلة بين مختلف العمليات ، ولكن فيما يتعلق بالساعة تجد عقبتين فى وجه مثل هذا التحويل أولاهما صغر ودقة الأجزاء التى تتكون منها ، وثانيتها أن الساعة أداة ترف . ومن هنا يأتي اختلاف أنواع الساعات بحيث أنك قلما تجد أحسن بيوت لندن يصنع فى العنة لثمن عشرة ساعة متشابهة . ومن جهة أخرى ففي فاشريرين وفرنسطين حيث استخدمت الآلات بنجاح فى مصنع الساعات تجده ينتج على الأكثر ثلاثة أو أربعة أحجام وأنواع مختلفة من الساعات .

بوتهم - نقول إن مركز هؤلاء مختلف جداً عن مركز أرباب الحرف المستقلين الذين يعملون لعملائهم (١) .

أما النوع الثاني من إنتاج المصنع اليدوي وهو الشكل الكامل منه فينتج سلعاً تامة الصنع تمر خلال مراحل تعتمد الواحدة على الأخرى أى خلال سلسلة متدرجة من العمليات، ومن أمثلة ذلك عملية صنع الإبرة التي فيها يمر السلك الذي تصنع منه خلال أيدي ما بين اثنين وسبعين واثنين وتسعين من عمال المسائل التفصيلية .

وبقدر ما يسبب إنتاج المصنع اليدوي اتحاداً بين حرف كانت في أول الأمر متميزة فإنه يعمل على خفض مدى الانفصال المكاني بين المظاهر الخاصة في إتمام المنتج النهائي ، فيقصر الوقت اللازم للانتقال من مرحلة الى أخرى ، كما ينخفض العمل الذي يسبب هذا الانتقال (٢) . وبالموازنة مع الحرف اليدوية نرى أن إنتاج المصنع اليدوي يكسب من ناحية الطاقة الانتاجية وهذا الكسب ناجم عن الصفة التعاونية العامة للإنتاج . ومن جهة أخرى نجد أن تقسيم العمل وهو المبدأ الذي يتميز به إنتاج المصنع اليدوي يتطلب فصل مظاهر الإنتاج المختلفة التي يتبع كل منها الآخر كأنها عدد كبير من عمليات الحرف اليدوية التفصيلية . ويستدعى قيام علاقة بين الوظائف المستقل كل منها عن الأخرى انتقال السلعة باستمرار من يد إلى أخرى ومن عملية الى غيرها . ولو نظرنا الى هذا الأمر من وجهة نظر الصناعة الكبيرة لبدأ أنه من المساوىء المميّزة والكثيرة الكلفة والكامنة في المبدأ الذي يقوم عليه إنتاج المصنع اليدوي (٣) .

حينما نبحت مقداراً محدوداً من المادة الخام كالخرق في صناعة الورق والسلك في صناعة الإبر لوجدناه في أيدي العمال المشغولين بالأمور التفصيلية يمر في سلسلة متتالية من مظاهر أو مراحل الإنتاج الى أن يتم إعداد الشكل النهائي . ولكن اذا تأملنا الورشة على أنها جهاز آلات كامل الأجزاء لرأينا أن المادة الخام توجد في نفس الوقت في كافة مظاهر الإنتاج في نفس

(١) عمل الساعات مثال للصناعة اليدوية غير المتجانسة ، وفيها تجهيزات غير مألوفة لدراسة ما سبق ذكره من مظاهر التمييز بين أدوات العمل وتخصصها ، وهو ما يعد نتيجة انقسام الحرف اليدوية أقساماً فرعية (٢) لا بد أن يكون النقل أقل في مثل هذه الحالة حين يسكن الناس قريتين بعضهم مع بعض ،،

The Advantages of the East Indian Trade, p. 106.

(٣) إن عزل المراحل المختلفة في الصناعة اليدوية وهو الأمر الذي يترتب على استخدام العمل اليدوي ، مما يزيد نفقة الإنتاج زيادة بالغة ، وتفتأ الخسارة في الغالب من الانتقال من عملية إلى أخرى ،،

The Industry of Nations, London, 1855, pt, II, p, 200.

الوقت الواحد، فالعامل الجماعي (أى الوحدة المكونة من العمال الفرديين المشغولين بالعمليات التفصيلية) يستخدم بعض أياديه الكثيرة (أى العمال الفرديين) المزودة بالعدد في سحب السلك، ويستخدم غيرها في نفس الوقت في مده وقطعه وتديبه وهكذا. فالعمليات التفصيلية المختلفة تتجمع فيما بينها في مكان واحد برغم تواليها الزمنى أى وقوع كل منها بعد الأخرى، وإلى هذا يرجع الفضل في إمكان إنتاج مقدار أكبر من السلع التامة الصنع في وقت معلوم<sup>(١)</sup>. حقيقة إن التوافق الزمنى أى وقوع الأشياء في وقت واحد، نتيجة مترتبة على الشكل التعاونى العام للعملية كلها، ولكن إنتاج المصنع اليدوى لا يقتصر أمره على أنه يجد ظروف التعاون قائمة معدة أمامه نظراً لأنه من جهة يخلق هذه الأحوال أو الشروط عن طريق تقسيم عمليات الحرفة اليدوية إلى أقسام فرعية، غير أنه يسبب هذا التنظيم الاجتماعى لعملية العمل وذلك لجرد أنه يربط كل عامل بعملية تفصيلية معينة يتعين عليه أداؤها.

لما كان المنتج الجزئى الذى يتمه كل عامل مختص بعملية تفصيلية لا يعدو كذلك ان يكون مظهراً من مراحل التطور التى يمر خلالها المنتج إلى -إتمام صنعه، ترتب على هذا أن ما يتمه كل عامل أو كل مجموعة من العمال يصلح كالمادة الخام التى يبدأ بها عامل آخر أو مجموعة أخرى من العمال، وبهذا يهيء كل عامل عملاً لمن يأتى بعده أو يعقبه. ومقدار وقت العمل اللازم لإدراك الهدف النافع المرغوب فيه في كل عمية جزئية يتحدد عن طريق التجربة، والجهاز الآلى الكامل لإنتاج المصنع اليدوى يقوم على فرض تحقيق نتيجة معلومة في فترة معلومة من وقت العمل، وعلى أساس هذا الفرض وحده يمكن لعمليات العمل المختلفة التى يكمل بعضها بعضاً أن يتم أداؤها في وقت واحد وباستمرار دون أن يعوقها ما يعطل سيرها. ومن الواضح أن اعتماد العمليات وبالتالي العمال كل على الآخر اعتماداً مباشراً يجعل من اللازم ألا يبذل كل فرد أكثر من وقت العمل اللازم لقيامه بوظيفته الخاصة المنوطة به. وبهذا نجد أن استمرار العمل وانتظامه وانسجامه<sup>(٢)</sup>. وأكثر من هذا حدته تختلف جميعها في حالة

---

(١) « يسبب »، تقسيم العمل كذلك وفراً في الوقت نتيجة فصل العمل إلى فروع مختلفة وكلها يمكن إتمامها في نفس اللحظة.... ونظراً لأداء العمليات المختلفة مرة واحدة وهى العمليات التى لا بد لفرد واحد أن يؤديها كلا على حدة، يصح في الامكان إنتاج عدد كبير من الدبابيس تامة الصنع في نفس الوقت الذى يجرى فيه قطع دبابس واحد أو تديبه،» Dugald Stewart, op. cit., p. 319.

(٢) كلما زاد تنوع الصناعات في كل صناعة... زاد الانتظام في كل عمل، ويجب أن يتم أداء هذا في وقت أقل وبعمل أقل،» The Advantages of the East Indian Trade, p, 68.

إحدى العمليات التي يتكون منها إنتاج المصنع اليدوي عنها في حالة الحرفة اليدوية المستقلة أو حتى في حالة التعاون البسيط . وإذن تبدو القاعدة القائلة بالأبذل في إنتاج السلعة أكثر من وقت العمل اللازم في ظل أحوال اجتماعية معلومة كأنها قاعدة عامة في إنتاج السلع تدعّمها وتثبت قواعدها قوة المنافسة ، ذلك أن كل منتج فردى - إذا شئنا ببساطة التعبير - ينبغي له أن يبيع السلعة بسعر السوق . ومع هذا ففي إنتاج المصنع اليدوي يكون إنتاج كمية معلومة من المنتج في مقدار معلوم من وقت العمل قانوناً فنياً من قوانين عملية الإنتاج ذاتها (١) .

ولكن تحتاج العمليات المختلفة إلى فترات من الزمن مختلفة كي يتسنى أدائها ، وعلى ذلك ففي فترات الوقت المتساوية يتم صنع مقادير غير متساوية من المنتجات الجزئية . فإذا كان على نفس العامل أن يؤدي نفس العملية ولا شيء سواها يوماً بعد يوم ترتب بعد ذلك ضرورة وجود أعداد متفاوتة من العمال لممارسة العمليات المختلفة . وهنا نجد مرة أخرى تعاوناً في أبسط ضروبه وهو استخدام أفراد كثيرين في نفس الوقت لعمل نفس الشيء الواحد ، ولكن هذا عبارة عن صورة تعبر عن علاقة عضوية . وعلى ذلك فتقسيم العمل في نظام إنتاج المصنع اليدوي لا يقف عند حد تبسيط ومضاعفة أجهزة العامل الجماعي المختلفة من حيث الكيف أى النوع وإنما يقيم نسبة رياضية ثابتة بين أعداد هذه الأخيرة ويحدد عدد العمال أو حجم المجموعات العاملة بالنسبة لكل وظيفة خاصة معينة ، فهو بينما يقسم عملية العمل أساماً فرعية من ناحية الكيف يحدد قاعدة ثابتة من حيث الكم ويقم تناسباً ثابتاً بالنسبة إلى هذه العملية .

وإذا ما حدث أن هدت التجربة إلى تحديد أصلح النسب العددية لمختلف أنواع مجموعات عمال المسائل التفصيلية في مجال معين من الإنتاج صار امتداد ذلك المجال غير مستطاع إلا باستخدام مضاعفات كل مجموعة عاملة معينة (٢) . وفضلاً عن هذا فهناك أنواع معينة من العمل يستطيع الفرد فيها أن يؤدي على نطاق كبير نفس القدر من العمل الذي يقوم به على نطاق أصغر ومثال ذلك الرقابة ونقل المنتجات الجزئية من إحدى مظاهر الإنتاج إلى غيرها

---

(١) برغم هذا ففي فروع كثيرة من الصناعة يتفق نظام الصناعات اليدوية هذه النتيجة بطريقة ناقصة نظراً لنقص قوة الضبط الدقيق على الأحوال الكيماوية والطبيعية في عملية الإنتاج .

(٢) ، انظرا للطبيعة الخاصة المميزة لمنتج كل مصنع يدوي ( حين نتأكد من عدد العمليات التي تنقسم إليها بما يعود بالفائدة ، وحينما نتأكد من عدد الأفراد الذين نستخدمهم ، ففي هذه نجد أن بقية المصانع اليدوية الأخرى التي لا تستخدم مضاعفات هذا العدد تنتج نفس الساعات بفقّة أعظم . . ومن هنا أحد أسباب كبر حجم المنشآت الصناعية C. Babbage : On the Economy of Machinery (الطبعة الأولى ، لندن ١٨٣٣ ، الفصل الحادى والعشرون ص ١٧٢ - ١٧٣ )

وهكذا . وعلى ذلك فإسناد هذه المهام الى عمال مخصوصين يصبح مفيداً حين يتضاعف عدد العمال ، ولكن هذا التضخيم يجب أن يؤثر في كافة المجموعات نسبياً .

والمجموعة الفردية من عمال يضطلعون بنفس المهمة الجزئية تتكون من عناصر متجانسة كما أنها جزء مخصوص من الأجزاء التي يتكون منها الجهاز العامل كله . ومع هذا فإننا نجد في بعض الصناعات اليدوية أن المجموعة نفسها هي هيئة العمل المنظمة وأن الجهاز الكامل كله يتكون بواسطة تكرار ومضاعفة هذه المجموعات أو العناصر الإنتاجية الأولية . ومن الأمثلة على ذلك عمل القوارير من الزجاج لأنه ينقسم ثلاث مراحل أو مظاهر يتميز كل منها عن سواه تميزاً أساسياً . فلدينا أولاً المرحلة الإعدادية أي تحضير المواد والعناصر التي يصنع منها الزجاج ، وخلط الرمل والجير ، وتسخين هذا المزيج حتى تتكون لدينا كتلة من الزجاج المذاب<sup>(١)</sup> ، ففي هذه المرحلة الأولى يجري استخدام مختلف العمال في الأعمال الجزئية التفصيلية ، ويصدق نفس الأمر على المرحلة الختامية وهي إنتاج القوارير من أفران التجهيف وترتيبها وتعبئتها وما إلى ذلك . ويقع بين هاتين المرحلتين الأولى والختامية صنع الزجاج بالمعنى المراد من هذه العبارة ونقصد بذلك تشكيل الزجاج المذاب وصياغته . فعند كل من فتحات الفرن نجد مجموعة من خمسة عمال يطلق عليها اسم hole ويقوم كل منهم بعمل تفصيلي خاص ولكنهم يقومون بالعمل بصفتهم وحدة لا تستطيع أداء عملها إلا إذا تعاون الخمسة فيما بينهم بحيث يتوقف عمل المجموعة كلها إذا تغيب أحد أفرادها . ولكن لكل فرن عدة فتحات يتراوح عددها في إنجلترا ما بين ٤ ، ٦ ولكل منها وعاء مليء بالزجاج المذاب كما أن كلا منها تهيء عملاً لمجموعة مماثلة مكونة من خمسة من العمال . ويقوم تنظيم كل جماعة مباشرة على تقسيم العمل بينا الصلة التي تربط ما بين المجموعات الخمس صلة من التعاون البسيط الذي يرجع إليه الفضل في أن أداة الانتاج (وهي فرن الإذابة في هذا المثل) يمكن استخدامها بطريقة أدعى إلى الاقتصاد والوفر نظراً لأنها تستعمل بالاشتراك . ومن هذا القرن بمجموعاته التي يتراوح عددها بين ٤ ، ٦ يتكون ما يقال له « بيت الزجاج » ويضم المصنع عدداً من هذه البيوت مع الجهاز العامل والعمال مما تتطلبه المرحلتان الأولى والختامية في عملية الانتاج .

وأخيراً كما أن الصناعة اليدوية تنمو عن طريق ربط حرف يدوية مختلفة فإنها تستطيع كذلك أن تنمو فتصبح اتحاداً أو ارتباطاً بين صناعات يدوية مختلفة . ومثال ذلك أن معامل

(١) في إنجلترا تجرى كل من عمليتي إذابة وصنع الزجاج في فرن خاص بها ، أما في بلجيكا فتجرى العمليتان

في نفس الفرن الواحد .



الزجاج في إنجلترا تتولى عمل الأواني الفخارية اللازمة لها لأن نجاح المنتج أو فشله يتوقف إلى حد كبير على جودة هذه الأواني وهنا نجد لدينا ارتباطاً بين صنع إحدى أدوات الإنتاج. وصنع المنتج ذاته . وبالعكس يمكن أن يتحد صنع المنتج بصناعات أخرى يقوم بالنسبة إليها بوظيفة المادة الخام أو يتحد بمنتجاتها بطريقة أو أخرى . فمثلاً ترتبط صناعة الزجاج من الصوان أحياناً بقطع الزجاج بصناعة brass Founding إذ يستخدم النحاس كأجزاء معدنية في سلع مختلفة مصنوعة من الزجاج . هذه الصناعات اليدوية المختلفة التي ارتبطت فيما بينها تكون أقساماً ( يزداد أو يقل انفصالها من حيث المكان ) من الصناعات اليدوية الكلية ، ولكنها في الوقت ذاته عمليات إنتاجية مستقلة لكل منها طريقتهما في تقسيم العمل الخاص بها . وبرغم ما لأمثال هذه الصناعات المرتبطة فيما بينها من مزايا كثيرة فإنها لا تكتسب على أساس الصناعة اليدوية البسيطة وحدة فنية حقيقية لأن الوحدة الفعالة لا تحدث إلا حين تحل الصناعة الآلية محل الصناعة اليدوية .

وفي عهد الصناعة اليدوية سرعان ما أصبح خفض مقدار وقت العمل اللازم لإنتاج السلع مبدأ في العمل له غايته (١) ، واستخدمت خلال ذلك العصر الآلات هنا وهناك وخاصة بقصد أداء عمليات بسيطة معينة يمكن القيام بها على نطاق واسع وتتطلب بذل مقدار كبير من النشاط أو الطاقة فمثلاً في صنع الورق بالمصنع اليدوي كان عمل العجينة من الخرق يتم في معامل الورق (٢) . وقد ورث العالم عن الإمبراطورية الرومانية الشكل الأولى من الآلات على هيئة الطاحون المائي (٣) . وقد تمت خلال عصر الحرف اليدوية كشوف عظيمة كالبوصلة والبارود والطباعة والساعة الأوتوماتيكية . وعلى العموم لعبت الآلات الدور الثاني الذي نسبه إليها آدم سميث وذلك بالقياس إلى تقسيم العمل (٤) . وكان استخدام الآلات في نواح

---

(١) أنظر The Advantages of the East Indian Trade وكذلك كتابات و . بيتي ، جون بيلز ، أندرو باراتون ، ج . فاندلنت .

(٢) حتى أواخر القرن السادس عشر كانوا لا يزالون في فرنسا يستعملون الهاون والمنخل اليدوي لسحق ودق الخامات المعدنية .

(٣) يمكن أن نفتق آثار تاريخ تطور الآلات في تاريخ طواحين الغلال corn mills ، ففي إنجلترا لا زالوا يطلقون كلمة mill على المصنع factory ، وفي ألمانيا استعملوا في أوائل القرن التاسع عشر كلمة muhle للدلالة على الآلات التي تديرها قوى الطبيعة فحسب ، بل وعلى جميع المصانع اليدوية التي يستخدم فيها أي جهاز من نوع الآلة .

(٤) وكما سترى حين نشرح نظريات القيمة القاضية بالتفصيل ، لم يأت آدم سميث بأى رأى جديد بعدد —

متفرقة خلال القرن السابع عشر ذا نتائج خطيرة إذ هيأت للرياضيين في تلك الأيام أساساً عملياً ودافعاً على خلق وابتداع علم الميكانيكا الحديث .

و، الآلات ، المخصوصة التي تتميز بها فترة الصناعة اليدوية هي العامل الجماعي الذي يتكون من ارتباط العمال الذين يقوم كل منهم بعملية تفصيلية . والعمليات المختلفة التي يؤديها منتج السلعة واحدة بعد أخرى تفرض عليه حقوقاً وواجبات متباينة الأنواع . فعليه أن يبذل قدراً أكبر من حيث القوة في إحدى العمليات ، ومن المهارة في ثانية ، ومن الانتباه الشديد في عملية ثالثة . وليس من فرد قد وهبته الطبيعة هذه المزايا جميعاً إلى حد الكمال ، فبعد أن يتم عزل العمليات المختلفة واستقلال كل منها ، يجرى فصل العمال وترتيبهم وتجميعهم في مجموعات تبعاً لمواهبهم الغالبة . فإذا كانت مواهبهم الطبيعية أساس تفسيم العمل تجدد الصناعة اليدوية من جهة أخرى تنمي فيهم قوى عاملة أعدتها الطبيعة لوظائف قليلة متخصصة . ويملك العامل الجماعي جميع الصفات الإنتاجية بدرجة متساوية من الجودة ، ويستطيع في نفس الوقت أن يستخدمها بطريقة تحقق أعظم الوفرة لأنه يستخدم جميع أعضائه ( أى العمال أو مجموعات العمال ) لأداء مهام مخصوصة (١) . فالنقص في العامل الذي يقوم بعملية تفصيلية يصبح كالأحجر حين ننظر إليه على أنه عضو من أعضاء العامل الجماعي (٢) . وعادة أداء شيء واحد فقط تحول إلى أداة لا تحبب في عملها ، بينما تضطره علاقته بالجهاز الكلي إلى العمل بذلك القدر من الانتظام الذي يتميز به كل جزء من أجزاء الآلة (٣) .

== تقسيم العمل . والشق الذي جعل منه أعظم الاقتصاديين الكلاسيك في عصر الصناعة اليدوية إنما ما علقه من عظيم الأهمية على تقسيم العمل . والأهمية الضئيلة التي علقها على الآلات كانت سبباً في الجدل من جانب لاوردرديل في أوائل عهد الصناعة الكبيرة ، ويور بعد أن قطعت شوطاً في تطورها ونموها . وفضلاً عن هذا خلط آدم سميث بين اختراع الآلات وبين الثغرة والتعيين بين أدوات العمل (وهو الأمر الأخير الذي يلب فيه عمال المسائل التفصيلية في الصناعة اليدوية دوراً فعالاً) . وفيما يتعلق بالأخير فالذي لعب الدور الهام لم يكن عمال الصناعة اليدوية ، بل رجال العلم وأهل الحرف اليدوية وحتى الفلاحين ( يرتدلى ) .

(١) إذا قسم صاحب الصناعة العمل المراد أدائه إلى عمليات مختلفة يتطلب كل منها درجات مختلفة من المهارة والقوة ، فإنه يستطيع أن يشتري تماماً تلك الكمية منهما اللازمة لكل عملية ، بينما إذا قام عامل واحد بالعمل كله فيجب أن يكون حائزاً للقدر الكافي من المهارة والقوة لأداء أصعب وأشق العمليات التي تنقسم إليها السلعة ، ( Babbage ص ١٨ ) .

(٢) فثلاً قد يحدث غالباً نمو غير عادي في مجموعات خاصة من العضلات ، العظام الخ ...

(٣) تسأل أحد أعضاء لجنة التحقيق كيف أمكن لإبقاء دو الصغار السن ، لأداء العمل بانتظام ، فاجاب المستر ولیم مارشال مدير أحد مصانع الزجاج اليدوية قائلاً ، لا يستطيعون إهمال عملهم ، فإذا ما بدأوا العمل وجب عليهم أن يواصلوه ، فهم كأجزاء الآلة ، ( لجنة تشغيل الأطفال ، التقرير الرابع ١٨٦٥ ص ٢٤٧ ) .

ولما كانت بعض وظائف العامل الجماعى بسيطة والأخرى معقدة نجد أن أعضائه أى قوى العمل الفردية التى يتكون منها تتطلب درجات متباينة من التدريب ، وبذلك تكون لها قيم متفاوتة . ونتيجة لهذا تعمل الصناعة اليدوية على نشأة ترتيب هرمى لقوى العمل يلاممه نظام من الأجور المترتبة . فإذا كان العامل الفردى من جهة مخصصاً طيلة حياته لوظيفة مقيدة محدودة ، فمن الجهة الأخرى نجد أن مختلف العمليات التى يقوم بها أعضاء هذه المجموعة ذات الترتيب الهرمى تنظم وتخصص طبقاً لمهارتهم الطبيعية والمكتسبة<sup>(١)</sup> . وتتطلب كل عملية إنتاج أعمالاً بسيطة معينة يستطيع كل عامل أداءها ، فهى تفصل إذن وتصبح وظائف خاصة قائمة بذاتها .

وعلى ذلك ففى كل حرفة يدوية تبسط عليها الصناعة اليدوية سيطرتها تنشأ طبقة من يقال لهم العمال غير الحاذقين وهى ما لم يكن له مكان فى الصناعة الحرفية . فالى جانب الترتيب الهرمى نجد تقسماً فرعياً بسيطاً إلى عمال حاذقين وغير حاذقين ، وتهبط نفقات تدريب الآخرين إلى لا شىء كما تكون فى حالة الأولين أقل مما كانت عليه فى عهد الحرف اليدوية نظراً لأن مهمتهم أو وظيفتهم تصبح أبسط مما كانت عليه قبلاً . وفى كلتا الحالتين تهبط قيمة قوة العمل<sup>(٢)</sup> . وثمت استثناءات لهذا القانون نظراً لأن تجزئة عملية العمل يولد وظائف أوسع مدى لم يكن لها وجود مطلقاً فى الحرفة اليدوية أو كانت موجوده بدرجة أقل . والنقص النسبى فى قيمة قوة العمل وهو ما ينتج من زوال نفقات التدريب الحرفى أو خفضها ، ينطوى على ازدياد الحدة التى يستخدم بها رأس المال ذلك لأن كل ما يودى إلى تقصير وقت العمل الضرورى لإعادة إنتاج قوة العمل يودى إلى ازدياد مدى العمل الفائض .

(١) إن الدكتور بور - فى تعجيد الصناعة الكبيرة من وجهة نظرها والاشادة بها - يبرز خواص الصناعة اليدوية خيراً مما فعل من تقدمه من الاقتصاديين الذين لم يتوافر لهم حساسه واهتمامه بالأمر ، بل وربما خيراً من معاصريه مثل باباج الذى وإن فاق بور كرياضى وميكانيكى إلا أنه مال إلى النظر إلى الصناعة الكبيرة من وجهة نظر الصناعة اليدوية فقط . يقول بور إن تخصص العمال فى عمليات مخصوصة ، جوهر تقسيم العمل ، . وفى مكان آخر يصف تقسيم العمل بأنه إعداد وجهه ملائم لمواهب الناس المختلفة . . ، وأخيراً يتحدث عن نظام الصناعة اليدوية كانه نظام لتقسيم أو تدرج العمل ، ، وأنه ، ، تقسيم العمل إلى درجات من المهارة ، ، الخ .

Ure : Philosophy of Manufactures, pp. 10—23.

(٢) ، ، نظراً لأن كلا من أهل الحرف اليدوية . . . تمكن من بلوغ حد الاتقان فى ناحية واحدة بفضل الممران والتدريب لهذا أصبح . . . عاملاً أرخص ثمنًا، - شرحه ص ١٩ -

## ٤ — تقسيم العمل في الصناعة اليدوية وتقسيم العمل في المجتمع

بحسب نشأة الصناعة اليدوية ، وعناصرها البسيطة ، والعامل الذي يؤدي عملية تفصيلية وأداته التي يشتغل بها ، وأخيراً جهاز الصناعة اليدوية بوجه عام . والآن نعرض بإيجاز للعلاقة بين تقسيم العمل في الصناعة اليدوية وتقسيم العمل في المجتمع . ومن الأخير يتكون الأساس العام الذي يقوم عليه إنتاج السلع كله .

إذا جعلنا العمل وحده نصب أعيننا أمكن أن نصف التقسيم الفرعي للإنتاج الاجتماعي إلى أقسامه الأساسية كالزراعة والصناعة الخ بأنه تقسيم العمل بوجه عام ، وأمکن أن نصف تجزئة هذه الأقسام إلى أنواع وفروع بأنه التقسيم من الوجهة الخاصة ، وأخيراً استطعنا أن نصف تقسيم العمل داخل الورشة بأنه تقسيم من حيث التفاصيل<sup>(١)</sup> .

وتقسيم العمل في المجتمع وما يماثله من قصر الأفراد على مهن أو أعمال خاصة ينشأ - مثل تقسيم العمل في الصناعة اليدوية - من نقطتي ابتداء يقعان في طرفين متقابلين . ففي داخل الأسرة ثم في القبيلة<sup>(٢)</sup> بعد ذلك يحدث تقسيم العمل بصفة تلقائية تبعاً لاختلافات الجنس والسن ، بمعنى أن أساس هذا التقسيم فسيولوجي بحت . وتتمدد أو تنتشر المادة التي تخضع للعمل بنسبة اتساع نطاق الجماعة ، والزيادة في عدد السكان ، وأكثر من هذا بفضل المنازعات التي تنشأ بين القبائل المختلفة وإخضاع قبيلة للأخرى . ومن جهة أخرى ينشأ تبادل المنتجات في النقط التي تتلاقى أو تتصل عندها الأسرات والقبائل أو الجماعات المختلفة - ذلك أنك ترى في المراحل المبكرة للحضارة أن الوحدات المستقلة التي يواجه بعضها بعضاً ليست أفراداً وإنما هي أسرات وقبائل الخ . وتكشف الجماعات المختلفة عن وسائل إنتاج وعيش مختلفة في

(١) .. يراوح تقسيم العمل من فصل أشد المهن اختلافاً بعضها عن بعضها ، إلى ذلك التقسيم الذي يشترك فيه عدد من العمال في إعداد نفس المنتج الواحد ، كما هو الشأن في الصناعة اليدوية ، ،

(٢) Storch : Cours d'économie politique, Paris edition, vol 1, p.173.

.. نجد بين الشعوب التي بلغت درجة معينة من الحضارة ثلاثة أنواع من تقسيم العمل : أولها ما نسميه التقسيم العام وهو الذي يميز بين المنتجين الزراعيين والصناعيين والتجارين وهؤلاء ينتمون إلى الأنواع الثلاثة من الحرفة القومية؛ وثانيها ونطلق عليه عبارة التقسيم الخاص وهو تقسيم كل نوع من العمل industry إلى أنواع وأجناس ، وثالثها وهو تقسيم المهنة أو العمل بمفهومه الصحيح والذي نجهده داخل نطاق الصناعات والحرف وهو ما نلقاه في معظم المصانع اليدوية والورش ، ، ( شارلك : مصدر سابق ٨٤ - ٨٥ ) .

البيئة الطبيعية التي تعيش في أحضانها ، وهذا ما يترتب عليه اختلاف ما لديها من وسائل الإنتاج وأساليب الحياة والمنتجات . ونظراً لهذه الاختلافات والفروق التي تنشأ من تلقاء ذاتها ، ترى أنه إذا ما اتصلت الجماعات بعضها ببعض حدث التبادل بين منتجات عدة بحيث لا تلبث هذه المنتجات أن تتحول تدريجاً إلى سلع . فالتبادل لا يبعث على اختلاف ميادين الإنتاج ، وإنما يقيم علاقة فيما بينها وبذا يحولها إلى فروع من الإنتاج الجماعي الاجتماعي تتفاوت من حيث اعتماد (تبعية) كل منها على الآخر . وهكذا ينشأ التقسيم الاجتماعي للعمل عن طريق التبادل بين مجالى الإنتاج التي يكون كل منها في الأصل متميزاً ومستقلاً عن الآخر . ولكن حيث يكون التقسيم الفسيولوجي للعمل هو نقطة الابتداء فإن الأعضاء أو العناصر الخاصة في الهيكل أو الشكل الذى تعتمد أجزاؤه مباشرة كل على الآخر ، تتفكك وبذا تصبح وحدات مستقلة بحيث أن تبادل المنتجات بوصفها سائماً هو وحده الذى يبقى العلاقة القائمة بين مختلف أنواع العمل . ففي الحالة الأولى يصبح ما كان مستقلاً في حالة اعتماد على غيره ، بينما في الحالة الثانية يصير ما كان معتمداً على غيره مستقلاً عنه ( ذلك أن تبادل السلع مع الجماعات الغريبة الأجنبية فيه الدافع الرئيسى نحو عملية التحلل والتفكك هذه ) .

إن الانقسام بين الحضر والريف الأساس الذى يقوم عليه كل تقسيم للعمل قد بلغ مبلغاً عالياً من التطور ، وهو التقسيم الذى سببه تبادل السلع<sup>(١)</sup> . ويجوز القول إن التاريخ الاقتصادي للمجتمع بأسره يتلخص في تطور هذا الانقسام بين الحضر والريف . وإن كنا لن نتوسع أو نتعمق في بحث هذا الموضوع الآن .

وكما أن تقسيم العمل في الصناعات اليدوية يستازم حتماً وجود طبقة سفلية مادية أعنى عدداً معيناً من عمال يجرى تشغيلهم في وقت واحد ، كذلك لا بد لتقسيم العمل في المجتمع من أن يكون السكان على قدر كاف من الوفرة وكثافة العدد - لأن حجم السكان وكثافتهم يحلان هنا محل تجميع العمال في نفس محل العمل الواحد<sup>(٢)</sup> وكثافة السكان هذه مسألة

(١) عالم سير جيمس ستوارت هذا الموضوع خيراً بما فعل غيره من الكتاب . وما يدل على قلة معرفة الناس بكتابه الصغير الحجم الذى نشر قبل «ثروة الشعوب»، بعشر سنوات ، أن المعجبين بما لئس لا يعرفون أن كتاب ذلك المؤلف Principles of Population معظمه مجرد نقل عن مؤلف ستوارت ( وإن كان مألوس استعان أيضاً بولاس وتونسند ) -

(٢) ، وتحت قدر معين من كثافة السكان يسمل الاتصال الاجتماعي واتحاد القوى الذى يمكن بواسطته زيادة منتج العمل ، ( جيمس مل ، مصدر سابق ص ٥٠ ) — كلما زاد عدد العمال ، زادت قوة المجتمع الانتاجية بالنسبة المركبة لهذه الزيادة مضروبة في الآثار الناجمة عن تقسيم العمل ، Thomas Hodgskin

نسبية . فالبلد الذى تتوافر به وسائل مواصلات نامية يعد بلداً كثيفاً ولو كان عدد سكانه قليلاً ، وعلى هذا الاعتبار يجوز أن نعد الولايات الشمالية من الاتحاد الأمريكى أشد كثافة وازدحاماً بالسكان من بلاد الهند (١) .

لما كان إنتاج السلع وتداولها الشروط العامة اللازمة للأسلوب الرأسمالى فى الإنتاج فإن تقسيم العمل فى ظل الصناعة اليدوية لا يمكن أن يقوم إلا إذا ما بلغ نمو وتطور تقسيم العمل فى داخل المجتمع درجة معينة . وبالعكس فلنقسم العمل فى نظام الصناعة اليدوية أثر فى تنمية ومضاعفة التقسيم الاجتماعى للعمل . وإذا تعرض أدوات العمل للترفة فيما بينها يزداد التباين والافتراق بين الصناعات التى تنتج هذه الأدوات (٢) . وإذا غزا نظام الصناعة اليدوية صناعة ظلت حتى ذلك الوقت ذات علاقة بغيرها ، إما كصناعة رئيسية أو كصناعة ثانوية (وكلها تحت سيطرة منتج واحد) فسرعان ما تنفصل هذه الصناعات بعضها عن بعض ويصبح كل منها مستقلاً عن الآخر . وإذا غزا نظام الصناعة المنزلية مرحلة معينة فى إنتاج سلعة ما ، تحولت المظاهر المختلفة فى إنتاجها إلى صناعات مستقلة . وقد سبق أن بينت أن السلعة التامة الصنع لا تزيد عن كونها مجموعة من المنتجات الجزئية تجمعت بطريقة آلية فقد تعود المهن التفصيلية فتمتبت قواعدا بصفقتها حرفاً يدوية مستقلة . ولكى يزداد تقسيم العمل فى الصناعة اليدوية نمواً فقد ينقسم فرع واحد من الإنتاج إلى صناعات مختلفة قد يكون بعضها جديداً تماماً ، وفى هذه الحالة يتوقف الشكل الذى تتخذه العملية على الفروق فى المواد الأولية أو على وجود أنواع مختلفة من نفس المادة الأولية الواحدة . ففى فرنسا مثلاً منذ النصف الأول من القرن الثامن عشر كانوا ينسجون أكثر من مائة نوع من المادة الحريرية . وكان بأفينيون قانون يحتم ، على كل صبي أن يختص نفسه لنوع واحد من الصنعة اليدوية ، وألا يتعلم إعداد أنواع عدة من المادة فى وقت واحد . ونظام الصناعة اليدوية الذى يعمل على الاستفادة من كافة الخواص والميزات المحلية يساعد على نمو التقسيم الإقليمى للعمل وهو الذى بمقتضاه تتركز فروع معينة من الإنتاج فى جهات معينة (٣) . ومن العوامل التى أسرعت

---

(١) نظراً لازدياد الطلب على القطن منذ سنة ١٨٦٦ ، زاد إنتاجه على حساب إنتاج الارز وذلك فى أشد أجزاء جزر الهند الشرقية ازدحاماً . وترتب على هذا كثرة حدوث المجاعات المحلية وذلك لأنه بسبب رداءة المواصلات إذا قل محصول الارز فى جهة تعذر استيراده من جهات أخرى .

(٢) هكذا نرى كيف أصبحت صناعة المكايك فرعاً خاصاً من الصناعة فى هولنده خلال القرن السابع عشر .

(٣) ، وسواء لم تكن الصناعة الصوفية بانجلترا منقسمة أجزاء أو فروعاً عدة يتخصص فى عمل كل منها مكان معين فالأقمشة الرفيعة فى سمرقند ، السميكه فى يوركشير ، eils فى اكستر ، الحرارير فى سدبرى ، crapes فى نوروتش .

بتقسيم العمل داخل المجتمع خلال عصر الصناعة اليدوية ، اتساع السوق العالمية وتكوين المستعمرات وكلاهما جزء من الشروط العامة اللازمة لوجود ذلك العصر . وليس هذا مجال البحث المفصل في كيف غزا تقسيم العمل كافة ميادين الحياة الاجتماعية إلى جانب الميدان الاقتصادي ، وكيف أنه صار في كل مكان الأساس الذي قام عليه التخصص إلى الحد الذي دعا ا. فرجوسن - أستاذ آدم سميث القول ، إننا نحتاج شعباً من العبيد ، وليس لدينا مواطنون أحرار ، ( History of Civil Society - إذريره الجزء الرابع ، قسم ٢ ص ٢٨٥ ) .

يرغم ما بين تقسيم العمل في المجتمع وتقسيم العمل في الورشة من أوجه التشبه والصلات . يجب علينا ألا نعددهما درجتين مختلفتين من نفس العملية الواحدة ، ذلك لأنهما متمايزان بصفة أساسية . إن وجه التشابه بينهما مما لا يمكن نكرانه حين تكون صلة غير متطورة تربط ما بين مختلف فروع الصناعة . مثال ذلك ينتج مربى الماشية الجلود ، ويصنع الدباغ من هذه الجلد المدبوغ ، وهذا الأخير يحوله الحداء إلى أحذية . فكل من هؤلاء الثلاثة يخرج منتجاً متدرجاً والشكل الختامي التام الصنع هو الثمرة المتحدة لكافة أعمالهم المنفصل كل منها عن الآخر . ثم علينا أن ننظر إلى فروع العمل المختلفة التي نمد كلا من مربى الماشية والدباغ والحداء بأدوات الإنتاج . وعلى ذلك من المستطاع أن تصور مع آدم سميث أن هذا التقسيم الاجتماعي للعمل إنما يتميز من الناحية الذاتية عن تقسيم العمل في الصناعة اليدوية ، وأنه تقسيم لا يميزه سوى الناظر إليه الذي يستطيع في حالة الصناعة اليدوية أن يرى من أول نظرة مختلف العمليات التفصيلية يجرى أداؤها في نفس المكان ، بينما في حالة التقسيم الاجتماعي للعمل نجد أن الصلات المتداخلة يخفيها توزيع هذه العمليات على أماكن متباعدة ويخفيها كذلك العدد الكبير من أنواع العمل المنفصلة (١) . ولكن ما طبيعة العلاقة بين الأعمال المستقلة التي يؤديها كل من

---

linseys في كندال ، البطاطين في هوتي وهكذا ، ، Berkeley ; The Querist, 1750; p. 250. ( الأسماء الانجليزية أنواع من الأقمشة ) .

(١) يحددنا آدم سميث أن تقسيم العمل يبدو أعظم في الصناعات اليدوية بمعناها الصحيح ذلك ، وأن الذين يستخدمون في كل فرع فروع العمل المختلفة يمكن جمعهم في نفس محل العمل تحت أنظار من يريد مشاهدتهم . وبالعكس في الصناعات اليدوية الكبيرة التي تمد أغلب الناس بحاجياتهم . يستخدم كل من فروع العمل المختلفة عدداً كبيراً من العمال بحيث يستحيل جمعهم في نفس محل العمل الواحد . . . . . وبذا لا يكون تقسيم العمل واضحاً كما في الحالة الأولى ، (ثورة الشعوب ، الكتاب الأول ، الفصل الأول) - انظر القطعة المشهورة التي تبدأ بالكلمات الآتية ، ، لاحظ ممكن الصانع =

مربى الماشية والدباغ والحذاء؟ تنحصر هذه العلاقة في وجود منتجاتهم على هيئة سلع . وما الذى يميز من جهة أخرى تقسيم العمل في الصناعة اليدوية ؟ يميزه كون العامل الذى يقوم بإتمام عملية تفصيلية لا ينتج السلع ، لأن الذى يتحول إلى سلعة إنما هو منتج عدد من عمال العمليات التفصيلية<sup>(١)</sup> . وتقسيم العمل داخل المجتمع يترتب على بيع وشراء منتجات مختلف فروع الصناعة ، بينما العلاقة بين الأعمال التفصيلية في الصناعة اليدوية يسببها بيع قوات العمل المختلفة للرأسمالى الذى يستخدمها كقوة عمل متحدة . ويتضمن تقسيم العمل في الصناعة اليدوية معنى تركيز أدوات الإنتاج في أيدي رأسمالى واحد بينما يتضمن التقسيم الاجتماعى للعمل معنى تفرق أدوات الإنتاج بين كثير من منتجى السلع ، كل منهم مستقل عن الآخر . وبينما تجد في الصناعة اليدوية أن قانون تناسب يخضع جماعات معينة من العمال لوظائف معينة ، تلعب الصدفة والهوى الدور في توزيع منتجى السلع وما لديهم من أدوات الإنتاج على مختلف فروع

— العادى أو العامل الذى يشتغل باليوم ، في دولة متقدمة غنية ، ، وفي هذه القطعة يوضح لنا كثرة وتنوع الصناعات التى تساهم في إشباع الحاجيات التى يتطلبها عامل عادى . هذه القطعة منقولة حرفياً بحرف من .

Bernard de Mandeville's "Remarks to his « Fable of the Bees, or Private Vices, Publick Benefits » The "Remarks" were added to the 1714. edition.

(٢) لم يعدت وجود لما يقال له الجزاء الطيبى للعمل الفردى . إن كل عامل ينتج فقط جزءاً من كل ، ولما كان كل جزء ليست له قيمة أو منفعة في حد ذاته ، لهذا لا يجد العامل له سنداً حين يقول (هذا ما أنتجته ، وسأحتفظ به لنفسى) ، ( لندن ١٨١٥ ص ٢٥ ) -

### Labour defended against the Claims of Capita

وصاحب هذا المذلل الذى يثير الاعصاب توماس هودجكين .

(١) أوضح لنا الأمريكيون بصورة عملية هذا الفارق بين التقسيم الاجتماعى للعمل وتقسيم العمل في الصناعة اليدوية . ففي الحرب الأهلية فرضت ضريبة ندرها ٦ ٪ على المنتجات الصناعية وبطبيعة الحال بدر السؤال : ما هو المنتج الصناعى . جاب المشرع ، ، ينتج الشئ . حين يصنع ، ويصنع حين يكون معداً للبيع ، وإليك مثال واحد . كانت المصانع اليدوية في نيويورك وفيلادلفيا سابقاً تصنع ، المظلات بكافة لوازمها . ولكن لما كانت المظلة مكونة من أجزاء كثيرة مختلفة ، أصبحت الأجزاء التى تتكونها أدوات تامة الصنع يتم إنتاجها بصورة مستقلة بواسطة صناعات مستقلة بأماكن مختلفة . وكانوا يرسلون المنتجات الجزئية إلى المصنع اليدوى بصفتها سلعاً مستقلة حيث يتم تجميعها لصنع مظلة كاملة . وأطلق الأمريكيون على الأدوات التى يتم إعدادها على هذا النحو عبارة ، الأدوات المتجمعة assembled articles وهو اسم مناسب لأنها كانت مجموعات من الضرائب . وعلى ذلك تجمع المظلة أولاً ضريبة ندرها ٦ ٪ على تين كل جزء من أجزائها ، ٦ ٪ على تين المظلة كلها .



الصناعة في المجتمع . حقيقة تحاول مختلف ميادين الإنتاج تحقيق التوازن إذ يجب من جهة على كل منتج للسلع أن ينتج قيمة استعمالية أى يشبع حاجة اجتماعية مخصوصة (ويختلف مدى هذه الحاجيات اختلافاً كمياً ولكن هذه الحاجيات المختلفة ترتبط فيما بينها بیدخفية غير منظورة كى تكون نظاماً طبيعياً ) ، ومن جهة أخرى فإن قانون قيمة السلع يعين المقدار الذى يمكن تخصيصه من المجموع الكلى من وقت العمل لإنتاج نوع معين من السلعة . ولكن هذا الميل المستمر من جانب ميادين الإنتاج المختلفة بقصد إحداث التوازن فيما بينها لا يبدو مفعوله إلا كرد فعل على ما يتعرض له هذا التوازن من اضطراب مستمر .

والقاعدة التى يبدو فعلها في حالة تقسيم العمل داخل الورشة كأنه يرمى إلى هدف مقصود تعمل في حالة تقسيم العمل في المجتمع كأنها ضرورة طبيعية ( كامنة ، صماء ، يكشف الغطاء عنها ما يصيب بارومتر أثمان السوق من ارتفاع وانخفاض ) وتفرض سلطانها على ما يقوم به منتجو السلع من أعمال غير منظمة تخضع للهوى . وينطوى تقسيم العمل في الصناعة اليدوية على سلطة غير مقيدة ينعم بها الرأسمالى إزاء الأفراد الذين صاروا مجرد أجزاء في الجهاز الكامل الذى يملكه ، أما التقسيم الاجتماعى للعمل فيجعل منتجى السلع المستقلين يواجه بعضهم بعضاً لا يعرفون سلطاناً عليهم إلا سلطان المنافسة وضغط المصالح المتبادلة ، كالحال في ملكة الحيوان حيث حرب الكل ضد الكل تحافظ على الأحوال اللازمة لبقاء الأجناس . تمتدح العقلية البورجوازية تقسيم العمل في الصناعة اليدوية ، وضم العامل طيلة حياته إلى عملية جزئية . وخضوع العامل الذى يتولى عملية تفصيلية خضوعاً غير مشروط لرأس المال ، على اعتبار أن هذه جميعاً تنظم للعمل هدفه ونهايته زيادة إنتاجية العمل . هذه العقلية ذاتها تحمل بنفس القوة على كل ضرب من ضروب الإشراف الاجتماعى وتنظيم عملية الإنتاج الاجتماعية ، باعتبار هذا جميعه إعتداء على ما للرأسمالى من حقوق لا يجوز انتهاكها من حيث الملكية وحرية العمل والتصرف . إن الذين يدافعون عن نظام المصانع لا يجدون حجة يقيمونها على التنظيم العام للعمل الاجتماعى أسوأ من قولهم إن هذا الأمر لو حدث فحين أن يحول المجتمع كله إلى مصنع .

وبينما نجد في المجتمع الخاضع للطريقة الرأسمالية في الإنتاج أن فوضى التقسيم الاجتماعى للعمل واستبداد تقسيم العمل في الصناعة اليدوية يعين ويحدد كل منهما الآخر ، نجد أن أشكال المجتمع المتقدمة التى نما فيها انفصال الصناعات من تلقاء ذاته وتبلور ثم دعمه أخيراً القانون - نقول إن هذه الأشكال تقدم لنا من جهة صورة لتنظيم له هدف وسلطان للعمل الاجتماعى ، وترينا من جهة أخرى نظاماً يكون فيه تقسيم العمل داخل الورشة إما معدوماً وإما في أدنى

حد له وإما وجوده راجع إلى مجرد الصدفة (١).

إن الجماعات الهندية الصغيرة القديمة العهد للغاية والقائمة حتى اليوم ، أساسها امتلاك الجماعة للأرض ، والصلة المباشرة بين الزراعة والحرفة اليدوية ، والشكل الثابت من تقسيم العمل والذي تتخذه وتتبعه الجماعات الجديدة والتي تتكون . هذه الجماعات وحدات إنتاجية تسكن ذاتها بذاتها ، وتتراوح مساحة أرض الجماعة بين مائة وعدة آلاف من الأفدنة . ويخصص الشطر الأكبر من الإنتاج لإشباع حاجيات الجماعة المباشرة ، وبذلك يكون الإنتاج نفسه مستقلاً عن تقسيم العمل الناتج من تبادل السلع في المجتمع الهندي بوجه عام ، ولا يتحول إلى صنع إلا المنتجات الفائضة من حاجة الجماعة وهذا العمل نتيجة أولية مترتبة على أعمال الدولة التي خصصت لها منذ أجد الأزمنة في القدم نسبة محدودة من الناتج على صورة ريع يدفع لها عينا . وتلقى بمختلف أقاليم الهند أشكالاً مختلفة من أمثال هذه الجماعات . وأبسط شكل ذلك الذي تقوم فيه الجماعة بفلاحة الأرض بطريقة الاشتراك ثم يوزع الناتج على أعضائها ، وفي الوقت ذاته تمارس كل أسرة الغزل والنسيج الخ بصفة مهنة منزلية إضافية . وإلى جانب الجماهير أو مجموعات الناس التي تشتغل بنفس الحرف الواحدة ، تجد هذه المجموعة من الأفراد ولكل منهم عمل يؤديه ، فهناك الرئيس ويتولى القضاء وحفظ الأمن وجباية الضرائب ، والمحاسب الذي يقيد حسابات الزراعة ويسجل كل ما يتصل بذلك ، وموظف مهمته مقاضاة المجرمين وحماية تنقلات المسافرين الوافدين من بعيد وحراستهم حتى يبلغوا القرية المجاورة . ورجل آخر يحافظ على الحدود التي تفصل ما بين جماعته والجماعات المجاورة ، ومراقب المياه الذي يتولى توزيع المخزون منها في خزانات الجماعة ، والقسيس - البراهما - الذي يتولى الشؤون الدينية ، والمعلم الذي يعلم القراءة والكتابة للأطفال مستخدماً الرمل في ذلك ، والمنجم الذي يعين الأوقات المناسبة للبذر والحصاد ويخبر الناس عن أيام الخير والشر لمختلف العمليات الزراعية ، والنجار والحداد اللذان يصنعان أدوات الزراعة ويصلحانها ، والفخار الذي يعمل حاجة الجماعة من أوان ، والجوهري الذي يصنع الحلى والأدوات من الفضة ، وقد يكون هناك شاعر يقوم بعمل الجوهري في بعض الجماعات وبوظيفة المعلم في الأخرى . هؤلاء الأفراد جميعاً تتولى الجماعة الاتفاق عليهم . وإذا زاد عدد السكان قامت جماعة جديدة على

(١) يصح القول ... بصفة قاعدة عامة إنه كلما قل ما نلفاه من سلطان يرد تقسيم العمل داخل المجتمع ، زاد نمو تقسيم العمل في الورشة وعظم خضوعه لسلطان فرد واحد . وهكذا ففيما يختص بتقسيم العمل نجد أن السلطان في الورشة والسلطان في المجتمع ، يتناسبان تناسباً عكسياً الواحد إزاء الآخر ،  
كارل ماركس : فقرائنا ص ١٣٠ - ١٣١ .

نسق الأولى واتخذت مكاناً لها أرضاً عذراء . ومن هذا نرى أن جهاز الحياة في الجماعة يتمين بتقسيم للعمل ذى هدف محدود ، ولكن تقسيم العمل - كما يكون في الصناعة اليدوية - مستحيل نظراً لأن السوق التي تستوعب عمل الحداد والنجار الخ ثابتة محدودة ، وحتى إذا كانت القرية كبيرة فقد تضم اثنين أو ثلاثة من الفخارين والحدادين<sup>(١)</sup> . هنا تجد أن القانون الذى ينظم تقسيم عمل الجماعة يبدو فعله وكأشما قد اكتسب قوة قانون طبيعي لا يمكن خرقه ، فكل من رجال الحرف اليدوية يؤدى عمله طبقاً للعرف والتقاليد ولكنه يعمل مستقلاً عن غيره ويقوم في محل عمله وحسب ما يهديه اليه تفكيره بكافة الأعمال اللازمة لما تخصص فيه ، وذلك كله دون أن يخضع لأى نوع من السلطان والسيطرة . هذه الجماعات التي تعيش في حالة استكفاء ذاتي والتي تتكاثر أو تنشأ من جديد - إذا تحطمت - في نفس المكان وب نفس الاسم<sup>(٢)</sup> ذات جهاز إنتاجي يمتاز ببساطة تكشف لنا عن سر استقرار وثبات المجتمع الآسيوي بخلاف التقلبات التي تتعرض لها الدول الآسيوية والأسرات الحاكمة . إن العناصر الاقتصادية التي بتكون منها المجتمع تظل غير متأثرة بالعواصف السياسية .

أوضحت كيف حالت النقابات الطائفية guilds عمداً دون تحول رب العمل (المعلم master) إلى رأسمالي وذلك بفضل القيود التي فرضتها على من يعملون عنده من الصبيان apprentices وعال اليومية journeymen ، كما أنه لم يكن في استطاعته أن يستخدم عمال اليومية إلا في الحرفة التي كان نفسه فيها معلماً . فكأن هذه النقابات راقبت بعين الغيرة كافة محاولات التدخل والاعتداء على ميدانها من جانب رأس المال التجارى وهو النوع الوحيد من رأس المال الذى اتصت به . لقد كان في استطاعة التاجر أن يشتري البضائع ولكنه لم يكن قادراً على شراء العمل كسلعة ، فكانه وجد للمتاجرة في منتجات الحرف اليدوية . وإذا استدعت الأحوال الخارجية نوناً أكثر تقدماً ورقياً من تقسيم العمل انقسمت النقابات فروعاً أو أسست

(١) Lieutenant Colonel Mark Wilks : Historical Sketches of the South of India, London, 1810-1817, vol. 1, pp. 118-120,

وتجد وصفاً طيباً للجماعات الهندية في كتاب ، الهند الحديثة ، لجورج كامبل ( ١٨٥٢ ) .

(٣) ، في ظل هذا الشكل البسيط ... عاش أهل البلد منذ أقدم العصور ، وقلما تعرضت الحدود الفاصلة بين القرى للتغيير . وبرغم ما أصاب القرى ذاتها أحياناً من الأذى بل والدمار بسبب الحرب والجماعة والمرض ، ظلت نفس الأسماء ونفس الحدود ونفس المصالح بل ونفس الأسرات باقية عصوراً . ولا يهتم الأهلون بتحطم الممالك وانقسامها . فبينما تظل القرية كاملة فانه لا يعنهم إلى أى قوة أو حاكم تؤول . إن اقتصادها الداخلى يظل دون تغيير ، - توماس ستامفورد رافلس ، حاكم جاوه السابق ، تاريخ جاوه ، - لندن ١٨١٧ ص ١٦٥

نقابات جديدة إلى جانب القديمة ، كما أنها لم تحاول ممارسة حرف يدوية مختلفة في نفس الورشة . ونتيجة لهذا نجد أن هذا الضرب النقابي من التقسيم لم يكن متفقاً مع نمو تقسيم العمل للصناعة اليدوية وذلك بفضل الحرف اليدوية ( مع أنه ربما مال إلى خلق الشروط اللازمة لتطور عصر الصناعة اليدوية وذلك بفصل الحرف اليدوية وعزلها بعضها عن بعض وإتقانها ) . وإذا نظرنا إلى النظام كله رأينا أن العامل ظل متصلاً بأدوات الإنتاج التي استخدمها ، ولذلك لم يتوافر الأساس الأول الذي تقوم عليه الصناعة اليدوية وهو وجود أدوات الإنتاج على هيئة رأس مال يواجه وجود العامل .

وبينا نجد في المجتمع عموماً أن تقسيم العمل ، سواء ولده أو لم يولده تبادل السلع ؛ مظهر لمجتمعات من أشد الأنواع الاقتصادية تبايناً وتنوعاً - فتقسيم العمل في الصناعة اليدوية تطور تتميز به الطريقة الرأسمالية في الإنتاج .

### (٥) الطابع الرأسمالي الذي تتميز به الصناعة اليدوية

إن نقطة الابتداء الطبيعية في التعاون بأعم معنى له وفي الصناعة اليدوية على حد سواء هي وجود عدد متزايد من العمال تحت إشراف وحدة واحدة من رأس المال . وبالعكس فتقسيم العمل في الصناعة اليدوية يجعل زيادة في عدد العمال الذين هم تحت سيطرة وحدة واحدة من رأس المال ضرورة فنية . والشكل القائم من تقسيم العمل يتحكم في الحد الأدنى من عدد العمال الذين يستخدمهم رأسمالي واحد . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى لا يمكن تحقيق المزايا الناجمة من ازدياد درجة تقسيم العمل إلا بالإضافة إلى عدد العمال ولا يتم هذا إلا بإضافة مضاعفات مختلف المجموعات المشتغلة بالعمليات التفصيلية ولكن نمو الجزء المتغير من رأس المال يجب أن يصحبه نمو الجزء الثابت ، أي أن أي زيادة في أدوات الإنتاج العامة كالمباني والأفران الخ يجب أن تصحبها كذلك زيادة في مورد (عرض) المادة الأولية التي يعظم الطلب عليها بأسرع مما يعظم على عدد أكثر من العمال . وتزداد كمية المادة الأولية التي يستخدمها مقدار معلوم من العمل في وقت معلوم بقدر النسبة التي تزيد بها إنتاجية العمل بسبب تقسيم العمل . وعلى هذا فالطابع الفني للصناعة اليدوية يترتب عليه القنانون التالي وهو أنه لا بد من زيادة مطردة في الحد الأدنى من مقدار رأس المال الذي يكون في أيدي الرأسماليين الفرديين ، وبعبارة أخرى لا بد من ازدياد مستمر في تحويل وسائل العيش وأدوات الإنتاج الاجتماعية إلى رأس مال (١) .

(١) لا يكفي أن رأس المال (وكان ينبغي للكاتب أن يقول وسائل العيش الضرورية وأدوات الإنتاج) اللازم لتقسيم الحرف اليدوية إلى فروع يكون موجوداً فعلاً في داخل المجتمع ، بل من الضروري أن يكون رأس مال =

والجهاز العامل الجماعي ، في الصناعة اليدوية كما في التعاون البسيط ، شكل نيم عن وجود رأس المال ، والرأسمالي يملك الأداة الانتاجية الإجتماعية التي تتكون من عدد كبير من العمال الفرديين ممن يضطلمون بالعمليات التفصيلية . ونتيجة لهذا تبدو الطاقة الانتاجية الناجمة من اتحاد العمل كأنها طاقة رأس المال الانتاجية . إن الصناعة اليدوية بمعناها الصحيح لا تقف عند حد إخضاع العامل الذي كان من قبل مستقلاً لإشراف رأس المال ، بل إنها بالإضافة إلى هذا تخلفت تدريجاً هرمياً بين العمال أنفسهم أي تجعلهم درجات يعلو بعضها بعضاً . وبينما لا يغير التعاون البسيط وسائل العمل التي يستخدمها الفرد تحدث الصناعة اليدوية انقلابات في هذه الوسائل ، وتحول العامل إلى شخص كسيع ومارد وذلك بارغامه على أن يظهر مهارة ذات درجة عالية من التخصص على حساب عالم من القوى والمواهب الانتاجية وهو الأمر الشبيه بما يفعلون في الأرجنتين حيث يذبحون حيواناً لكي يحصلوا على جلده أو دهته . لا يقف الأمر عند حد تخصيص عمليات جزئية متنوعة لأفراد مختلفين ، بل إن الفرد نفسه ينقسم أجزاء ويتحول إلى محرك أو توماتيكي لعملية جزئية<sup>(١)</sup> . وهذا تتحقق أسطورة Menenius Agrippa السخيفة التي صورت الآدمي كأنه قطعة من جسده<sup>(٢)</sup> . ونبدأ القول بأن العامل يبيع ما يملك من قوة العمل للرأسمالي إذ هو نفسه يفتقر إلى الوسائل المادية اللازمة لإنتاج السلعة . فقوته على العمل الفردية لا تستطيع أداء وظيفتها إلا إذا بيعت لرأس المال وأصبحت في البيئة التي تتصل فيها بورشة صاحب رأس المال . أما وقد أصبح العامل عاجزاً عن الاستقلال بعمله وإنتاج ما يشاء فإنه يتحول إلى شيء تابع لورشة الرأسمالي<sup>(٣)</sup> ، وبذلك يدمغ

---

— المال هذا قد تجمعت في أيدي المنظمين بمقادير كافية تمكنهم من إدارة عملياتهم على نطاق كبير ... كلما تقدم تقسيم العمل فإن استخدام عدد معلوم من العمال بصفة دائمة يتطلب زيادة إنفاق رأس المال على العدد والمواد الخام الخ ،، (ستورس : Cours d'économie politique طبعة باريس ج ١ ص ٢٥٠ - ٢٥١ ) ، ، وإن تركيز أدوات الانتاج وتقسيم العمل لا يقلان ضرورة وأهمية عن تركيز السلطات العامة وتقسيم المصالح الخاصة في عالم الحياة السياسية ،، (كارل ماركس : فنر الفلسفة ص ١٣٤ ) .

(١) يطلق Dugald Stewart على العمال الصناعيين عبارة ،، الأجهزة الحية living automatons التي تستخدم في تفصيلات العمل ،، (ص ٢١٨) .  
(٢) في الحيوانات المرجانية يكون الفرد في الحقيقة معدة للجماعة بأسرها . ولكن الحيوان polyp المرجاني يمد المجموعة بالغذاء بينما السيد الشريف patrician الروماني كان يحصل على الغذاء من الجماعة .  
(٣) ،، إن العامل الذي يعجز عن ممارسة حرفة كاملة يمكنه أن يزاو لها في أي مكان وأن يجد وسائل العيش . ليس العامل في الصناعة اليدوية أكثر من شيء إضافي ، وإذ يفصل عن أقرانه يفقد الكفاية والاستقلال وبذلك يضطر إلى قبول ما يرى الناس فرضه عليه من قواعد وقبود ،،

Storch, op. cit., p. 28 St. Petersburg edition, 1815, vol. 1. p. 204.

تقسيم العمل في الصناعة اليدوية العامل بأنه متاع لرأس المال وملك له . إن الفلاح أو رجل الحرفة اليدوية المستقل تنمو لديه المعرفة والبصر بالأمور والادارة ولو إلى حد متدل ، والمتوحش يمارس فنون القتال كظاهر دالة على مالديه من دهاء ، أما في نظام الصناعة اليدوية فكافة هذه الملكات إنما تحتاجها الورشة بصفتها كل واحد . فالذكاء في الانتاج يتضخم في ناحية لأنه يحتاج في نواح عدة أخرى . وما يفقده عمال المسائل التفصيلية يتركز في رأس المال الذي يستخدمهم<sup>(١)</sup> . ويرتب على تقسيم العمل في الصناعة اليدوية أن القوى الفكرية لعملية الانتاج المادية تواجه العامل الذي أصبح عبداً لها ، وتبدأ هذه العملية في التعاون البسيط الذي فيه يقف الرأسمالي إزاء العامل ممثلاً وحدة وإرادة الجهاز العامل المتحد ، ويشد هذا الاتجاه في الصناعة اليدوية ويكمل في الصناعة الكبيرة التي تفصل العلم عن العمل وتجعل من الأول قوة إنتاج مستقلة لخدمة رأس المال<sup>(٢)</sup> . في الصناعة اليدوية نجد أن إثراء العامل الجماعي وبالتالي رأس المال في مسألة الانتاجية الاجتماعية يتوقف على إفقار العمال فيما يتعاقب بقواهم الفردية في الانتاج يولد الجهل الجدد والخرافة ، ويتعرض الفكر والخيال للخطأ ولكن عادة تحريك اليد أو القدم مستقلة عن أي منهما . وتتقدم الصناعات إذا ما قل الدور الذي يقوم به العقل وإذا ما صارت الورشة آلة الناس أجزاؤها ، ( فرجسون ص ٢٨٠ ) . والواقع درج بعض رجال الصناعة في منتصف القرن الثامن عشر على استخدام البلهاء في بعض عمليات بسيطة كانت معتبرة من أسرار المهنة<sup>(٣)</sup> .

يقول آدم سميث إن ملكات الفهم لدى معظم الناس تكونتها أعمالهم العادية . فالرجل الذي يقضى حياته في أداء بضع عمليات بسيطة لا تتوافر له الفرصة لاستخدام موهبة الفهم ويصبح شخصاً غيبياً وجاهلاً . وبعد أن يصف غياب العامل المكلف بعملية جزئية يقول إن وحدة حياته الراكدة مما يفسد عقله ، بل إنها تفسد نشاط جسمه وتجعله عاجزاً عن استخدام قوته ونشاطه ومثابرتة في أي أعمال خلاف العمل الذي تربي عليه . وهنا يبدو كأنها مهارته في الحرفة المتخصصة التي يمارسها قد اكتسبها على حساب فضائله ومزاياه العقلية والاجتماعية

(١) « قد يكون الأول كسب ما خسره الآخر ، ، ( ٤٠ فرجسون ، مصدر سابق ص ٢٨١ ) .

(٢) إن الرجل ذا المذرفة والعامل الانتاجي يمكن للتقسيم بينهما ، وبدلاً من أن تظل المعرفة أداة يستخدمها العامل لزيادة قواه الانتاجية فانها تقف ضد العمل... وتخدع العمال وتصلهم كما تجعل قواهم العضلية ميكانيكية ومطبعة تماماً ، ، و . ثيمسون : بحث في مبادئ توزيع الثروة - لندن ١٨٢٤ ص ٢٧٤ .

(٣) J. D. Tuckett : A History. of the Past and Present State of  
the Labouring Population, London, 1846, vol. 1, p. 149.

والحرية ، وهذه هي الحالة التي يهوى إليها العمال الفقراء في كل مجتمع متمدين متقدم<sup>(١)</sup> ولكي يتسنى التغلب على الآثار الخطيرة الناجمة عن تقسيم العمل يوصى آدم سميث بقيام الدولة بتعليم الشعب ، ولكن المسيو ج . جارنيه الذي ترجم كتاب آدم سميث إلى الفرنسية وعلق عليه ، ينتقد رأى الاقتصادى الانجليزى وهو انتقاد يتفق مع النظم التي سادت في عهد الامبراطورية الفرنسية والتي أتاحت له أن يصبح أحد أعضاء مجلس الشيوخ . يقول جارنيه إن إقدام الدولة على تعليم الجماهير فيه خرق لأول قوانين تقسيم العمل ، وينطوى على القضاء على نظام المجتمع بأسره ، « إن التقسيم بين العمل اليدوى ، والعمل الذهني<sup>(٢)</sup> ، يشتد وضوحاً وتأثيراً كلما عظم ثراء المجتمع<sup>(٣)</sup> ، وهذا التقسيم ثمرة الماضى وسبب فيما يتم من تقدم في المستقبل . . فهل للحكومة أن تعمل ما يتعارض مع تقسيم العمل هذا وما يعرقل سيره الطبيعي ؟ هل لها أن تنفق جانباً من الأموال العامة في مزج هذين النوعين من العمل والذين يجاهدان في سبيل الانقسام والانفصال<sup>(٤)</sup> .

وحتى تقسيم العمل في المجتمع بوجه عام يعمل على إضعاف العقل والجسم . ولما كان عنصر الصناعة اليدوية يخطو خطوة بعيدة بهذا التقسيم الاجتماعى لفروع العمل فضلاً عن أنه يجتث جذور حياة الفرد ، لهذا نجد في هذا العصر أن الأمراض الصناعية تزداد وضوحاً<sup>(٥)</sup> .

(١) Wealth of Nations, bk V, ch. 1, part 3, art. 2. - كان آدم سميث واضعاً في هذه البقعة إذ هو تلميذ ا . فرجسون الذى وجه أعظم الأهتمام إلى آثار تقسيم العمل السيئة . ففي الجزء الافتتاحى من مؤلفه حيث يتحدث تقسيم العمل تراه يشير إشارة عابرة إلى الوسيلة التي يسبب بها هذا التقسيم الفوارق الاجتماعية ، وهو لا يردد آراء فرجسون إلا حين يصل إلى الكتاب الخامس الذى تكلم فيه عن إيرادات الدولة . وفي كتابي « فقر الفلسفة » ، قلت كل ما يلزم لبيان السلاقة التاريخية بين فرجسون وآدم سميث وليمونتاى وسأى بصدد نقد تقسيم العمل . وقد أنبرت في كتابي أولاً إلى أن تقسيم العمل في الصناعة اليدوية شكل خاص من الطريقة الرأسمالية في الانتاج ص ١٢٢ وما بعدها ) .

(٢) قال فرجسون (ص ٢٨١) ، وحتى التفكير ذاته يصبح في هذا العصر من الانفصال حرفة مخصوصة غريبة (٣) يستعمل آدم سميث بحق كلمة « المجتمع » ، هذه للدلالة على رأس المال والملكية الزراعية والدولة التي تقوم عليهما .

(٤) ترجمة G. Garnier لكتاب آدم سميث ، الجزء الخامس ص ٤ - ٥

(٥) في سنة ١٧١٣ نشر Ramazzini أستاذ الطب في بادوا كتاباً باسم De morbis artificum (أمراض العمال) ، وظهرت ترجمة فرنسية له وأعيد طبعا سنة ١٨٤١ في « دائرة معارف الطبية » . وخلال عصر الصناعة الكبيرة زاد الكتابولوج الذى يتضمن الأمراض المهنية زيادة كبيرة . أنظر مثلاً :

و إذا قسمت الإنسان أجزاء كان ذلك حكماً بإعدامه إذا استحق ، واغتيالاً إذا لم يستحق ... وتقسيم العمل فروعاً اغتيمال للشعب» (١) .

والتعاون القائم على أساس تقسيم العمل ، أو الصناعة اليدوية بعبارة أخرى قد نما نمواً تلقائياً . وبمجرد أن يبلغ مرحلة معينة من الثبات والامتداد يصبح شكلاً واضحاً منتظماً ذا هدف مقصود ، اتخذته طريقة الإنتاج الرأسمالية . ويدل تاريخ الصناعة اليدوية على أن تقسيم العمل الذي يميزها قد اتخذ الشكل المناسب له من وراء ظهور المشتركين فيه ثم ما لبث أن سعى إلى الاحتفاظ بهذا الشكل بقوة التقاليد وإنه ليحتفظ به فعلاً قروناً كثيرة . فإذا حدث تغيير في الشكل كان السبب فيه تغيير انقلابي في أدوات العمل . وفي بعض الحالات تجد الصناعة اليدوية الحديثة بالمدن الكبرى الأجزاء المتناثرة من الجهاز الذي تعمل به وما عليها إلا أن تجمع هذه الأجزاء . وفي حالات أخرى تستطيع بسهولة أن تطبق مبدأ التقسيم بأن تخصص العمليات المختلفة التي تتكون منها حرفة يدوية كتجليد الكتب لأفراد مخصوصين . وفي مثل هذه الحالات يكفي أسبوع واحد ليعين النسب العددية الملائمة بين الأيدي العاملة وهي النسب اللازمة للوظائف المختلفة (٢) أى يوضح عدد العمال اللازمين لكل وظيفة .

Dr. A. L. Fonterel : Hygiène physique et morale de l'ouvrier dans les grandes villes en général et dans la ville de Lyon en particulier

Die Krankheiten welche verschiednen Ständen, وكذلك ( باريس ١٨٥٨ ) ،  
Altern und Geschlechtern eigenthumlich sind, 6 vols., 1860.

وفي سنة ١٨٥٤ عينت The Society of Arts لجنة لتحقيق الأمراض الصناعية ، وجمعت اللجنة وثائق نجدها في كتالوج متحف تويكنام الاقتصادي . ومن الوثائق الهامة جداً ،، التقارير عن الصحة العامة ،، - أنظر أيضاً

Eduard Reich, M. D., : Ueber die Entartung des Menschen, Erlangen, 1868.

D. Urquhart : Familiar Words, London, 1855, p. 119. (١)

الهيكل آراء فاسدة للغاية بصدد تقسيم العمل وهو يقول في كتابه Rechtsphilosophie ،، حين نتحدث عن المتعلمين نقصد أولاً أولئك الذين يستطيعون عمل كل ما يعمله الآخرون ،، .

(٣) يؤمن الأساتذة الألمان بالعبقرية الابتكارية التي لا بد أن الرأسمالي الفردي قد استخدمها لكي يقيم قواعد تقسيم العمل . ومن هؤلاء روشير الذي يفترض أن تقسيم العمل وليس ذهن الرأسمالي ، وعلى أساس هذا الفرض يخصص لهذا الرأسمالي ،، أجوراً مختلفة ،، من قبيل الجـزاء والمكافأة . إن عظم أو نقص تطبيق تقسيم العمل يتوقف على جيب الرأسمالي أكثر منه على حجم عبقريته .



بواسطة تحليل أعمال الحرفة اليدوية، وتخصيص أدوات العمل لنواح معينة، وإيجاد العمال الذين يتولون العمليات التفصيلية، وتجميعهم والربط فيما بينهم لتكوين جهاز واحد كامل . يسبب تقسيم العمل في الصناعات اليدوية تقسيماً فرعياً من حيث الكيف وتناسباً كيميائياً في عملية الإنتاج الاجتماعية وهذا يتضمن تنظيمًا محدوداً للعمل الاجتماعي، كما أنه في الوقت نفسه يولد إنتاجية عمل اجتماعية جديدة . وبصفته الشكل الرأسمالي الخاص لعملية الإنتاج الاجتماعية فهو لا يزيد عن كونه طريقة خاصة لتوليد فائض القيمة أو لزيادة الامتداد الذاتي لرأس المال (الذي يقال له عادة الثروة الاجتماعية)، «ثروة الشعوب، الخ) على حساب العمال . وهو لا يقف عند حد تنمية إنتاجية العمل الاجتماعية للرأسمالي بدلا من أن ينميها لمصلحة العامل ، بل إنه ليصوغ أحوالا جديدة تمكن لرأس المال من أن يسيطر على العمل . وعلى ذلك إذا كنا ننظر إليه من جهة على أنه تقدم تاريخي وعامل ضروري في التطور الاقتصادي للمجتمع ، يجب علينا من جهة أخرى أن نعهده أداة للاستغلال المتحضر المهذب . والاقتصاد السياسي الذي يبدو لأول مرة كعلم مستقل في عصر الصناعة اليدوية ، ينظر إلى تقسيم العمل فقط من وجهة نظر تقسيم العمل في الصناعة اليدوية،<sup>(١)</sup> أي كأداة لإنتاج سلع أكثر بنفس المقدار من العمل وبالتالي كوسيلة لخفض أثمان السلع والإسراع بتجميع رأس المال ، ولذا كان اهتمام الكتاب القداماء منصبا على النوع والقيمة الاستيعابية<sup>(٢)</sup> فقالوا إنه عن طريق فصل فروع الإنتاج الاجتماعي يتم إنتاج السلع بطريقة أفضل ، كما تهيأ لنواحي نشاط الإنسان ومواهبه أصلح ميادين العمل<sup>(٣)</sup> وقالوا

- 
- (١) تجد الاقتصاديين الأوائل مثل بئتي والمؤلف المجهول الاسم لكتاب « مزايا تجارة الهند الشرقية » يبرزون الطابع الرأسمالي لتقسيم العمل في الصناعة اليدوية ، بشكل أوضح مما يفعل آدم سميث .
- (٢) وعلى سبيل الاستثناء من بين الكتاب الحديثين أذكر بعض كتاب القرن الثامن عشر الذين لا تختلف نظرتهم إلى رأس المال عن رأى القداماء ، ومن أمثلة هذا الفرع بكاريا وجيمس هاريس - ويقول الأول Cesare Beccaria في كتابه *Elementi di economica politica* ( طبعة كستودي ، القسم الحديث > ١١ ص ٢٨ ) « من الملاحظ يوميا أن للشخص الذي يستخدم يده وذكاه على الدوام في نفس العمل والمنتجات يحصل على نتائج أسهل وأفضل وأكثر مما يحققه الشخص الذي يصنع الأشياء المختلفة التي تشبع حاجياته ، وبذا يتقسم الناس طبقات وأحوالا متباينة بقصد الصالحين العام والخاص ، ، أما جيمس هاريس الذي أصبح فيما بعد إيرل الماسيري والمشهور بيوميائه عن مده سفارته في سان بطرسبرج فيقول في حاشية على *Dialogue concerning Happiness* ( لندن ١٧٤١ ، أعيد طبعها في مقالات ثلاث الخ ، الطبعة الثالثة ١٧٧٢ ) « إن الكتاب الثاني من جمهورية أفلاطون يدنا بالحجة الكاملة لاثبات أن المجتمع طبيعي ( بواسطة تقسيم الأعمال ) . »
- (٣) قارن أوديسية هومر ١٤ و ٢٢٨ « يجد الناس المختلفون لذة في الأعمال المختلفة » ، وقال Archilochus نفس الشرم ( أنظر Sextus Empiricus ) .

باستحالة تحقيق شيء مهم بغير نوع من تركيز الغاية والهدف<sup>(١)</sup>. فعلى رأيهم يؤدي تقسيم العمل إلى تحسين كل من المنتج والمنتج. وإذا كنا نذكر أحياناً وعرضاً الزيادة في كمية المنتجات فإن هذا لا يقع إلا بالإشارة إلى ازدياد توافر القيم الاستعمالية. وليس هناك ذكر مطلقاً للقيمة التبادلية، أو أى فكرة عن ترخيص السلع. وإن أفلاطون نفسه ليعنى بالقيمة الاستعمالية<sup>(٢)</sup> وهو الذى يعد تقسيم العمل أساس انقسام الطبقات الاجتماعى، كما نجد نفس الاهتمام بالقيمة الاستعمالية لدى زينوفون<sup>(٣)</sup> الذى يحدثنا الكثير عن تقسيم العمل داخل الورشة وهذا الأمر

(١) لدى الاغريق ما يشبه المثل المرء ف ،، إن من يحترف كافة المهن لا يتقن أيأ منها ،، وكان الاثيني يعتبر نفسه منتجاً للسلع أفضل من الاسيرطى ، لأن الأخير وقت الحرب كان يجد الرجال تحت تصرفه ، ولكنه لم يتحكم فى المال . وقد نال بركليس مثل هذا فى خطابه الذى ألقاه ليعث الاثينيين على حرب البليبونيز ،، إن الناس . . الذين يقدحون الأرض يأيدهم أكثر استعداداً للمخاطرة بحياتهم فى الحرب من المخاطرة بامتلاكهم .  
Thucydides, book I Chapter 141 وبرغم هذا ظل ،، الاستكفاء الذاتى ،، حتى فيما يختص بالانتاج المادى - المثل الأعلى للاثينيين ، وهو ما يختلف عن تقسيم العمل . وبهذه المناسبة يجب أن نذكر أنه فى عهد سقراط الطغاة الثلاثين ، ذلك العهد المتأخر بالنسبة إلى ماسبقه ، لم يكن بأثينا سوى خمسة آلاف مواطن لا يملكون أرضاً زراعية .

(٢) يرى أفلاطون أن تقسيم العمل داخل الجماعة ينشأ عن تعدد الحاجيات بخلاف بساطة الصفات الفردية . وأهم حججه أن على العامل أن يجعل نفسه صالحاً للعمل ، وأن من غير المرغوب فيه أن نجعل العمل موافقاً للعامل وهو الشيء الذى لا يمكن تجنبه حين يمارس العامل عدة حروف فى وقت واحد أو يمارس حرفه أو اثنتين ثانويتين إلى جانب حرفته الأساسية ، لأن العمل لا يميل إلى الانتظار حتى يكون فاعله حراً غير مقيد ، ولكن الفاعل ينبغي له أن يتابع ما يعمله وأن يجعل العمل مدفوعه الأول — يجب عليه هذا ، وإذا كان الأمر كذلك يجب أن نستخلص من هذا أن كافة الأشياء يمكن إنتاجها بمقادير أوفر وبطريقة أسهل ومن نوع أفضل ، وذلك حينما يؤدي المرء العمل الذى يتفق وطبيعته ، ويؤديه فى الوقت المناسب الصحيح ، ويدع كل ماعداه .

(Republica, 11, 370, Jowett's translation, Dialogues, 1892, vol. III, p. 50).  
وإن الملاحه البحرية كأي حرفه حاذقة أخرى تعد فناً (مستعة) ولا يمكن القيام بها كأنها مهنة إضافية مساعدة ، وكذلك لا يمكن ممارسة أى مهنة أخرى كأنها مساعدة للملاحه البحرية . ويلاحظ أفلاطون أنه إذا كان على العمل أن ينتظر العامل فعلاً ما يحدث أن تهتج اللهظة المناسبة وتفسد الساعه . ونلقى ما يماثل هذه الفكرة الافلاطونية فى احتياج ميسى القماش الانجائز ضد حائى قوانين المصانع من مواد تفرض ساعه محدوده للغذاء لكافة العمال فى نفس الوقت الواحد ، ويقولون إنهم لا يستطيعون أن يرفقوا عملهم مراعاة لراحة العمال ذلك أنه فيما يختص بالعملات المختلفة من غسل وتبيض وصباغة الخ لا يمكن إيقاف واحدة منها فى لحظة معلومة دون التعرض لخطر الخسارة . وإن فرض نظام ساعه الغداء لجميع العمال قد يعرض من وقت لآخر بصنائع قيمة وللخطر الناجم عن عمليات غير كاملة . . إلى أين تنجّه الافلاطونية بعد ذلك ؟

(٣) يحدثنا زينوفون أنه ليس شرهاً غسب أن تحصل على الأطعمه الشريه من مأدئه المالك الفارس . بل إن —

من جانبه يتفق وطابع الرجل البورجوازي . وجمهورية أفلاطون من حيث أنها تعتبر تقسيم العمل كأنه المبدأ الذي تقوم عليه الدولة ، لا تزيد عن كونها صورة مثالية رسمها الأثينيون لنظام الطبقات caste system في مصر القديمة ، وعلينا أن نذكر أن بعض الإغريق ممن عاشوا في عهد أفلاطون كانوا يعدون مصر البلد الصناعي النموذجي ومن أمثال هؤلاء Isocrates<sup>(١)</sup> . وقد رأى الإغريق نفس الأمر في أيام الامبراطورية الرومانية (ديودور الصقلي) .

في عصر الصناعة اليدوية بمعناها الصحيح أي في العصر الذي كانت فيه الصناعة اليدوية الشكل الغالب من الطريقة الرأسمالية في الإنتاج تجد أن هذا النظام يلقى عقبات كثيرة تحول دون النمو الكامل لاتجاهاته الخاصة به . وبرغم أن الصناعة اليدوية لا تؤدي إلى تقسيم العمال فحسب تقسماً هرمياً بل تسبب كذلك انقساماً بسيطاً بين العمال الحاذقين وغير الحاذقين ، يظل عدد العمال غير الحاذقين صغيراً جداً نظراً لغلبة نفوذ العمال الحاذقين . وبرغم أنها توفيق بين عملياتها التفصيلية وبين تفاوت عمالها من حيث درجة نضوجهم وقوتهم ومهارتهم وبذا تميل إلى تشجيع الاستغلال الانتاجي للنساء والأطفال ، إلا أن هذا الميل تحد منه التقاليد ومقاومة

---

== مثل هذه الأطعمة الرائعة أفضل مذاقا من غيرها وليس تمت ما يدعى إلى الدهشة فكما أن كافة الفنون الأخرى تعمل حد الاتقان في المدن الكبيرة كذلك يؤق بالأطعمة إلى المائدة الملكية وفق أسلوب أرقى وأسمى لأنه في المدن الصغيرة يصنع نفس العامل الكراسي والأبواب والمحاريب والمناضد . وفضلا عن هذا فن المحتمل أن يعمل في بناء البيوت ، ولم يشعر بالرضا لو وجد عملا كائياً لآعائه . وطبيعي أن من المستحيل على رجل يمارس كافة الحرف أن يتقن واحدة منها . أما في المدن الكبرى حيث تتمدد المطالب على كل مهنة ، فان حرفة يدوية واحدة تكفي المرء كي يكسب عيشه . بل إن الحرف اليدوية تتقدم -حتماً- فيصنع إنسان أخصية الرجال بينما يقوم آخر يعمل أخصية النساء . وقد تجد رجلا يعيش على خياطة الأحذية أو فصل أو خياطة الأجزاء العليا من الحذاء ، بينما يقتصر آخر على تجميع هذه الأجزاء سوياً . والذي يحدث -حتماً- أن الرجل الذي يتخصص في عمل كهذا يؤديه على وجه أفضل . وتنطبق نفس الاعتبارات على فن الطهي » Cyropaedia, VIII. ii, 5 . ويلاحظ أن الشيء الوحيد الذي يبنى به زينوون هنا إنما رغبته في أن يحدثنا عن الطريقة التي يمكن بها إنتاج أفضل القيم الاستعمالية ، ولكنه يعلم جيداً أن مراتب تقسيم العمل المتدرجة تتوقف على حجم السوق .

(١) « قسمهم بوصير طبقات خاصة ... بحيث يبنى للنس الأفراد أن يمارسوا دائماً نفس المهن والأعمال لأنه يدرك أن الذين يغيرون أعمالهم على الدوام لا يتمكنون من أي منها ، أما الذين يمتحنون نفس العمل فيباخون درجة الاتقان . والحقيقة أنهم فاقوا منافسهم من حيث الفنون والحرف اليدوية ، وقد بلغت الوسائل التي يحافظون فيها على الملكية ونظم الدولة الأخرى مبلغاً طيباً بحيث ترى أن أشهر الفلاسفة الذين تعرضوا لهذا الموضوع قد امتدحوا دستور الدولة المصرية ، ، Isocrates : Busiris, cap. 8,

العمال المذكور . وبرغم أن انقسام الحرفة أجزاء فرعية يقلل نفقة تدريب العامل وبذا يهبط بقيمته ، إلا أن العمل التفصيلي الصعب يظل في حاجة إلى فترة طويلة من التدريب ولهذا يحرص العمال على المطالبة بإبقاء فترة التمرين هذه حتى ولو انتفت الحاجة إليها . ولذا ظلت القوانين التي حددت فترة تدريب الصبيان بسبع سنوات نافذة في إنجلترا حتى ختام عصر الصناعة اليدوية ولم يوقف مفعولها إلا بعد أن أصبحت الغلبة للصناعة الكبيرة . ولما كانت مهارة عمال الحرفة اليدوية الأساس الذي استندت إليه الصناعة اليدوية تعين على رأس المال أن يناضل دائماً مع تمرد العمال ، وفي هذا يقول صديقنا Trade and Commerce ، بسبب ما تتنازه الطبيعة البشرية من نقص يحدث أنه كلما زاد العمل حذقاً كان أقوى إرادة وأشد عناداً وأقل صلاحية لأن يكون أحد العناصر المكونة لنظام ميكانيكي ... يستطيع فيه هذا العامل أن يسبب أذى كبيراً لهذا النظام ، (١) (مصدر سابق ص ٢٠) . وهذا هو السبب الذي من أجله كثرت الشكاوى في الصناعة اليدوية من افتقار العمال إلى النظام . وإذا لم تكن لدينا الأدلة من أقوال الكتاب المعاصرين فإن هذه الأدلة متوافرة مما نعلمه من عدم سيطرة رأس المال خلال الفترة الممتدة من القرن السادس عشر حتى قيام الصناعة الكبيرة ، على وقت العمل كله الذي يهيئه عمال ذلك العصر ، كما أن الصناعات كانت قصيرة الأجل وتنتقل من مكان لآخر تبعاً لانتقال العمال . ويقول مؤلف Trade and Commerce ، لا بد من استقرار النظام ، ، وكذلك طالب بنفس الشيء الدكتور أندرو ايور منذ ٦٦ عاماً . « كان النظام غير متوافق ، في الصناعة اليدوية القائمة على أساس المذهب القديم في تقسيم العمل ، وقد «خلق أركريت ، هذا النظام وأقام قواعده . لم يكن في استطاعة الصناعة اليدوية أن تضع يدها على مدى الإنتاج الاجتماعي كله ، أو تحدث انقلاباً كاملاً فيه . إن ضيق الأساس الفني الذي قامت عليه جعلها في صراع مع المطالب الإنتاجية المتولدة عنها .

ومن أعظم ما ابتدعه الورشة التي قامت لإنتاج أدوات العمل ذاتها وبخاصة ما كان منها من الأنواع الشديدة التعقيد . وقد قال يور إن مصنع الآلات « يظهر تقسيم العمل في مراتبه المتدرجة الكثيرة الأشكال — المبرد والمثقاب والمخرطة وكل منها عملها المختلفون بحسب ترتيب مهارتهم ، ( شرحه ٢١ ) . فالورشة وهي وليدة تقسيم العمل في الصناعة اليدوية قامت بدورها بإنتاج الآلات التي قضت على العمل اليدوي بصفته المبدأ الذي ينظم الإنتاج الاجتماعي . وبهذا لم يعد تمت وجود الأسباب الفنية التي قضت بقصر العامل مدى حياته على وظيفة جزئية ، كما اختلفت القيود التي فرضها نفس المبدأ على سيطرة رأس المال .

(١) تطبق هذه الملاحظة على إنجلترا أكثر منها على فرنسا ، وعلى الأخيرة أكثر منها على هولنده .

## الفصل الثالث عشر

### الآلات والصناعة الكبيرة

#### ( ١ ) تطور الآلات

يقول جون ستيوارت مل (مبادئ الاقتصاد السياسي) : « نشك إذا كانت كافة المخترعات الميكانيكية خففت المجهود اليومي الواقع على عاتق كل فرد ، (١) . غير أن هذا ليس الغاية التي ترمى إليها الطريقة الرأسمالية في استعمال الآلات (machinery) إذ مهمة الأخيرة — كماى تقدم آخر في إنتاجية العمل — العمل على رخص السلع ، وإنقاص وقت العمل الذى يشتغل فيه العامل لنفسه ، وزيادة الجزء الذى يعطيه للرأسمالى دون مقابل ، فكأن الآلات وسيلة لإنتاج فائض القيمة . فى الصناعة اليدوية يبدأ الانقلاب فى طريقة الإنتاج بقوة العمل ولكنّه يبدأ فى الصناعة الكبيرة بأدوات العمل ، instruments of labour ، والذى يعيننا أولاً بحث الوسائل التى تتحول بها هذه الأدوات من عدد tools إلى آلات وأن نكشف الفوارق بين الاثنين . ولا يهمننا سوى المميزات العامة إذ يستحيل رسم خطوط دقيقة حاسمة بين عصور التاريخ الاجتماعى كما يستحيل ذلك بصدد عصور التاريخ الجيولوجى . يصف علماء الرياضة والميكانيكا العدة بأنها آلة بسيطة . والآلة بأنها عدة مركبة ، وكذلك يفعل الاقتصاديون البريطانيون . ولا يرى هؤلاء جميعاً فارقاً هاماً بين الآلة والعدة ، بل إنهم ليطابقون كلمة آلة على أدوات بسيطة ، لتضعيف القوة الميكانيكية كالعجلة والمسطح المائى والمسار المحوى والاسفين الخ (٢) . والواقع أن الآلة تتركب من هذه الأدوات implements البسيطة مهما كان مبلغ تسيّر الأخيرة وارتباطها . غير أن هذا الوصف غير سليم من الناحية الاقتصادية لأنه يفغّل أثر العامل التاريخى . ويرى البعض الفارق فى أن القوة المحركة فى العدة بشرية ولكنها فى

(١) كان ينبغى لمل أن يقول « الفرد الذى لا يعيش على عمل الغير ، إذ لا مرا . أن آلات زادت من عدد

الفريق المترف الذى لا يبذل جهداً .

(٢) انظر مثلاً Hutton's Course of Mathematics

الآلة قوة طبيعية أخرى كالحيوان والماء والريخ الخ<sup>(١)</sup>. وقياساً على هذا يدخل في عداد الآلة المحراث الذى تجره الثيران والذى استخدمه الإنسان فى مختلف عصور الانتاج ، بينما لا يعدو Clausen's Frame الذى يدور باليد ويتم ٩٦,٠٠٠ فتحة فى الدقيقة الواحدة أن يكون عدة . ونظراً لأن استخدام قوة الحيوان من أقدم كشوف الجنس البشرى فان الانتاج بالآلة كان موجوداً فعلاً قبل عصر الانتاج وفق نظام الحرف اليدوية . ولما أنهى جون ويات للعالم سنة ١٧٣٥ اختراعه المؤذن بقيام الثورة الصناعية فى القرن الثامن عشر لم يقل مطلقاً إنه اختراع بديره الحمار بدلاً من الانسان ؛ ومع هذا كان هذا العمل من نصيب الحمار . لقد اكتفى الرجل بوصف اختراعه بأنه آلة و تعمل بغير الأصابع ،<sup>(٢)</sup> .

تكون الآلة الكاملة التطور من ثلاثة أجزاء وهى الآلة المحركة motor machine وجهاز نقل الحركة transmitting mechanism وآلة التشغيل working machine . والجزء الأول هو القوة الدافعة ويولد ما يلزمه من قوة محركة كما تفعل الآلة البخارية أو يستمد الطاقة من قوة طبيعية خارجية موجودة من قبل كما تستمد العجلة المائية القوة المحركة من المياه المتساقطة . والطاقون الهوائى من الريخ الخ . ويقوم جهاز النقل بتنظيم الحركة وتغيير شكلها

(١) ويمكن من هذه الناحية أن نرسم خطوطاً واضحة للتمييز بين العدة والآلة . فالجارف والمطارق والأزاميل والوحدات المسكونة من عتلات ومن بريعات الخ هذه كلها مهما كانت درجة التعميد فى تركيبها تدخل فى عداد العدد مادام الانسان القوة المحركة فيها ، ولكن المحراث الذى تجره الثيران ، والطواحين الهوائية وما إلى ذلك فتتنمى إلى عالم الآلات . Wilhelm Schulz: Die Bewegung der Produktion, Zurich, 1843, p. 33. وهو كتاب يستحق البناء من وجوه كثيرة .

(٢) سبق استعمال آلات غزل (نافصة جداً) قبل عصر ويات ، ولعل ذلك بإيطاليا قبل غيرها . ويستدل من دراسة تاريخ الحرف والصنائع أن القليل من مخترعات القرن الثامن عشر توصل إليه فرد واحد ، وحتى الآن لم ينشر مثل هذا الكتاب . لقد أناردارون اهتمامنا بأصل أعضاء النبات والحيوان بصفقتها أدوات إنتاجية تستخدم لبقاء هذه المخلوقات . ألا يستحق الاهتمام تاريخ أصل الأجزاء (الاجزء) الانتاجية للناس فى المجتمع وهى الاجهزة التى يتكون منها الاساس المادى الذى يقوم عليه كل نوع من التنظيم الاجتماعى ؟ وكما يقول فيكر بما أن جوهر التمييز بين التاريخ الانسانى والتاريخ الطبيعى ينحصر فى أن الاول من عمل الانسان بخلاف الآخر ، ليست كتابة تاريخ الحرف الصناعية الانسانية أسهل من كتابة تاريخ الحرف الصناعية الطبيعية ؟ إن البحث فى نشأة الصناعات يظهر العلاقة بين الانسان والطبيعة ، ويكشف عن نواحي النشاط الانتاجى فى حياته ، وبذا يلقي الضوء على العلاقات الاجتماعية والآراء الفكرية الناجمة عنها . ان الذين يتولون من الطابع النقدى إن لم تدخل فى حسابنا هذا الاساس المادى ... إن المادية المجردة فى العلم الطبيعى الذى يستبعد العملية التاريخية ، مادية نافصة معينة ، كما نرى ذلك حين نلقى نظرة سريعة على الصور الذهنية التى يعين عنها أربابها . وأنصارها حينما يجرون على تجاوز نطاق اختصاصهم .

إذا لزم الأمر وتوزيعها ونقلها إلى آلة التشغيل ؛ وهو مكون من أعمدة المحاور وعجل التروس والبطارات والسيور والأحزمة والهروس الصغيرة الخ . وعلّة وجود الأجزاء المحركة والناقلة أنها تدفع آلة التشغيل الفعلية وتنقل اليها الحركة التي تمكنها من تغيير ومعالجة المادة الخام بالشكل الملائم . وقد اعتمدت ثورة القرن الثامن عشر الصناعية على هذا الجزء الأخير من جهاز الآلة الكامل . إن آلات التشغيل نقطة الابتداء دائماً حينما تحل الصناعة الآلية machinofacture محل الحرفة اليدوية أو الصناعة اليدوية .

ربينا الفحص الدقيق أن آلة التشغيل تتوى — ولو في صورة معدلة — على الجهاز والأدوات التي اشتغل بها العامل في نظامي الحرفة اليدوية والصناعة اليدوية ، ولكن هذه صارت أدوات ميكانيكية mechanised بدلا من كونها أدوات يشتغل بها إنسان . فالآلة بحملتها إما نسخة ميكانيكية معدلة من عدة عصر الحرفة اليدوية كما كان في حالة النول البخارى (١) وإما أن في تركيبها ما يذكرنا بأشياء قديمة كالمغازل في آلة الغزل ، والمناشير في آلة النشر وهكذا . هذه العدد ينتجها في الغالب رجال الحرف اليدوية أو عمال الصناعة اليدوية ، ثم توصل بالآلة التشغيل التي تصنعها الصناعة الميكانيكية (٢) . فالآلة التشغيل — عن طريق العدد المتصلة بها — تؤدي العمل الذي كان يؤديه العامل اليدوي قبلا بواسطة عدد من نفس النوع ، وجوهر المسألة واحد سواء جاءت القوة المحركة عن طريق الإنسان أو الآلة . إن الآلة تحل محل العدد في اللحظة التي تنتقل فيها إدارة الادة من الإنسان إلى جهاز آلي . والفرق واضح حتى لو ظل الإنسان القوة المحركة الأولى للآلة . ويحد من عدد أدوات العمل التي يشتغل بها العامل في نفس الوقت الواحد ما يملك من أدوات إنتاج طبيعية أي أعضاء جثمانية . لقد حاولوا في ألمانيا أن يدير الغزال آلتين سوياً بيديه وقدميه فوجدوها طريقة منهكة للقوى وصنعوا آلة ذات مغزلين يديرها مداس واحد كان الغزالون الحاذقون ممن يغزلون خبطين في وقت واحد في الندرّة كالأدمى ذى الرأسين ، ولكن آلة spinning jenny تدير ١٢ - ١٨ مغزل في وقت واحد ، وعلى ذلك فمنذ البداية الأولى يتحرر عدد العدد التي يديرها نفس آلة التشغيل الواحدة في وقت واحد من القيود العضوية التي تقيد عمل عدد أهل الحرف اليدوية

(١) فتطبع أن نرى من أول نظرة أن النول البخارى في أول أشكاله يشمل النول اليدوي القديم ؛ أما الشكل الحديث من النول البخارى فقد تغير تغييراً أساسياً .

(٢) منذ حوالي سنة ١٨٥٠ زادت ما طراد نسبة عدد آلة التشغيل والتي أنتجتها الصناعة الميكانيكية بانجلترا ولو أن إنتاج هذه العدد لم يتم في نفس المصانع التي تصنع الآلات ذاتها . ومن بين الآلات التي تصنع هذه العدد تذكر الأنواع الآتية card-setting engine, automatic bobbin making engine الخ .

وفي كثير من الأدوات اليدوية نجد التباين واضحاً بين الإنسان بصفته قوة محرك بسيطة وبصفته عاملاً يشتغل بالعدد فعلاً ، ففي عجلة الغزل تستخدم القدم كمجرد قوة تديرها بينما تقوم اليد التي تشتغل بالمغزل بعمليات الغزل الفعلية . هذا الجزء الأخير من أداة نظام الحرفة اليدوية هو الذى تبدأ الثورة الصناعية بوضع اليد عليه . فعلى الإنسان وهو يراقب الآلة وعملها ويصحح أخطاءها ، أن يؤدي دوراً ميكانيكياً بحتاً وهو إمداد القوة المحركة .

ومن جهة أخرى فالأدوات التي يمدّها الإنسان دائماً بالقوة المحركة عن طريق مجرد استعمال عضلاته ( مثل إدارة دولاب الطاحون (١) . وتحريك يد المضخة الخ ) سرعان ما تتطلب استخدام الحيوان والماء والرياح (٢) . ولقد أخذ مثل هذه الأدوات يتحول إلى آلات قبل عصر الصناعة اليدوية بزمن طويل وذلك في حالات متفرقة ، واستمرت العملية خلال ذلك العصر دون أن تحدث انقلاباً في طريقة الإنتاج . فلما بدأ عصر الصناعة الكبيرة نجد أن هذه الأدوات — حتى في شكلها الذي تدار فيه باليد — قد أصبحت آلات . ومثال ذلك أن المضخات التي جفف بها الهولنديون بحيرة هارلم ( ١٨٣٦—١٨٣٧ ) كان تصميمها وفق مبدأ المضخات العادية مع فارق واحد وهو إدارة مكابسها بواسطة آلات بخارية بدلاً من يد الإنسان . ولا يزال منفاخ الحداد يتحول في إنجلترا إلى منفاخ ميكانيكي وذلك بأن يوصل ذراعه بآلة بخارية . والآلة البخارية نفسها بالشكل الذي ظهرت به أولاً في عصر الصناعة اليدوية في ختام القرن السابع عشر والذي استمر حتى سنة ١٧٨٠ (٣) ، لم تؤد إذ ذاك إلى ثورة صناعية . ولكن خلق العدد الميكانيكية mechanised tools استلزم

---

(١) يقول موسى ، ولن تكتم الثرى حين يدرس القمح ، ، ولكن الانسانين المسيحيين بألمانيا حينما استخدموا الأتقان لإدارة الطواحين وضعوا قطعاً دائرية كبيرة من الخشب حول أعناق هذه الماشية الآدمية لمنعهم من الأكل أثناء العمل .»

(٢) والذي حل الهولنديين على الالتجاء إلى الريح كقوة محركية عدم وجود مجارى مائية وافية بالفرض ، والحاجة إلى إبعاد الماء عن الجهات التي لا لزوم للماء فيها وهي عملية تتكلف تدرأ من الطاقة . وحصل الهولنديون على الطاحون الهوائية من ألمانيا حيث سبب ذلك الكشف نزاعاً بين النبلاء ورجال الدين والامبراطور بسبب ادعاء كل من هؤلاء أن الريح ، تابع له ، . وكانوا يقولون في ألمانيا ، ، الهواء يجلب العبودية ، ، بينما جلب الريح الحرية في هولندا . إن الريح بهولندا لمسترق الأرض لا الانسان وقد بلغ عدد الطواحين الهوائية في ذلك البلد ١٢٠٠٠ وقتها ٦٠٠٠ حصان بخارى ( سنة ١٨٣٦ ) وذلك لمنع تحول ثلثي البلاد إلى مصقعات من جديد .

(٣) تمسكت كثيراً في الواقع بفضل اختراع آلة وات البخارية الأولى التي يقال لها Single action engine . ولكنها لم ترد في هذا الشكل عن كونها مضخة لرفع الماء من مناجم الفحم ، والماء الشديد الملوحة من مناجم الملح .



حدوث انقلاب في الآلة البخارية . والإنسان الذي يشتغل بإحدى العدد حالما يكتفى بإمداد آلة التشغيل بقوة محركه فإن من الصدف المجردة أن يكون مصدر هذه القوة عضلاته إذ يمكن أن يحل الريح والماء والبخار أو أية قوة آلية أخرى محل القوة المحركة الآدمية ، ولكن هذا العمل يستلزم تغييرات فنية كبيرة في الجزء الذي كان مصنوعاً من قبل بحيث تديره القوة المحركة الآدمية . وثمت آلات كالتى تستخدم في الحياكة وعمل الخبز النخ تصنع بطريقة تجعلها صالحة لأن تديرها القوة المحركة الآدمية أو الميكانيكية . إن الذى يسبب الثورة الصناعية هو الآلة التى تجعل مكان العامل الذى يشتغل بعده واحدة جهاز آلة يدير فى نفس الوقت الواحد عدة عدد مشابهة وتديرها قوة محركه واحدة مهما كان شكل هذه القوة (١) . فلدينا هنا آلة ولكن لنبدأ بها على أنها عامل أولى من عوامل الصناعة الميكانيكية .

وكبر حجم آلة التشغيل وازدياد عدد مما تحركه من عدد فى وقت واحد يترتب عليهما ازدياد المقاومة الداخلية مما يتطلب قوة محركه أقوى من عضلات الإنسان ، وهذا بغض النظر عن عدم استعداد الإنسان الطبيعى لإنتاج أو توليد حركة متجانسة مستمرة . وبفرض أن الإنسان يستمر فى العمل كقوة محركه أولية بينما تحولت العدة التى يستعملها بيده إلى عدة ميكانيكية ، فهنا يتضح أن فى إمكان قوى الطبيعة أن تحل محله كقوة محركه . والحصان أسوأ أنواع القوة المحركة الكبيرة التى وصلتنا من عصر الصناعة اليدوية ذلك أن له رأساً تفكر كما أنه كثير الكلفة ومدى استخدامه فى المصانع محدود (٢) . وبرغم هذا ظلت الأحصنة تستخدم

---

(١) .. تكون الآلة من اتحاد جميع هذه الأدوات البسيطة التى يحركها محرك واحد . Babbage, op cit.

(٢) فى يناير سنة ١٨٦١ قرأ جون . س . مورتن بحثاً عن .. القوى المستخدمة فى الزراعة ، أمام جمعية الفنون فقال .. كل تحمين يزيد من وحدة شكل الأرض وانتظامها يجعل الآلة البخارية أكثر صلاحية للاستعمال فى توليد قوة ميكانيكية بجملة ... وقوة الحصان البخارى لا بد منها حينما توجد الأسبجة المعربة أو العوائق التى تحول دون انتظام الحركة ، وهذه العوائق تزول يوماً بعد آخر . وفى حالة العمليات التى تتطلب استخدام الآلات أكثر من استخدام القوة المعبلة ، نجد أن أصلح قوة تلك التى يسيطر عليها العقل البشرى ، وبعبارة أخرى قوة الإنسان ، بعد ذلك يرد مستر مورتن القوة البخارية وقوة الحصان وقوة الإنسان إلى الوحدة التى تستخدم عموماً للالات البخارية أى القوة اللازمة لرفع ٣٣.٠٠٠ رطل لمسافة قدم فى دقيقة واحدة وهو يقول إن نفقة الحصان البخارى إذا ولدته الآلة البخارية عبارة عن ٣ بنسات فى الساعة ، وإذا تولد عن الحصان لجه بنسات فى الساعة . وأكثر من هذا إذا أريد بقاء الحصان فى صحة جيدة ببنى ألا يشتغل أكثر من ٨ ساعات فى اليوم . واستخدام قوة البخار يمكن الفلاح من أن يستغنى عن ٣ أهنه على الأقل من كل سبعة يستخدمها فى الأرض وذلك بنفقة لا تزيد فى السنة عن نفقة الأحصنة التى يستغنى عنها خلال الثلاثة أو الأربعة شهور التى يمكن فيها استخدام الأحصنة بطريقة فعالة . وأكثر من — (٢١ — م)

على نطاق واسع في أيام الانقلاب الصناعي الأولى، ويدل على ذلك شكوى الزراع إذ ذاك كما أننا لا زلنا نستخدم عبارة « حصان بخارى »، على أنه المقياس التقليدى لكمية القوة الميكانيكية. وإذا وجدوا الريح غير مضمونة يصعب السيطرة عليها سادت القوة المائية بانجلترا مهد الصناعة الكبيرة الحديثة - حتى في عصر الصناعة اليدوية - وحاولوا في القرن السابع عشر إدارة اسطواناتين وبمجموعتين من الرحى بواسطة عجلة مائة واحدة، ولكن آلة نقل الحركة بعد أن كبر حجمها صارت قوية بالنسبة إلى العجلة؛ وهذا أدى إلى القيام بدراسة أدق لقوانين الاحتكاك. وبسبب عدم انتظام الطواحين التي تدار بواسطة دفع وجذب عتلة ظهرت نظرية الحدافات وأخذوا في تطبيقها<sup>(١)</sup> وهي النظرية التي لعبت دوراً هاماً في الصناعة الكبيرة. هكذا تولدت في عصر الصناعة اليدوية أولى العناصر العلمية والفنية التي يتطابق قيام الصناعة الكبيرة. وكانت آلة أركريت للغزل تدار مشند ظهورها بقوة الماء، ولكن استخدام هذه القوة كان مخفوفاً بالصعاب إذ لا يمكن زيادتها حسب الطلب كما أنها تنفذ في فصول معينة، وأهم من هذا أنها ذات طابع محلي بحت<sup>(٢)</sup>. ولما اخترع وات آلتته البخارية الثانية ظهر لأول مرة محرك يولد قوته عن طريق استهلاك الفحم والماء، وهو محرك نسيطر عليه ونقله من مكان لآخر، ويمكن استخدامه بالمدينة لا بالقرية وحدها بحيث أمكن تركيز الاتاج بالمدن بعد أن كان متناثراً بالريف<sup>(٣)</sup>، وصالح للاستعمال من الناحية الفنية إذ يقل تأثره بالظروف المحلية التي يوجد فيها. وتبدو عبقرية وات في أنه في الامتياز الذي حصل عليه في أبريل ١٧٨٤ وصف الآلة البخارية لا على أنها كشف يراد به أغراض خاصة بل كعامل يمكن استخدامه

---

== هذا فاستخدام القوة البخارية مكان الاحصنة يؤدي إلى تحسين نوع العمل في العمليات الزراعية التي يسهلها ذلك أن أداء عمل الآلة البخارية يتطلب ٦٦ رجلاً بنقمة كلية قـرها ١٥ شلن في الساعة، بينما أداء عمل الحصان يتطلب ٣٢ رجلاً والتكاليف الكلية ٨ شلنات في الساعة .

(١) Faulhibr, 1625, De Cous, 1688.

(٢) كان من أثر كشف التربين أن تحرر استخدام قوة الماء في الصناعة من كثير من القيود السابقة .

(٣) .. في الأيام الأولى لصناعات النسيج كان موقع المصنع يتوقف على وجود مجرى مائي به مسقط يستطيع إدارة العجلة المائية، ورغم أن إنشاء هذه المعامل التي تدور بالماء كان بداية تحطيم النظام المنزلى في الصناعة اليدوية. إلا أن المصانع ( التي كانت بحكم الضرورة واقعة على المجارى المائية ومتباعدة بعضها عن بعض ) كانت جزءاً من نظام ريفي أكثر منها من نظام مدنى . فلما استخدمت قوة البخار مكان الماء جمعت المصانع في المدن وتوافرت الاماكن التي بها الفحم والماء اللازمان لتوليد البخار بكميات كافية . فالآلة البخارية هي الأصل في قيام المدن الصناعية، A. Redgrave Reports of the Inspectors of Factories, April 30, 1866 p, 36.

بصفة عامة في الصناعة الميكانيكية . لقد تنبأ باستعمالات لم يتحقق كثير منها مثل المطرقة البخارية إلا بعد انقضاء نصف قرن . ومع ذلك شك في استخدام آله البخارية للملاحة ويمكن خلفه بولتن ووات عرضا في المعرض الدولي ( ١٨٥١ ) آلات بخارية ضخمة صنعت من أجل عابرات المحيط البخارية .

حالما تتحول العدد التي يشتغل بها الفرد الى عدد في آلة التشغيل لا يلبث جهاز نقل الحركة أن يكتسب شكلا مستقلا وقد تحرر تماما من القيود التي تفرضها القوة الآدمية . في هذه الحالة تهبط العدة الميكانيكية الفردية الى منزلة أحد عناصر الصناعة الميكانيكية ، وبصريح في الامكان لجهاز حركة واحد أن يدير عدة آلات تشغيل في وقت واحد . وإذا زيد عدد الأخيرة يزداد جهاز الحركة حجما وقوة ، ويتسع نطاق جهاز النقل إلى حد كبير . وعلينا الآن أن نميز بين التعاون الذي تقوم به آلات كثيرة من نوع واحد وبين النظام القائم على الآلة بوجه عام . ففي الحالة الأولى يتم إنتاج السلعة بواسطة آلة تشغيل واحدة تؤدي مختلف العمليات التي كان يقوم بها رجل الحرفة اليدوية بما يملك من أداة ، أو التي كان عدد من رجال الحرف اليدوية يستخدمون عدداً مختلفة يضطلعون بها بوصفها عمليات كل منها تتم بعد الأخرى وذلك باعتبار كل عملية مستقلة عن الأخرى أو باعتبارها جميعاً أجزاء من عملية صناعية كاملة واحدة (١) . فمثلا في صنع ظروف الخطابات باليد كان رجل يطوى الورق وآخر يالصق الصمغ وهكذا ، وحتى تم هذه العمليات الجزئية لا بد من انتقال الظرف من يد إلى أخرى ، أما الآن فألة واحدة تقوم بهذه العمليات جميعا وتصنع ٣٠٠ ظرف في الساعة . وعرضت في معرض لندن ( ١٨٦١ ) آلة أمريكية تنتج ٣٠٠ حقيبة من الورق في الدقيقة وتقوم بقطع الورق ولصقه وطيه . هذه العملية التي كانت منقسمة إلى عمليات كثيرة في عصر الصناعة اليدوية تؤديها الآن آلة واحدة تدير عدداً مختلفة في وقت واحد . وسواء كانت آلة التشغيل الضخمة هذه صورة ميكانيكية جديدة لأداة يدوية معقدة . أم أنها اتحاد من أدوات مختلفة كانت مخصصة لأغراض صناعية معينة ، ففي كلتا الحالتين يعود التعاون إلى الظهور بالمصنع ... أي المكان الذي يتم فيه العمل بالآلات الميكانيكية — في شكله البسيط . وإذا

(١) من وجهة نظر تقسيم العمل في ظل الصناعة اليدوية كان النسيج شكلا معقداً من العمل اليدوي ، ولهذا السبب فإن تولد البخاري التي تقوم بوظائف متعددة الأنواع . ومن الخطأ أن نظن أن الآلات الحديثة بدأت بوضع يدها على العمليات التي بمطها تقسيم العمل في الصناعة اليدوية ، ففي ذلك العهد كان النزول والنسيج منقسمين أنواعاً جديدة كما تحسنت وتعدلت الأدوات التي استعملت فيها ، ولكن عملية العمل نفسها لم تقسم وظلت يدوية . إن تطور الآلة يبدأ من أدوات العمل لا العمل نفسه .

صرفنا النظر مؤقتاً عن العمال فهذا التعاون يبدو تجميعاً في مكان واحد لآلات متشابهة تؤدي عملاً في وقت واحد . مثال ذلك أن مصنع عمل المنسوجات يتكون من أنوال بخارية كثيرة تعمل جنباً إلى جنب ، ومن مصنع للحياكة يشمل آلات الحياكة التي تعمل في نفس البناء . ففي أي الحالتين نجد وحدة فنية لأن جميع الأنوال البخارية أو آلات الحياكة يديرها محرك واحد في وقت واحد وبدرجة متساوية ، وهذه الطاقة ينقلها جهاز ناقل مشترك بالنسبة إليها جميعاً نظراً لأن أجزاء منه تتفرع إلى كل آلة تشغيل . فكما أن آلة تشغيل واحدة تتكون من عدد كثيرة ، كذلك يتكون نفس الجهاز المحرك الواحد من آلات تشغيل كثيرة .

إن ما أطلقنا عليه عبارة والنظام القائم على الآلة، machine system لا يؤدي عمله مكان الآلات الفردية المستقلة إلا بعد أن يتعرض الشيء الذي يتناوله العمل لسلسلة من عمليات مختلفة متدرجة تقوم بها آلات تشغيل مختلفة على التوالي ، وكل من الأخيرة تكمل عمل غيرها . وهنا كذلك نجد تكراراً للتعاون عن طريق تقسيم العمل وهو ما تتميز به الصناعة اليدوية ، ولكن هذا التقسيم يقوم به الآن اتحاد من آلات التشغيل كل منها تؤدي عملية جزئية ، أي أن المهام التي كان يتولاها مختلف عمال المسائل التفصيلية ( كالضاربين والمشاطين والغزلين في صناعة الصوف اليدوية ) تتحول إلى مهام تؤديها آلات تشغيل مخصوصة كل منها عضو خاص لأداء وظيفة معينة في نظام الجهاز الآلي المتحد كله . وعلى ذلك ففي الفروع التي تدخلها ، الصناعة الميكانيكية لأول مرة تهيء الصناعة اليدوية بوجه عام الأساس الطبيعي لتقسيم عملية الإنتاج وبالتالي تنظيمها (١) وبرغم هذا يبدو لنا في الحال فارق أساسي . ففي الصناعة اليدوية يتعين على العمال أن يؤديوا كل عملية جزئية بعدددهم اليدوية سواء أكانوا منعزلين الواحد عن

(١) قبل أيام الصناعة الكبيرة كان عمل المنسوجات الصوفية الفروع الرئيسية من الصناعة الإنجليزية اليدوية ، نتيجة لهذا جرت أغلبية التجارب في هذا الفرع خلال النصف الأول من القرن الثامن عشر . وبعد ذلك استخدمت الخبز المكتسبة على هذا النحو في صناعة الملح القطنية، وهي التي تتطلب استعدادات أقل مشقة منها في حالة المنسوجات الصوفية . وبالعكس نجد فيما بعد أن صنع الصوف بالآلات تطور وفق مبدأ الغزل الآلي والنسيج بالنول البخاري في عمل المنسوجات القطنية . ولم تدخل عناصر معينة من الصناعة الصوفية في نظام المصانع إلا في العهد الحديث ، وإن استخدام البخار في عملية تمشيط الصوف ... على نطاق واسع منذ استعمال آلة التمشيط وبخاصة الآلة التي اخترعها ليستر ... كاذ من أثره بلا ريب تعطل عدد كبير من العمال . كان تمشيط الصوف يتم من قبل باليد وغالباً في كوخ العامل الذي يتولى هذه العملية ، أما الآن فيجرى تمشيطه بوجه عام في المصنع وحدث الاستغناء عن العمل اليدوي إلا في حالة أنواع مخصوصة من العمل . وقد اشتغل كثيرون من المشاطين في المصنع ولكن نسبة التمشيط باليد ضئيلة بالمقاييس إلى التمشيط بالآلة بحيث زال عهد استخدام عدد كبير جداً من المشاطين ، ، تقارير مفتشى المصانع

الآخر أم كانوا على هيئة مجموعات . والواقع أن العامل مهيم للعمالية كما أن العملية صارت من قبيل موافقة له . هذا المبدأ الذاتى الذى يقوم عليه تقسيم العمل لم يعد له وجود فى حالة الانتاج القائم على الآلة إذ هنا تصبح العملية بأسرها موضوعية وينظر إليها فى حد ذاتها وبذاتها ، وتحلل إلى المظاهر التى تكونها ، كما أن مشكلة أداء كل عملية تفصيلية وربط مختلف العمليات الجزئية يتم حلها عن طريق علوم الميكانيكا والكيمياء الخ (١) . وبالطبع لابد للنظريات من أن تدعمها الخبرة العملية المتراكمة . إن كل آلة جزئية تعد المادة الخام للآلة التى تتلوها فى السلسلة ، ولما كانت هذه الآلات جميعاً تعمل فى نفس الوقت الواحد فإن المنتج يكون فى نفس الوقت فى مختلف مراحل إنتاجه ، كما يكون فى نفس الوقت فى مراحل انتقاله من أحد مظاهر الانتاج إلى الآخر . وكما أنه فى الصناعة اليدوية يقيم تعاون عمال المسائل التفصيلية نسبياً عددية محدودة بين المجموعات العاملة ، كذلك فى أى نظام منظم من الانتاج القائم على الآلة — حيث كل آلة تفصيلية فيه تمد الأخرى بالعمل باستمرار — تقوم علاقات محدودة بين عددها ونطاق عملها وسرعة أداؤها للعمل . فآلة التشغيل الجماعية Collective التى تشمل أنواعاً مختلفة من آلات التشغيل الفردية ومجموعات من أمثال هذه الآلات ، يزداد قربها من الكمال والاتقان كلما أصبحت العملية بصفاتها كل واحد أكثر دواما واستمراراً أى كلما قل تعطل انتقال المادة الخام من المظهر الأول إلى الأخير ، وبعبارة أخرى كلما زادت مقدرة الجهاز نفسه على أن يحل محل الأيدى الانسانية فى تمرير المادة الخام من أحد مظاهر الانتاج إلى الآخر . إن عزلة أو انفرد كل عملية تفصيلية فى الصناعة اليدوية شرط تفرضه نفس طبيعة تقسيم العمل ، أما فى المصنع الكامل التطور فلا بد من أداء العمليات المنفصلة باستمرار .

إن مجموعة الآلات ( سواء كانت مجرد تعاون بين آلات تشغيل من نفس النوع كما هو الحال فى النسيج ، أو كانت اتحاداً من آلات مختلفة النوع ) تصبح آلة ضخمة بمجرد أن يديرها محرك أو توماتيكي رئيسى . ولكن برغم أن المجموعة كلها يديرها محرك رئيسى كآلة بخارية مثلاً ، فإن بعض آلات التشغيل الفردية قد يظل فى حاجة إلى يد الانسان لأداء عمليات معينة ( كما يستلزم الحال فى معامل الغزل الرفيع ) ، أو قد يكون من الضرورى — لتمكين آلة من أداء عملها — أن يتولى أمر بعض أجزائها عامل كما لو كانت هذه الأجزاء عدداً يدوية ( كما كان يحدث فى ورش صانعى الآلات قبل تحويل حركة الانزلاق إلى حركة

(١) ، ، وعلى ذلك يقوم مبدأ نظام المصانع على إحلال ... تقسيم (عزلة) عملية إلى العناصر الأساسية

التي تتكون منها ، مكان تقسيم أو تدرج العمل بين الصانع ، ، ( بور — ص ٢٠ )

أوتوماتيكية) . وحالما تستطيع آلة التشغيل — بدون مساعدة الانسان — أن تؤدي كافة الحركات اللازمة لصوغ المادة الخام بحيث لا يتطلب الأمر أكثر من مجرد الاشراف صار لدينا نظام أوتوماتيكي من الآلات . ولكنه نظام قابل للتحسين في التفاصيل . وهكذا نحصل على الجهاز الذي يوقف آلة الغزل حينما يتقطع خيط ، كما نحصل على آلة التوقيف الأوتوماتيكية التي توقف النول البخارى حالما يفرغ المكوك من الخيط . ولكن هذه اختراعات حديثة جداً . ويقدم لنا مصنع الورق الحديث مثلاً طيباً عن استمرار الانتاج وتطبيق المبدأ الأوتوماتيكي . ففي صناعة الورق يمكن أن ندرس بالتفصيل لا الفروق بين مختلف أساليب الانتاج التي تتبعها أدوات الانتاج المتباينة فحسب ، بل وكذلك الرابطة بين علاقات الانتاج الاجتماعية وبين أدوات الانتاج هذه ، لأن صناعة الورق الألمانية في الأيام الأولى كانت أمودجا لإنتاج الحرف اليدوية ، وصناعة الورق الهولندية في القرن السابع عشر والفرنسية في القرن الثامن عشر أمودجا لانتاج الصناعة اليدوية ، وصناعة الورق البريطانية الحديثة أمودج الانتاج بالمصنع الأوتوماتيكي . وعلاوة على ذلك ففي الصين والهند شكلان آخران لنفس الصناعة ولا يزالان قائمين . إن الجهاز المنظم من آلات التشغيل التي يحركها جميعا جهاز ينقل اليها الحركة من جهاز أوتوماتيكي مركزي . هو الشكل الكامل التطور للصناعة الميكانيكية . فبدلاً من الآلة الفردية نجد أمامنا مارداً ميكانيكياً يملأ فراغ المصنع وله قوة شيطانية يظهرها ذلك العدد الهائل الصاحب من أعضائه العاملة ، وإن أخفى هذه القوة عن أبصارنا طابع الانتظام الذي يميز أطراف ذلك المارد الضخمة .

لقد وجدت بغلات وآلات بخارية قبل وجود عمال عملهم الوحيد صنعها ، كما كان هناك من يرتدى الملابس قبل أن يوجد الحياكة . ولكن كشوف واختراعات فوكانسن وأركريت ووات وغيرهم لم تصبح في حيز الإمكان إلا لأن هؤلاء المخترعين وجدوا أمامهم ميكانيكيين حاذقين بفضل عهد الصناعة اليدوية . وبعض أولئك العمال من أرباب الحرف اليدوية المستقلين ممن يمارسون حرفاً مختلفة ، والبعض الآخر تجمعوا في الصناعات اليدوية التي اتبعت نظام تقسيم العمل بدقة كما شرحنا ذلك آنفاً . وتقدم الاختراع الميكانيكي وازدياد الطلب على الآلات التي تم كشفها حديثاً حدث أمران بالتدرج : أولهما انقسام صنع الآلات إلى فروع مستقلة كثيرة العدد ، وثانيهما تقسيم العمل في الصناعات اليدوية المشتغلة بصنع الآلات . هكذا نجد في الصناعة اليدوية الأساس الفني المباشر للصناعة الكبيرة ، فكأن الأولى أنتجت الآلات التي مكنت الصناعة الكبيرة أولاً من السيطرة على فروع معينة من الصناعة الحرفية واليدوية . وإذا بلغت هذه درجة معينة من النمو كان عليها أن تحدث تغييراً ثورياً في هذا الأساس الذي

وجدته تحت يدها ، وأن تخلق أساساً جديداً يناسب أسلوبها في الإنتاج . وكما كانت الآلات الفردية التي يحركها الإنسان وحدة ضئيلة الحجم ، وكما أن نظام الآلة لم يكن لينمو في حرية قبل أن تحمل الآلة البخارية محل القوى المحركة التي مصدرها الحيوان والرياح والماء ، كذلك عطلت من تطور الصناعة الكبيرة أن أداة الإنتاج الخاصة بها — ونقصد بذلك الآلة نفسها — كانت تعزو وجودها إلى القوى الفردية والمهارة الفردية ، — وكانت إذا صح التعبير — تعتمد على التطور العضلي ووحدة البصر ودهاء اليد بما كان يستخدمه عمال المسائل التفصيلية في الصناعة اليدوية والعمال اليدويون في الحرف اليدوية لتحويل أدواتهم الضئيلة الحجم . وعلى ذلك فبعض النظر عن ارتفاع نفقة الآلات التي تصنع بهذه الطريقة ( والتكلفة الأولية ذات أهمية قصوى بالنسبة إلى رأس المال) فإن توسع الصناعات التي تقوم بها الآلات ، وانتشار الآلات إلى فروع جديدة من الإنتاج ، كانا يعتمدان على نمو طاقة من العمال لا يستطيع عددهم أن يزداد بسرعة كبيرة بسبب الطبيعة الفنية لمهنتهم وعملهم . وعلاوة على ذلك وجدت الصناعة الكبيرة نفسها — بعد أن بلغت مرحلة معينة من تطورها — أنها أمام عقبة ترجع إلى نقص في أساسها الذي هيأته لها الحرفة والصناعة اليدوية وذلك في المجال الفني . لقد أصبحت المحركات أكبر حجماً وقوة وحدثت نفس الشيء بالنسبة إلى جهاز نقل الحركة وآلات التشغيل وزاد تعقيد الأجزاء التي تتركب منها هذه الآلات وتعددت أشكالها وأصبحت في الوقت ذاته أكثر انتظاماً من حيث الشكل وذلك بقدر نسبة ابتعاد آلات التشغيل عن نموذج الآلات التي كان تصميمها من قبل للعمل في ظل نظام الحرفة اليدوية ، وبقدر ما أصبح لها تركيب أكثر حرية ويتحدد بالعمل الميكانيكي المنوط بهذه الآلات (١) . ثم تلا ذلك التطور الأكل للنظام الأوتوماتيكي تبعاً للحاجة إلى اتساع نطاق استخدام المواد التي كان من الصعب نسبياً استعمالها وذلك كالحديد بدلا من الخشب . ولكن حل جميع هذه المشاكل التي نشأت من تاقم ذاتها خلال تطور الإنتاج القائم على الآلة ، اصطدم بعقبات في مسألة الحدود الفردية التي لم يتغلب عليها العامل الجماعي في الصناعة اليدوية إلا من حيث مداها ، لا من حيث جوهرها النوعي أي جوهرها

---

(١) في بادئ الأمر كان النول البخاري يصنع في الغالب من الخشب ولكن النوع الحديث يصنع من الحديد وقد أثرت الأشكال القديمة من أدوات الإنتاج في الأشكال الجديدة بصورة واضحة كما نستدل على ذلك حتى من عقد موازنة سطحية بين النول البخاري الحالي والنوع القديم . وبين جهاز النفخ في الأفران الحديثة والمنفاخ العادي . ويبدو أن الأشكال القديمة بشكل أوضح في تطور القاطرة البخارية . وكانت أولى المحاولات لاختراع القاطرة عبارة عن محاولة إنشاء آلة ذات قدمين ترفعان بالتبادل كما هو الحال في أقدام الحصان . ولكن بعد أن حدث التقدم الكبير في علم الميكانيكا وتراكت الخبرة العملية بدأ شكل الآلة يتطور طبقاً للبيادى الميكانيكية . وفي هذه الحالة فقط تحرر ذلك الشكل من الشكل التقليدي للعدة التي ولدت الآلة .

الكيفي . ومثال ذلك أن آلات مثل المكبس الهيدروليكي والنول البخاري الحديث وآلة التمشيط الحديثة لم يكن من المستطاع عملها بواسطة عملية الصناعة اليدوية .

إن الانقلاب الذى يصيب طريقة الإنتاج فى مجال من الصناعة يتطوى على انقلاب مماثل فى كل مجال ، وهذا ينطبق أولاً على تلك الفروع من الصناعة التى تتصل فيما بينها كظواهر عملية متحدة واحدة ، برغم أن التقسيم الاجتماعى للعمل يفصل كلا منها عن الأخرى ( بحيث أن كل فرع ينتج سلعة مستقلة ) . وهكذا جعل الغزل بالآلة النسيج بالآلة ضرورياً ، وكلاهما تطلب انقلاباً ميكانيكياً وكماوياً فى عمليات التبييض والطبع والصباغة . ومن جهة أخرى نجد أن الانقلاب فى غزل القطن استلزم كشف الخليج لفصل البذور عن الشعير إذ فى هذه الحالة فقط يمكن لإنتاج القطن أن يبلغ النسب التى لا بد منها الآن (١) . والثورة التى أصابت طريقة الإنتاج فى الصناعة والزراعة استلزمت مثلها فى الأحوال العامة لعملية الإنتاج الاجتماعية أى فى وسائل المواصلات والنقل . ففى المجتمع الذى كانت محاوره ( حسب تعبير فورييه ) عبارة عن الزراعة الصغيرة أولاً مع الصناعات المحلية التابعة ، وثانياً الحرف اليدوية التى يمارسها أهل المدن — كانت وسائل المواصلات والنقل لا تلائم مطلقاً مطالب عصر الصناعة اليدوية مع ما صحبه من اتساع نطاق تقسيم العمل الاجتماعى ، وتركز وسائل العمل والعمال ، وقيام أسواقها بالمستعمرات — ولهذا كان لا بد من انقلاب - حدث فعلاً - فى وسائل المواصلات والنقل . كذلك نجد أن ماتخلف من وسائل النقل والمواصلات السائدة فى عصر الصناعة اليدوية أصبح قديماً لا يطاق على الصناعة الكبيرة بما تميزت به من سرعة المحوم فى الإنتاج ، واتساع نطاق مجالاتها ، واطراد نقلها لرأس المال والعمل من أحد ميادين الإنتاج إلى الآخر وما صار لها من علاقات حديثة المنشأ فى السوق العالمية . وعلى ذلك نجد أنه إلى جانب التغييرات الواسعة المدى فى بناء السفن الشراعية أمكن بالتدريج أن نجعل وسائل المواصلات والنقل ملائمة لوسائل الإنتاج فى ظل الصناعة الكبيرة وذلك بالسفن البخارية النهرية والخطوط الحديدية والبواخر عابرة المحيط والتلغراف . وقد أصبح من المتعين الآن صياغة ومزج وقطع وخرق وتشكيل مقادير هائلة من الحديد ، ولهذا بدوره صار لا بد من وجود آلات ضخمة ما كان فى الاستطاعة صنعها فى ظل نظام الصناعة اليدوية . وعلى ذلك كان لا بد للصناعة الكبيرة من السيطرة على أدوات الإنتاج المميزة لها أى الآلة نفسها ، أى صار عليها أن

(١) حتى وقت حديث جداً تعرضت الآلة لثورة هائلة للحلج إلى تغييرات أساسية أقل منها فى حالة آية الآلة الأخرى من الآلات القرن الثامن عشر . ولكن أخيراً وبعد سنة ١٨٥٦ أصبحت الآلة هورتى نوعاً قديماً بالنسبة إلى العصر وذلك نتيجة لاختراع اخر اهتدى إليه المستر إمري الأمريكى من ألبانى التابعة لولاية نيويورك .



تنتج الآلات بواسطة الآلات ، الأمر الذى مكّنها من أن تعد لنفسها أساساً فنياً مناسباً . وأن تقف على قدميها . وبشمو الصناعة الميكانيكية فى العقود الأولى من القرن التاسع عشر حازت الآلات بالفعل السيطرة تدريجاً على عمل العدد التى تتكون منها الآلة . ولكن فى العقود الحديثة فقط استدعى إنشاء الخطوط الحديدية وبناء عابرات المحيط على نطاق هائل وجود الآلات الضخمة التى تقوم الآن بتشديد المحركات الأساسية .

ولصنع الآلات بواسطة الآلات كان لا بد من آلة تمد القوة إلى أى مدى ويمكن الإشراف الكامل عليها ، وقد توافر هذا الشرط فى الآلة البخارية . ولكن ظل من الضرورى أن تتمكن من أن تنتج بالآلة أشد الأشكال الهندسية دقة التى تتكون منها أجزاء الآلات ، من أمثال الخطوط المستقيمة والمسطحات والدوائر والأسطوانات والمخاريط والكرات . وقد استطاع هنرى مودسلاى حل المشكلة فى مستهل القرن التاسع عشر وذلك باختراع حركة الانزلاق وهى عدة ما لبثت أن صارت أوتوماتيكية ، وبعد أن كانت فى الأصل مصنوعة من أجل المخترعة سرعان ما استعملت فى غير ذلك من الآلات الانشائية بعد أن دخل على شكلها بعض التعديل . وهذا الاختراع الالى لا يحل محل عدة أخرى ولكن محل يد الإنسان ذاتها التى تنتج شكلاً مخصوصاً عن طريق مسك واستخدام وتوجيه الأدوات القاطعة التى تستخدم فى حالة الحديد أو غيره من المواد ، وبهذا صار من المستطاع إنتاج الأشكال الهندسية اللازمة للأجزاء الفردية من الآلة ، وذلك بقدر من اليسر والدقة والسرعة مما لا يمكن توافره لأحدق عامل مهما كانت درجة الخبرة التى اكتسبها<sup>(١)</sup> .

وإذا انتقلنا إلى الآلات التى تصنع العدد الميكانيكية لرجعنا إلى أداة عصر الحرفة اليدوية ولكن على نطاق ضخم . ومثال ذلك الجزء العامل من آلة نقيب الأرض وهى آلة ضخمة تديرها آلة بخارية وبدونها لا يمكن إنتاج اسطوانات الآلات البخارية الضخمة والمكابس المائية . والمخرطة الميكانيكية صورة ماثلة الحجم من مخرطة القدم العادية ، وآلة تسوية الخشب الميكانيكية عبارة عن نجار من الحديد يشكل الحديد بنفس العدة التى يستخدمها النجار الأدمى فى تسوية سطح الخشب . وآلة التقطع فى أحواض بناء السفن بلندن عبارة عن موسى هائل ،

---

(١) The Industry of Nations ( لندن ١٨٥٥ ، الجزء الثانى ، ص ٢٢٩ ) . وجاء فى نفس المؤلف أنه برغم ما يبدو فى الظاهر من بساطة وعدم أهمية هذه العدة الملحقة بالمخارط فإن أهميتها فى تحسين الآلات وتوسيع مداها كبيرة تشابه الآثار التى ترتبت على التحسينات التى أدخلها وات فى الآلة البخارية . وقد عمل استخدامهما على إنقاذ الآلات ورخصها وتنشيط الاختراع والتحصين .

والمطرقة البخارية ذات رأس شبيهة برأس المطرقة العادية ، ولكنها من الضخامة بحيث أن ثور Thor نفسه لم يستطع استعمالها<sup>(١)</sup>، فتمت مطرقة بخارية زنتها أكثر من ستة أطنان وتهوى بحركة رأسية مقدارها ٧ أقدام على سندان زنته ٣٠ طناً ، وإن سحق كتلة من الجرانيت بهذه الآلة شبيه بعمل سهل يقوم به الطفل . ولكن مطرقة Nasmyth قادرة على إحداث دقات خفيفة تستطيع دفع مسار في قطعة من الخشب اللين<sup>(٢)</sup> .

حينما تتخذ أدوات العمل شكل آلات ميكانيكية فإنها تكتسب نوعاً من الوجود المادى ينطوى على إحلال قوى الطبيعة محل القوة الآدمية . إن تنظيم عملية العمل الاجتماعية فى الصناعة اليدوية عملية ذاتية بحتة واتحاد من عمال يؤدون المسائل التفصيلية ، أما فى الصناعة الميكانيكية فللصناعة الكبيرة جهاز إنتاجى موضوعى بحت لا يزيد فيه العامل عن أن يكون شيئاً ملحقاً بأحوال الإنتاج المادية القائمة . وفى التعاون البسيط ، بل وفى التعاون القائم على تقسيم العمل تجد إن إحلال العامل الجماعى محل العامل المنعزل مسألة تتعلق بالصدقة ، ولكن الآلات لا يمكن تشغيلها إلا بواسطة العمل المتحد أو المشترك - اللهم إلا إذا استثنينا حالات قليلة سنذكرها فى موضعها المناسب . لقد أصبح الطابع التعاونى لعملية العمل فى نظام الآلات machine system ضرورة فنية تفرضها نفس طبيعة وسائل العمل .

## (٢) القيمة التى تنقلها الآلات الى المنتج

رأينا أن ازدياد إنتاجية العمل نتيجة التعاون وتقسيم العمل لا يكف الأسمالى شيئاً ، إذ هذه هى القوى الطبيعية للعمل المتحد أو المشترك . كذلك فإن القوى الطبيعية كالبخار والماء مما يصلح للاستعمال فى العمليات الإنتاجية لا تكف شيئاً . ولكن كما أن الإنسان يحتاج روتين كبيرتين قبل أن يستطيع التنفس ، كذلك يشعر بالحاجة إلى شيء من صنع أيدى الإنسان قبل أن يتمكن من استهلاك قوى الطبيعة للعمليات الإنتاجية ، فلا بد من عجلة مائية لاستغلال قوة الماء المحركة ومن آلة بخارية للاستفادة من مرونة البخار . وما ينطبق على قوى الطبيعة ينطبق بالمثل على العلم . فنحن لم نتكلف شيئاً بكشف القانون الخاص بانحراف الإبرة المغناطيسية فى

(١) بلندن . مطرقة بخارية تحمل اسم Thor وتستطيع أن تصوغ عامود محورين بـ ١٦ طن بنفس السهولة التى

يصوغ بها الحداد حدوده الحصان

(٢) إن الآلات المصنوعة للشغل على الخشب ويمكن استخدامها على نطاق صغير ، هى اختراعات أمريكية

فى الغالب .

حقل التيار الكهربى أو القانون الذى بمقتضاه نعلم أن قطعة الحديد تتمغطس إذا دار حولها تيار كهربى (١). ولكن إذا ما انتقل الأمر إلى استخدام هذه القوانين فى التلغراف الخ تطلب الأمر جهازاً دقيقاً كثيراً ككثير الكلفة . لقد رأينا أن الآلات لا تقضى على العدة ، وكل ما يحدث أن العدة وهى أداة ضئيلة الحجم فى أيدي الإنسان تكبر وتتسع وتتضاعف لتصبح إحدى أدوات جهاز آلى من خلق الإنسان ، ويحمل رأس المال الآن العمال على أن يشتغلوا بآلة تحرك عددها بدلاً من أن يحملهم على العمل بعد يدوية . وعلى ذلك إذا وضح منذ أول نظرة أن الصناعة الكبيرة لا بد أن تزيد من إنتاجية العمل عن طريق استخدام قوى طبيعية هائلة والاستعانة بالعلوم الطبيعية فى أغراض الإنتاج ، وضح كذلك أن هذه الإنتاجية المتزايدة لا تستلزم مقابلاها عن طريق الزيادة فى بذل العمل . إن الآلات ، كبقية عناصر رأس المال الثابت ، لا تخلق قيمة ولكنها تنقل قيمتها إلى المنتج الذى تشتريك فى إخراجها وبذا تكون أحد عناصر قيمته . وبدلاً من أن تؤدى إلى رخصه فإنها تجعله أغلى بالنسبة إلى قيمة الآلة . ومن الواضح أن الآلات أى وسائل العمل التى تستخدمها الصناعة الكبيرة أكبر قيمة بالقياس إلى وسائل العمل التى كان العمال يستخدمونها فى الصناعة اليدوية . وينبغى لى أولاً أن أوضح أن الآلات تدخل بصنفة جزئية فى عملية خلق القيمة ، فهى لا تضيف من القيمة أكثر مما تنفقه منها عن طريق التآكل . وعلى هذا فتمت فارق عظيم جداً بين قيمة الآلة والقيمة التى تنتقل من الآلة إلى المنتج من وقت لآخر ، أى بين الآلة كعامل من عوامل تكوين القيمة وبينها كعامل من عوامل تكوين المنتج . ويعظم هذا الفرق بازدياد طول الفترة التى يتكرر خلالها استخدام نفس الآلات فى نفس عملية العمل . وقد رأينا بطبيعة الحال أنه بينما تدخل وسيلة العمل أى أداة الإنتاج بكليةتها فى عملية العمل فإنها تدخل عملية خلق القيمة بالتدرج أى بفسية ما تنفقه يوماً بطريق التآكل . ولكن الفارق بين الاستعمال والبلى أعظم فى حالة الآلات منه فى حالة العدة اليدوية وذلك راجع إلى أسباب متعددة منها متانة المادة المصنوعة منها الآلة ، وتنظيم الآلة وفق قوانين علمية دقيقة مما يسمح بالوفر فى استهلاك أجزائها وفى بذل ما تستهلكه من وسائل ، وأخيراً لاتساع ميدان الإنتاج بالقياس إلى ما هو عليه فى حالة

(١) يمكن القول بوجه عام أن العلم لا يكلف الرأسمال شيئاً وهذه حقيقة لا تحول بينه وبين استغلال العلم ، فرأس المال يضم إلى نطاق علم الغير أسوة بما يعمل به من الاستحواذ على عمل الآخرين . ولكن الاستحواذ الرأسمالى والشخصى سواء على العلم أو الأثرة المادية ، شيئان متمايزان . وحتى الدكتور بور نفعمه بأفس للجهل الفاضح بالعلوم الميكانيكية الذى يبديه أرباب المصانع الذين يستعملون آلات عريضة على نفسه بقصد الاستغلال ، ولدى لبيع الكثير عن الجهل المدهش من جانب أصحاب المعامل الكيميائية البريطانيين فى كل ما يتعلق بعلم الكيمياء .

العدة اليدوية . وإذا تسامحنا في كلا حالتى الآلة والعدة اليدوية بشأن ما ينقلانه يومياً من قيمة بتسبب النبل والتآكل وباستهلاك المواد المساعدة الإضافية كالزيت والفحم الخ لرأينا أنها يؤديان عملهما بلا مقابل ، شأنهما في ذلك شأن القوى الطبيعية التى تعمل دون المساعدة من جانب العمل الإنسانى . وكما أن ميدان عمل الآلة الإنتاجى أعظم منه في حالة العدة اليدوية فكذلك تؤدى خدمة غير مربحة أعظم نسبياً إذا قيست بنفس هذه الخدمة التى تؤديها العدة اليدوية . إن الناس لا ينجحون فى أن يجعلوا منتجات عملهم المائى تعمل مجاناً على نطاق واسع كقوى الطبيعة إلا بعد استقرار الصناعة الكبيرة وثبات قواعدها<sup>(١)</sup> .

حينما كنا نبحث موضوع التعاون والصناعة اليدوية رأينا أن بعض عوامل الإنتاج العامة كالمباني الخ يمكن الاقتصاد فيها بالقياس إلى عوامل الإنتاج المتناثرة فى أيدي العمال المتفرقين ، وذلك بفضل الاستهلاك المشترك بحيث أنها تضيف إلى المنتج نفقة أقل مما تضيفه لو أن الاستهلاك ظل متفرقا . وفى نظام الإنتاج بالآلات لا يقف الأمر عند حد استعمال الجسم الرئيسى لآلة العمل بواسطة عدده الكثيرة ، بل إن آلات التشغيل الكثيرة تقوم بالاستهلاك المشترك لنفس جهاز الحركة وجانب من جهاز النقل .

وإذا علمنا الفرق بين قيمة الآلات ومقدار القيمة الذى تنقله إلى منتجها اليومى فى الدرجة التى بها يجعل ذلك الجزء المنقول من القيمة المنتج أعلى إنما يتحدد أولاً بمقدار ذلك المنتج أى سطحه إذا صح القول . وفى محاضرة منشورة سنة ١٨٥٨ قدر المستر بينس من بلا كيرن أن «كل حصان بخارى ميكانيكى حقيقى يدير ٤٥٠ مغزلاً من مغازل آلة البغلة مع التجهيز ، أو ٣٠٠ من مغازل آلة اللف والنمى ، أو ١٥٠ نول لسكل ٤٠ ياردة من القماش مع ما يلزم من أدوات التحريف والترتيب حسب الحجم الخ . . . ومعنى هذا أن نفقة الحصان البخارى اليومية وتآكل الآلات التى تحركها تلك القوة يوزعان فى الحالة الأولى على المنتج اليومى لأربعمائة وخمسين مغزلاً من مغازل الفتلة ، وفى الحالة الثانية على منتج ٢٠٠ من

---

(١) بوجه ريكاردو اهتماماً كثيراً لهذا الأثر من جانب الآلات بحيث أنه لا يرى القيمة التى تنقل من الآلة إلى المنتج ، كما أنه يجعل فعلا الآلات فى نفس مستوى قوى الطبيعة ( رغم أنه فى مناسبات أخرى لا يلاحظ هذا كما يغفل ملاحظة الفرق بين عملية العمل وعملية خلق القيمة ) . ولهذا يقول : « إن آدم سميت لا يقال من قيمة الخدمات التى تؤديها العوامل الطبيعية والآلات لنا . ولكنه يربح بطبيعة القيمة التى تضيفها هذه العوامل والآلات إلى السلع . . . فكما أنها تعمل مجاناً فإن المساعدة التى تمدنا بها لا تضيف شيئاً إلى القيمة فى التبادل . . . ( ريكاردو : مصدر سابق ص ٣٣٦ - ٣٣٧ ) . وهذه الملاحظة من جانب ريكاردو صحيحة من ناحية كونها موجهة ضد ج . ب . سائى الذى يتوهم أن الآلات تؤدى « خدمة » ، وهى خلق القيمة التى تكوّن جانباً من « الأرباح » .

مغازل الآلة الثانية، وفي الحالة الثالثة على منتج ١٥ نول بخارى، وتكون النتيجة أن جزءاً صغيراً جداً من القيمة ينتقله مثل هذا البلى إلى رطل من الغزل أو ياردة من القماش. وإذا علمنا ميدان أو مجال عمل آلة التشغيل فإن كمية المنتجات تتوقف على السرعة التي تشتغل بها الآلة أى على سرعة دوران المحور أو عدد ضربات المطرقة فى الدقيقة. فكثير من هذه المطارق الضخمة تضرب ٧ مرة فى الدقيقة، وآلة ريدير التي تصنع المغازل وتستخدم لهذا الغرض مطارق بخارية صغيرة تبلغ عدد دقاتها ٧٠ فى الدقيقة الواحدة. وإذا علمنا المعدل الذى بمقتضاه تنقل الآلات قيمتها إلى المنتج فإن مقدار القيمة المنقول على هذا النحو يتوقف على حجم قيمة الآلات ذاتها (١)، فكما قل ماتحتويه من عمل قل ماتنتقله من قيمة إلى المنتج، وكلما قل ماتنتقله من قيمتها كلما كانت أكثر إنتاجية وكلما اقتربت من أن تشابه قوى الطبيعة فى خدماتها. ولكن إنتاج الآلات بالآلات يقلل قيمتها بالنسبة إلى مداها وكفائتها. وإذا قمنا بتحليل مقارن لأثمان السلع التي تنتجها الحرف اليدوية أو الصناعة اليدوية من جهة ولأثمان نفس السلع التي تنتجها الصناعة الميكانيكية من جهة أخرى لوجدنا أنه فى الحالة الأخيرة يزداد مقدار ماتنتقله وسائل العمل من قيمة بطريقة نسبية ولكنه يقل بصفة مطلقة، ومعنى هذا أن حجمه المطلق ينقص بينما يزداد حجمه بالنسبة إلى قيمة المنتج العمامة كرتل من الغزل مثلاً (٢).

(١) والقارىء الذى أصبح على طريقة الرأسمالى فى النظر إلى الأشياء يدهش بطبيعة الحال إذ لا يجد هنا ذكراً ،، للفائدة،، التي تنقلها الآلة إلى المنتج بمقدار متناسب مع قيمتها التي تحولت إلى رأس مال. ولكن من السهل أن ترى أن الآلة التي لا تستطيع أى نخلق قيمة جديدة أكثر مما يفعل أى عناصر رأس المال الثابت الأخرى، لا يمكن أن تخلق أية قيمة باسم ،، الفائدة،،. وأوضح كذلك أنه حيث نعى هنا بإنتاج القيمة الفائضة لا يمكننا أن نفترض وجود أى جزء من تلك القيمة تحت اسم ،، الفائدة،،. وسنوضح فى الكتاب الثالث من هذا المؤلف الطريقة الرأسمالية فى حساب الأشياء والتي تبدو فى مظهرها سخيفة ومتعارضة مع قوانين إنتاج القيمة.

(٢) إن تلك الندبة من القيمة التي تنقلها الآلة تتناقص من الوجهتين المطلقة والنسبية حين آستغنى الآلة عن الخيل والحيوانات الأخرى التي تستخدم مجرد قوة محرك لا كآلات لتغيير أشكال المادة. ويصح أن أشير إلى أن ديكارت حين عرف الحيوانات بأنها مجرد آلات إنما فعل ذلك لأنه كان ينظر إليها من وجهة نظر عصر الصناعة اليدوية لا من وجهة نظر المصور الوسطى حين كان الناس ينظرون إلى الحيوانات على أنها مساعدة للإنسان وذلك شبيه برأى نون هالفيا هدفى كتابه Restauration der Staatswissenschaften - وكان ديكارت يتوقع، كما فعل فرنسيس بيكون، حلول الوقت الذى يتغير فيه شكل الإنتاج وترداد سيطرة الإنسان على الطبيعة، نتيجة تغيير فى طرق التفكير، وهذا ظاهر من مؤلفه Discours de la Methode حيث تقرأ أنه بفضل الطريقة التي يريد اتباعها فى الفلسفة،، يمكن إدراك المعرفة التي تكون غاية فى النفع للحياة بحيث

وواضح أنه حينما يتكلف إنتاج الآلة نفس القدر من العمل الذى يوفره استعمالها نجد أن المقدار الكلى من العمل اللازم لإنتاج سلعة لا يقل كما لا تزود إنتاجية العمل . ولكن الفرق بين العمل الذى تتكلفه الآلة والعمل الذى توفره أى درجة إنتاجيتها ، يتوقف على الفرق بين قيمتها وقيمة العدة اليدوية التى حلت الآلة محلها . فطالما أن العمل المبذول فى إنتاج آلة وبالتالي طالما أن مقدار القيمة الذى تنقله الآلة إلى منتجها أقل من القيمة التى يضيفها العامل إلى المنتج بواسطة العدة التى لديه ، فإن هناك دائماً فرقا فى العمل الذى توفر لصالح الآلة ، وعلى ذلك تقاس إنتاجية الآلة بمدى حلولها محل قوه العمل الإنسانية . ويحدثنا مستر بينس أنه لا يد من  $\frac{1}{2}$  عامل (١) لكل ٤٥٠ من مغازل آلة البغلة مع الآلات التحضيرية تديرها قوة حصان بخارى واحد ، وكل مغزل ينتج ١٣ أوقية من الغزل فى ١٠ ساعات ، ونتيجة لهذا يغزل عاملان ونصف عامل  $\frac{1}{2}$  رطلا فى الأسبوع . ولتبسيط الأمر نرى أن ٣٦٦ رطلا من القطن تمتص فى تحولها إلى غزل ١٥٠ ساعة عمل أى ١٥ يوم طول كل منها ١٠ ساعات ، بينما تمتص نفس الكمية ٢٧٠٠ ساعة عمل أى ٢٧٠ يوم كل منها ١٠ ساعات وذلك فى حالة ما إذا كان الغزال اليدوى ينتج بواسطة عجلة الغزل ١٣ أوقية فى ٦٠ ساعة (١) وتستطيع الآلة

— أنه بدلا من هذه الفلسفة النظرية التى تدرس فى المدارس نجد فلسفة عملية تستطيع عن طريقها أن تعرف قوة وفعل النار والماء والهواء والنجوم وكافة الأشياء المحيطة بنا فضلا عن معرفتنا بمختر الحرف التى يارسها الصناع ، وبهذا يصير فى استطاعتنا استخدامها لادراك الغايات التى تناسبها هذه الأشياء ويصبح السادة المسيطرين على الطبيعة ، وهكذا ، نسامح فى الوصول بالحياة الإنسانية منزلة الكمال ، ، - وفى مقدمة كتاب Discourses upon Trade ( ١٦٩١ ) للسير دى نورث يقال لنا أن تطبيق طريقة ديكارت على الاقتصاد السياسى قد بدأ فى تحرير ذلك العلم من الخرافات والتراث القديمة عن النقود والتجارة الخ . ويمكن القول بوجه عام أن الاقتصاديين الأوائل استمدوا فلسفتهم من بيكون وهوبز ، أما بعد ذلك فقد أصبح لوك ، فيلوف ، الاقتصاد السياسى بالنسبة إلى إنجلترا وفرنسا وإيطاليا .

(١) جاء فى التقرير السنوى الذى أصدرته الغرفة التجارية فى لسن ( أكتوبر ١٨٦٣ ) إنه قد تم سنة ١٨٦٢ إنتاج ١٣٠٠٠٠٠٠٠ من الصلب الزهر بمصانع كروب للصلب التى تحتوى على ١٦١ فرن ، ٣٢ آلة بخارية ، ١٤ مطرقة بخارية ( تمثل ١٢٣٦ حصاناً بخارياً ) ، ٤٠ ورشة ، ٢٠٣ من آلات التحريك ، وحوالى ٢٤٠٠ عامل — وهنا لا نجد عاملين لكل حصان بخارى . أما عن الآلات البخارية البالغ عددها ٣٢ بمصانع كروب فعملينا أن نذكر أن هذا الرقم يمثل العدد الكلى من الآلات البخارية فى منشستر كلها .

(١) يقدر Babbage أن الغزل وحده تقريباً ( بمجاوه ) يضيف ١١٥ ٪ إلى قيمة القطن . وفى نفس التاريخ ( ١٨٢٢ ) بلغت القيمة الكلية التى أضافتها الآلات والعمل إلى القطن فى صناعة الغزل الرفيع حوالى ٣٣ ٪ من قيمة المادة الخام ( On the Economy of Machinery ص ٢١٤ ) .